سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (٢)

التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية

المحور الثاني
المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

قاعات متنزّه بلديّة البيرة

الخميس والجمعة ١٧ و١٨ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١٣

سلسلة وقائع المؤتمر السنوي الثاني (٢)

التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية

المحور الثاني

المشروع الصهيوني وواقع التجزئة والتّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-8511-3-9

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات

رام الله – فلسطين

هاتف: ٠٢ ٢٩٧٣٨١٦ تلفاكس: ٠٢ ٢٩٧٦٧٨٩

www.masarat.ps

تصميم وتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.

ما يرد في هدا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات.

المحتويات

تقديم 5

الجلسة الرابعة: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة 7
ملاحظاتٌ حول الصّراع مع الصهيونيّة: ماذا يريد الفلسطينيون؟.....9
أ.د. نديم روحانا

تعقيب د. رائف زريق

الجلسة الخامسة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (الضفة الغربية) 33
نموذج التنمية الفلسطيني وإستراتيجيات التغيير في الأراضي الفلسطينية المحتلة.....53
د. سامية البطمة

تعقيب د. نصر عبد الكريم

الجلسة السادسة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (قطاع غزة) 75
آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة
على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني 95
د. سمير مصطفى أبو مدلله

تعقيب د. يوسف عبد الحق

الجلسة السابعة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (فلسطينيو الداخل) 105
مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل وإستراتيجيات السيطرة 107
أ.د. يوسف رفيق جبارين

تعقيب د. مهند مصطفى

الجلسة الثامنة/ التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (أوروبا والأمريكتان) 145
التَّجمُّعاتُ الفلسطينيّةُ في أُورُوبا والأَمريكتَيْن وإِشكاليَّةُ المُوَاطَنَة.....147
د.عبد الرزاق التكريتي

تعقيب أ. معين رباني

الجلسة التاسعة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (لبنان) 163
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ...أزمة الحاضر وسيناريوهات المستقبل.....165
د. ساري حنفي
تعقيب د. أحمد جميل عزم

الجلسة العاشرة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة (الأردن).....199
في تصدّعات المدينة الكبيرة:
الكفاح الفردي للأردنيين من أصل فلسطيني في عمّان الشرقيّة.....201
د. عروب العابد
تعقيب أ.د. أحمد سعيد نوفل

ملحق رقم ١: برنامج المؤتمر.....221
ملحق رقم ٢: المشاركون/ ات في المؤتمر. 228
لقطات .....

تقديم

عقد المركـز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسـات الإستراتيجية– مسارات مؤتمره السنـوي الثاني في مدينة البيـرة، يومي 17 و18 كانون الثاني/ ينايـر 2013، تحت عنوان «التجمعـات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الوطنيـة». وجاء عقد المؤتمر تتويجا لسلسلة من اللقـاءات والاتصالات التشاورية بمشاركة العشرات من الشخصيات السياسية والأكاديميـة والبحثيـة، وأفضت إلى تحديد العنوان الرئيسـي للمؤتمر والمحاور المتفرعة عنه، ومنهجية إعداد أوراق العمل السياساتية، والباحثين والأكاديميين المرشحين لإعدادها.

وركـزت أوراق العمـل والنقاشـات الغنية خـلال جلسـات المؤتمر على دراسـة العوامل الخارجيـة والداخليـة التـي تؤثر في تكريس واقـع التجزئة، وتلك التي تخـدم معالجة هذا الواقع، الأمـر الذي تطلب دراسة تأثير المشروع الصهيونـي الاستعماري الاستيطاني على تجزئـة الشعب الفلسطيني من جهـة، ومكامن الخلل والأخطاء والإخفـاق في السياسات والبرامـج الفلسطينية فيما يتعلـق بالتصدي لواقع التجزئة، ومن ثـم الانقسام، والتراجع في دور منظمـة التحريـر الفلسطينية كمؤسسـة جامعة، وتقدم المشـروع الاستيطاني وتراجع المشـروع الوطني، لاسيما في ظل مسار أوسلو، من جهة ثانية، وطرح سياسات وخيارات إستراتيجية بديلة قادرة على توحيد الفلسطينيين حول مشروع وطني جمعي من جهة ثالثة.

ولتحقيـق الغاية المرجوة في تحفيز التفكير الإستراتيجـي الفلسطيني على طرح السياسات والبرامـج القادرة علـى تغيير المسار الذي أسهم بأبعاده المختلفـة في تعميق الفجوات بين تجمعات الشعب الفلسطيني وإضعاف التمثيل الوطني وتراجع دور الحركة الوطنية، جاءت حصيلـة أعمال المؤتمـر ومنهجية إعداد أوراق العمل التي خضعـت للمراجعة والتحكيم، لتنسجـم مـن جهة مـع تركيز مركز مسـارات على اقتـراح السياسات والبدائـل التي تركز علـى القضايا الراهنة، ومن جهة أخـرى تحقيق أهداف المؤتمر السنـوي الثاني في دراسة

واقـع التجزئة بأبعـاده السياسيـة والاقتصادية والاجتماعيـة مع الابتعاد عـن وصف ما هو قائـم، والسعي لطرح سياسات وبدائل لتغيير واقع التجزئـة والتصدي لمخططات الشرذمة والتفتيـت والتبديـد، وترسيخ الهويـة الفلسطينية على قاعدة مشـروع وطني جمعي يحدد الأرضيـة المشتركة التـي تجمع الفلسطينييـن أينما كانوا، دون إجحـاف بحق الاختلاف والتعددية في الرأي.

وتوزعـت أعمال المؤتمـر على ست عشرة جلسة، إذ تم تخصيص جلسة خاصة لكل ورقة عمـل، بمشاركة معد/ة الورقـة ورئيس/ة جلسة ومعقب، الأمر الـذي أسهم في إعطاء كل ورقـة حقها من التقديم والتعقيـب والنقاش. كما قام معدو/ات الأوراق بتطويرها في ضوء ملاحظـات التحكيم والنقاش خلال الجلسات تمهيـدا لنشرها في ثلاثة أجزاء، يشكل هذا الإصـدار الجزء الثانـي، ويتضمن سبع أوراق تمحورت حول المشـروع الصهيوني وواقع التجزئة، والتّجمّعات الفلسطينيّة وواقـع التجزئة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفلسطين الداخل، والأردن، ولبنان، وأوروبا والأمريكتين.

ويعـرب مركز مسارات عن تقديـره للجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء مجلس الأمناء وهيئة مكتـب المجلـس وطاقم المركـز في سيـاق التحضير للمؤتمـر، وكذلك تقديـره لجهود الباحثيـن/ات والأكاديمييـن/ات ممن عكفوا علـى المساهمة في إغناء التفكيـر السياسي الفلسطيني من خلال إعداد أوراق سياساتية نوعية لتكون في متناول مختلف الجهات ذات العلاقة بصناعة القـرار الفلسطيني على شتى المستويات، إضافة إلى جهود المحكمين/ات والمشاركين/ات في النقاشات الغنية على مدار جلسات المؤتمر.

كما يتوجه المركز بالشكر إلى الشخصيات الفلسطينية التي لم تبخل في تقديم الدعم المالي والمعنـوي لمسيـرة المركز منذ طرح فكـرة تأسيسه، وفي مقدمتها الأستـاذ عبد المحسن القطـان، وكذلك جميع المؤسسات الفلسطينية التي وفرت الدعم للمؤتمر السنوي الثاني، مقدمـة بذلك نموذجـا على دور هذه المؤسسـات الوطنية في دعم الجهـد البحثي الرامي لتعزيز التفكير الإستراتيجي وموقعه المركزي في الاهتمام الثقافي والأكاديمي الفلسطيني.

الجلسة الرابعة

المشروع الصهيوني وواقع التجزئة

رئيسة الجلسة: د. هنيدة غانم.

أ. د. نديم روحانا: ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا يريد الفلسطينيون؟

تعقيب: د. رائف زريق.

ملاحظاتٌ حول الصّراع مع الصهيونيّة: ماذا يريد الفلسطينيون؟

أ. د. نديم روحانا

1. مقدمة

في الصراع الطويل الذي تعّدى القرن ونيّف بين الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني وبين الصهيونية وإسرائيل؛ كان الانتصار على الصهيونية يعني الوصول إلى نتائج مختلفة حسب الفترة التاريخية وحسب تشكّل الصراع فيها. وفي بداية الصراع ولفترة طويلة، كان الهدف الذي يريد الفلسطينيون التوصل إليه واضحاً لمدة طويلة، إلا أنه فقد الوضوح تدريجياً وصار اليوم من الصعب تحديده.

منذ بدايات المشروع الصهيوني – حتى قبل تشكل هوية فلسطينية وطنية متميزة – وحتى أواسط الثلاثينيات، أو ما يعرف في التاريخ الفلسطيني بـ«الثورة الفلسطينية الكبرى»؛ كان الانتصار على الصهيونية يعني وقف التدفق الكولونيالي للمستوطنين اليهود إلى فلسطين ومنعهم – كجماعة «تهاجر» إلى فلسطين بهدف بناء وطن يهودي فيها – من تحقيق هذا الهدف. ومنذ «الثورة الفلسطينية الكبرى» وحتى بدء النكبة أضيف هدفٌ آخر لنضال الشعب الفلسطيني، وصار الانتصار يُعّرف لدى جميع فئات الشعب الفلسطيني وهيئاته وجمعياته الناشطة وقياداته وأحزابه بمنع تقسيم فلسطين.

وحـاول الفلسطينيون تحقيق هذه الأهداف (منـع التدفق الكولونيالي ومنع تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها) في وقت كانوا فيه تحت الانتداب البريطاني، الذي كانوا يحاربونه من أجل الحصول على استقلالهم، وذلك في نفس الوقت الذي كانوا يقاومون فيه المشروع الاستيطانـي وإقامة الدولة اليهودية في فلسطيـن، إلا أن الشعب الفلسطيني فشل في تحقيق الاستقـلال وفي وقف ودحر المشروع الاستيطاني، وفشـل أيضاً في الحفاظ على أي جزءٍ مـن فلسطين. ونجح المشروع الصهيونـي ليس فقط في إقامة الدولة اليهودية، بل أيضاً في توسيعهـا إلى حدود تجـاوزت حدود التقسيم حسب قرار التقسيـم للجمعية العمومية رقم 181 في تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

ولم يطالب الفلسطينيون بعد التهجير بالعودة إلى حدود التقسيم أو قبولها. لم يطالبوا لا هم ولا الأنظمة العربية (التي لم يعد جزء منها يحسب على الرجعية العربية) بدولة فلسطينية، أو دولـة عربية حسب قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة علـى حدود 1947 لأسباب واضحة، ومـن المهم أن نستعيدهـا اليوم: لأن الشعب الفلسطينـي رأى أن وطنه استلب في مشروع كولونيالـي، وأن المطالبة بأقـل من العودة والتحرير هـو قبول بانهيار الكيانيـة الفلسطينية والهويـة الفلسطينية، وهو كارثي للشعب الفلسطيني، ولأنـه لم يكن ليقبل بإضفاء الشرعية على مشروع السلب.

وبقي الهدف الفلسطيني واضحاً منذ تأسيس منظمة التحرير سنة 1964 وحتى إقرار «برنامج النقـاط العشر» في المجلس الوطنـي الفلسطيني سنة 1974، الذي يدعـو إلى إقامة «سلطة الشعـب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها». ويعكـس «برنامج النقـاط العشر» تناقضات مثيرة للحيرة، ويشـكل وثيقة تعكس عمق أزمة المرحلـة، إذ عكسـت تلك اللحظـة التاريخية أيضاً فهم قيـادة «فتح» بـأن برنامج «العودة والتحرير» حسب المفهوم الذي تبناه الفلسطينيون في تلك الفترة أصبح غير قابلٍ للتنفيذ.

صار واضحاً أنه في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 1973 أن الدول العربية و«البلدان الاشتراكية» التـي دعا «برنامج النقاط العشر» إلى تعزيز التضامن معها، ستساعد في فتح طريق المجتمع الدولـي والأمم المتحدة أمام منظمة التحرير مقابل قبولها بحلّ الدولتين، ومنذ تلك اللحظة التاريخيـة وحتى اليوم – أخذ معنى الانتصار – وأخذت أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية بالغموض المتزايد فـي الخطاب السياسي والوعي النخبـوي والمفاهيم الجماهيرية، حتى أصبح من الصعب اليوم الحديث عن تصور فلسطيني حول معنى الانتصار على الصهيونية، أو حول مفهوم مشروع وطني فلسطيني.

واليوم، لم يعد لدينا برنامج وطني يمكن الشعب الفلسطيني في تجمعاته المختلفة والأجيال الشابـة من الالتفـاف حوله. لقد كانت الحـروب مع إسرائيل حـروب مقاومة ودفاع عن

النفس، فمثلاً لم تكن حرب 1982 البطولية حرب تحرير، بل كانت حرب دفاع عن النفس ضد مخططات إسرائيلية، ولم تهدف إلى تحقيق مشروع وطني تحدده الحركة الوطنية، وكذلك الاجتياحات الإسرائيلية للضفة والقطاع خلال الانتفاضة الثانية والحربين الأخيرتين على غزّة. كانت الانتفاضة الأولى مشروع مقاومة ضد الاحتلال، ولم تطرح – على الرغم من بطولتها ومشروعيتها وشعبيتها والتأييد الفلسطيني والعربي العارمين – برنامجاً وطنياً فلسطينياً يشمل جميع أجزاء الشعب الفلسطيني، وفي واقع الأمر لم تَـرَ قياداتها، وبحقّ، أن من واجبها طرح مثَل هذا المشروع، لأنه كان من مسؤولية منظمة التحرير. وجاءت الانتفاضة الثانية في ضوء فشل التفاوض حول حلّ الدولتين في قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000 التي جرت تحت قيادة السلطة الوطنية وفي إطار هذا التصور. ويجب التوضيح أن هذه المراجعة المقتضبة لا تَأتِ هنا من باب نقد الانتفاضة، بل من أجل التشديد على ما أود تأكيده أننا فقدنا منذ أواسط السبعينيات تصوراً فلسطينياً لمشروع وطني جماعي شامل يحافظ على مقوّمات الهوية الفلسطينية ولا يقبل تجزئة الشعب الفلسطيني (حتى لو قبل بتجزئة الوطن الفلسطيني).

2. حلّ الدولتين: أثمانه ومنظومته الفكرية

سأبدأ ملاحظاتي حول حلّ الدولتين، وسأراجع الأثمان الوطنية الواضحة والمخاطر التي يحملها، ثم سأراجع المنظومة الفكرية الخاطئة التي يعتمد عليها.

إذا طُلب إلينا اليوم تعريف أهداف المشروع الوطني الفلسطيني في السنوات العشرين الأخيرة – سنوات جيل كامل – يمكن تلخيصها عن ظهر قلب بما يأتي: إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية؛ وعودة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة. طبعاً، هذا المشروع يتناقض مع «برنامج النقاط العشر» الذي ينصّ على «استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني»، فنحن نعلم ذلك ونجاهر به ولا ننقاشه.

بالإضافة إلى كل ما يتطلبه حلّ الدولتين من تنازلات حدودية وأمنية وتنازلات في القدس وفي مسألة الاستيطان؛ هنالك ثلاث مخاطر مركزية إضافية يجدر بنا التشديد عليها، وهي:

(أ) كان واضحاً وصار أكثر وضوحاً للكثيرين أن حلّ الدولتين لا يتماشى، بل يتناقض، مع عودة اللاجئين، وصرنا قريبين من المجاهرة بذلك بطرق مختلفة، كان أحد أمثلتها الأخيرة تصريح الرئيس محمود عبّاس حول عدم نيته العودة إلى صفد، وهو تصريح يدلّ، كما قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، على أنه بالنسبة للرئيس عبّاس فإن «حل قضية اللاجئين

لــن يكون داخل إسرائيل». هــذه تصريحات ثقيلة الوزن وذات أهمية، ولكننا صرنا نجاهر بهــا بالتدريج منذ محادثــات طابا في العام 2001 والتصريحــات الرسمية والاتفاقيات شبه الرسمية منذ ذلك الحين.

قــد يحتاج الأمر إلى دراسات تاريخية لمعرفة ما إذا كانت القيادات الفلسطينية عندما بدأت بالحديــث المبطّن ثم المجاهــرة بحلّ الدولتين تعلم أن هذا الحــلّ يتطلّب التنازل فعلياً عن حق العودة، أم أن ذلك الاقتناع حدث تدريجياً؟ وهذا سؤال مثير بحد ذاته، ويساعدنا على الإجابة عنه فهم القيادات الفلسطينية لديناميات وجوهر المشروع الاستيطاني.

(ب) ليس هناك، من وجهة النظر الإسرائيلية، معنى لحلّ الدولتين إلا في إطار حلّ الدولتين لشعبين، دولة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ودولة الشعب اليهودي في إسرائيل، وفي هذا الإطــار، فإن مطلب إسرائيل بالاعتراف بها «دولة للشعب اليهودي» في اعتقادي هــو ليــس مطلباً تكتيكياً تفاوضياً كمــا يعتقد البعض. ربما تستعمــل إسرائيل هذا المطلب لإجهاضــ حلّ الدولتين، لكنها لن تقدّم تنازلات نهائية للفلسطينيين من دون الاعتراف بها كدولة للشعــب اليهودي لأسباب سأذكرها أدناه، وهذا المطلــب ليس جديداً في جوهره، فالمطالبــة الإسرائيلية من الفلسطينيين بالاعتراف بها كان دائما يعني بالنسبة إليها الاعتراف بها كـ«دولة يهودية»، لأنها هكذا فهمت نفسها، ولم تشك أن ذلك قابل للسؤال، واعتبرت أن الأمــر مفهوم للجميــع وللفلسطينيين أيضاً، إلاّ أنّ تحدي هويتهــا اليهودية الذي نتج في الأساس عن طروحــات لبعض التيارات السياسية والفكرية داخــل الفلسطينيين في إسرائيل خارج إطــار «دولتين لشعبين» (الذي كان شعار التيــارات المركزية داخل الفلسطينيين في إسرائيــل منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم)؛ كان أحد العوامل المركزية في دفع إسرائيل للمطالبة بالاعتراف بها كدولة يهودية. وعندما تبنت معظم النخب الفلسطينية برنامج «دولة المواطنين» الذي يتحدى الدولة اليهودية، صارت المطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية أكثر إلحاحــاً، فلا توجد قيادة إسرائيلية اليوم – لا يمين إسرائيلي ولا يسار إسرائيلي– يقبل بحلّ الدولتين من دون المطالبة بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

لــن تقبل إسرائيل بحلّ الدولتيــن إلاّ إذا اعترف الفلسطينيون بالمشــروع الصهيوني وقبلوه قبــولاً واضحاً يتجسد باعترافهم بالدولة اليهودية وبإقرارهــم بإنهاء الصراع، وبهذا يتطلب حــلّ الدولتين اعتراف الفلسطينيين بالشرعية الأصلية لإقامــة دولة يهودية في فلسطين على جميع تبعات هذا الاعتراف، وعلى تصالحهم مع الصهيونية. وما يقصده الإسرائيلي هنا هو قبول المشروع الكولونيالي وشرعيته، فهل يستطيع المشروع الوطني الفلسطيني المصالحة مــع الصهيونية؟ يجــب أن نجيب عن ذلك بصوت واضح، لأنه تكمن في الإجابة عنه أسس تشكيل المشروع الوطني الفلسطيني.

(ج) إعـادة تعريف فلسطين والفلسطينيين. في إطار حل الدولتين لشعبين، تقام «فلسطين» إلـى جانب إسرائيل، لكنها تأخذ أبعاداً سياسية وهوياتيـة وتاريخية جديدة ومتسرّعة. ففي عملية إحياء «فلسطين» وإقامتها من جديد في إطار الدولتين خطورة بالغة على الفلسطينيين في إسرائيل، ومن الجدير بنا أن نلاحظها قبل فوات الأوان.

عندمـا تسمي الدولـة الفلسطينية نفسها «فلسطيـن» بدلاً من «دولة فلسطيـن» أو «الدولة الفلسطينية»، فإن البـاب سيفتح على مصراعيه «لتشجيع» الفلسطينيين في إسرائيل تشجيعاً ناعمـاً أو تشجيعاً خشناً، كما تقتضي الحاجة، وكما تسمح الظروف السياسية والتحولات اليمينية المتسارعة داخل المجتمع الإسرائيلي، «لينتقلوا» إلى وطنهم إلى «فلسطين». وهم حسب الفهم الكولونيالي العميق أغراباً في إسرائيل، إذ إنه في الوعي الصهيوني، المجموعة الأصلانيـة هي اليهود أنفسهـم، والفلسطينيـون المواطنون في إسرائيل هـم الذين أتوا من خـارج الوطن اليهودي. ولا يساعد تصريح الرئيس عبّاس للتلفزيون الإسرائيلي كما نقلته صحيفـة «هآرتس» في 2012/11/3 بـأن «الضفة الغربية، وقطاع غزة وشرقي القدس هي فلسطين، وما عدا ذلك هو إسرائيل.. الآن وإلى الأبد».

فـي واقـع الأمـر، ومن دون أن يقصـد الرئيس عبّاس ذلك، فـإن لمقولته هذه أبعـاداً تزيد من الخطورة منها، مثلاً أنها تشجع الإسرائيليين الذين يطالبون المواطنين الفلسطينيين بالانتقال إلى «فلسطين» إذا أرادوا تحقيق أهدافهم القومية، لأن «فلسطين» هي وطن الفلسطينيين. ماذا يكون الفلسطينيون داخل إسرائيل؟ وماذا تكون هويتهم عندما يقول الرئيس عبّاس بأن «فلسطين» هي الضفة والقطاع؟ هم يعتقدون أنهم يقيمون على أرضهم، ويتغنون شعراً وسياسة بأنهم أصحاب الوطن الأصليين؛ يعني أصحاب فلسطين الأصليين. إن لهذا التنازل السريع إسقاطات وجودية خطيرة غير مدروسة وغير مأخوذة بالحسبان على أجزاء من الشعب الفلسطيني.

3. الأسس البراديغماتية لحلّ الدولتين: صراع قومي أم صراع كولونيالي؟

من المدهش أن الكثيرين منا وفي العالم العربي وفي العالم أصبحوا مقتنعين بأن حلّ الدولتين لـم يعّد قابلاً للإنجاز، وأنه بالرغم من ذلك، فإن جـل الجهد السياسي والفكري يصب في متابعـة مـا أصبح في فهم الكثيريـن سراباً بلا جدوى من الركض وراءه ومن دون أن نوجه بعضـ الجهد الوطني، الفكري السياسـي والأكاديمي، لتحضير البدائـل، فيجب أن نسأل أنفسنـا: مـا هو السبب في ذلـك؟ ويعود السبب في رأيـي إلى أنّ البديـل يتطلب الاعتماد علـى منظومة فكرية جديدة تخلت عنها الحركة الوطنيـة الفلسطينية منذ زمن طويل، وهي المنظومة التي تعتمد مواجهـة الكولونيالية، وبدل هذه المنظومة لا تزال القيادة الفلسطينية تعمل في إطار براديغما خاطئة أوصلتنا إلى طريق مسدود.

منـذ القبـول الفلسطيني المبطّـن ومن بعده القبـول المعلن بحلّ الدولتين، تـمّ الانتقال من براديغمـا رأت في الصراع مـع الصهيونية صراعاً في جوهره بيـن حركة تحرر وطني وبين مشـروع كولونيالي، إلى براديغما تفترض، وإن لم يكن الافتراض مكشوفاً بأن الصراع هو صراع قومي بين حركتين قوميتين. الصراع القومي هو الذي يقود إلى قضايا تفاوضية حول تقسيـم وطن تختلف عليه حركتين قوميتين لـكل منهما مطالب شرعية فيه: الحركة الوطنية الفلسطينية، والحركة القومية الصهيونية للشعب اليهودي. وفي الواقع جاء قرار التقسيم من قلـب هذه البراديغما، وجاء الرفض الفلسطيني له ليمثـل رفضاً للبراديغما ذاتها، وجاء قبول مـن قِبلَه من دول أجنبية ومن القوى الفلسطينية المحـدودة أيضاً من داخل هذه البراديغما، ولذلـك فإن من يعتمد على هذه المنظومة عقائدياً يعتقد أن رفض الفلسطينيين للتقسيم كان خطـأً تاريخياً، وفي المفاوضـات، يتم الحديث في إطار هـذه المنظومة عن الحدود وعن العلاقـات الأمنية والاقتصاديـة والاعتراف المتبادل، وحتى مسائـل تتعلق باللاجئين الذين نتجـت قضاياهم من الصـراع بين المجموعتين القوميتين. كمثـال على صراع يعتمد هذه المنظومة الفكرية، يمكن أن ننظر إلى القضايا التي برزت في الصراع في دول البلقان مثلاً: حدود، لاجئين، استقلال، .. إلخ.

أما الصراع الكولونيالي، فإنه ينطلق من أسس أخرى تماماً، من تحرير الإنسان الواقع تحت الحكم الكولونيالي، وإنهاء الحكم الكولونيالي، وإنهاء الامتيازات السياسية للكولونياليين. ويتم التوصل إلى هذا الهدف في إطار الصراع مع الكولونيالية في واحد من الموديلين التاليين (إذا افترضنـا أن المشروع الكولونيالي لـم ينجح بالقضاء الجسدي أو السياسي المعنويعلى أصحـاب الوطن الأصليين): الموديل الأول، يهدف إلى الوصول مع الكولونياليين إلى حلّ ينهي العلاقـة الكولونيالية، ويحرّر الجهتين من عبئها وتبعاتهـا، ويفاوض حول طرق إنهاء هـذه العلاقة ونظـام الحكم المستقبلي، ومعنـى ذلك بالنسبة للفلسطيني هـو إنهاء الامتياز اليهـودي في فلسطين (القصد لفلسطين ليس لدولة فلسطين)، وعودة اللاجئين، والوصول إلى اتفاق مع اليهودي الإسرائيلي حول طبيعة العلاقة المتساوية بين أبناء الوطن الفلسطيني، وحول طبيعـة الحكم حسب الموديل الجنـوب إفريقي. أما الموديـل الثاني وهو الموديل الجزائري، فإنه يهـدف إلى تحرير الوطن وطرد الكولونياليين إلى وطنهم الأم، ويعني ذلك بالنسبـة للفلسطينييـن عودة اليهـود إلى أوطانهـم الأصلية حسب صياغـة الميثاق الوطني الفلسطينـي. وقـد تبنى الفلسطينيون عندمـا اعتمدت حركة التحـرر الفلسطينية المنظومة الكولونيالية بروح العصر التي طغت عليها حرب التحرير الجزائرية الموديل الجزائري.

وبغضـ النظر عن الأهداف المختلفة للانتصار علـى الكولونيالية، من المدهش أن إسرائيل مـا زالت تتعامل مـع الصراع وكأنه صراعـاً كولونياليـاً، وأن الفلسطينيين اليـوم يتعاملون معـه في الأساس وكأنه صراعاً قومياً. وكان من الطبيعي أن يكـون الواقع معكوساً، أي أن

تطالب إسرائيل بالانتقال إلى براديغما الصراع القومي، وأن يبقى الفلسطينيون متمسكون بمنظومة الصراع الكولونيالي، ولكن ذلك كان يتطلب أن يطوّر الفلسطينيون برامجهم وأهدافهم وإستراتيجياتهم داخل الموديل الكولونيالي، أي التخلّي عن الموديل الجزائري وتبني الموديل الجنوب أفريقي. في حقيقة الأمر، إسرائيل لا تستطيع الانتقال إلى براديغما الصراع القومي إلا بتطمينات فلسطينية ذكرتها أعلاه، تجعل من الوصول إلى حلّ على أساس التقسيم أمراً غير ممكناً.

لم يكن الانتقال الفلسطيني من براديغما الصراع الكولونيالي إلى براديغما الصراع القومي سهلاً أو اختيارياً، فمثلاً أسمت منظمة التحرير برنامج «النقاط العشر» بالمشروع المرحلي، وظلت تتأتأ بخصوص الاعتراف بإسرائيل، وتبعث بالرسائل المبطنة والمكشوفة، وتقترح الصيغ غير المباشرة للاعتراف بها مقابل الدخول في عملية تفاوضية. وكانت إسرائيل تهمل وتتجاهل جميع الرسائل حتى الواضحة منها لأسبابها الإستراتيجية، ولكنها كانت تتجاهل أيضاً لأنها تحظى بتأييد شعبي واسع وعميق بأن لا تتعامل مع أقل من قبول إستراتيجي يعطي الشرعية المطلقة لمشروعها، لأنها كانت تفترض في داخلها أن الفلسطيني يقول شيئاً ولكنه لم يتخلَ عن المشروع المرحلي، «مشروع النقاط العشر»، وأن من حقّها من وجهة نظرها الكولونيالية أن تفترض ذلك.

وجاء الانتقال التدريجي إلى منظومة الصراع القومي، كما ذكرت في ظروف عربية دولية معقدة لم تترك فرصاً كبيرة لاستمرار الصراع في إطار الفهم الكولونيالي حسب الموديل الجزائري، وبدل تطوير النضال ضدّ الكولونيالي بدأ الانتقال إلى براديغما بديلة عن براديغما الصراع ضد الكولونيالية الاستيطانية. وفي الواقع فإن طبيعة الحركة الصهيونية المعقدة لم تسهل على الفلسطيني تطوير نضاله ضد الكولونيالية بسبب المميزات الخاصة للكولونيالية الصهيونية، حتى وإن شكّل «برنامج النقاط العشر» بدء الانتقال من منظومة فكرية للصراع إلى منظومة أخرى؛ فإنه عكس التخبط بين المنظومتين، وعكس أيضاً أننا لم نفهم خصوصية الصهيونية، وعرض إمكانية قيام «سلطة مستقلة» على أراضي محررة، ولكنه عرضها كمشروع حلّ مرحلي في برنامج التحرير الشامل حسب الموديل الجزائري، وكما يمكن أن نتوقع رفضت إسرائيل رفضاً قاطعاً الاعتراف بمنظمة التحرير أو الاتصال بها على أساس فرضيات هذا البرنامج.

كان التوقع بأن تقبل إسرائيل بدخول عملية سياسية على أسس «برنامج النقاط العشر» افتراضاً ساذجاً يوحي بعدم فهم بعض جوانب الصهيونية، عندها، بعد الرفض المتكرر انتقل هذا العرض تدريجياً – ببطء ولكن بوضوح – إلى قلب منظومة الصراع القومي متخلّياً عن مفهوم الصراع الكولونيالي.

إذن، فـي واقع الأمر، فقـد واجهنا الصهيونية في إطار المفهوم الكولونيالي في فترة تاريخية محـدودة، ثـم تنازلنا عنـه وانتقلنا إلـى براديغما الصـراع القومي الذي أوصلنـا إلى طريق مسدود، وفي اعتقادي كنا في كلا الحالتين مخطئين بشكل أو بآخر.

لماذا تعاملنا في صراعنا مع الصهيونية في إطارين مختلفين؟ لماذا حتى منتصف السبعينيات لـم يطـرح أي فصيـل فلسطينـي أي تحـدٍ للنضـال الفلسطيني مـن داخل منظومـة الفهم الكولونيالـي للصـراع؟ لأننا كنا على حق، ولكننا في نفس الوقـت أهملنا مركباً مركزياً في الصراع، وهو الشعب الإسرائيلي، ومدى استعدادنا لأخذه بالحسبان في أي مشروع وطني نقترحه، وسأعود إلى هذا المركب بعد قليل.

أما عندما انتقل تأطير الصراع إلى منظومة الصراع القومي، فكانت هناك معارضة فلسطينية شديـدة في البداية، لأنهـا رأت فيه تنازلاً عن المواجهة مع الكولونيالية، وعندما قبلت بعض الفصائـل بحلّ الدولتيـن، كان القبول على أساس مرحلي يفترض أننا سنعود في فترة لاحقة إلـى المواجهة مع الكولونيالية، وفي التأطير القومي نسينا أو لم نفهم أن إسرائيل ذاتها لم تَرَ فـي الصراع صراعاً قومياً. وفي اعتقادي، إن غالبية القوى السياسية في إسرائيل لا تَرَى في الصراع مع الفلسطينيين صراعاً قومياً حتى اليوم، ورؤيتها لطبيعة الصراع معقدة يختلط فيها المركب القومي والمركب الكولونيالي، خاصة في الدوائر الفكرية لليمين الحاكم. وتجدر الإشـارة إلى أنه حتى أوسلو لم تعترف إسرائيـل بوجود شعب فلسطيني، وحتى في أوسلو، اعترفـت إسرائيل بمنظمـة التحرير وليس بالشعب الفلسطيني، ومـا زالت إسرائيل الرسمية حتى اليوم تتعامل مع الصراع من داخل المفهوم الكولونيالي.

وتلخيصـاً لملاحظاتي حـول هذا الموضوع حتـى الآن أقول: نحن نصّـر حتى اليوم على المستـوى التصريحـي الداخلـي بأن الصـراع مـع الصهيونيـة وإسرائيل هو صـراع ضد الكولونياليـة، ولكننا في نفس الوقت، على المستوى السياسـي العملي تعاملنا معه بوصفه صراعا قوميا، وهذا يفسر جزءاً كبيراً من محنتنا.

4. مميزات الحركة الصهيونية:

لنعـد إلـى السؤال، هـل الصراع مـع الصهيونية هو صـراع قومي أم صـراع كولونيالي؟. ولنجيـب عن هذا السؤال نعود إلـى الصهيونية، فالصهيونة هي حركـة كولونيالية صاحبة مشـروع كولونيالي مع مميزات يجـب أن نراها ونتعامل معها، وتعتمـد صياغة المشروع الوطنـي الفلسطيني المستقبلي وصياغة أهدافه واحتمالات تحقيقها على فهمنا للصهيونية، وتشتـرك الكولونياليـة الصهيونيـة مع المشاريـع الكولونياليـة والاستيطانيـة الأخرى بأن

العنف والاستلاب والامتيازات والاستعلاء والصور الذهنية السلبية للشعب الأصلاني هي مركبات بنيوية من المشروع نفسه، وهي جزء من مشروع تبريري يأتي ملازماً للمشروع الكولونيالي. وكذلك فإن التّحكم والسيطرة والإنكار والتقسيم وتقسيم الشعب الأصلاني والبطش به هي أيضاً مركبّات بنيوية، إلاّ أن الصهيونية تختلف عن مشاريع استيطانية أخرى بثلاث مميزات رئيسية على الأقل تجعل منها حالة تاريخية فريدة، وتتطلب منا توجهاً يتعامل مع هذه الفرادة التاريخية، إذ لا خيار للشعب الفلسطيني إلا التعامل معها.

أ. ليس للمشروع الاستيطاني الصهيوني وطن أصلي يحكم العلاقة بين الكولونيا وبين المركز الذي يشكله الوطن الأصلي أو الوطن الأم. فعلى الرغم من الدعم الغربي للمشروع الكولونيالي لم تكن هناك دولة انطلق منها المشروع، وكانت العلاقة بينها وبين الكولونيا علاقة دولة مع مواطنيها أو مع الامتداد الاستيطاني لها ولمواطنيها، وما يهمنا في الأمر أنه لم يعد للمستوطنين اليهود منذ مدة طويلة «وطن أمّ»، حتى لو اعتبرنا أنه كانت لهم أوطان عديدة انطلقوا منها. وهذا بطبيعة الحال يصح اليوم أكثر من الماضي مع تشكل الأجيال الجديدة في شعب إسرائيلي له مقوماته الواضحة.

وفي اعتقادي، عندما تعاملنا مع الصراع من داخل المفهوم الكولونيالي لم نقدّر أهمية هذه المسألة وكان الموديل الجزائري، كما ذكرت سابقاً، طاغياً على الوعي السياسي العام، وعلى روح العصر في العالم الثالث وحركات تحرره الوطني، التي احتلت فيه حركة التحرر الفلسطينية مكاناً مركزياً، لكن الموديل الجزائري كان خطأً جسيماً أوصل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى إحباطٍ مطلق وباب موصود، ودفعها ذلك إلى التخلي عن منظومة الصراع مع الكولونيالية بأكملها.

وفي الواقع، ومن دون أن أكون اعتذارياً لجيل كامل من القيادات الفلسطينية المؤسسة؛ أعتقد أنه من غير الإنساني أن نتوقع أن تكون القيادات الفلسطينية في تلك المرحلة قادرة على أن تعرض على المستوطنين أن يكونوا جزءاً من الوطن، وربما تكون هذه الصعوبة كامنة في القرب الزمني بين انطلاقة الثورة الفلسطينية وبين استلاب وطن الفلسطينيين. ولذلك، فإن برنامج الدولة الواحدة الذي عرضته «فتح» سنة 1969 كان خطوة كبيرة، لكنها غير كافية بالمرة في هذا الاتجاه، وعليه فإن أي مشروع جديد يجب أن يتعامل بجرأة وبوضوح مع الشعب الإسرائيلي بوصفه شريكا مستقبليا في الصراع ضدّ الكولونيالية.

ب. الحركة الصهيونية الكولونيالية هي أيضاً حركة قومية. إن المركب الكولونيالي في المشروع الصهيوني هو المركب الطاغي، ولكن، هناك أيضاً مركب قومي فيها، فعندما فشلنا في ردع المشروع ونجح الصهيونيون في استلاب الوطن تأسس هناك شعب إسرائيلي له مميزات الشعوب الأخرى ومؤسسات الشعوب الأخرى، ولكن

أيضاً تأسس على مركبات كولونيالية ذكرت بعضاً منها باقتضاب في البند السابق.

ليس لدى الفلسطيني ما يخشاه من أن يرى الصهيونية كحركة قومية، ولكن في نفس الوقت تماماً، هي تحمل مشروعاً كولونيالياً، وليس للصهيونية في الواقع بديل تاريخي من أن تكون حركة استيطانية كولونيالية، لأنها بطبيعة الحال تشكلت في أوروبا، وأخذت تبحث عن وطن تبني فيه دولة الشعب اليهودي. ليس هنالك أي علاقة بين كون الحركة الصهيونية حركة قومية وبين أن يكون لها حقّ في فلسطين، بمعنى أن كون الحركة الصهيونية حركة قومية لا يعطيها حقّاً في فلسطين لا من قريب ولا من بعيد. وأنا على استعداد لأقول أكثر من ذلك: لليهود علاقة ثقافية ودينية تاريخية بفلسطين تنعكس بأشكال متعددة وعميقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، إلاّ أن هذه العلاقة لا تعطي لليهود ولا للحركة الصهيونية حقّاً في فلسطين تماماً، كما انها لا تعطي للمسيحي الأوروبي وغير الأوروبي الذي تربطه بفلسطين علاقات ثقافية، حقّاً سياسياً فيها أيضا، ولكن للجانب القومي للصهيونية أبعاد يجب أن نأخذها بالحسبان عندما نتواجه معها من دون أن نغفل الجانب الكولونيالي.

ج. المركب الديني في الصهيونية مركب مركزي ويتمازج مع المركب القومي. بينما يحضر المركب الديني في العديد من الحركات القومية في العالم وتبقى رواسبه حاضرة حتى بعد أن تتحول هذه الحركات إلى حركات علمانية، إلا أن الأمر في حالة الحركة الصهيونية مختلف، ويعود الاختلاف إلى عوامل عديدة منها أن اليهودية في إسرائيل تعتبر هوية دينية وقومية يصعب فكّ ارتباط أحد مركباتها عن الآخر، ومنها أن المنظومة التبريرية الرئيسية للصهيونية وأساس شرعيتها في أعين معظم الصهيونيين هو الوعد الإلهي التوراتي لليهود بأرض إسرائيل، وعليه فإن الاستعداد للتمازج بين القومية والدين في الحركة الصهيونية هو استعداد عضوي قوي. ومنذ بروز الحركات الاستيطانية المسيحانية في إسرائيل منذ السبعينيات؛ نلاحظ الاختراق المتزايد للدين حتى في دوائر قريبة من التيارات الصهيونية المركزية.

وتشترك الصهيونية في هذا النوع من المزج بين الدين والقومية مع عدد قليل من الحركات القومية المعاصرة، منها القومية الصربية التي تمتزج بتعاليم الكنيسة الصربية الأرثوذكسية، والقومية السينهالية في سريلانكا التي أخذت تدخل المركبات الدينية البوذية من أجل ترسيخ حكمها في البلاد في صراعها مع الأقلية التاميلية، وأيضاً حزب «الهيندوتفا» الهندي الذي أدلج ونظّر لمزج الهندوسية بالقومية الهندية ولكن في تجربة رفضتها الأكثرية الهندية، وما يميز هذه الحركات هو جنوحها نحو الاستعلاء والتمييز واستثناء الآخر، وأيضاً استعدادها لاستعمال العنف المتطرف، الذي تنبع خطورته من أنه يشرعن على أسس دينية وإلهية. وعليه فمن المهم أن نلاحظ هذا المركب في الصهيونية، لأنه يزيد

مــن استعدادها الكولونيالي لاقتراف أعمال عنف أكثــر تطرفاً في حال انزلاق الصراع إلى مساحات تبريرية دينية.

وعليــه فإن المواجهة مــع الصهيونية تتطلب منــا الأخذ بالحسبان جوهرهــا الكولونيالي ومركبهــا القومــي ومميزاتها الأخــرى، ولأننا تعاملنا مــع الصهيونية مــن داخل منظومة الصراع القومي متجاهليــن البراديغما الكولونيالية؛ فإننا وجدنا أنفسنا أمام حلّ الدولتين، أي تقسيم الوطن بين حركتين قوميتين مع أثمان لا يستطيع الشعب الفلسطيني قبولها كما أوضحت سابقاً.

5. التصور الكولونيالي للوصول إلى حلّ مع الفلسطينيين: كولونيالي أم قومي؟

في السنــوات الأخيرة، احتل حزب الليكود مكانة مركزية وتحوّلــت إسرائيل تحولاً جدياً نحــو اليمين، وفي عملية التحــول السريع نحو اليمين المتطرف صــار حزب الليكود يبدو وكأنــه حزباً معتــدلاً، وصار على الأحزاب التــي كانت تسمى يســاراً صهيونياً مثل حزب العمل المنافسة، عن طريق مجاراة الكثير من المواقف اليمينية المركزية، ومن دون الدخول فــي التفاصيــل إلاّ أنه مــن الواضح أن التيــارات الفكرية التي يمثلها الليكــود أخذت مكان الصدارة في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وأخذ فكره السياسي بالانتشار بين الإسرائيليين، خاصــة في ضوء الفهم الإسرائيلي للتحولات في العالم العربي، وهو الفهم الذي تماشى مع التصــور النمطي للإنسان العربــي كإنسانٍ عنيف وغير ديموقراطي. وعلى الغالب، فإن هذا الفهــم للتحولات في العالم العربي سيدفع باتجاه التشــدد مع الفلسطينيين والعرب عموماً، والتمسك بالأراضي المحتلة وإنهاء مفهوم «الأرض مقابل السلام» مع السلطة الفلسطينية، ولذلــك سأرّكز ملاحظاتي في هذا القسم من الورقة على الرؤيا اليمينية للصراع التي تشكل الرؤيا المركزية في إسرائيل اليوم.

تعتمــد الرؤيا اليمينية على افتراضات مثيرة يجدر بنــا فهمها إلى العمق، وتفترض هذه الرؤيا فــي جوهرها كما طرحها جابوتنسكي منذ سنة 1923 أنّــه «لا يمكن أن تكون هناك اتفاقية طوعية بيننا وبين عرب فلسطين لا الآن ولا في المستقبل» (جابوتنسكي، الحائط الحديدي 1937)، المهم في هذا الادعاء هو المنطق التحليلي الذي يعتمد عليه. ويقول جابوتنسكي، الأب الايديولوجي لمعسكر اليمين ولليكود بشكل خاص، إنه من غير الممكن موافقة عرب فلسطين (وهو يستعمل هذا المصطلح) على «تحويل فلسطين من بلد عربي إلى بلد ذي أكثرية يهوديــة». ويقترح على قرّائه مراجعة تاريخ الاستيطــان الكولونيالي بجميع حالاته السابقة، ويقول إنهم لن يجدوا حالة واحدة جرت فيها عملية الاستيطان الكولونيالي بموافقة السكان الأصليين، ثم يقول إن السكان الأصليين لا يقبلون بأن يشاركهم أحد في بلادهم أو أن يكون

سيداً عليهم، وعليه فهُم سيقاومون – دائما – وعرب فلسطين ليسوا استثناءً.

ثـم يقول جابوتنسكي إنّ من يعتقد أنـه من الممكن التوصل إلى موافقة عرب فلسطين على قيـام وطن يهودي في فلسطيـن يفترض «إمّا أن يكون العرب مجموعـة من الحمقى الذين نستطيـع خداعهم بإخفـاء أهدافنا الحقيقيـة، أو أنهم فاسدون، ونستطيـع رشوتهم بمنافع اقتصاديـة وثقافية ليتنازلـوا لنا عن حقوق الأولوية في فلسطين». ثم يقول إنّ هذا الافتراض وما شابهه ينمّ عن احتقار للشعب العربي.

إذاً، كيـف يتـم الوصـول إلى الهدف وكيـف يتم الوصول إلـى اتفاق مع عـرب فلسطين على هذا الهـدف؟ الإجابة بسيطة وتعتمد علـى المنطق المذكور: بناء «جدار حديدي» غير قابل للاختراق. وبمـا أن الصهيونييـن لن يستطيعوا تقديم أي تعويض يرضي عرب فلسطيـن، فإن الاتفاقية الوحيدة معهـم تصبـح ممكنة عندما يفهمـون أنه لا يوجد أمـل «بالتخلص منّا»؛ بسبب الجـدار الحديدي، وعندهـا سيتخلّـون عن قياداتهـم المتطرفة وسيختارون قيـادات معتدلة تقـدم اقتراحات نتفاوض فيهـا حول مسائـل «عملية»، مثل ضمان عدم طرد العرب، حقوق متساوية للعرب، أو تماميّة قومية للعـرب. باختصـار «فإن الطريقة الوحيـدة للوصول إلى اتفاق في المستقبـل هو التخلي عن جميع الأفكار التي تحاول الوصول إلى اتفاق الآن». (التشديد مُضاف)

مـن المهم أن أشددّ هنا، وكما سأوضـح أيضاً إن هذا ليس تصوراً قديماً عفا عليه الزمن، بل إنـه أحد الأسس الفكريّة التي أرشـدت وما زالت تُرّشد التوجهـات السياسية الإستراتيجية لليكـود، حتى بعد أن حصلت تغييـرات على فهم الصراع ومكانـة العرب فيه؛ نتجت عن ديناميكيـة الصراع بيـن الصهيونيـة والفلسطينيين. لا مجال في هـذه الورقة للحديث عن هـذه التغييرات، فالمهم في سياقنا هو توضيـح المعاني السياسية والإستراتيجية للفهم الذي يطرحـه جابوتنسكي، وتوضيـح أثرها على السياسة الإسرائيليـة وعلى ما يجري الآن. من الواضـح أن حكومات الليكود اتبعت هذا النهج في تعاملهـا مع الفلسطينيين، ويأتي رفض التفاوض الحالي ومقولـة «أنه لا يوجد شريك تفاوضي» من داخل هـذا المنطق تماماً، إذ بحسبه يجب على الفلسطينيين في البداية أن يقبلوا عن طريق استعمال القوة وليس بالرضى بحق الشعب اليهودي هنا، ومن ثم يتم التفاوض على قضايا عملية، ويزداد هذا النهج تشدداً مع التطورات فـي العالم العربي الذي «يسير إلى الوراء» بحسب رئيس الوزراء الاسرائيلي، الـذي يقـول إن «القيادات الإسلامية» في العالم العربي تبعـد إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، الذين قد يشعرون بازدياد قوتهم أو معنوياتهم في الصراع مع إسرائيل. وعليه، فهذا هو الوقت للتشبث بالحائط الحديدي وتقويته.

هكـذا بنفس المنطـق، يتحدث نائب رئيس الوزراء الإسرائيلـي، موشيه ياعلون، الآن، سنة 2013، ففي إجابة لقراء «هآرتس» من يوم 3 كانون الثاني/يناير 2013 حول برنامج حزب

الليكود الانتخابي في مسألة حل الدولتين، يقول ياعلون «بعض الناس يسألون ما هو الحل؟ هـذا ليس السؤال الصحيح.. من الصعب الحديث عن حـل، يجب أن نتحدث عن «إدارة الصراع».. متـى سيحل السلام؟ [فكّروا] في الجدار الحديدي لجابوتنسكي، عندما يفهم جميع أعدائنا أننا سنبقى هنا إلى الأبد، ونحن سنصل إلى ذلك عن طريق الصمود وليس عن طريـق الانسحابات.. حتى ذلك الحين علينا أن نعمل حسـب المبدأ العملي أننا لا نتحكم بهـم ... لديهم الاستقلال السياسي، وتستطيـع أن تسمي ذلك حكماً ذاتياً، دولة، أو حتى الإمبراطورية الفلسطينية». («هآرتس»، 3 كانون الثاني 2013).

وبنفـس المنطـق تماماً، يصـرح رئيس الـوزراء الإسرائيلـي، بنيامين نتنياهـو، لجريدة «هآرتـس» أن الصراع مع الفلسطينيين «غير قابل للحل» لأنه ليس نزاعاً على الحدود.. إن جـذور الصـراع مختلفة تمامـاً، وحتى يعترف أبـو مازن [الرئيس محمـود عبّاس] بإسرائيـل كدولـة يهودية فلن يكون هناك طريـق للتوصل إلى اتفـاق» («هآرتس»، 15 حزيـران 2012). وعندما يصـرّ المراسل في سؤاله حول الخطـة العملية لدفع «عملية السـلام»، يـرّد عليه نتنياهو حـالا «إن الخطة العمليـة لدفع عملية السلام هـي أن أعيد وأكـرر فـي كل مناسبة ما قلت لك الآن». هكذا، فإن الموقـف الذي يقول إن الصراع مـع الفلسطينيين غير قابل للحل هـو موقف إستراتيجي ومحسـوب، وله جذور فكرية أيديولوجية مركزية وواضحة، وأنه ليس موقفاً ناتجاً عن سوء فهم أو تقدير خاطئ. إنها الإستراتيجيـة التي ترشدها أيديولوجية جابوتنسكي، بمعنى أنه إذا أردت أن تتوصل إلى اتفـاق في المستقبـل، فأقلع عن التفتيش عن اتفاقية في الوقت الحالي، ويجب أن تواجه العرب بالحائط الحديدي حتى يستسلمون.

إذن، فـإن الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية في تعاملها مـع الفلسطينيين تنبع من البراديغما الكولونيالية وتهتدي بمتطلباتها التي تقوم على أن الشعب الأصلاني يجب أن يقبل شروطنا حتى نصل إلى اتفاق، ومن الممكن أن نرى الحرب الأخيرة على غزة وحملات الاستيطان المتكـررة والتسريـع في عمليـات تهويد القدس والتسهيلات الاقتصادية مـن خلال رؤيا إستراتيجية تعتمد على قواعد أيديولوجية متكاملة تعتمد البراديغما الكولونيالية.

من سخرية الأقدار أنّه في نفس الوقت الذي أخذ الفلسطينيون ينتقلون إلى المنظومة السياسية التـي تعتمد فرضية الصـراع القومي؛ اعتلى مقاليد الحكم في إسرائيـل في سنة 1977 تيار جابوتنسكي، ومن يومها إلى الآن ونحن في صراع منظومات سياسية معكوسة.

وربمـا لا يكون الأمر من سخرية الأقدار، بل من عـدم فهمنا – نخباً وقيادات – للمشروع الصهيوني علـى أعماقه، ومن الأكيد إننا لم نقدم تصوراً لمشروع وطني يرّد على المنظومة السياسية الكولونيالية. وفي الواقع، لقد كانت الطروحات السياسية الفلسطينية في معظمها

ترسخّ المشروع الكولونيالي، وأكبر دليل على ذلك هو: الازدياد الهائل لعملية الاستيطان منذ أوسلو؛ والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كرّد على الصحوة الوطنية للفلسطينيين داخل إسرائيل ولبرنامج حلّ الدولتين؛ وسياسة «لا شريك في المفاوضات» رغم جميع التنازلات الفلسطينية.

وصار مشروع الدولتين هو مشروع هروب من المواجهة مع المشروع الكولونيالي، ويعكس عدم فهم للصهيونية وللكولونيالية، وليس مصادفة أن الخطاب السياسي الفلسطيني بعد مرحلة الانتقال إلى مشروع الدولتين أخذ يتجنب بشكل متزايد الحديث عن الكولونيالية، وخاصة بعد عملية الترويض الدولية للخطاب الفلسطيني في مرحلة بعد ما أوسلو.

وصار الخطاب السياسي في بعض الأحيان عرضةً إلى عمليات تشويهية، فمن ناحية يرفض هذا الخطاب في أعماقه واقع تشكل شعب إسرائيلي، ومن ناحية يميل إلى القبول بالدولة اليهودية كعملية حلٍ وسط مع الصهيونية تكسبها الشرعية في أعين ضحاياها، ومن ناحية يرى أن إسرائيل تمثلٌ العنف والاستعلاء، ومن ناحية تنادي إلى التعلم من المشروع الصهيوني في بناء الدولة، وحتى الخطاب الأكاديمي الفلسطيني الذي نشط في دراسة الكولونيالية في مرحلة انطلاق الثورة الفلسطينية ضمن محدودياته؛ أغفل التحليل الكولونيالي منذ تجذّر منظومة الدولتين وترسيخ الفكر السياسي الذي أخذ يطالب بالتقسيم، والتي نمثل فيها الحالة الأولى من نوعها في تاريخ المشاريع الكولونيالية.

إذن، كيف نستطيع تقديم مشروع وطني فلسطيني يواجه المشروع الصهيوني الكولونيالي؟ إن هدف المواجهة مع المشروع الكولونيالي هو الانتصار عليه وليس الوصول إلى حل وسط معه، لأن الكولونيالية لا تستطيع أن تقبل حلاً وسطاً إلاّ بشروطها هي، ولو لسبب بسيط: لأنها تخشى أن أصحاب الوطن الأصليين سيخالفون الاتفاق حين تتغير علاقات القوة، ولذلك فإن السيطرة التامة هي الطريق للتعامل مع هذا الهاجس.

6. العودة إلى تعريف مشروع وطني في إطار براديغما الصراع الكولونيالية

إحدى الملاحظات المدهشة على الخطاب السياسي الفلسطيني الحالي هو أن الكثيرين، ربّما معظم النخب السياسية، بما فيها آخر المؤيدين لاتفاقيات أوسلو، صاروا يقولون داخل الاجتماعات المغلقة بأن حلّ الدولتين قد وصل إلى نهايته، وفي الواقع كان مؤيدي الدولة الواحدة يقولون دائماً بأن الانتقال من حلّ الدولتين إلى بدائل أخرى لن يحدث قبل اقتناع النخب الفلسطينية في الضفة والقطاع، وخاصة النخب المحسوبة أو المرتبطة بعملية أوسلو، بأن طريق الدولتين قد أُغلق.

ومن الواضح أن خطاب البدائل لحل الدولتين قد انعتق من الدوائر الأكاديمية التي انحصر فيها حين انطلاقه إلى دوائر الخطاب الدولي الأكاديمي، الفكري، والسياسي حول الصراع. وفي الواقع، فإن السرعة التي أخذ خطاب البدائل – وفي أغلبيته هو خطاب الدولة ثنائية القومية – ينفذ إلى الخطاب الدولي هي دليل قوي على أن الأمر صار جديا، وبطبيعة الحال، فإن سقوط البراديغما لا يحدث فجاةً، بل تدريجياً وفقط عندما يقتنع أصحابها بأنّها لا تستطيع الإجابة عن أسئلة يطرحها منتقدوها. وفي تقديري، نحن في مرحلة سقوط براديغما الدولتين، وهي مرحلة بدأت منذ فترة لكننا لسنا في مرحلة تعريف براديغما جديدة بعد، كذلك فليست عملية الانتقال إلى براديغما جديدة عملية أوتوماتيكية ولا خطية (linear)، بل تسير ببطء وبمسار فيه طلعات ونزلات. مثلاً، إن اعتراف الهيئة العامة للأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب فيها يبطئ مسار الانتقال، لكن لا يوقفه.

كذلك فإن الانتقال سوف يمر بمرحلة خطيرة وهي مرحلة «الأبارتهايد»، التي إذا لم نعرف كيف نتعامل معها فقد تؤدي إلى عواقب كارثية، ولا يصح أن يتمّ الانتقال إلى براديغما جديدة بالعودة إلى موديلات قديمة، حتى لو كانت تلك الموديلات قد صيغت ضمن منظومة مواجهة الكولونيالية. وبناء على ذلك، لا يمكن للطرح الجديد أن يعود إلى طرح «العودة والتحرير» بمفهومه السابق، وإن كان طرح العودة والتحرير هو ردّ مفهوم لشعب فقد وطنه وأصبح لاجؤوه على مرمى حجر منه، بينما يأخذه المستوطنون عنوة ويبنون فيه شعباً ووطناً؛ إلاّ أنه أهمل رؤية الإسرائيلي واستثناه من مستقبل فلسطين، وعرض عليه خيارات لا يمكن القبول بها والدفاع عنها. وكما قلنا فإن البرنامج وصل إلى طريق مسدود في أعوام قليلة، وواستنتجت معظم القيادات الفلسطينية أنه لم يكن واقعياً في قلب تناقضات المنطقة العربية والحرب الباردة والسياسية الدولية.

هنالك أسس جديدة من الجدير مراجعتها عند الحديث عن مشروع وطني يصبح مشروعاً فلسطينياً تشدّ إليه الأجيال الشابة من الشعب الفلسطيني، ويعرض بديلاً إنسانياً للعلاقات الكولونيالية الحالية بين الإسرائيلي والفلسطيني داخل كل فلسطين وخارجها، ويحظى بتأييد فلسطيني، وبتأييد شعوب العالم ونخبه، بما فيها الغرب، ويجعل القضية الفلسطينية قضية مركزية في ضمير العالم، مثلما كانت قضية التحرر من الأبرتهايد في جنوب أفريقيا. وأذكر هنا ثلاثة من هذه الأسس:

أ. مشروع لكل الشعب الفلسطيني

اعتمد نجاح المشروع الكولونيالي، ويعتمد الآن، على تمزيق الشعب الفلسطيني وخلق الظروف التي منعت ولا زالت تمنع إمكانيات التواصل بين أجزائه، وصارت التجارب

الجماعية الإنسانية في المواقع المنعزلة لكل مجموعة لمدة أجيال في بعض الأحيان مصدراً لبنـاء هويات فيها اختـلاف وتميّز ما زالت تجمعهـا التجربة الفلسطينيـة الأساسية (النكبة والتهجير وفقدان الوطن)، وتساهم في منع تطور هذا الاختلاف إلى هويات منفردة. ولكننا مـن دون مشروع فلسطينـي شامل، وفي ظروف خاصة ومعقدة لـكل تجمع فلسطيني، لا نستطيـع ضمان بقـاء التجربة التاريخية حجر الأساس في الهويـة الفلسطينية في المستقبل. هل نستطيـع القول إن الهوية الفلسطينية في الضفة والقطاع والقدس وداخل إسرائيل، وفي الأردن ولبنـان ستتحدى جميع الظـروف السياسية والتجارب الإنسانيـة والثقافية الخاصة لمدة طويلة، وستظل حاضرة ويقظة بانتظار مشروع سياسي شامل؟ خذوا مثلاً الفلسطينيين في إسرائيل، لقد سمعت عدة مرّات البعض يقول إنّ قيادة الشعب الفلسطيني المقبلة ستأتي من الداخل. كيف يمكن ذلك وقد صاغت قيادات فلسطينية في الداخل مشروعاً سياسياً – يعوزه التعريف الواضح – ولكن جوهره هو المساواة في الدولة الإسرائيلية؟ ما زال الحزب الأكبـر لدى الفلسطينيين في الداخل يرى نفسه قيـادة بديلة لليسار الإسرائيلي، وما زال في جوهره حزباً إسرائيلياً يعتمد على القبول الأخلاقي لقرار التقسيم، وعلى الالتزام المطلق غير القابـل للنقاش لمبدأ «دولتين لشعبين» تعـود جذوره إلى الالتزام بمواقف الكتلة الاشتراكية بقيادة موسكو، وليس إلى منطلقات حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ويقود حزب آخر مشروع «دولة المواطنين» متحدياً بذلك الفكر الصهيوني الذي يعتمد على امتيـازات يهودية، ويعتبر هذا الحزب نفسه حزبـاً فلسطينياً، ولكنه ينافس داخل الكنيست الإسرائيلـي ولا يجـرؤ على الخروج جهـاراً على فكر الدولتين، مع أن فيـه الكثيرين الذي يؤيـدون هذا التوجه تخوفاً مـن شطبه من اللعبة البرلمانية. ألا يتعارض التنافس على قيادة اليسار الإسرائيلـي الجديد مع الهوية الفلسطينية في مشروع فلسطيني شامل؟ الفلسطينيون فـي إسرائيل تاريخياً كانوا أول مجموعة فلسطينيـة أيدت وتحمست لحلّ الدولتين، وذلك بتأثيـر أجنبي، ولكن هـذا القبول والحماس ساهم في وضعهم خـارج المشروع الوطني الفلسطينـي، لأنهـم أصبحـوا متضامنين مـع المشروع وليسـوا جزءاً منـه، لأن «مشروع الدولتيـن» لم يرَ فيهم جزءاً منـه، وبذلك تشكلت مصلحة مشتركة بيـن المشروع الوطني الفلسطينـي وبعض قيادات «الجماهير العربية في إسرائيل»، التـي رأت أنّ الفلسطينيين في إسرائيل شأن إسرائيلي عليه أن يبقى خارج إطار المشروع الوطني الفلسطيني.

إن منهجيـة الصهيونية في تعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيـل سياسياً وقانونياً، والمواقف الرسميـة الإسرائيلية التـي تلقى تأييداً شعبياً وتـرى، بشكل متزايد، فـي الفلسطينيين أعداء فـي مجالات عديدة؛ جعلت من الصعب على الذين يريـدون الانخراط في مشروع الدولة الإسرائيليـة على قـدم المساواة أن يفعلوا ذلك. وترك هذا النهـج الصهيوني الباب مفتوحاً أمام الفلسطينيين لتأييد مشروع فلسطيني شامل يكون الفلسطينيون في إسرائيل جزءاً منه.

ومـن الواضح كما ذكرت سابقاً أن المشروع الوطني الحالي يستثني اللاجئين الفلسطينيين وإمكانية عودتهم إلى مدنهم وقراهم أو إلى الجزء الذي طردوا منه من فلسطين.

علـى المشـروع الوطني الفلسطينـي المستقبلـي أن يكون مشـروع الشعـب الفلسطيني وليـس مشروع الدولة، فلقد صار واضحـاً أن مشروع الدولة، لو كان ممكناً، هو مشروع تجزيئـي بسبـب طبيعـة الصراع مـع الصهيونيـة، ومشـروع الوطن هو مشـروع متضمن (INCLUSIVE) لكل الشعب الفلسطيني تماماً، بسبب طبيعة الصراع مع الصهيونية.

إن كـون المشـروع الوطني الفلسطينـي مشروعاً فلسطينيّـاً شاملاً يعنـي أن تكون لجميع التجمعـات الفلسطينية حصة فيه ودور يلعبونه كل من موقعه، ويعني أن هذه الأدوار تتحدد حسـب المواقع المختلفة، ويأخذ فيها الفلسطينيّ في المنفى دوراً فاعلا ومركزياً، وكذلك الفلسطينـيّ في إسرائيل، ويحتم هـذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينيـة شاملة تتطلب إعادة تنظيـم منظمة التحريـر الفلسطينية تحت لـواء مشروع جديد، وبتركيـب فلسطيني يشمل جميع أجزاء الشعب الفلسطيني.

فـي واقع الأمـر، إن الخيار الإستراتيجي للمشروع المستقبلي هـو أنه إذا كان الفلسطينيون يريـدون الوطـن الفلسطيني فإنهم لـن يتمكنوا من إقامـة دولة فلسطينية عليـه. إن إسترداد الوطـن الفلسطيني لن يكون حسـب النموذج الجزائري، أو نمـوذج العودة والتحرير، بل يكـون باستـرداد الوطن بمن عليـه (أي الشعب اليهودي الإسرائيلـي)، وبذلك فإن الدولة ستكـون للفلسطينيين والإسرائيليـن – كما سأوضح أدناه – ولكنهـا ستعطي للفلسطينيين كل مـا تعطيـه دولـة – وطـن (nation – state)، ولذلك من المهـم الحديث بوضوح عـن مكان الإسرائيلي في التفكير السياسي المواجـه للكولونيالية الذي يسعى إلى حلّ على أنقاض الكولونيالية.

ب. مشروع يشمل الشعب الإسرائيلي

إن فـي الوطن الفلسطيني اليوم شعبين: الشعب الفلسطيني، أو بالأصح أجزاء منه؛ والشعب الإسرائيلـي. لا يمكن اليوم، ولم يكن ممكناً في الواقع منذ فترة طويلة الحديث عن الوطن الفلسطينـي الشامل من دون هذا التغيير الذي يجب أن نواجهـه، نراه، نعترف به، ونتعامل معـه. هنا فـي الوطن الفلسطينـي، ونتيجة لنجاح المشـروع الكولونيالـي وفشل الحركة الوطنيـة؛ نشأ شعبٌ جديد لديه جميع مقوّمـات الهوية الجماعيّة ودلائل الانتماء على نفس الوطن الذي ننتمي إليه.

كنا نفضل لو أن هذا المشروع الاستيطاني لم يختر فلسطين موقعاً له، وكنا نفضل لو انتصرنا

في منعه من تحقيق مآربه فيها، لكننا لم ننجح، ونشأت اليوم أجيال جديدة من الإسرائيليين في فلسطين لا وطن لها سوى وطننا، وقد حان الوقت لنطرح هذا الموضوع على من يفكر بالوطن الفلسطيني وببدائل للتقسيم: ما هو موقفنا من هذه المجموعة، من هذا الشعب الذي نشأ في فلسطين؟

وعلينا أن نطرح على الإسرائيليين الذين أخذوا وطننا شراكة حقيقية تنتج عن عملية مصالحة تاريخية مع الشعب الإسرائيلي (وليس مع الصهيونية) لها مقوّماتها ومتطلباتها الواضحة، وتعتمد المصالحة على اعتراف الإسرائيليين بالجناية التاريخية واعتذارهم عنها وتخليهم عن أي امتيازات مادية أو معنوية، مقابل الاعتراف بهم بوصفهم شركاء حقيقيين في الوطن الفلسطيني، ويعني ذلك أن المشروع الفلسطيني لن يتصالح مع الصهيونية، ولكنه يقوم على أنقاضها ويتصالح مع الشعب الإسرائيلي الذي يتخلى عنها مقابل هذه المصالحة. وإذا كانت الصهيونية قد قامت على إنكار الآخر بدءاً من إنكار وجوده، فإن المشروع الوطني الفلسطيني يجب أن يعتمد على الاعتراف بالآخر وبحقوقه المكتسبة في فلسطين، ولكن ليس بالامتيازات التي تعطيها الكولونيالية، ويستطيع المشروع الفلسطيني أيضاً أن يطورّ هوية فلسطينية جديدة تشمل الفلسطيني والإسرائيلي، ويرى فلسطين جزءاً من الثقافة العربية والإسلامية، يكون فيها دور للثقافة اليهودية، ويكون فيها جزء من فسيفساء الشرق الأوسط.

ليست هذه الورقة بصدد الخوض في التفاصيل (المهمة) لهذا البديل، لكنها تطرح علينا مسؤولية الحديث عن الشعب الإسرائيلي الذي يمارس الكولونيالية ويتمتع بثمار امتيازاتها على حساب الشعب الفلسطيني، وعلينا أن نطرح على الشعب الإسرائيلي بديلاً يعتمد جميع الأسس الإنسانية من المساواة السياسية والمشاركة في وطن مشترك، وضمان مستقبله كمجموعة نتفاوض حول طريق التعبير السياسي عنها.

وسيكون امتحاننا في استطاعتنا لتقديم طرحنا هذا لليهودي الإسرائيلي مجاهرةً، وللعالم، وأن نفتخر بأسسه السياسية الإنسانية التي تأتي نقيضاً تاما للأسس الصهيونية، وسيكون امتحاننا أيضاً أن بعض الإسرائيليين على الأقل في البداية سيجدون في هذا المشروع مشروعاً تحررياً يساعد على إخراجهم من الدائرة الكولونيالية ويقدم لهم الضمان من المخاوف الكولونيالية.

إن الخوف الإسرائيلي الكولونيالي له مصادر متعددة، لكن أهمها في نظري ولم يحظ بالاهتمام الكافي: أنه خوف الكولونيالي من نتيجة سرقته للوطن ومن أهل الوطن المسلوب، ولن يصّدق الكولونيالي أية تطمينات تترجم إلى ترتيبات أمنية، لأنه يعلم أن صاحب الوطن لن يتنازل عنه، ولذلك علا فكرة مسألة المطالبة بالاعتراف بالدولة اليهودية عندما يُهزم

الفلسطيني، لكن المشروع الوطني الفلسطيني يضع نهاية لهذا الخوف الكولونيالي، ويحول المخاوف إلى قنوات عادية –قنوات المعضلة الأمنية في الصراعات بين المجموعات – التي يتوجب بحسبها أن تفاوض المجموعات على مستقبل يضمن أمنها الجماعي.

ليس هذا مشروعاً تكتيكياً ولا مرحلياً، بل هذا سيكون عرضنا للمصالحة التاريخية مع الشعب الإسرائيلي، وعلى أنقاض الصهيونية والهيمنة الكولونيالية، وفي عملية التصور للمستقبل السياسي لهذا المشروع، الذي يشكل بديلاً لمشروع التقسيم، ويبدأ الحديث عن جميع القضايا المركزية في نظام سياسي جديد.

ج. مشروع يعتمد وسائل نضالية جديدة

إذا كان مشروع التحرر الوطني الفلسطيني الجديد يعتمد على التخلص من النظام الكولونيالي وإقامة الشراكة مع الإسرائيليين في وطن مشترك، فإنه يحتم وسائل نضالية جديدة بدأ الشعب الفلسطيني بممارستها في السنوات الأخيرة، ويحتم ذلك التخلص من مفهوم التحرير بالعنف مقابل العنف الصهيوني، إلا أنه يتبنى مفهوم القوة مقابل الحائط الحديدي.

لا يمكن للمشروع الوطني التحرري مقاومة الكولونيالية وإنجاح المشروع الوطني من دون استعمال القوة، ومن دون تجنيد مصادر القوة لدى جميع أجزاء الشعب الفلسطيني والتنسيق فيما بينها. إلا أن القوة في هذه الحالة لا تعني العنف، فلن يكون استعمال العنف ضد المشروع الكولونيالي مجدياً، خاصة في الحالة الفلسطينية، وذلك لأسباب متعددة تجدر مراجعتها بتأنٍ، من أهمها: أولا، أنه سيعيدنا إلى المربع المريح للكولونيالي، حيث يستعمل عنفه الأقوى ويأطر الصراع وكأنه صراعا ضد الإرهاب في عالم قابل للاستماع؛ ثانياً، إن استعمال العنف ضد المدنيين كما تبرهن التجربة الجنوب أفريقية تبعد الشركاء الطبيعيين للمشروع من الشعب الآخر؛ ثالثاً، إن العنف سيحفز إسرائيل على استعمال أدوات قمع جماعي لا تستطيع أن تستعملها ضد وسائل نضال شعبي.

إن تجربة الشباب الفلسطيني – رجالاً ونساء – في إقامة قرية «باب الشمس» تبرهن أن هنالك مصادر قوة عظيمة لها تأثير أعمق وأحدّ وأكثر وضوحاً وأثرا من استعمال المقاومة العنيفة، كذلك فإن تجربة المسيرات الفلسطينية من داخل لبنان في ذكرى النكبة هي أشدّ وقعاً وأكثر أثراً وأصعب على الكولونيالي مواجهتها مادياً ونفسياً من العمليات العنيفة. لقد فجرت إسرائيل سنة 1982 سفينة دولية كانت ترسو في ميناء قبرصي، وكانت تنوي الإقلاع مع مجموعة من اللاجئين إلى شواطئ فلسطين للعودة! إن التفجير يدل على مدى خشية إسرائيل من مثل هذه العملية، خوفاً معنوياً وسياسياً وأخلاقياً.

إنــه بإمكان المقاومة الشعبية المنسقــة فلسطينياً أن تكون أقوى من المقاومة العنيفة، بشرط أن تأتي مكملة لمشروع وطني إنساني يُطرح بوضوح، حيث لا يطلب من وسائل المقاومة الجديــدة ومتبنيها أن تتخذ موقفــاً أخلاقياً من استعمال العنف، فليس هــذا هو السؤال، أما الســؤال فهو: ما هي أنجع وسائل المقاومــة ووسائل النضال في تحدي مشروع كولونيالي والوصول إلى تحرر في الظروف التي نحن فيها؟

خلاصة

كان الهـدف من هذه الورقة توضيـح الأسس الفكرية للطريق المسـدود الذي وصلت إليه الحركـة الوطنية الفلسطينية وقياداتها الحاليـة، فحاولت الورقة أن تظهر أن أهداف الحركة الوطنيـة الفلسطينية لـم تعد أهدافاً تشمـل الشعب الفلسطيني كله، بـل تعمل على تجزيء الشعب والوطن، وكذلك فقد فقدت هذه القيادة القدرة على صياغة أهداف واضحة.

كذلـك حاولت الورقة أن تظهر أن الحركة الوطنيـة الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود، حيث اعتمدت المنظومة الفكرية للصراع مع الكولونيالية حسب الموديل الجزائري، وأنها منـذ أواسط السبعينيات اتبعت منظومة تعتمد الصراع القومي، بينما استمر الإسرائيليون في التعامل مع الصراع وكأنه صراعاً كولونيالياً.

وتركز الورقـة على مخاطر حل الدولتين، وتنادي إلى البـدء بالتفكير السياسي والأكاديمي ببدائل التقسيم إلى دولتين، وإلى العمل على مشروع وطني فلسطيني تحرري يحدد أهدافه بهزيمـة الكولونيالية الاستيطانية، واستبدالها بوطن يشـارك الفلسطينيون والإسرائيليون في بنائـه علـى أسس من المسـاواة والأمن الجماعـي، والتخلص من الامتيـازات الكولونيالية والمشاركة في الحكم، وإلى اتباع وسائل نضالية تتلائم مع هذا المشروع.

تعقيب د. رائف زريق

هـذه ورقة شاملة ووافية، وإحدى ميزاتها أنهـا تستطيع إنتاج «فانتازيا»، وهي الشيء المهم في ظل انسداد أي أفق في الوقت الحالي.

فعلياً، أنا بعكس نديم روحانا، فمثلاً لا أتردد في استعمال كلمة «إغراء»، وبما أن لدي ميولاً وكثيراً من التعاطف الفكري مع الورقة، أود مشاركتكم في بعض الأسئلة التي أطرحها على نفسي في ظروف مشابهة، وتحمل هواجس تستدعي التفكير.

بدايةً، سأعود إلى موضوع يقع في صلب المؤتمر، «ماذا نعني بمشروع واحد؟ وأن الشعب الفلسطينـي شعب واحد؟». هناك أسئلة يُوجـب التعامل معها التطرق إلى بعض التفاصيل. كل جـزء من هذا الشعـب يتواجد في موقع مختلـف، وله مصالح مختلفـة، فله ما يخسره بشـكل مختلـف. وعليه دعوت إلى مشروع مشترك يكون مفهومـاً ضمناً منه أنه إذا نجح هـذا المشروع، سنربح كلنا ذات الشـيء، بينما يعني فشله أن درجـات الخسارة مختلفة. بالتالـي، أعتقد أنه من المفيد سياسياً وفكرياً؛ عنـد أي حديث في هذا الموضوع، أن ينحو منحـى «جاز» لا منحـى موسيقى كلاسيكيـة، أي أن يبدأ من التنويعـات والتوزيعات لكل مجموعة، بحيث تبدأ كل منها من مكان وجودها، وتحدد آمالها وطموحاتها، وتنشأ حالة من الحديث بين الأطراف لإنتاج شيء متناغم في النهاية يعبر عن مشروع مشترك.

وأفضـل نقد للواقع هو الذي ينطلق من الواقع نفسـه، ويبحث فيه إلى أبعد حد، أي أن يرى مكنـون الواقـع ويحوله إلى موجود، وملاحظتـي هذه عامة لـكل أوراق المؤتمر، ولورقة روحانـا تحديداً، لأنه من دون البـدء مما هو موجود سيبقى الحديث ضرباً من «اليوتوبيا»، مـا يقودنا إلى السؤال الذي افتتحت به الورقة «مـاذا نريد؟»، وفي اللغة العربية توجد كلمة «نرغـب» وكلمة «نريـد»، كما فـي الفلسفـة هنـاك «Desires» و«Desires about desires»، مثـلاً يقول أحد المدخنين «أريد أن أدخن لكني لو أستطيع لن أدخن». بمعنى وجـود نوعين من الرغبات، إحداهما مباشرة، والثانية عن التكرير والتصفية الذهنية، فتظهر فـي الثنائية بين الخطاب الشعبي الذي يريد وينظر للصراع مـع إسرائيل باعتباره صراعاً مع الصهيونيـة، لكن عملية التكريـر الذهني والعاطفي للقيادات والنخـب السياسية نراها تريد دولتين، مثلاً، آخذاً بعين الاعتبار كثيراً من الأمور.

سـؤال آخر يلح دائماً عليّ، «أيـن فشلنا ولماذا فشلنا؟». أحياناً أعتقد أننا فشلنا لأننا أغبياء، وأحيانـاً أخـرى لأننا ضعفـاء، أو ببساطة لأن المؤامـرة كبيرة جداً. يصبـح السؤال الملح

أولاً: هـل يجب البحث فـي أين أخطأنا فكريـاً؟ أم نبحث عن مواطن قـوة جديدة؟ حيث لـم نحقـق شيئاً في تعدد الخيـارات، فالانتفاضة فشلت كما المفاوضـات، لذا ربما يكون التفكير مفيداً إذا سألنا: هل فشلنا لأننا أغبياء ولم نطرح الأسئلة الصحيحة، أم بسبب اختلال موازين القوى؟. ومن المفيد أيضاً ألا نحمل التاريخ الفلسطيني كثيرا بوسمه أنه سلسلة من المواقف الخاطئة.

بالنسبـة للورقة، وددت من روحانا لو أنه استرسل في بعض المواضيع التي جاءت فيها، مثل «هزيمـة الصهيونيـة»، فلدي مشكلة مع التفكير سياسياً من أجـل إنجاز هزائم أيديولوجية. أعتقـد أن هـدف كل صراع ونضال أن يعيش الناس بسعـادة أولاً وأخيراً، فأنا لا أناضل من أجل مبادئ مجردة، إنما من أجل أن يعيش الناس بكرامة وحرية وسعادة، وبهذا فإن هزيمة الصهيونية مطلبٌ بعيد المدى.

وفـي توصيف روحانا للصهيونيـة أنها «تُختَزل بالتيـار الجابوتنسكي»، فيـا حبذّا لو فسرّ نمـوذج «أوسلـو» في هذا السياق. صحيـح أنا رأيت الفشل مكتوبـاً لـ«أوسلو»، والبعض لـم ير ذلك، وبالتالـي، فإن «أوسلو» هو نوع من المصالحة مـع الصهيونية، والآن لو كُتِب لـ«أوسلو» النجاح، فأين ينطوي هذا الموضوع في «البراديغما» التي اقترحتها الورقة؟

ويـا حبـذّا أيضاً، لـو وُجد توضيح أكثـر حول سؤال: بمـاذا يختلف البرادايـم القومي عن البرادايـم المناهضـ للكولونيالية؟ ففي كثير مـن الحالات يتشابه هـذان النوعان معاً، لكن يظهـر الاختلاف لدى الدخول في التفاصيل عند تناول هذا «البرادايم أو ذاك، أي أن ينتهي الاحتلال، وتتحقق المساواة، لذا أتصوّر أن كلا النموذجين «البرادايم» مختلفان، ما يوجب التوضيح.

الجلسة الخامسة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

الضفة الغربية

رئيس الجلسة: أ. سام بحور.

د. سـامية بطمة: نموذج التنمية الفلسطيني وإسـتراتيجيات التغيير في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعقيب: د. نصر عبد الكريم.

نموذج التنمية الفلسطيني وإستراتيجيات التغيير في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. سامية البطمة

مقدمة

تأتي هـذه الورقة كإسهام في إعادة قـراءة الخطاب التنموي الفلسطينـي فيما يتعلق بالضفة الغربيـة؛ بهدف تعزيز الخيارات التنموية القادرة على توثيق علاقة الضفة الغربية بقطاع غزة وسائـر التجمعات الفلسطينيـة في إطار المشروع الوطني الجمعـي. وضمن هذا السياق، ستتطـرق الورقـة إلى أثر التشكيلات الاقتصادية القائمة فـي الضفة الغربية، من حيث طبيعة البنيـة الاقتصادية، والقطاعات الإنتاجية والخدمية، على تكريـس علاقة التبعية والإخضاع لآليـات السيطـرة التـي ينتجها النظـام الاستعمـاري الاستيطانـي. كما ستتنـاول الورقة، باختصـار، بعض السياسـات الاقتصادية والاجتماعية الممكنة فـي مواجهة آليات تكريس التبعيـة والارتباط في ظل نظـام السيطرة الاستعماري، ومن ضمنهـا السياسات الاقتصادية الأقـدر على تقليص علاقة التبعية مع إسرائيل، وتقليصـ الفجوات بين «كانتونات» الضفة، وبينها وبين قطاع غزة، وطبيعة العلاقات الاقتصادية الممكنة مع المؤسسات الفلسطينية في أراضي 48 والشتات الفلسطيني.

لقد ازدادت مؤخراً مطالبات الفلسطينيين بإعادة النظر في نمط التنمية المهيمن في الضفة الغربية الذي يترافق مع عملية سلام أوسلو، والذي ركّز على إبقاء هذه العملية على قيد الحياة أطول فترة ممكنة. ونمط التنمية السائد حالياً في الضفة الغربية، الذي تتبناه كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والمانحين، يتعامل مع الاحتلال بوصفه عاملاً خارجياً (exogenous factor)، أو عاملاً ثابتاً إلى حد كبير، بافتراض أنه لا يمكن التحكم به أو السيطرة عليه، وبالتالي يجب قبول وجوده، والتحرك تنموياً ضمن الحيز والمساحة التي يسمح بهما (طبر، 2012). وضمن هذا الحيز المتاح للفلسطينيين تحت السقف الاستعماري، فإن المفاهيم والسياسات التنموية المطبقة على أرض الواقع، تفترض مرحلة ما بعد الاستعمار (postcolonial reality)، وتلتزم بالنموذج النيوليبرالي للتنمية. ويتمحور هذا النموذج حول تحقيق النمو الاقتصادي، وبناء المؤسسات، والبنية التحتية، والحكم الرشيد، وتحقيق كفاءة اقتصادية، ونشر ثقافة الديمقراطية، دون الاهتمام بتأثير هذه السياسات على مشروع مناهضة الاحتلال، أو التخطيط لربط هذه السياسات بإستراتيجيات مواجهة المشروع الاستعماري، ضمن منظور يحقق هدف تحرر وطني للشعب الفلسطيني ككل. ونجد هنا أن المانحين والسلطة الفلسطينية، قد تحولوا في عملهم من الاسترشاد بالاحتياجات السياسية التحررية للفلسطينيين، كشرط كفيل بتحقيق الأهداف الفعلية للعمل التنموي، إلى الانشغال الكامل بكيفية تطبيق هذا النمط التنموي النيوليبرالي ضمن السياق الاستعماري. وستتم مناقشة هذه المفاهيم والسياسات بشكل موسع لاحقاً في هذه الورقة.

ومن هنا، تكمن المشكلة الأساسية في هذا المفهوم التنموي والنمط من العمل، في أنه يفترض عدم القدرة على مواجهة الاحتلال، وبالتالي قبوله، وتخطيط السياسات الاقتصادية وكأن سياق الحياة في الأراضي الفلسطينية هو واقع ما بعد الاستعمار. وهذا يعني أن المفهوم التنموي يعاني من الانفصام، فهو يتجاهل بنى القوى المختلفة، ما يجعل النمط السائد للعمل التنموي لا يقف في مواجهة الممارسات الاستعمارية، بل يساعد الفلسطينيين على الاعتياش ضمن منظومة الواقع الاحتلالي (برغوثي، 2011؛ هنية، 2012). وقد ترك هذا النسق من التنمية الفلسطينيين عرضة للنظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي، فيما يحاول إظهار أن الحياة «ممكنة» في ظل نظام القمع المذكور (طبر، 2011). كما أنتج هذا النسق من التنمية ثقافة وكادراً تقنياً يسعيان إلى تحسين واقع الحال ضمن السياق الاستعماري، بدل العمل على مواجهة هذا الاحتلال بهدف إنهائه.

وفي المقابل، نجد المزيد من الفلسطينيين يعودون لتبني فكرة أن التنمية المستدامة تحت الاحتلال غير ممكنة (صايغ، 1992؛ خالدي، 2011). وبالتالي، هناك دعوات إلى اعتماد نسق تنمية بديل قادر على تحقيق الاعتماد على الذات ومواجهة الاحتلال وتحقيق العدالة

الاجتماعيــة والسياسية، بهدف التحرر وليــس الاعتياش الاقتصادي تحت الاحتلال (هنية، 2012؛ جقمان وآخرون، 2011).

وضمــن سياق هذه الأفـكار الأساسية، تأتي هــذه الورقة كإسهام في إعــادة قراءة الخطاب التنمــوي الفلسطيني فيما يتعلــق بالضفة الغربية، من خلال التطرق إلــى محورين أساسيين: الأول يركز على النتائــج الاقتصادية المترتبة على استمرار الهيمنة على الأراضي الفلسطينية ضمــن سياق اتفاق أوسلو. وستقــدم الورقة بعض الأمثلة على النتائــج الهيكلية للسياسات التنموية المتبعة ضمن السياق الاستعماري الحالي. أما المحور الثاني، فيقدم بعض الأفكار الأوليــة والإسهامات في كيفية التعامــل مع السياسات الاقتصاديــة لمواجهة آليات تكريس التبعية، والخطو باتجاه سياسة اقتصادية مناهضة للاحتلال، بهدف التحرر من نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني، وتقليص الفجوات بين الضفة وقطاع غزة، إضافة إلى التطرق إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الممكنة مع المؤسسات الفلسطينية في أراضي 48. كما يتطرق هذا المحور، باختصار، إلى الخيــار الإستراتيجي بحل اتفاق أوسلو، وإعادة ربط الاقتصاد بالسياسة بهدف تحقيق التحرر.

النتائج الاقتصادية المترتبة على استمرار الهيمنة على الأراضي الفلسطينية

الواقــع الاقتصادي في الضفة الغربية، بهيكلياته ومؤشراته، هو نتاج الحالة الاستعمارية التي عاشهــا ويعيشهــا هذا الجزء مــن فلسطين على مدى الــ 65 سنة الماضيــة. وقد اتّخذ هذا الواقــع الاقتصادي أشكالاً مختلفة علــى مدى تلك السنوات الماضيــة، ولكن سماته تبقى واحدة، وهي فقدان السيطرة على أدوات السياسات الاقتصادية (السياسة المالية، والنقدية، والتجاريــة)، والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والاعتماد، بشــكل كبير، على مصادر خارجية وغير ذاتية للنمو الاقتصادي (العمل في إسرائيل والمساعدات الخارجية ... وغيرها).

وقد قامت اتفاقيات السلام الموقعة ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية العام 1993، بترسيــخ هذا النمط الاقتصادي، حيث يمنح اتفاق أوسلو الفلسطينيين سيطرة محدودة جداً علــى الأدوات الاقتصاديــة، وهو حيــز أقل مما تتمتع بــه بعض البلديات فــي دول أخرى. وبينمــا تبقى أدوات السياسات الاقتصاديــة بشكل كبير في أيدي الإسرائيليين، تتركز جهود الفلسطينييــن علــى التعاطي والتعايش مع نتائج فقدان السيطــرة على هذه الأدوات. ويذكر تقرير الأونكتاد (2008) بهذا الخصوص:

«فالواقع أن القضايا الأساسية التي تحدد الآفاق الاقتصادية الفلسطينية لم تتغير خلال العقود الأربعــة السابقة، بل إنها استمرت وتفاقمت. وأبرز شيء في هذا الخصوص هو ضيق إطار

السياسة الاقتصادية المتاح أمام السلطة الفلسطينية بموجب نصوص بروتوكول باريس لعام 1994. فهو قد ثبّت التشوهات ونواحي الضعف الاقتصادي الهيكلية التي بدأت مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، وأدام اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على اقتصاد إسرائيل» (الأونكتاد، 2008، ص. 1).

وقد زاد الطين بلة أيضاً، أن اتفاقيات أوسلو تقر بعدم سيطرة الفلسطينيين على معظم الموارد الطبيعية خارج منطقة (أ)، ما ساعد الإسرائيليين على الاستمرار في مصادرة الأراضي والاستيطان بوتيرة مرتفعة، حتى أعلى من تلك التي شهدتها الضفة الغربية بين 1967–1994.[1] كما قام التمويل الخارجي في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية بالإحلال محل التحويلات الفلسطينية الناتجة عن العمل في إسرائيل، وانتقل الاعتماد على العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كأداة لتمويل الاستهلاك والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية، إلى الاعتماد على التمويل الخارجي من الدول المانحة. وكلتا الأداتين، العمل في إسرائيل والتمويل الخارجي، لا تخضعان للسيطرة الفلسطينية، وبالتالي بقي ويبقى الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتقلبات الناتجة عن سياسات من يملك التمويل.

وقد نتجت عن هذا الواقع مؤشرات اقتصادية متضاربة وهشة. فعلى سبيل المثال، فقد تذبذب نمو اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية بشكل كبير، تراوح بين 15±%، وهي نسب مرتفعة جداً، بكل المعايير. وهذا التذبذب في نسب النمو يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على عناصر غير مستقرة للنمو. ومنذ العام 2007، حافظ الاقتصاد الفلسطيني على نسب نمو مطّردة وصلت إلى 10% خلال العامين 2010 و2011. وتعطي هذه النسب الأخيرة انطباعاً بازدهار الاقتصاد، غير أن هذا الارتفاع في نسب النمو هو جزء من دورة البناء والتدمير التي يمر بها اقتصاد الأراضي الفلسطينية على مدى السنوات الـ20 الماضية. فالجزء الأكبر من هذا النمو الأخير نتج عن نشاطات إعادة إعمار غزة، بعد الدمار الذي أصابها

1 هناك عدد كبير من التقارير التي توثق وتشرح هذه المظاهر وتوضح نتائجها، منها:

- Kanafani, N and Al–Botmeh, S. (2007) The Paris Economic Protocol and beyond; in search of an optimal trade arrangement. The Palestine Yearbook of International Law, Volume 14 (2006–2007), pp. 75–97. Brill: Netherlands.
- Khalidi, R. and Taghdisi-Rad, S. (2009) The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy Towards the Palestinian Economy. Geneva: UNCTAD/GDS/2009/2.
- World Bank (2008) The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank. Washington DC.

بعـد حـرب إسرائيل على غزة فـي العامين 2008 و2009. ويظهر هـذا جلياً من مقارنة نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي (23% و29% في قطاع غزة خلال 2010 و2011، مقارنـة مع 5.2% و4.4% في الضفة الغربية خـلال السنتين نفسهما) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012أ).

شكل (1): نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (1995–2010)

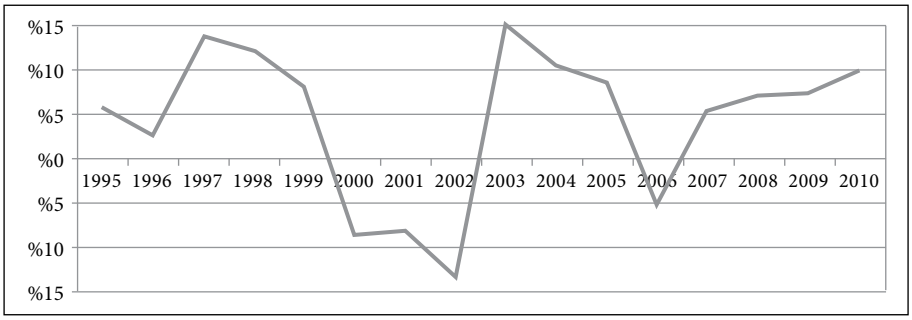

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنوات مختلفة).

كمـا أن التمويل الخارجي من الدول المانحة لعب دوراً مهماً في حركة النمو الاقتصادي. فبعـد إغـلاق إسرائيـل أسواقها أمام العمـال الفلسطينييـن العـام 2000، وإرسائها سياسة الإغـلاق وفصل الضفة عن القطاع، وتدمير البنية التحتية في العديد من المدن الفلسطينية، تراجـع حجم الناتج المحلـي الفلسطيني العام 2000 بأكثر مـن 20%. وعلى أثر ذلك، قامـت الدول المانحة برفع معوناتها إلى الشعـب الفلسطيني لتخفيف أثر هذه السياسات، وبخاصـة في المجـال الإنساني، حيث ارتفعـت نسبة المساعـدات الإنسانية من أقل من 8% قبل العام 2000 إلى أكثر من 45% من حجم المساعدات ما بعد هذه الفترة (كنفاني والبطمة، 2008).

أمـا من ناحية السيطرة على أدوات السياسـات الاقتصادية، فما زالت إسرائيل مسيطرة على المعابـر، وبالتالي حركة ووتيرة الاستيـراد والتصدير. وقد أدى ذلك إلـى استمرار اعتماد التجـارة والاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير علـى إسرائيل. فقد شكلت التجارة مع إسرائيل فـي العام 1996 ما نسبته 91% من إجمالـي التجارة الفلسطينية، لتصل العام 2011 إلى ما نسبتـه 85% مـن إجمالي التجارة الفلسطينيـة. وفي الوقت نفسه، تبقـى التجارة مع باقي العالم، وبخاصة مع العالم العربي، محدودة جداً. ففي العام 1996، كانت الصادرات إلى العالـم العربي تصل إلى 8% من مجمل صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفعت هذه

النسبة إلى 11% فقط العام 2010. وفي الفترة نفسها، شكلت الواردات من العالم العربي العـام 1996، 1% من واردات الضفة الغربية وقطاع غزة، لتزيد إلى 3% فقط العام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012ج).

شكل (2): التجارة الفلسطينية (1995–2011) ملايين الدولارات

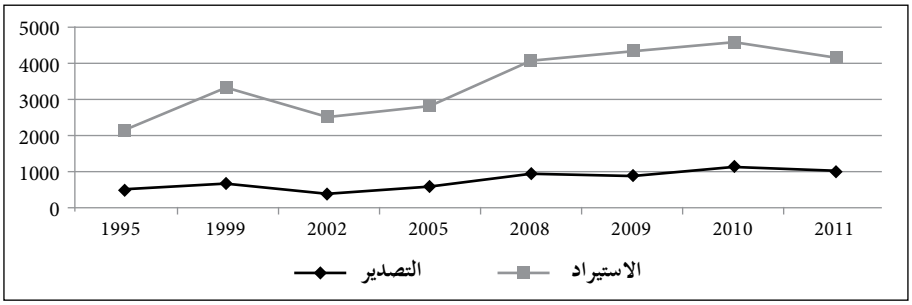

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية (سنوات مختلفة).

وهـذه التبعية الكبيرة للاقتصاد الإسرائيلي تحـرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسـواق التصديـر الأكثر قدرة على المنافسـة. كما تؤدي هذه التبعية إلـى عزل المنتجين الفلسطينييـن عـن الأسواق الإقليميـة والعالمية، مـا أدى إلى عجزهم عـن شراء مدخلات الإنتـاج الضرورية للصناعات، وبالتالي المساهمة في تدهور الإنتاج الصناعي في الأراضي الفلسطينيـة. كما تزيد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلـي عبر اعتماد الأول على الثاني تجاريـاً، من احتمال تعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر الهـزات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات الهيكلية داخل الاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك السياسات التعسفية الإسرائيلية.

أما بالنسبـة للسياسة النقدية، فتلك ترتكز على إدارة البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غـزة، مـن دون القدرة على التحكم بسعـر الصرف، أو سعر الفائدة، بمـا أنه لا عملة لدى السلطـة. هذا يعني أن الاقتصاد الفلسطينـي يبقى عرضة لتذبذب أسعار العملات، وكذلك استيراد مشكلة التضخم في الاقتصادات التي يضطر الفلسطينيون لاستخدام عملاتها وهي، إسرائيل، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن إصدار عملة في هذه المرحلـة هو أمر غير محبَّذ، لعدم توفر المنـاخ الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى نجاح هذه العملة (حامد، 1997)، فإن عدم سيطرة الفلسطينيين على الجانب النقدي يضاف إلى عبء هشاشة اقتصادهم وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

أما في الناحية المالية، فعدم سيطرة الفلسطينيين على معابرهم التجارية مع العالم، يعني أن تحصيـل إيرادات المقاصة تبقى بيد الإسرائيليين، كما هو منصوص عليه في اتفاق باريس

الاقتصـادي. وقد أدى هذا الترتيـب المالي إلى عدم الاستقرار في الإيـرادات الضريبية، حيـث قامـت إسرائيل بحجز الإيرادات الفلسطينية كأداة ضغـط سياسية مرات عدة (كما حصـل فـي الأعـوام 2002، و2006، و2011، و2012). وتكمـن أهميـة تحويلات المقاصـة هـذه، التي تشكل حوالي 70% مـن إجمالي الإيرادات، في أنهـا الرافد الأهم للإنفاق العام. ويعتبر الإنفاق العام بدوره أحد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي (ماس، والجهـاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقـد، 2012). ويؤدي حجز هذه الإيرادات إلى تقويضـ قدرة السلطـة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتهـا التعاقدية مع القطاع الخاص، ما يخلـق مناخـاً يتسم بعدم اليقين، ويؤثر سلباً على آفاق الاستثمـار والنمو. كما يؤثر حجز هـذه الإيرادات على قـدرة السلطة الفلسطينيـة على دفع أجور موظفـي القطاع العام في أوقاتهـا، وبالتالـي تعريض الأسـر الفلسطينية لمزيد من الديون والفقـر الشديد.[2] كما أن تسـرب الإيرادات إلـى إسرائيل، وعدم التمتع بالسيادة علـى تحصيل الضرائب، وضمان دقة المعلومات الضريبيـة، أدى إلى تقليص القاعدة الضريبية، وخفض معدلات التحصيل الضريبـي، وفرضـ ضغوطاً إضافية علـى التزامات السلطة الفلسطينيـة في مجال الإنفاق (الأونكتاد، 2012).

كمـا أسهمت الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة والحواجز في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وبخاصـة القطـاع الخاص الذي تضاعفت تكاليفـه وتآكلت أرباحـه، وبالتالي قدرته على المنافسـة والاستمرار، محلياً وعالميـاً. وقد انعكس واقع الحال هـذا على العمالة، حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي العام 2011، بلـغ معدل البطالـة 26% في مقابل 30% في العـام 2010[3] (الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب). غير أن هذا الانخفاض في البطالة واكبه تآكل في الأجور الحقيقية التي لم ترتفع بنسب التضخم نفسها. ويعتبر التضخم مشكلة كبيرة لا يمكن السيطرة عليها تمامـاً، لأن أسعـار العديد من الخدمات والسلـع مرتبطة بالأسعار الإسرائيليـة. إضافة إلى تـآكل القدرة الشرائية للمستهلكين، يرفع التضخم مـن التكلفة على المنتجين، وهو يشكل ضغطاً إضافياً على الأربـاح، وبالتالي التنافسية. كما يؤدي ارتفاع التضخم وتآكل الأجور إلى انخفاضـ مستويات المعيشة، وازدياد نسب الفقر التـي وصلت إلى ربع سكان الضفة والقطاع خلال العام 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

---

2 يوظف القطاع العام حوالي 23% من العاملين في الأراضي الفلسطينية (15.4% في الضفة الغربية، و39.6% في قطاع غزة)، وهي من أعلى النسب في العالم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

3 بناءً على تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الموسع للبطالة، يتم احتساب نسبة البطالة هذه بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من إيجاد عمل، إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.

شكل (3): الأجور الحقيقية في الأراضي الفلسطينية حسب النوع الاجتماعي

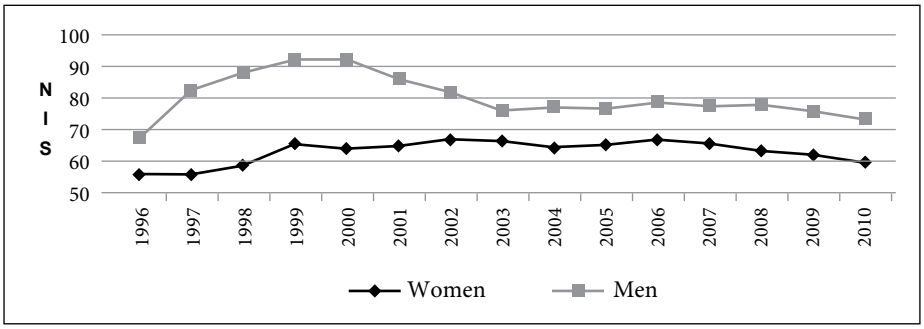

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنوات مختلفة).

وللتعامل مع انعدام مصادر التمويل الذاتية، اعتمد الفلسطينيون، بشكل كبير، على الدعم الخارجي. وقد تضاعف الدعم المقدم من الجهات المانحة عبر السنوات، وبخاصة بعد الانتفاضة الثانية (انظر شكل 4)، ولكن هذا الدعم بقي يقل عن احتياجات التمويل اللازمة للسلطة الفلسطينية. ولذلك، لجأت هذه السلطة إلى الاقتراض من المصارف المحلية ومراكمة المتأخرات المستحقة للموردين من القطاع الخاص وصناديق المعاشات التقاعدية العامة. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المتأخرات المستحقة للموردين من القطاع الخاص بمبلغ 540 مليون دولار خلال 2011، زادت الديون المستحقة للمصارف المحلية لتصل إلى 1.1 مليار دولار، وهو ما يشكل 17% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (الأونكتاد، 2012).

شكل (4): الدعم الخارجي المقدم للفلسطينيين ونسبة المساعدات الإنسانية منه (2000–2009)

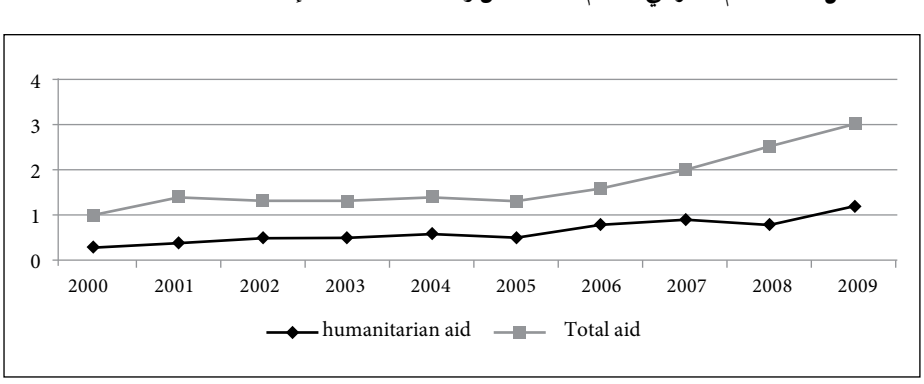

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنوات مختلفة).

وسيؤدي تزايد الديون والمتأخرات إلى تقويض الوضع الاقتصادي والمالي لسنوات قادمة، لأن سداد هذه الديون ستكون له الأسبقية على تنفيذ المشاريع التنموية. كما أن الاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل من المصارف المحلية، يعرض تلك المصارف للمخاطر، كما أن تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص الضعيف أصلاً، يشكل تهديداً خطيراً لاستدامة الاقتصاد ككل (UNSCO، 2012).

ويبقى تآكل القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، من أهم العناصر التي ساهمت في زيادة هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتضعضعه. فقد شكل نشاط الصناعة التحويلية والتعدين ما نسبته 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011 مقارنة مع 19.7% في العام 1995. أما الزراعة، فقد شكلت ما نسبته 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي العام 1994، لتنخفض إلى 10% العام 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996، 2012أ). تضرر هذان القطاعان بشكل خاص من القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فهذه القيود تقوض قدرة المنتجين (سواء في مجال الزراعة أو الصناعة) على تسويق، واستيراد وتصدير المدخلات والمنتجات الصناعية والزراعية. كما أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي صعوبة التنافس مع البضائع والمنتوجات الإسرائيلية والعالمية المدعومة.

شكل (5): مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (1994–2010)

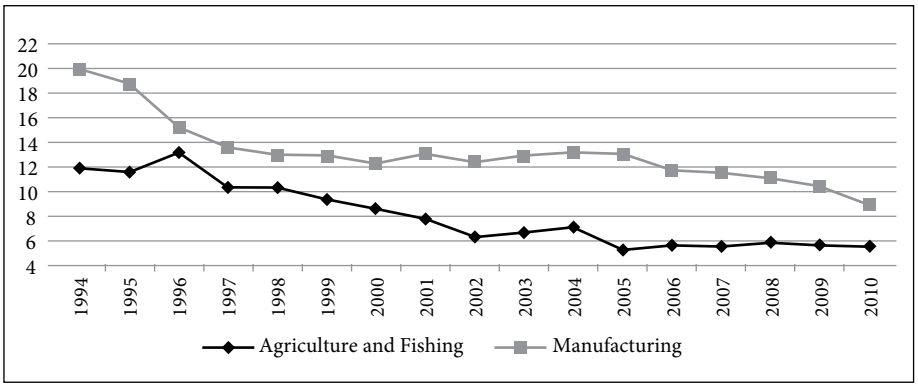

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (سنوات مختلفة).

وبالمجمل، يمكننا القول إن التشوهات والفجوات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار تبعيته لإسرائيل، هي نتاج علاقات القوة التي كرسها ويكرسها الاحتلال يومياً. فالغياب الكامل للسيادة السياسية الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع

غـزة، وعدم السيطرة علـى المقومات الأساسية للاقتصاد المحلـي وأدواته السياساتية، نتج عنهمـا اقتصاد يعتمد في بنيته الأساسية على إسرائيـل، وداخلياً على الاستهلاك، ونمو على عوامـل خارجية تتمثـل حالياً في المساعـدات الخارجية. كما نتج عـن منظومة اتفاقيات أوسلـو وترتيباتهـا، تشوهـات عميقة في هياكل الإنتـاج، تتضح من خـلال تدني مساهمة القطاعـات الإنتاجيـة في الناتج المحلـي الإجمالي والصادرات، أمـا التشوهات في سوق العمـل الفلسطينيـة، فتتضح جلية من خـلال عجز سوق العمل الفلسطينيـة عن خلق فرص عمـل، وتآكل الأجور، والاعتمـاد على السوق الإسرائيلية للعمـل. وثمة تشوهات أخرى تتعلق بالعلاقـات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالـم الخارجي، والموارد الطبيعية والمرافق العامة.[4]

ولـم تنجح خطـط التنمية العديدة التـي صاغتها الحكومة الفلسطينية علـى مدى الفترة من 1996 حتى الآن (ومن ضمنها خطتا الحكومة منذ 2009)، على الرغم من الدعم المالي الكبير من الدول المانحة، في إحداث فرق تنموي جوهري في الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فكما أشار كل من الخالدي وصمور (2010)، فإن النموذج التنموي النيوليبرالي المتبع من قبل الحكومة الفلسطينية هو النموذج ذاته الذي دمّر اقتصادات الدول المجاورة، وساهم، بشكل كبير، في إحداث الثورات العربية الأخيرة.

وتثبـت التجربـة التنموية تحت الاحتلال، وبخاصـة على مدى السنـوات العشرين الماضية، استحالـة حـدوث تغير تنمـوي فعلي فـي الأراضـي الفلسطينية بينمـا تسيطـر إسرائيل على الفلسطينييـن. وفـي ظل غيـاب التصدي لهذا الاحتـلال، فإن فرص إحـداث تغيرات تنموية مستدامة في الأراضـي الفلسطينية تضعف عبر الوقت. وعليه، يجب إعادة التفكير في مفهوم التنميـة وإعـادة صياغته بما يتلاءم مع الواقـع الاستعماري الذي تعيشـه الأراضي الفلسطينية. وسنتطـرق فيما تبقى من الورقة إلى هذا الموضوع بشـكل مقتضب. كما سيركز باقي الورقة على بعض السياسات التي يمكن اتّباعها تحت مظلة الاحتلال، والتي يمكن أن تساعد في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير، إضافة إلى الخيار الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تفكيك اتفاقيات أوسلو، وإعادة الاعتبار لخيار التحرر من الاستعمار.

---

4 للاطلاع على المزيد من الدراسات في هذا المجال، انظر/ي:
فضل النقيب. (1997). الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
الأونكتاد. (2008). سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة.
أيلين كتاب، إياد الرياحي، أميرة سلمي، وحازم النملة، وفراس جابر. (2010). وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
علاء الترتير. (2011). القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة «تنمية في اتجاه واحد». رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

التنمية: مناهضة الاحتلال أم الاعتياش ضمن الحيز الاستعماري

التعامل مع نموذج وسياسات التنمية خلال سنوات ما بعد توقيع اتفاق أوسلو كان بمنطق حيادي وبشكل تقني. وهذا يشمل خطط التنمية التي قامت السلطة الفلسطينية بصياغتها، ومن ضمنها خطط التنمية الأخيرة. ولا بد من الإشارة هنا إلى إشكالية الطرح الذي يساوي ما بين التنمية من جهة، والنمو الاقتصادي وعملية بناء المؤسسات والحكم الرشيد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية ضمن المفهوم الليبرالي للتمكين من جهة أخرى. فالفصل ما بين العمل التنموي، وعدم ربط ذلك بالسياق الاستعماري وشبكة علاقات القوة الناشئة نتيجة لذلك بوصفها السبب الحقيقي للوضع الاقتصادي المتأزم الذي يعانيه الفلسطينيون، هو في صميم المشكلة. فالنهج النيوليبرالي الذي يعطي «السوق» الأهمية الكبرى كمحرك للتنمية على المستوى الوطني، ويتعامل معه وكذلك مع الاقتصاد بوصفهما ظواهر مستقلة منفصلة عن السياق الاجتماعي والسياسي، يعتبر في صميم إشكالات التنمية في الضفة الغربية. وهنا يغيب مفهوم الاقتصاد بوصفه إحدى ساحات المواجهة ضد الاستعمار الإسرائيلي. وعليه، لا بد من إرجاع التنمية، وكذلك الاقتصاد، إلى العمل السياسي الوطني ومقاومة الاحتلال (هنية، 2012؛ ناغاراجان، 2012).

ولذلك، فإن الخطوة الأولى على طريق طرح نسق تنموي بديل في فلسطين، تكمن في إعادة صياغة مفهوم التنمية ذاته، بوقف الفصل ما بين الاقتصاد والسياسة على أنهما نشاطان مستقلان عن بعضهما البعض، بل باعتبار التنمية عملية تسهل وتدعم النشاطات المناهضة للاحتلال وهيمنته، وتدفع باتجاه تغيير موازين القوى التي يفرضها الاحتلال، إلى جانب مناهضة المشروع الرامي إلى فرض التجزئة على الشعب الفلسطيني. ويشير آدم هنية في هذا الخصوص:

«التنمية الحقيقية المستدامة في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى بناء تصور وفهم لعلاقات القوة مع إسرائيل، والطرق التي تعيد بها إنتاج نفسها، وما يمكن فعله للتصدي لها. هذا يعني أنه علينا أن نعي أن جعل الناس يعتقدون أن علاقات القوة هذه غير موجودة بمحاولة إقناعهم بحيادية التنمية، وقبول التعامل مع هذه ضمن إطار تكنوقراطي وسياساتي بحت، يؤدي إلى تعزيز ودعم الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين. ولهذا، فإن هناك ضرورة لكشف وإظهار علاقات القوة والهيمنة الإسرائيلية للتفكير بوعي أكبر حول كيفية التخلص منها» (هنية، 2012: 21).

وهنا يبرز دور الدروس المستقاة من تاريخ المقاومة الاقتصادية الفلسطينية على مدى السنوات الستين الماضية (إيجابياً وسلبياً)، وكذلك شعوب أخرى عايشت الاستعمار. فلو نظرنا إلى الماضي القريب، فإن المؤشرات الاقتصادية والتنموية في فترة ما بعد توقيع اتفاق

أوسلـو، تدل على أن لا تنمية حقيقية قد حصلت في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الفترة التي سبقتها؛ أي فترة الانتفاضة الأولى، لم تتمتع بمؤشرات اقتصادية أفضل بكثير (بالمجمل)، فإن حالة الصمود المقاوم التي شهدتها تلك الفترة لعبت دوراً في إحداث نقلة نوعية في نمط العمل التنموي الذي برز في تلك الفترة من خلال تركيز مشروع التنمية على تحقيـق الاكتفاء الذاتي، وتخفيف الاعتماد علـى إسرائيل كأداة لمناهضة الاحتلال، وتعزيز دور المؤسسات الفلسطينية المختلفة (الجماهيرية وغير الحكومية) في دعم هذا المشروع التنموي التحرري.

وتكمن أهمية هذا النموذج في مناح عدة، نذكر منها جانبين: اقتصادياً، حاولت هذه التجربة مقاومة الاحتلال من خلال تخفيفٍ الاعتماد على إسرائيل، وبالتالي التقليل من مدى استفادة إسرائيـل من احتلالهـا للأراضي الفلسطينيـة. كما أن دعوتها إلى الاعتمـاد على الذات في الإنتـاج، مثل اتّباع نموذج الحدائق المنزلية ودعم الصناعات الوطنية في الوقت نفسه الذي رفعـت فيه شعار المقاطعة، لعـب دوراً في إتاحة المجال للفلسطينييـن للبدء في التفكير في كيفيـة استخدام الاقتصاد كأداة تنموية مقاومة، وليس فقـط كوسيلة للاعتياش. ومن الناحية الاجتماعيـة، فإن الثقافة التـي نتجت عن منظومة الأفكار الاقتصادية تلـك، إضافة طبعاً إلى الحـراك السياسي، منـح الفلسطينيين في كل من الضفة والقطـاع وفلسطينيي مناطق 1948 والشتـات، وحـدة وطنية من خـلال العمل باتجاه هدف مشترك. وعلـى الرغم من أن هذه الورقة لا تهدف إلى تقديم دراسة حول الدروس المستقاة من الماضي، فإن الفكرة الأساسية هنا هي أن فهم التنمية ضمن سياق تاريخي سياسي يرتبط بشكل حثيث بمقاومة الاحتلال هو في جوهر المشروع الوطني التحرري، وليس عملية موازية ومنفصلة عن ذلك.

ومع الإدراك لحقيقة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، وأن إسرائيل تفرض سيطرة مطلقة على حيـاة الفلسطينيين، وضمن سياق تنمية مرتبطـة بمناهضة الاحتلال، من المهم إعادة التفكير في محاور تنموية اقتصادية عدة، منها أربعة أساسية، وهي الإنتاج والاستهلاك والتجـارة والتمويـل. والهدف الذي تسعى إليه التنمية، ضمن هـذا السياق، هو الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية الفلسطينية بهدف الاعتماد على الذات بشكل أكبر، وبالتالي تقليل الاعتماد على إسرائيل والتبعية لها، إضافة إلى رأب صدع التجزئة بين الفلسطينيين في الضفة والقطاع ومناطق 48 والشتات.

تحفيز القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة

تكمن أهميـة قطاعي الصناعة والزراعـة كقطاعات اقتصادية في قدرتها علـى إرساء أساس اقتصـادي متين للتنمية في المستقبـل. فالزراعة ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، وعليها

دور إستراتيجي في الحفاظ على الأراضي والمياه الفلسطينية من المصادرة والضم وتحقيق اكتفاء ذاتي في جانب من المنتجات الزراعية. أما الصناعة، فيمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في دعم الاعتماد على الذات، وتخفيف التبعية لإسرائيل، ورفد القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق سد احتياجات السوق المحلية. خلال العام 2011، استهلكت السوق المحلية الفلسطينية في الضفة والقطاع ما قدره 3.1 مليار دولار من السلع والخدمات الإسرائيلية. ويمكن استبدال أو «إحلال» جزء كبير من هذه البضائع عن طريق العمل على دعم الإنتاج المحلي وتحسين نوعيته، لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وتخفيف تبعية الاقتصاد الفلسطيني له. نسبة كبيرة من المنتجات الفلسطينية، وبخاصة الزراعية، ينتهي بها المطاف للإتلاف بسبب إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، التي، في الكثير من الأحيان، ليست بالضرورة أكثر جودة من المنتجات الفلسطينية كما يعتقد الكثيرون.[5]

وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه تشجيع الإنتاج المحلي وتحسين جودته في مجالي الصناعة والزراعة، لا بد من حماية السوق الفلسطينية والمنتجين الفلسطينيين عن طريق تشجيع مقاطعة البضائع الإسرائيلية بشكل شامل، وليس فقط بضائع المستوطنات. وهنا يأتي دور السلطة في دعم هذه القطاعات من حيث منع التداول بالبضائع الإسرائيلية، عن طريق إجراءات صارمة كتلك المتبعة في الدول الأخرى التي تحمي اقتصاداتها. كما يجب خلق بيئة تشجع الإنتاج، وبخاصة فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال بناء شبكات تسويق محلية ومساعدة عناصر الإنتاج على التحرك ضمن المناطق الفلسطينية بشكل أسهل.

وتتمثل قدرة هذين القطاعين على إرساء أساس اقتصادي متين للتنمية من خلال دورهما في خلق فرص عمل ودخل يطال قطاعاً أوسع من فئات المجتمع مقارنة مع قطاع الخدمات، على سبيل المثال. وبالتحديد، هناك ارتباط وثيق بين تطور قطاعي الزراعة والصناعة وتشغيل النساء (Boserup، 1989). فعلى الرغم من الزيادة المطّردة في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، وحصول الفلسطينيين على أحد أعلى نسب التمويل الخارجي في العالم،[6] فإن مشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة والقطاع تبقى

5 ذكرت **صحيفة «هآرتس»** الإسرائيلية في تقرير لها صدر يوم 6 تشرين الثاني 2012، أن إسرائيل تستخدم 105 أنواع من المبيدات الحشرية، التي يعتبر ثلثها ممنوعاً دولياً. وذكر التقرير نفسه أن العنب، والتفاح، والحمضيات، والبقدونس، والكرفس، والشمندر هي من أكثر المنتجات تأثراً بهذه المبيدات الحشرية المحرمة دولياً.
http://www.haaretz.com/news/national/green-group-says-105-pesticides-taint-israeli-fruit-and-vegetables-1.475432

6 التمويل الخارجي غير العسكري.

الأقل في العالم، حتى مقارنة مع دول الخليج العربي التي تعتبر مجتمعاتها أكثر محافظة من الضفة والقطاع (البطمة، 2013). ومن أهم المعيقات أمام عمل النساء في الضفة والقطاع هو تدهور قطاعي الصناعة والزراعة، حيث أن قطاع الزراعة يعتبر من أهم القطاعات (التقليدية) التي تشغّل النساء، بينما قطاع الصناعة هو القطاع الإستراتيجي (الحديث) الذي يشغل النساء. وعلى الرغم من أن قطاع الخدمات هو من القطاعات المهمة المشغلة للنساء، فإنه يتطلب نسب تعليم مرتفعة، ما يحصر قدرة هذا القطاع التشغيلية على النساء ذوات التحصيل العلمي العالي (وبخاصة في مجال التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية). ونجد هذا منعكساً في مؤشرات عمل النساء، حيث أن 44% من النساء المشاركات في سوق العمل، و56% من اللواتي يعملن، قد حصلن على أكثر من 13 سنة من التحصيل الدراسي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب). وعلى الرغم من أن هذه النسب التعليمية هي دليل جيد على التحصيل العالي للمشاركات في سوق العمل، فإن ذلك يعني أن شرائح أخرى واسعة من النساء تبقى مستبعدة عن إمكانية العمل، ما يؤثر سلباً على نسب مشاركة النساء في سوق العمل.

كما تكمن أهمية قطاعي الزراعة والصناعة في قدرتهما على إنتاج الدخل وتوفير فرص عمل خارج مناطق (أ)، وبخاصة في القرى (ب و ج) ومناطق والأغوار. بينما يتركز نشاط قطاع الخدمات في المدن الرئيسية، حيث الحكومة والخدمات الأساسية، فإن قطاعي الصناعة والزراعة يمكن لهما أن ينتجا توزيعاً أعدل للدخل والعمل لعدم تمركزهما جغرافياً في المدن أو مجتمعياً في فئات محددة.

ويعترض عادة الاقتصاديون على فكرة تحفيز قطاع الزراعة بشكل خاص، بحجة أن الأراضي الفلسطينية تعاني من نقص الأراضي والمياه الضرورية لهذا القطاع. ومن المؤكد أن إسرائيل قامت بمصادرة نسبة كبيرة من الأراضي والهيمنة على المياه، إلا أن استغلال الفلسطينيين لما تبقى من هذه الأراضي والمياه المتاحة تناقص بشكل كبير عبر الوقت، وفي بعض الأحيان، ساعد ذلك إسرائيل على مصادرة أراضٍ غير مستغلة والتمادي في سياساتها التعسفية ضد هذا القطاع الحيوي والمهم.

ويشكل نقص فرص الحصول على التمويل عقبة بارزة أمام الزراعة والصناعة الفلسطينية. فالحصول على الائتمان محدود للغاية، نظراً لصغر حجم وحدات الإنتاج الزراعي والصناعي النمطية، والافتقار إلى الضمانات المقبولة للحصول على القروض التجارية، وشدة المخاطر على الإنتاج الزراعي والصناعي الناجمة عن التغيرات المناخية، وتقلبات الأسعار، والإغلاقات والصدمات السياسية المتكررة. وتقدر وزارة الزراعة أن الطلب السنوي على القروض الزراعية يصل إلى 150 مليون دولار (وزارة الزراعة، 2010)،

بينما لم يتجاوز نصيب الزراعة والصناعة من مجموع الائتمانات الخاصة المقدمة من المصارف إلا نسبة ضئيلة قدرها 1% و12% على التوالي. بينما استأثرت قطاعات التجارة والبناء والخدمات وتمويل السلع الاستهلاكية بنسب أعلى بكثير تصل إلى 21% و17% و16% و17% على التوالي (ماس والجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد، 2012).

وضمن هذا السياق، يقترح تقرير الأونكتاد (2012) إنشاء مصرف عام للتنمية الزراعية، يكون ممولاً تنموياً لا يهدف إلى الربح. وينبغي أن يضطلع ذلك المصرف بمهمة تقاسم مخاطر الأنشطة الزراعية، وتقديم القروض وخدمات التأمين للمزارعين، ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد، فضلاً عن تمويل وضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية الخاصة بالزراعة والمياه والصناعة. كما يجب اتّخاذ إجراءات تصحيحية للتعويض عن تأثير القيود الإسرائيلية في القطاع الزراعي الفلسطيني في شكل إعانات تُقدَّم من أجل بعض عوامل الإنتاج للتعويض عن ندرة الأسمدة ورداءتها في ظل الحظر الإسرائيلي. ويمكن أن تتخذ التدابير أيضاً شكل برامج لترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية محلياً ودولياً، وبرامج لتحسين الأراضي واستصلاحها. وتبقى القدرة على حماية السوق المحلية من البضائع الإسرائيلية، سواء زراعية، صناعية أو خدمية مهمة جداً لإعطاء المنتج الفلسطيني فرصة المنافسة.

السياسة التجارية والمالية

إضافة إلى تقليص مدى استفادة إسرائيل من احتلالها للأراضي الفلسطينية، الذي يشكل خسارة مهمة لبعض القطاعات الإنتاجية في إسرائيل، لا بد من تقليص التبعية التجارية لإسرائيل، من خلال إعادة توجيه التجارة الفلسطينية وتسهيل اندماجها في الاقتصادات العربية والإقليمية، حيث الترتيبات التجارية أكثر ملاءمة للاقتصاد الفلسطيني. فتكاليف الاقتصادات العربية أكثر ملاءمة للاقتصاد الفلسطيني، ويمكن تعزيز هذا التعاون من خلال توسيع التجارة مع المنطقة. ويمكن القيام بهذا التوسع حتى تحت سقف اتفاقيات أوسلو التي تسمح بالتجارة مع العالم العربي والعالم.

أما من الناحية المالية، فإن ضآلة حصة الإنفاق على التنمية في الميزانية العامة للحكومة تعتبر واحدة من الإشكاليات المالية الخطيرة. فعلى سبيل المثال، وصل الإنفاق على التنمية في العام 2011 إلى نحو 368 مليون دولار؛ أي 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تعتبر ضئيلة جداً. وكما يوضح تقرير الأونكتاد (2012)، فإن الفوائد الضائعة نتيجة لانخفاض مستويات الإنفاق على التنمية مرتفعة للغاية في ظل القيود المفروضة على جزء

كبيـر من القاعـدة الإنتاجية الفلسطينيـة. ويمكن لخفض مستويات الإنفـاق العام أيضاً أن تؤدي إلى زيادة الفقر ضمن الوضع الاقتصادي المتردي، وبالتالي زيادة الضغط على ميزانية الحكومـة، من خـلال زيادة الإنفاق على الفقر بـدل الأجور، ما يؤثر سلبيـاً على الاقتصاد والتماسك الاجتماعي.

استغلال الموارد البشرية وتطوير قطاع التكنولوجيا والبرمجيات

بالنظـر إلى ما يتسم به الاقتصاد الفلسطيني من ضعف في قاعدة الموارد الطبيعية، كان رأس المال البشري أحد أهم الأصول الرئيسية لتنميته. ومن القطاعات التي يمكن لها أن تتخطى الحواجـز والمعيقات الإسرائيلية داخـل الضفة الغربية، إضافة إلـى تخطي المعابر وعوائق التصدير والاستيراد؛ هو قطاع تطوير البرمجيات وأنظمة التكنولوجيا. بما أن العمل ضمن هـذا القطاع يتـم عبر شبكات التواصـل الإلكترونية المختلفة، فإن مـن المفترض أن قدرة إسرائيل على السيطرة عليه تبقى أكثر محدودية من القطاعات الأخرى، على الأقل نظرياً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل تقوم حالياً بالتعاقد من الباطن مع العديد من الفلسطينيين المختصيـن في هذا المجال فـي الضفة الغربية، وكذلك مع بعض الشـركات. وهذه تعتبر خسـارة فلسطينية كبيـرة، اقتصادياً وسياسيـاً. فهذه الوساطـة الإسرائيلية تعنـي أن القيمة المضافـة لمساهمة الفلسطينيين تعود على إسرائيل معرفياً، واقتصادياً في وقت لا حاجة فيه لهـذه الوساطة بسبب عدم خضوع هـذا القطاع للحواجز والحدود الجغرافية. وبناءً عليه، مـن المهم أن تلعب السلطـة الفلسطينية دوراً في دعم الأفراد والشـركات العاملين في هذا القطـاع لتخطي الجانب الإسرائيلي، والتواصل مع الشركات العالمية مباشرة من دون هذه الوساطة الإسرائيلية.

رأب التجزئة بين التجمعات الفلسطينية المختلفة

أمـا فيما يتعلق برأب التجزئة بين أطراف المجتمـع الفلسطيني الواحد، سواء بين فلسطينيي الضفـة، والقطـاع والقدس أو فـي المناطق المحتلة العـام 1948 والشتـات، فتظهر أسئلة عديـدة جوهرية تتعلق في كيفية تشجيع العلاقـات الاقتصادية بين فلسطينيي الضفة ومناطق 48، وبأقل فائدة ممكنة للاقتصاد الإسرائيلي. فمن الممكن تشجيع استثمارات فلسطينيي مناطق 48 في الضفة الغربيـة، حيث الأيدي العاملة الرخيصة، والاعتماد على عناصر إنتاج مستـوردة مـن الخارج بدل الاعتمـاد على إسرائيـل. ويمكن لهذه الاستثمـارات أن توفر للسوق المحلية منتجات ذات جودة أفضل من المتوفر حالياً. أما من جهة الاستهلاك، فإن القـدرة الشرائية لفلسطينيي مناطق 48 مرتفعة مقارنة مع سكان الضفة الغربية بسبب الفرق

فـي الدخل بين المنطقتين. وبالتالي، فإن التركيز علـى ترويج البضائع الاستهلاكية المنتجة في الضفة بين فلسطينيي مناطق 48 مهم جداً لدعم الاقتصاد المحلي.

أمـا بالنسبة للقدس، فإن إعادة تأهيل القدس الشرقية المجزأة وإعادة هيكلتها، تدعوان إلى بـذل جهود وطنية ضخمة في السنـوات المقبلة لإعادة ربطها ببقيـة الأراضي الفلسطينية، عن طريـق تحسين تكامل الأسواق التجارية وسوق العمـل والأسواق المالية. وتعتبر ندرة التمويـل للمشاريـع الصغيرة في القدس من أهـم المشاكل التي تواجـه القطاع الاقتصادي فـي القدس، والتـي يجب التعامل معهـا لتشجيع وإنعاش الاقتصاد العربـي ضمن المدينة (الأونكتـاد، 2011). كما أن عزل بقية الضفة الغربية عن القدس، قد أثر على قدرة قطاعي الصحـة والتعليم على التطور، ما يؤثر على نوعية المـوارد البشرية في القدس. وبالتالي من المهم الالتفات إلى مسألة دعم هذين القطاعين في القدس لحماية الوحدة الثقافية والسياسية لمن تبقى من الفلسطينيين في القدس.

وكما تبـرز نقاط أخرى تتعلق بمأسسة الدعم المقدم مـن الفلسطينيين في الشتات، وكيفية جمـع مثل هذا التمويـل وتقنيته باتجـاه المناطق المحتلـة ليشكل بديلاً عـن المساعدات الخارجيـة المشروطة، وبالتالي الاعتماد على التمويل مـن الفلسطينيين المهجرين من أجل الحد من التجزئة التي يفرضها الاحتلال على المناطق الفلسطينية المحتلة. كما أن مثل هذا التمويـل يمكن أن يشكل مقاربة تنمويـة يمكن الاعتماد عليها من أجل رفض التقسيمة التي فرضها اتّفاق أوسلو علـى المناطق الفلسطينية المحتلة، وبالتالي تسمح بالعمل في المناطق المصنفة (ج)، ودمجها مع بقية المناطق الفلسطينية ضمن مشروع تنموي موحد يستجيب للاحتياجات الفلسطينية.

كمـا أن للشتات الفلسطيني دوراً مهمـاً في ترويج واستهلاك البضائـع الفلسطينية المنتجة فـي الضفـة والقطاع التي تتمكن من اختـراق جدار المعيقات الإسرائيليـة، سواء الحواجز الداخليـة ضمن الضفة الغربية، أو على المعابر الخارجية. لقد حاولت العديد من الجاليات الفلسطينيـة، وبخاصة فـي أوروبا، إضافة إلـى حملات دعم الشعـب الفلسطيني، ترجمة مناهضتهـا للاحتـلال الإسرائيلي، ليس عن طريق مقاطعة البضائـع الإسرائيلية فحسب، بل أيضـاً عن طريق المساعدة في فتح أسواق البلاد التـي يعيشون فيها أمام البضائع المنتجة في الضفة والقطاع. وعلى الرغم من أن حجم الصادرات الفلسطينية للعالم تشكل فقط 16% مـن إجمالي الصـادرات الفلسطينية، فإنها في نمو، ما يجعل آفـاق تطويرها مهمة (الجهاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). وحتى لـو تعذر العمل على فتح أسواق جديدة أمـام البضائع الفلسطينيـة، فإن توجيه الإنتاج نحـو إحلال البضائـع الإسرائيلية في السوق المحلية هي فرصة اقتصادية كبيرة حالياً تقوم إسرائيل باستغلالها.

تفكيك اتفاقيات أوسلو وخيارات المستقبل الإستراتيجية

ويبقى أهم خيار إستراتيجي في هذه المرحلة هو إعادة الاعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني بجميع أجزائه، وتشمل فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق 48 والشتات. وهذا يعني إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهذا الشعب ودراسة كيفية استخدام إستراتيجيات المقاومة المختلفة وأدوات الضغط ضد إسرائيل لتحل محل عملية سلام أوسلو التي اعتمدت على محاولة إقناع إسرائيل بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، والتي أثبتت فشلها على مدى العشرين سنة الماضية.

وهذا يعني أن التفكير في العملية التنموية في الضفة الغربية يجب أن يكون ضمن توجه سياسي يرتبط بمقاومة الاحتلال لإنهائه بدل التعايش معه. وهنا لا بد من التفكير الجدي والممنهج في كيفية تفكيك اتفاق أوسلو بجميع أجزائه، وليس فقط اتفاق باريس الاقتصادي، مع المحافظة على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا يتطلب رؤية سياسية مختلفة لدور السلطة الوطنية كجزء من منظمة التحرير الفلسطينية، تلعب دوراً جزئياً في إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار جميع أطراف المجتمع الفلسطيني. وبالتالي، من المهم إجراء الدراسات عن الكيفية والنتائج اللوجستية لتفكيك اتفاق أوسلو ضمن رؤية سياسية تهدف إلى المساهمة في المشروع الوطني التحرري.

المراجع

- الأونكتاد. (2012). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأراضي المحتلة. مذكرة من أمانة الأونكتاد. 2/TD/B/59.
- الجهاز المركزي للإحصاء (2011):

http://www.pcbs.gov.ps/site/507/site/712/default.aspx

- الجهاز المركزي للإحصاء. (2012أ). أداء الاقتصاد الفلسطيني – 2012. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2012ب). مسح القوى العاملة الفلسطيني: التقرير السنوي 2011. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2012ج). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، 2011: نتائج أساسية. رام الله – فلسطين.
- طبر، لينـدا. (2012). المساعدات الإنسانية: تفكيك المقاومة للاستعمار – نحو البدائل التضامنية. رام الله: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، والجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد الفلسطينية (2012). المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رقم 30. فلسطين – رام الله.
- ناغاراجان، نثيا. (2012). التنمية في ظل الاستعمار. رام الله: مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت.
- هنية، آدم. (2012). التنمية ضمن السياق الاستعماري: التصدي لواقع الصراع في فلسطين. رام الله: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- وزارة الاقتصاد – السلطة الوطنية الفلسطينية (2011). الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. رام الله: فلسطين.
- وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية (2010). إستراتيجية القطاع الزراعي: رؤية مشتركة 2011–2013. رام الله – فلسطين.

- Al-Botmeh, S. (2013) Palestinian women's labour supply: paradoxes and obstacles. YWCA: Palestine.
- Barghouti, Omar (2011). «Resistance as an Indispensable Component of Development under Colonial Conditions» Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) as a Case Study.» Working Papers Series. Centre for Development Studies: Birzeit University.
- Boserup, E. (1989) Women's role in economic development. London: Earthscan.
- Giacaman, Rita, Yoke Rabaia, Viet Nguyen-Gillham, Rajaie Batniji, Raija-Leena Punamaki and Derek Summerfield (2011). «Mental Health, Social Distress and Political Oppression: The Case of the Occupied Palestinian Territory.» Global Public Health, 6(5).
- Hamed, O (1997) Monetary policy without a national currency. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Jerusalem: Palestine.
- Khalidi, R. and Samour, S (2010): Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement. Published in: Journal of Palestine Studies , Vol. XL, No. No. 2 (Winter 2011) (February 2011): pp. 6-25.
- Khalidi, Raja (2011). Conference paper «The Palestinian National Development Plan 2011-2013: What it is, What it isn't, and What it Should be.» Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Initiating Debate on Alternatives Approaches. Centre for Development Studies, Birzeit University, June 2011.
- Tabar, Linda (2011). «Rethinking Development In a Colonial Context: The Challenge of Solidarity.» Conference Paper presented at: Rethinking Global Inequality: Development (Studies) in Discourse, Critique and Practice. Department for Development Studies, University of Vienna. October 2011.
- UNSCO (2012). Palestinian State-Building: An Achievement at Increased Risk. Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Brussels. 21 March.

تعقيب د. نصر عبد الكريم

فـي الورقة كثير من المعلومات والآراء الثريّـة، ولا يوجد لدي خلاف مع جوهر المطروح فيها، حول العلاقة والإشكالية بين الاقتصاد والسياسة في الحالة الفلسطينية.

وأتفـق أنـه من الصعـب الحديث عن أي نتائـج تنموية في ظل الاحتـلال، وأظن أنه جوهر الموضـوع، وطالمـا يوجد سقـف وقيود ثقيلة مـن الصعـب الحديث عـن التنمية، حتى الفلسطينيين من دعاة الليبرالية الجديدة أدركوا الآن أن هذا غير ممكن.

وبالرغم من اتفاقي مع كثير مما قيل، إلا أنني أعتقد أن هناك ثلاث إشكاليات تتعلق بالورقة، وآمل أن تأخذها سامية البطمة بعين الاعتبار، إذا رأتها ضرورية:

أولاً. لدي مشكلة مع مفهوم «خطاب التنمية» الوارد في الورقة، وعدّل في حديث البطمة بـ«نموذج التنمية»، فالخطاب يمكن أن يتعلق باللغة والنصوص والتعابير، وفي النهاية المنهج والممارسة والسياسات هي المهمـة، لكن «نموذج» أقرب للتعبير الدقيق من «الخطاب». وحيـن نقـول «نموذج التنمية الفلسطينـي»، هناك سؤال يجب طرحـه: هل يوجد نموذج تنمية؟ حيث قيل في أكثر من محطة في الورقة إن الفلسطينيين فاقدو السيطرة والسيادة على كل شيء، حتى على السياسات الاقتصادية «بالكامل»، وأنا أختلف، هنا، مع الكلمة في أحد النصوص، وعندها، من الصعب جداً أن أطلق على ما يدار فيه الاقتصاد الفلسطيني «نموذج تنميـة»، ومن يدعي وجود نموذج تنمية يظلم نفسه، لـذا فالحكومة الفلسطينية التي تدعي منذ العام 2007 أنها تملك نموذجاً للتنمية، تظلم نفسها، وليست لديها القدرة على صياغته ولا تملك الصلاحيات لذلك.

يجـب إعادة النظر في هـذا المفهوم، وأنا أعتقد أن الموجود هـو «إدارة للاقتصاد» بشكل مجزوء وارتجالي وانتقالي، له علاقة بالاحتياجات الطارئة وردات الفعل التي تسد ثغرة هنا وأخرى هناك، تخطئ مرة وتصيب أخرى، والنتيجة ليست نموذجاً اقتصادياً.

ثانيـاً. هنـاك مـن يدعي بوجود نمـوذج اقتصـادي نيوليبرالـي. وأظن إذا دققنـا جيداً في البيانـات الكلية للسلطة وفـي سياساتها – على افتراض امتلاكها نموذجـاً – سنجد تناقضاً كبيـراً في مسألتين: الأولى، فـي المسألة المالية، وهي المجال الأكثـر حرية الذي يتمتع به الفلسطينيـون، فلا يوجد حرية في المجال التجاري، والسياسـة النقدية معدومة، وشق من الأولـى نيوليبرالي تماماً، وما يتعلق بالسياسة الضريبية والخلل في الهيكل الضريبي (تحميل الضريبـة للمستهلكين والفقـراء وأصحاب الدخل المتدني، بينمـا لا يدفع ضريبة أصحاب

الثـروة والعقار)، هذا قطعاً نيوليبرالي واقتصاد سوق بامتياز، لكن عند النظر إلى الإنفاق في المقابل، فإن الحكومة تبدو ديمقراطيـة اجتماعية اشتراكية تقدمية. وبالتالي، حتى بالنسبة لمن يدعّون أننا نتبنى اقتصاد السوق الحر في فلسطين، فإنه لا يمكن اعتباره كذلك، وليس له أي ملامح من هذا النوع.

والسؤال الآن، هل نرفض الليبرالية الجديدة لأننا تحت الاحتلال الذي لا يسمح بنجاحها، أم لأنهـا من الناحية العقائدية الفكرية الأيديولوجية لا تصلح؟ فمثلا هناك دول ليست تحت الاحتـلال وعمرها 100 سنة وأكثـر، فشل فيها هذا النموذج، لذا: هـل هو المطلوب بعد التحرير؟

ثالثاً. حيـن طرحت الورقة الخيارات الإستراتيجية، وكان آخرها «تفكيك اتفاقيات أوسلو وخيارات المستقبل الإستراتيجي»، فأنا أعتقد أنه يتوجب على البطمة تطوير ورقتها، حيث طرحنا شيئاً إستراتيجياً سياسياً يُدعى اتفاق أوسلو، وتركنا الخيارات الاقتصادية تبدو كعملية تكتيكية تحت أوسلو، وهذا لا ينفع.

إذ لا نستطيـع القـول إننا نريد تفكيك أوسلـو، وفي نفس الوقت نحسـن السياسة التجارية والماليـة والنقدية والحماية الاجتماعية، فتفكيـك أوسلو يعني فتح المواجهة السياسية على كل الاحتمالات مع الإسرائيليين، وقلب منظومة العلاقة كلياً معها، بالتالي العودة إلى مقاربة الانتفاضة الأولى إن صح التعبير.

وإضافـة إلى ذلك، توجد إشكاليات فـي الورقة تتعلق بكيفية الانتقال من الحكم الذاتي إلى دولـة والتحضير لها في ضوء رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، وكذلـك إشكاليـة الانقسام والمصالحة وعلاقتهـا بالاقتصاد والمستقبـل، وإشكالية تتعلق بالأزمة المالية الراهنة، وأظنها ستطيح بكثير من الخيارات.

الجلسة السادسة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

قطاع غزة

رئيس الجلسة: أ. د. نضال صبري.

د. سمير أبو مدللة: آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني.

تعقيب: د. يوسف عبد الحق.

آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني

د. سمير مصطفى أبو مدلله

مقدمة:

خلفية مشكلة الدراسة

ترتب على احتلال إسرائيل العام 1967 للضفة الغربية وقطاع غزة، قيام الكولونيالية التوسعية الإسرائيلية بإلحاق مكونات الاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته المنتجة وغير المنتجة بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً، ما أدى إلى تشويه هيكلي لبنى وقطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني كافة. ولقد خلف الاحتلال الإسرائيلي إرثاً اقتصادياً ثقيلاً على مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادية الفلسطينية، مخلفاً آفة مزمنة هي البطالة، وتدني مستويات المعيشة، وبنى أساسية بالغة التخلف.

لقد بذلت سلطات الاحتلال بعد العام 1967 مباشرة كل جهد ممكن لتكييف البنى الإنتاجية الفلسطينية بما يتلاءم مع الأهداف الإسرائيلية، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وخاضعاً لمتطلبات السوق الإسرائيلي الأكثر تطوراً.

ولقد شكل اتفاق أوسلو العام 1993 خطوة كبيرة إلى الوراء مقارنة بأهداف الشعب الفلسطيني وطموحاته للوصول إلى حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، ويعود السبب إلى أن موازين القوى الإقليمية والدولية كانت وما زالت لصالح إسرائيل والقوى الداعمة لها بشكل لا لبس فيه.

وجاء بروتوكول باريس كثمرة لاتفاق أوسلو السياسي والأمني، ويشكل الملحق الاقتصادي للاتفاق، وناظماً للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، وكرس الهيمنة الاقتصادية للطرف الإسرائيلي، وعليه فقد افتقد سريان مفعوله العدالة والندية والتكافؤ في مناحي العلاقات الاقتصادية كافة.

وفي الوقت الذي منح بروتوكول باريس فيه صلاحيات للطرف الفلسطيني تتعلق بالضرائب المباشرة والإشراف على البنوك، فإنه قيّد صلاحيات السلطة الفلسطينية في إمكانية إصدار النقد، وهي المهمة الرئيسية لأي سلطة نقد، كما فرض قيوداً على الواردات، وحرية مقيدة في مجال الصادرات، وحركة الأيدي العاملة، وفرض أسعاراً تقارب نظيرتها الإسرائيلية.

ولقد كشفت الانتفاضة الفلسطينية (أيلول/ سبتمبر 2000) حالة الانكشاف الاقتصادي الفلسطيني وعدم قدرته على الصمود ومواجهة الحصار الإسرائيلي، ويعود ذلك لجهة حالة التبعية التي تم تكريسها منذ العام 1967، ولم يتم التحرر منها العام 1994، وشملت السياسات المالية والنقدية والتجارية، وبالتالي السياسات التنموية.

وارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل متزايد على أثر الانتفاضة، وكانت معالجة السلطة لهاتين المعضلتين قصيرة المدى والنظر على السواء، فالمعالجة هدفت إلى حلول مؤقتة وإغاثية، وفي جوهرها كانت أقرب إلى الصدقات خشية الوصول لمرحلة المجاعة.

ومع خروج المحتل الإسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر/أيلول 2005، تزايدت الإغلاقات والحصار وصولاً إلى حالة الانقسام في يونيو/حزيران 2007، وتفرد حركة «حماس» بالهيمنة على قطاع غزة، ومن ثم اشتداد الحصار العدواني الإسرائيلي، بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام، وحصر الاستيراد فقط ضمن قائمة لا تتجاوز 20 سلعة من المواد الغذائية والأدوية.

تحديد مشكلة الدراسة

بنـاء علـى ما سبق، فإن مشكلـة الدراسة الرئيسية تكمن في التعرف علـى الآثار التي خلفها الحصـار والانقسـام وما ترتب عليهـا من طبيعة التكويـن الاقتصـادي والاجتماعي، على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني.

ويتضمـن ذلك، بلا شك، استعراضاً لآثار الحصار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والمؤشرات الرئيسية التي صاحبت ذلك وأهم المشكلات.

فرضيات الدراسة

لمواجهة مشكلـة الدراسة المطروحة آنفاً وتحليلها للوصول إلـى أهداف الدراسة، سوف نستنـد إلى فرضيـات تساعدنا، ومن خلال منهجية مناسبة، للوصـول إلى إجابات واضحة تحقق أهداف الدراسة:

- إن طبيعة التكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة قد تأثر بشكل واضح بسياسات الاحتلال وممارساته.
- إن الحصـار يمثـل منهجيـة إسرائيليـة شاملـة لمواجهـة المشروع الوطنـي الجمعي الفلسطيني.
- تأثـر المشروع الوطني تأثـراً سلبياً بسبب الانقسـام وتداعياته السياسيـة والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة

يتمثـل الهدف الرئيسـي للدراسة في تحديد الآثار الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعية التي خلفهـا الحصار والانقسام، وتداعيات ذلـك على المشروع الوطنـي الفلسطيني. كذلك ستقود مكونات الدراسة وتفاصيلها إلى تحقيق أهداف فرعية أخرى:

- تحليل للآثار الاقتصادية للحصار والخسائر الناجمة عنه وعن العدوان الإسرائيلي.
- دراسـة واستعراض المؤشـرات الاقتصاديـة والاجتماعية في القطاع منـذ الانقسام وحتى الآن.
- دراسة ظاهرة الأنفاق، كظاهرة ترتبت على الحصار والانقسام معاً وتداعياتها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في طبيعة مشكلتها التي ستعالجها؛ وهي التعرف على الآثار التي خلفها الحصار والانقسام وما ترتب عليها من طبيعة التكوين الاقتصادي والاجتماعي، على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني.
- إن دراسة هذه الآثار وتحليلها يمثل هدفاً مهماً، لتحديد الخسائر والتشوهات التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة.
- إن الجهود الموجهة لترميم المشروع الوطني الفلسطيني، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، تقتضي بلا شك التعرف على الوضع القائم بعد حوالي ست سنوات من الحصار والانقسام.

منهجية الدراسة

بناء على فرضيات الدراسة وأهدافها، فقد ارتكزت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ ستقدم الدراسة استعراضاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة، مستندة إلى إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى بيانات وإحصاءات تقارير دولية ذات علاقة بالوضع الاقتصادي في قطاع غزة.

أولاً. أثر الحصار والإغلاق على الأوضاع الاقتصادية

مع اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية العام 2000، واجه الاقتصاد الفلسطيني ظروفاً صعبة لم يسبق لها مثيل، حيث كان الحصار شاملاً على كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وتم إغلاق جميع المعابر الخارجية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي ومع إسرائيل أيضاً.

وترتب على الانتخابات الفلسطينية التشريعية العام 2006، وتشكيل حكومة حماس العاشرة، موقف من الدول المانحة، وتوقف المنح والمساعدات، وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك، واشتداد المعاناة، وتفاقم ظاهرتي البطالة والفقر. وفور تشكيل الحكومة العاشرة، ازدادت الإغلاقات والعقوبات، واشتد الحصار الإسرائيلي والدولي للأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى تضرر القطاع الحكومي بسبب تأخر الرواتب لـ160 ألف موظف، وزيادة التكاليف على المستهلك بنسبة 37%، وانخفاض ملموس في القوة الشرائية بسبب نفاد المدخرات، وتراكم الديون، وهجرة رأس

المال، وإغـلاق الكثير من المنشآت، وتدهور القطاعـات الاقتصادية، وارتفاع حاد للفقر وصل إلى 65% في نهاية العام 2006.[1]

ومنـذ منتصف يونيو/حزيران 2007؛ يوم سيطرة حماس على قطاع غزة، اتخذت سلطات الاحتـلال سلسلة مـن الإجراءات تمثلـت بفرض حصـار اقتصادي مشـدد، شمل إغلاق المعابـر والمنافذ من وإلى قطـاع غزة، وإلغاء الكود الجمركـي الخاص بقطاع غزة، ومنع دخـول المواد الخام اللازمة للصناعة، ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجـي،[2] حيث أوقفت سلطـات الاحتلال في 2007/5/1 إصـدار التصاريح التجارية الخاصة التـي تتيح لتجار القطاع الدخول إلى إسرائيـل والضفة الغربية، وحرمت بموجب هذا الإجراء نحو 1000 تاجر غزي من مواصلة أعمالهم التجارية المرتبطة بإسرائيل والضفة الغربيـة.[3] وفي تاريخ 2007/6/21، أصدرت الحكومـة الإسرائيلية قراراً بإيقاف التعامل بالكـود الجمركي لقطاع غزة، ما فاقم الأوضاع الاقتصادية في القطاع،[4] وساهم في ازدياد عـدد المصانع التي توقفت عن العمـل أو خفضت طاقتها الإنتاجية. وبموجب هذا القرار، حـرم تجار قطاع غزة مـن الاستيراد والتصدير عبـر الموانئ الإسرائيلية، وهـو ما أدى إلى توقف استيراد السلع الأجنبية وتصدير السلع المحلية.[5]

وإذا تم رصد الوضع الفلسطيني يوم سيطرة حماس على قطاع غزة، فقد بلغت نسبة البطالة مـن 37–40%، ونسبـة الفقر من 66–70%، ومنذ اليوم التالـي للانقسام اتبعت سلطات الاحتـلال سياسات عـزل وحصار شامل وغير مسبـوق، ما أدى إلى تزايـد نسب السكان فـي قطاع غزة الذين يتلقون المساعدات الغذائية ليصل إلـى 80%، ونقص كبير من السلع الغذائيـة، حيث تمت تلبيـة 10% فقط من تلك الاحتياجات، مـا أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعـار. وتشيـر تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذا الوضع أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 50% منذ منتصف العام 2008، فيما تجاوزت نسبة الفقر 70%.

وكان مـن نتائج الحصـار منع دخول الماكينـات وقطع الغيار الخاصـة بالمصانع، فتوقف

---

1 أبو مدللة، سمير. «الفقر وحقوق الإنسان»، ورقة عمل مقدمة إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، كانون الأول 2008.

2 شقورة، محمد فتحي. «الحصار الإسرائيلي وتقويض فرص التنمية الاقتصادية في قطاع غزة». دنيا الوطن، 2012، ص 2:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/

3 المصدر السابق، ص 5.

4 المصدر السابق، ص 10.

5 الخضري، جمال ناجي. «آثار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة على التنمية»، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الأعمال الفلسطيني – لندن– بريطانيا، ص 7.

90% مـن المصانع البالغ عددهـا 3900 مصنع عن الإنتاجية، وتم تدمير ما يزيد على 300 منشأة صناعية كلياً أو جزئياً،[6] ما أدى إلى تسريح عمالها البالغ عددهم نحو 70 ألف عامل. أمـا المؤسسات الأخرى، فلا تتجاوز طاقـة التشغيل فيها 20% بسبب نقص المواد الخام، وانقطـاع التيار الكهربائي.[7] كما طال إغلاق المعابـر منطقة غزة الصناعية، التي بدأ العمل بهـا في العـام 1999، وتضم 45 مصنعاً أغلقت كليـاً.[8] أما قطاع البنـاء والإنشاءات، فقد تعرض لشلل كلي بسبب منع إسرائيل دخول الإسمنت ومواد البناء الأخرى، وكذلك قطاع الزراعة الذي كان أكثر القطاعات تضرراً بفعل تجريف آلاف الدونمات الزراعية التي يعتاش منها حوالي 72 ألف فلسطيني. كما شهد قطاع غزة ارتفاعاً مطرداً للأسعار، وكان فاحشاً ومتسارعـاً لأسعـار المواد الأساسية وغير الأساسية، عززه جشـع التجار وغياب الرقابة، ما أدى إلى المزيد من تدهور القوة الشرائية.[9]

كمـا أن اتسـاع حجم رقعة البطالة والفقر أدى إلى ارتفـاع نسبة الإعالة 1–6 تقريباً، حيث بلغـت القوى العاملة حوالـي 348 ألف عامل العام 2009، منهـم 105 آلاف في القطاع العـام،[10] 75 ألفـاً يتقاضـون رواتبهم من السلطـة برام الله، و30 ألفاً مـن حكومة غزة، إلى جانـب 119 ألفاً يعملون في القطاع الخاص، منهم 20 ألفاً في الأونروا والمؤسسات غير الحكوميـة. أمـا العاطلون عن العمل، فيقدر عددهم 124 ألف عامل، يعيلون 615 ألفاً، ما رفع نسبة من يعيشون تحت مستوى الفقر والفقر المدقع.[11]

وفرضـت إسرائيل حصـاراً على البنوك الفلسطينيـة في قطاع غزة، ما خلـف أزمة مالية مفتعلـة بنقص الشيـكل أحياناً، والدولار أحيانا أخـرى.[12] واشتمل الحصار على منع أو تقنين دخـول المحروقات والكهربـاء والكثير من السلع، ومنع الصيـد في عمق البحر،

---

6 الطباع، ماهر. «واقع القطاع الصناعي في محافظات غزة في ظل الحصار»، مدونة الاقتصادي 2011/11/2 ص2:
http://smartsoft.maktoobblog.com/1075625/%D9%88%D8%A7

7 الصوراني، غازي. ظاهرة الغلاء– أسباب– آثار– آليات مواجهتها، ورقة عمل، غزة (قاعة اللاتيرنا): اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2010.

8 المصدر السابق، ص 2.

9 الصوراني، غازي. «الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة»، ورقة عمل مقدمة للجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2010/2/9.

10 دراسة ميدانية للباحث.

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان، 2009.

12 «التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة». غزة: معهد دراسات التنمية، تشرين الأول 2007.

وغلـق المعابر بين القطاع وإسرائيل، وإغلاق معبر رفـح.[13] وعلى أثر هذا الحصار، قام الآلاف من الفلسطينيين في 23 كانون الثاني/يناير 2008، باقتحام الحدود على الجانب المصـري، والدخول للتـزود بالمواد الغذائية مـن مصر،[14] وشارك في هـذا الاقتحام ما يقارب 750 ألف فلسطيني.[15]

الحالـة المتردية لسكان القطـاع دفعت منسـق الشـؤون الإنسانية في الأمـم المتحدة ماكسويـل غيلارد بوصف الحصار قائلاً إنه اعتداء على الكرامة الإنسانية. كما تعرضت إسرائيـل في كانـون الأول/ديسمبر 2008 لانتقـادات عنيفة في منتـدى الأمم المتحدة لحقـوق الإنسان، الذي عقد في جنيف، حيث حثت دول غربيـة بينها فرنسا، وألمانيا، وأستراليـا، وبريطانيا وكنـدا، إسرائيل على رفع حصارها للقطـاع.[16] كما أدّى الحصار إلـى نقص في الأدوية والمعدات من المستشفيات، وأثر على حياة المئات من المرضى، وبخاصة مرضى الكلى والسرطـان، وأدى الحصار إلى نقص خطير في إمدادات حليب الأطفـال والأدوية.[17] ومن الجدير بالذكر أنه خلال خمسـ سنوات من حزيران 2007 وحزيـران 2012، قتلت القـوات الإسرائيلية نحو 2300 فلسطينـي، وجرحت 7700 آخرين، علمـا أن ثلثيهم قتلوا أو جرحوا خلال عملية الرصاص المصبوب التي شنت في نهايـة العام 2008 وبداية 2009، وأن حوالي ربع الضحايـا الفلسطينيين هم من النساء والأطفـال. وبـات متعذراً الوصول كلياً أو جزئياً إلـى 35% من الأراضي المزروعة في قطـاع غزة، بسبب الحـزام الأمني، وإلى 85% من المساحـة البحرية المخصصة لصيد الأسماك بسبب الحصار الإسرائيلي.[18]

---

13 «حماس: مصر تشارك في حصار غزة»، جريدة الشروق الجديد المصرية، كانون الثاني 2010:
http://www.masress.com/shorouk/169166

14 «تفجير معبر رفح والآلاف يتدفقون نحو مصر»، أون إسلام، 23 كانون الثاني 2008:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/3001-3001/104116-2008-01-2320%07-27-04.html?tmpl=component&print=1&layout=default&page=

15 «مشعل يطالب العرب بالوقوف خلف مصر، مبارك: فتحنا معبر رفح»، أون إسلام، 23 يناير 2008:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/3001-3001/104154-2008-01-2320%16-00-20.html?tmpl=component&print=1&layout=default&page=

16 رويترز. «انتقادات لإسرائيل في منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، 4 كانون الأول 2008:
http://ara.reuters.com/article/idARACAE4B318T20081204

17 أبو مدللة، سمير. «أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، حزيران 2006.

18 باتريك سيل. «الحاجة إلى تعطيل القنبلة الموقوتة في قطاع غزة»:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/392615

ونؤكـد هنا أن استشـراء ظاهرة الفقر واستفحالها في قطاع غزة لـم يكن بسبب السياسات العدوانية للاحتلال فحسب، لكنه نتيجة للتراكمات الداخلية طوال الأعوام السابقة للسلطة، بسبـب تعمق الخلل والفساد والتلوث الإداري والمالـي، وتعداه إلى فقر في النظام وسيادة القانـون، وفقر في القيـم والعلاقات الاجتماعيـة والمشاركة بشكل أصبـح يهدد استقرار المجتمع الفلسطيني.

إن الحديـث عن هـذه المؤشرات لا يلغي وجـود أنماط استهلاكية فـي قطاع غزة وصلت إلـى حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعيـة الطفيلية، وبخاصة تجار الأنفاق، عبـر التحكم في الأسعار، واحتكار السلع والتهريب، وغير ذلك من الممارسات، وبإمكان الباحث أن يستشف السياسات النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة المتعلقة بالضرائب غيـر المباشـرة، على الرغم مـن أن سياستها الإنفاقيـة أقرب إلى سياسـات الاقتصاد الكلي الاجتماعي الديمقراطي، واستمرار هـذه السياسات من قبل حكومة حماس، وبشكل أكثر فظاظـة وبشاعة، وتحفيز الأخيـرة لسياسات التهريب والاقتصـاد الطفيلي وغير المنتج من ناحيـة، ومن ناحية ثانية انتشار ظاهـرة الثراء السريع والاتجار فـي العقارات، والاستهلاك الترفـي بامتياز. كل هـذا، بجانب السياسـات الإسرائيلية المؤسسـة والممنهجة والهادفة لفصـل وحدة الكيان الفلسطيني وتمزيقها، قد لعب الدور الأساسي فيما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية المشار إليها.

ثانياً. الخسائر المادية والبشرية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

قـام الجيش الإسرائيلي خلال السنوات الأربـع السابقة بعدوانين على قطـاع غزة، استمر الأول 22 يومـاً مـن 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، بينما وقـع الثاني بين 14–21 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وسنحاول استعراض أهم الخسائر الناجمة عن العدوانين.

قامـت إسرائيـل خلال العـدوان الأول بعمليـات انتقام جماعيـة قتل فيها مئـات الأبرياء، وكان هـدف العـدوان تحطيم المجتمع الفلسطيني وقدرته علـى الاستمرار؛ بهدف تمزيق نسيـج المجتمع الذي يؤهل الفلسطيني في الحيـاة والعمل والتعليم، وقد تميز هذا العدوان بالسمات التالية:

- الاستهـداف الممنهج للمدنيين لإحداث خسائر تعمـل على إرهاب الناس وترويعهم، ولذا مارست إسرائيل إرهاباً ممنهجاً ومبرمجاً ومنظماً على مدار الساعة.
- استخدمت إسرائيل في عدوانهـا أسلحة ممنوعة دولياً؛ مثل قنابل الفسفور الأبيض في أماكن مأهولة بالسكان.

- كان حجم الخسائر البشرية مروعاً، حيث عبر العدوان عن محرقة حقيقية، فقد بلغ عدد الشهداء حوالي 1400 شهيد، منهم (417 طفلاً، و108 من النساء، و120 مسناً، و14 من العاملين في الأطقم الصحية)، أما عدد الجرحى فقد بلغ 5450، منهم 400 في حالة الخطر الشديد واستشهد بعضهم، والكثير منهم يعاني من حروق القنابل الفسفورية، كما أن العديد قد فقد البصر أو اليدين أو الساقين.[19]

- شمل العدوان تدمير مرافق السلطة الفلسطينية؛ بهدف تحطيم كل مقومات ركائز المجتمع الفلسطيني مثل المجلس التشريعي، والعديد من المحاكم، ومقر الرئاسة، ومقر مجلس الوزراء، وعدد من الوزارات، والعديد من مراكز الشرطة والمقرات الأمنية. كما طال العدوان العديد من مرافق الخدمات الاجتماعية، حيث تم تدمير العديد من المدارس، إذ تعرضت 160 من مجموع 400 مدرسة لأضرار جزئية أو بالغة، إلى جانب تضرر عدد من المؤسسات التعليمية.

- البنى التحتية: تم تدمير العديد من الطرق والأرصفة والجسور، وشبكات المياه والآبار وخزانات المياه ومولدات الطاقة ومحطات الصرف الصحي ومحطات الغاز والوقود وأبراج الاتصالات، وما تبقى من مطار غزة الدولي.

- الممتلكات الخاصة: شمل التدمير الآلاف من البيوت، حيث تم تدمير 4100 منزل تدميراً كاملاً، و17 ألف منزل تدميراً جزئياً،[20] وتم تدمير أحياء بأكملها كما حدث في عزبة عبد ربه في جباليا، وتدمير الآلاف من الأشجار والأراضي الزراعية، ومزارع الدواجن والأبقار، وقد تضررت 700 منشأة منها 38% تدميراً كلياً، وبلغت خسائرها 98 مليون دولار، و62% منها تدميراً جزئياً، وبلغت خسائرها 40 مليون دولار.[21]

- لم تسلم المؤسسات الدولية، حيث تم قصف المقر الرئيسي للأمم المتحدة في غزة، كما تم قصف العديد من مدارس وكالة غوث اللاجئين.

إن تقدير حجم الخسائر يحتاج إلى تحليل معمق، فقد بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة 1.9 مليار دولار،[22] كما أن هناك تقديرات تتحدث عن أن الخسائر المباشرة قد بلغت

---

19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيانات تمثل العدوان منذ 2008/12/27 حتى 2009/1/28.

20 المصدر السابق.

21 مجلس تنسيق القطاع الخاص.

22 بكدار. حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 28 كانون الأول 2008 وحتى وقف إطلاق النار 18 كانون الثاني 2009.

مليـاري دولار،[23] إلا أن تقارير بعضـ المؤسسات الدولية قـدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة للحرب على غزة بـ4 مليارات دولار.

أما العدوان الإسرائيلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، الذي استهدف ما يزيد على 1500 موقـع، وفقاً لتقرير «أوتشا» الأسبوعي، فقد أسفر عن قتل حوالي 170 فلسطينياً، معظمهم مـن المدنييـن، وتدمير 450 منـزلاً تدميراً كليـاً، وحوالي 8000 منزل لحقـت بها أضرار طفيفة، إضافة إلى تعرض ثلاثة مستشفيات، و14 وحدة صحية، لأضرار متفاوتة. وكذلك تعرضـ ما لا يقل عن 66 مدرسـة ومؤسسة تعليمية لأضرار طفيفـة ومتوسطة، ناهيك عما لحق بالبنية التحتية، وبخاصة شبكات المياه والصرف الصحي.

وبنـاء على تقييـم مبدئي سريع لمكتب «أوتشـا» في غزة، فإن الأولويـات الرئيسية التي تم تحديدها تتمثل بمحاور عدة، أهمها:

- تلبية احتياجات المسكن وغيرها من الاحتياجات لما يقرب من 3000 شخص ما زالوا مهجرين بسبب فقدان منازلهم أو تعرضها لأضرار جسيمة.
- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للصدمة.
- ترميم المساكن والمدارس والأصول المنتجة التي تضررت.

وقدر التقرير التمويل المطلوب لهذه الأولويات حتى نهاية العام 2012 والنصف الأول من العـام 2013، بمـا يتراوح بيـن 72–83 مليون دولار.[24] ولا بد من التنويـه هنا إلى أن هذا التقييم لا يشمل خسائر الصحة والتعليم والبنى التحتية.

ثالثاً. المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة من 2007–2010

عانـى الفلسطينيـون، إذاً، مـن المقاطعة الدولية والانقسـام السياسـي الفلسطيني وتدهور الأوضـاع الأمنية والاقتصاديـة، وتكفي الإشارة إلى أن متوسط دخـل الفرد الفلسطيني في العـام 2008 تدنـى إلى 71% عمـا كان عليه في العـام 1999، والبالـغ 1589 دولاراً،[25]

---

23 تقرير وزير الاقتصاد كمال حسونة في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي المنعقد في الكويت، 20 كانون الثاني 2009.

24 حسب تقديرات تقرير صادر عن الأمم المتحدة، لخسائر حرب 2008–2009، أما المعلومات الواردة عن عدوان نوفمبر/تشرين الثاني 2012 فمصدرها أوتشا، مراقب الشؤون الإنسانية، تقرير تشرين الأول– تشرين الثاني 2012، ص 2.

25 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، العدد 15، شباط 2009، ص 3.

إضافة إلى سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء وازدياد التهميش والإقصاء للفئات الوسطى والفقراء.[26]

وفي هذا المجال، نشير إلى أن التراجع في النشاط الاقتصادي صفة من صفات البلدان التي تعاني من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار لمدة طويلة.

1. الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في قطاع غزة:

انخفض الناتج المحلي الحقيقي في قطاع غزة خلال العامين 2001 و2002 ليصل إلى 1.194، و1.067 مليار دولار على التوالي.[27] ويعود الانخفاض بشكل رئيسي لجهة العقوبات الجماعية والحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، ثم بدأ بالانخفاض ما بعد 2006، بعد تحسن طفيف، والحصار المفروض على أثر قضية الجندي المختطف جلعاد شاليط وما تلاه من انقسام داخلي، ما أدى إلى انهيار بعض القطاعات الاقتصادية وتراجع الناتج المحلي ليصل إلى 1.344، و1.236، و1.161، و1.259 مليار دولار للسنوات من 2006–2009، ثم تحسن في العامين 2010 و2011 ليصل إلى 1.504، 1.850 مليار دولار على التوالي.[28] أما معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ 1042 دولاراً العام 2001، وبدأ بالانخفاض إلى 902 العام 2002، ثم تحسن نوعاً ما للسنوات 2003، و2004، و2005 ليصل إلى 1104، و1103، و1290 دولاراً على التوالي، ثم بدأ بالانخفاض بعد العام 2006 بسبب الحصار والانقسام لينخفض من 996 العام 2006 إلى 847 دولاراً العام 2009، ثم تحسن خلال العامين 2010 و2011 ليصل إلى 980، و1164 دولاراً.[29]

إن الفترة بين 2000–2011 اتسمت بتطورات مهمة أثّرت في الاقتصاد الفلسطيني، كان أبرزها انتفاضة الأقصى، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة العام 2005، وفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية 2006، واتفاق مكة، ومقاطعة دولية لحكومة حماس، وأعقب ذلك انقسام فلسطيني طال مكونات الكيانية الفلسطينية كافة، بما فيها النشاطات الاقتصادية. كل هذا ساعد في تهميش وضعف الاقتصاد الفلسطيني، وبسبب ذلك شهد الناتج المحلي نمواً سلبيا منذ لعام 2000.

---

26 المصدر السابق، ص 6.

27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1994–2008:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–pebs/national accounts/b1/2094–08.htm

28 أما عاما 2009 و2011:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–pebs/national accounts/b1/2094–10.htm

29 المصدر السابق.

2. **الادّخار والاستهلاك النهائي:**

شهد الادّخار في قطاع غزة نمواً سلبياً منذ العام 2000، حيث بلغ 43.5 مليون دولار، وتحسن العام 2001 ليصل إلى 108.9 مليون دولار، ثم بدأ بالانخفاض والنمو السالب للسنوات من 2002 حتى 2004، حيث بلغ 42.2، و51.1–، و138.8– مليون دولار، ثم شهد تحسناً خلال العامين 2009 و2010 ليصل إلى 417، 424.4 مليون دولار.[30] لقد ترافق التذبذب في الادّخار وتوالي الانخفاض الذي وصل سلبياً أحياناً إلى التسهيلات الائتمانية التي لم تتجاوز 40% في أحسن أحوالها، حيث تراجعت النسبة من 36.5 مليون دولار العام 2000 إلى 31.3 مليون دولار العام 2008،[31] ثم شهد العام 2010 ارتفاعاً في الائتمان الممنوح، إذ وصلت التسهيلات الائتمانية إلى 30.2 مليون دولار أو ما نسبته 17.2% مقارنة بـ 621.4 مليون دولار أو ما نسبته 30.2% في الضفة الغربية للعام 2010.[32]

أما الاستهلاك النهائي خلال الفترة نفسها، فبلغ 1.711 مليار دولار للعام 2000، لينخفض إلى 1.543 للعام 2001، و1.561 مليار دولار العام 2002، ثم ما لبث أن ارتفع ليصل إلى 1.880 مليار دولار العام 2005، ثم بدأ بالتراجع منذ العام 2006 ليصل إلى 1.579 العام 2008، ثم شهد تحسناً خلال العامين 2009، 2010.[33] لقد تأثر الاستهلاك النهائي بالدخل المتاح الذي بدوره يتأثر بالإنتاج والدخل وتعويضات العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، إضافة إلى التحويلات والمساعدات الخارجية.[34] ويرى الباحث أن لغة الأرقام أعلاه تقدم مؤشراً على نمو في الاستهلاك دون أن يقابله نمو في حركة الاستثمارات، ما يرسخ مفاهيم الاعتماد على المعونات والصدقات الخارجية، عوضاً عن تعظيم مصادر النمو الداخلي وتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، وبالأحرى بين الاستثمار والاستهلاك.

3. **البطالة والفقر:**

تتميز البطالة في فلسطين، وقطاع غزة تحديداً، بأنها سافرة وإجبارية، والمقصود بالسافرة، وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى، ولهذا

30 الصوراني، غازي. الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 15 يناير/كانون الثاني 2011، ص 9.

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents mojor/ 2009–10.htm

32 سلطة النقد الفلسطينية. تقرير الاستقرار المالي 2010، تموز 2011، ص 45.

33 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سبق ذكره.

34 عبد النبي، نبيل جمال. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية 2000–2010، (رسالة ماجستير)، غزة: جامعة الأزهر، ص 24.

فهـم في حالة تعطل كامل، والمقصود بالإجبارية وهي الحالة التي يتعطل بها العامل الماهر وغير الماهر دون إرادته أو اختياره عن العمل.[35] إن الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية وما تبعهـا من سياسة إغلاق شامل وفقدان معظم العمال الفلسطينيين أماكن عملهم في إسرائيل، وبخاصـة عمـال قطاع غزة، إضافة إلى تعطل شبه كامل للعديـد من القطاعات الاقتصادية، أدى إلـى ارتفـاع نسب البطالة بمعدلات عالية،[36] حيـث ازدادت في قطاع غزة ما بعد عام 2000 حيث لم تتعدى البطالة من 18.9% لتصل إلى 34%، و37.9%، و29%، و35%، و30% للسنـوات مـن 2001 إلـى 2005، ثـم ازدادت لتصـل إلى 40% العـام 2008، و38.6%، و37.8% للعاميـن 2009 و2010، ثـم تحسنـت العـام 2011 لتنخفض إلى 28.7% مقارنة بـ 17.3% في الضفة الغربية.[37]

ويلاحظ أن البطالة انخفضت في قطاع غزة خلال العام 2011 بحوالي 9%، وذلك بسبب حالـة الاستثمار التي شهدها قطاع غزة في مجال الإسـكان، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 124 ألفاً العام 2009، وهؤلاء يعيلون حوالي 615 ألفاً،[38] بمعدل إعالة 1–5، وبما يعادل 41% مـن مجموع سكان القطاع البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة العام 2009 يعيشون في وضع مأساوي.

إن أشـد مـا في هذه الظاهرة مـن خطورة، هو ارتفاعهـا في صفوف الشبـاب لتصل إلى 38.8% للفئـة العمريـة من 15–24 سنـة، و24.2 للفئة العمرية مـن 25–34 سنة للعام 2010؛ أي بالمجمـل تصـل إلى حوالـي 63%.[39] وعلى الرغم مـن مجهودات السلطة الفلسطينيـة الرامية لتخفيف المعاناة عـن المواطنين، فإنها لم تستطع تقديم حلول حقيقية لمواجهة ظاهرة البطالة.

أمـا الفقـر في قطاع غزة –الـذي يعرف بعدم القـدرة على الحفاظ علـى المستوى الأدنى مـن المعيشة، وهناك من يعرفـه بغياب الحد الأدنى من الدخل أو المـوارد لتلبية الحاجات الأساسيـة،[40] وقد حـدد الجهاز المركزي للإحصـاء الفقر المدقع بـ 1783 شيكل لأسرة

35 أبو مدللة، سمير، والشريف، سمير. العمالة الفلسطينية 1994 – 2010 واقع وآفاق، غزة: بحث غير منشور، نيسان 2011، ص 23.

36 مركز الميزان. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الفلسطينية، غزة 2002، ص 19.

37 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية، الأعداد من 1996–2011.

38 سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي 2009، ص 106.

39 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فلسطين في أرقام 2010، أيار 2011، ص 22.

40 بكدار. تقرير بمناسبة اليوم العالمي للفقر، رام الله، 2007، ص 2.

مـن 5 أفراد، و2237 شيكلاً للفقر للأسرة ذاتهـا وذلك للعام 2010،[41] فقد وصلت نسبته إلـى 66.9% العـام 2000 ما بين فقر وفقـر مدقع، وارتفعت إلـى 84% العام 2006، ثم استفحل الفقر بعد العام 2007 ليصل إلى 86% ما بعد الانقسام ما بين فقر وفقر مدقع. هذا وانخفضـت نسبة الفقر والفقر المدقع لتصل إلـى 52.2% العام 2009، ثم ارتفعت لتصل إلـى 61% العام 2010.[42] وهنا يجب ملاحظة أن العثور على فرصة عمل لا يعني الخروج مـن دائرة الفقـر، حيث اتضح أن 67% من العائلات الفلسطينيـة التي يعولها شخص عامل تعتبر تحت خط الفقر.[43]

نوجـز القـول إنه مع دخول الانتفاضة في العام 2000 وما تبعها من إجراءات إسرائيلية بحق الفلسطينييـن، أصبح الاقتصـاد الفلسطيني، بشكل واضح، غير قـادر على إدارة الأزمات، ودليل ذلك تفشي البطالة وازدياد نسبة الفقر.

4. معدلات التضخم والقوة الشرائية:

يعتبـر التضخم مؤشراً اقتصادياً ناتجاً عن ارتفـاع الأسعار، وذلك لأسباب عدة، منها ما هو اقتصادي، وما هو مالي، وما هو نقدي.[44] ويمكن تعريف معدل التضخم بأنه النسبة المئويـة لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار.[45] ونظـراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصـاد الإسرائيلـي، فمـن الطبيعـي أن يتأثر بالتضخـم الموجود فـي إسرائيل. لقد ارتفعت معدلات التضخم من 2.8% العام 2000 لتصل إلى 4.4% العام 2004، لتصل أقصاهـا في العام 2008 إلى 9.9%.[46] وبشكل عام، فإن مستوى الأسعار في الأراضي الفلسطينيـة يرتفع بارتفاع المستوى العام للأسعار فـي إسرائيل، وكذلك بزيادة الطلب المحلـي. ففي الوقت الذي تراجع فيه معدل النمو فـي الأراضي الفلسطينية من حوالي 17.9% العام 2008 إلى 5% العام 2009، تراجع معدل التضخم خلال الفترة نفسها، كمـا ساهم تراجع التضخم فـي إسرائيل من 4.6% العام 2008 إلى 3.3% العام 2009

41 معهد «ماس» وآخرون. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25، ص 62.

42 تقارير سلطة النقد– رام الله 2006–2010، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأعداد 4، 8، 12، 16، 20، 24.

43 الغف، رامي. البطالة قنبلة موقوتة تهدد المجتمع في فلسطين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض:
http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=1986

44 وافي، سامي. تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2005، ص4.

45 خليل، سامي. نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول المفاهيم الأساسية والنظريات، الكويت: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1999، ص 66.

46 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25 تموز، 2011، ص 61.

فـي انخفاض معدلات التضخـم في الأراضي الفلسطينية.[47] أمـا العام 2010، فقد بلغ معدل التضخم 3.75%.

وعلـى صعيد التوزيع الجغرافي، تشير البيانـات إلى تراجع معدل التضخم في الضفة الغربية من 9.8% العام 2008 إلى 0.6% العام 2009. أما في قطاع غزة، فقد بلغ معدل التضخم 4.4% العام 2009 مقابل 14% العام 2008.[48]

5. الاستثمار:

يشيـر الجهاز المركزي للإحصـاء إلى أن رأس المال الثابـت كان ينمو بشكل مطرد خلال الفترة من 1994 إلى 1999، فقد ارتفع في قطاع غزة من 316.5 مليون دولار العام 1994 إلـى 515.9 مليـون دولار العام 1999، وانخفضـ في العام 2000 مقارنـة بالعام 1999 ليصل إلى 398.5 مليون دولار.[49] ومنذ اندلاع الانتفاضة، تأثر إجمالي التكوين الرأسمالي الثابـت سلباً بسبب حجـم الإقراض الخارجـي، كذلك بسبب تخفيضـ الدعم الخارجي وزيـادة النفقات الجارية.[50] ونظـراً للأهمية الاقتصادية للاستثمـار وانعكاساته الاجتماعية على المواطن، كان يجب على السلطة أن تولي قطاع الاستثمار أهمية خاصة، من خلال سن القوانيـن والتشريعات التي تحفّز على الاستثمار وفرضـ حماية للمستثمرين من استغلالهم من قبل المتنفذين في السلطة، عبر ابتزازهم بالشراكة أو الحصص، ومع ذلك فإن الاحتلال وتبعاته يعتبر أهم عامل له تأثيره على حجم التكوين الرأسمالي الثابت[51].

أمـا العامـان 2010 و2011، فقد تزايـد الاستثمار خلالهما من 214.2 إلـى 317.7 مليون دولار فـي قطـاع غزة مقارنة بـ 1.229، و1003 مليون دولار في الضفـة الغربية.[52] وتعود زيـادة الاستثمار في قطاع غزة إلى حركة النمو في قطاع الإنشاءات، وإنشاء المراكز التجارية والعقارات، وحركة شراء الأراضي من خلال تبييض الأموال لمالكي الأنفاق وأباطرة الحرب.

خلاصة، نستطيع القول إن حصار قطاع غزة سياسياً واقتصادياً، وحالة الانقسام الفلسطيني تسببـا فـي شلل كلـي أصاب المشاريـع الاستثماريـة، انعكست آثاره علـى مجمل الكيان الاقتصادي الفلسطيني، وإلغاء المشروعات الاستثمارية التي كان مقرراً إقامتها.

---

47 سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي 2009، ص 27.

48 المصدر السابق، ص 28.

49 htm.08–2094%http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/ Exp

50 وافي، سامي. مصدر سبق ذكره، ص 44.

51 htm.08–2094%http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/ Exp

52 htm.2012–http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/ Exp constant 2011

6. الأجور وساعات العمل:

اتسمت الفترة من 2007–2011 بثبات الأجور وانخفاض الدخل الحقيقي لمعظم العاملين في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع غزة 60.9 شيكل، مقابل 85.5 شيكل في الضفة الغربية،[53] مع العلم أن متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص نحو 40 شيكلاً، أما في القطاع الحكومي فقد بلغ 78 شيكلاً،[54] بينما بلغ هذا المتوسط نحو 89 شيكلاً في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية. وفي هذا الجانب، فان الدخل الأكثر انخفاضاً كان في قطاع الزراعة حيث لا يتجاوز فيه متوسط الأجور 29 شيكلاً فقط للعامل للعام 2008.

وقد ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً بين العامين 2010 و2011، في حين شهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بنسبة 6%،[55] إلا أن متوسط الأجر اليومي في غزة، وهو الذي يتقاضاه نصف العاملين، بلغ 65% من مستواه في الضفة الغربية، وقد بلغ متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية 85.8 شيكل مقابل 58 شيكلاً للعام 2010، أما العام 2011، فقد بلغ 85 شيكلاً للضفة مقابل 61 شيكلاً لقطاع غزة.[56]

هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وغزة، يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما ساعات العمل الأسبوعية، فقد بلغ بالمتوسط 43.3 ساعة في الضفة الغربية مقابل 38.3 في قطاع غزة للعام 2010، أما العام 2011 فقد بلغت ساعات العمل الأسبوعية 43.1 للضفة مقابل 37.9 ساعة لقطاع غزة.[57]

رابعاً. المؤشرات الاجتماعية في قطاع غزة 2007–2011:

إن التنمية البشرية تنطوي على تحقيق كافة أنواع التنمية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)، وما تتضمنه من سياسات وآليات تؤدي إلى تنمية القدرات البشرية في إطار من المؤشرات التي يعتمد عليها للقيام بعمليات المتابعة والتقييم، ومن ثم التقويم.[58] وسيتم التطرق إلى المؤشرات الاجتماعية في قطاع غزة ومنها: الصحة، والتعليم، والرعاية الصحية.

---

53 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 16، رام الله، أيار 2009، ص 16.

54 معهد دراسات التنمية. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، غزة، تشرين الأول 2007، ص 21.

55 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2011، العدد 28، حزيران 2012، ص 26.

56 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة 2010–2011، رام الله، 2012.

57 المصدر السابق.

58 الحماقي، يمن. مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها ومعايير وخطوات إعدادها، مصر: جامعة عين شمس، 2006، ص 9.

1. **الصحة**:

تعرض القطاع الصحي إلى تدمير العديد من المستشفيات وسيارات الإسعاف والمراكز الصحية. ويبدو أن قطاع الصحة في فلسطين يعيش وضعاً كارثياً لم تستطع الحكومات المتعاقبة، على الرغم من إمكاناتها وخططها التنموية، من إيجاد حل للمشكلة الصحية سواء التحويلات أو التجهيزات الطبية أو العاملين والأطباء، وهنا تكمن المشكلة؛ فإما قطاع صحي حكومي كفء يقود إلى تنمية بشرية حقيقية، وإما تحويلات وإهلاك لموازنة الحكومة.[59]

وتشير تقارير وزارة الصحة حتى تموز 2012، إلى نفاد عدد كبير من الأدوية الصحية تتجاوز 160 صنفاً، وأن أكثر من 120 صنفاً من الأدوية على وشك النفاد، إلى جانب تعطل أكثر من 90 جهازاً طبياً بسبب عدم توفر قطع الغيار لإصلاحها.[60] وأكدت منظمة الصحة العالمية أن الاحتلال رفض السماح لـ1150 مريضاً للمغادرة لتلقي العلاج منذ بدء الحصار حتى شباط/فبراير 2012، منهم 210 حالات مرضية حرجة. وسجلت وزارة الصحة عشرات حالات الوفاة من مرضى لم يتمكنوا من السفر للعلاج خارج القطاع، وصلت إلى 252 حالة وفاة حتى تموز 2012.[61]

وبلغ عدد الأطباء 20 طبيباً لكل 10000 نسمة، ومعدل الصيادلة 10 لكل 1000، وذلك حسب إحصاءات 2010.[62] وتبلغ عدد مستشفيات وزارة الصحة 25 مستشفى بسعة سريرية تبلغ 3002، ما يقارب 58.8% من إجمالي الأسرّة في فلسطين، ويوجد 12 مستشفى في وزارة الصحة في الضفة الغربية بسعة 1367 سريراً، ما يعادل 45%، و1653 سريراً في قطاع غزة؛ أي بنسبة 55% من مجمل أسرّة وزارة الصحة.[63]

وفي تطور غير مسبوق، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من يونيو/حزيران –2010 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، على حرمان فئات جديدة من المرضى من السفر عبر المعبر لتلقي العلاج، وهم المرضى المصابون بأمراض فقدان البصر، وبتر

59 سالم، محمد طه. «الصحة في فلسطين– منظور اقتصادي وتنموي»، القدس: صحيفة القدس، 26 حزيران 2011:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/275714

60 الخضري، جمال ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 10:
http://eamaar.aiforms.com/?mod= article&id3053

61 المصدر السابق، ص 10.

62 وزارة الصحة. التقرير الصحي – فلسطين 2010، رام الله: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، نيسان 2011، ص 83.

63 المرجع السابق، ص 71.

الأعضـاء، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة،[64] وخـلال الفتـرة ذاتها تقدم 15633 مريضـاً يطلب تصاريح للعلاج فـي الخارج، تم رفض 2007 منهم.[65]

2. **التعليم**:

اكتسـب التعليم والتأهيل مكانة مميزة، فهو الرأسمال الأساسي للفلسطينيين، وبخاصة على ضـوء النكبة والتشـرد والنزوح، وجاء رداً علـى التحدي الحضاري والثقافـي الإسرائيلي، والطابـع الصهيوني التوسعي من ناحيـة، ومن ناحية ثانية لعب دوراً مهماً ومفصلياً كمصدر للـرزق والإعالة بعد فقدان مكـون رئيسي للإنتاج وهو الأرض، وعليـه فليس من الصعب مراقبة معدلات المؤسسات التعليمية في فلسطين التي تعتبر الأعلى إقليمياً.

فـي العـام الدراسـي 2007–2008، بلغ عدد الطلبة لـكل معلم في الضفـة الغربية 24.6، و27.7، و17.2 فـي مدارس الحكومـة والوكالة والخاصـة على التوالـي، مقابل 26.1، و30.6، و17.7 فـي قطـاع غـزة.[66] إن المعـدلات المرتفعة هي نتاج طبيعـي لتزايد عدد السـكان وعدم التوظيـف الكافي من المعلمين لتغطية الزيادة في عدد الطلاب، ما يؤثر سلباً علـى العملية التعليمية.[67] وبلغـت نسبة الالتحاق بالتعليم حسـب الجنس للعام 2007 في الأراضـي الفلسطينية 44.8 للذكور، و44.9 للإناث، موزعـة 42.2، و43.3 على التوالي للضفـة الغربية مقابل 49.3، و47.7 لقطاع غزة للعام نفسه.[68] وفي العام 2010، بلغ عدد المدارس 2577 مدرسة، وعدد الطلاب من الجنسين 1.113.802 طالباً.[69]

---

64 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. «قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ، تقرير أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على المدنيين، حزيران 2010 – تشرين الثاني 2011:
www.pchrgaza.org/files/2011/clouser–21–12–2011.pdf
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص 20–21.

65 دائرة التنسيق والارتباط المدني في وزارة الصحة.

66 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح التعليم والثقافة للعام 2007–2008، رام الله– فلسطين.

67 عبد الكريم، نصر. «خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية»، الأسكوا – المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية، بيروت 11–14 تشرين الأول 2004، ص 31.

68 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية، كانون الأول 2009، ص 54.

69 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فلسطين في أرقام 2010، رام الله، أيار 2011، ص 34.

لقد خلف الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2006 نتائج سلبية على قطاع التعليم، وحال إغلاق المعابر وحظر استيراد مواد البناء والمعدات والأجهزة التي يحتاجها قطاع التربية والتعليم، دون التطور الطبيعي للمؤسسات التربوية والجامعية، إضافة إلى أن الحصار منع الآلاف من طالبات وطلاب غزة من الالتحاق بجامعات الضفة.

وبسبب الحصار، توقف بناء 100 مدرسة جديدة لوكالة الغوث خلال 3–5 سنوات، ما أدى إلى زيادة عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، حيث وصلت إلى 79%، و21% بنظام الفترة الواحدة، وكانت 150 مدرسة تضررت تابعة لوزارة التعليم من أصل 384 مدرسة حكومية يلتحق بها 250 ألف طالب، منها 8 مدارس تدمير كامل، و5 مدارس أصبحت غير صالحة للتعليم، وتعرضت 158 مدرسة لأضرار جزئية ناتجة عن القصف.[70]

إن استهداف العملية التعليمية من قبل الاحتلال عبر تدمير مؤسسات التعليم، وحرمان الطلاب الجامعيين للدراسة في الضفة الغربية، يمثل انتهاكاً سافراً لمبادئ حقوق الإنسان التي تقرها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيث تتضمن المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، إقرار الدول الأطراف فيه بحق كل فرد في التربية والتعليم، وكذلك جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة.

يضاف إلى ما سبق أن الزيادة في تعليم المرأة لا تنعكس في زيادة مشابهة في مشاركة المرأة في الوظائف المهنية؛ سواء في الضفة أو القطاع،[71] وهكذا فإن الخطوات الواسعة في مجال التعليم تحتاج إلى تعزيز عن طريق الإصلاح المؤسسي والوعي بالمساواة بين الجنسين في قطاع العمالة. وعلى الرغم من التحسن في المشاركة في التعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وبخاصة أنه لا يعد الخريجين لسوق العمل، وبما تتناسب وتخصصاتهم مع هذا السوق.

3. الرعاية الاجتماعية:

تعمل برامج شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية على حماية الأسر من نوعين من التهديدات، النوع الأول العجز الدائم عن العمل أو كسب الدخل (الفقر المزمن)، والنوع الثاني (الفقر

70 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ، مصدر سبق ذكره، ص 27.

71 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة 2010–2011، مصدر سابق.

المؤقت) وهو تراجع مصادر دخل الأسرة أو انخفاضها الحاد.[72] ويجدر القول إنه في الأراضي الفلسطينية تكتسب الرعاية الاجتماعية أهمية خاصة نظراً لحالة الفقر الشديد والمستمر.

لقد أدى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تزايد عدد السكان الذين يتلقون المساعدات الغذائية لتصل نسبتهم إلى 80%، ووصل سوء التغذية لدى الأطفال إلى 63%، وفقر الدم إلى 59% من النساء الحوامل،[73] وانتشرت العديد من الظواهر الاجتماعية مثل تسول الأطفال وبحثهم عن العمل، كما أن الأولوية أصبحت للأمن الغذائي، ثم للعمل، ثم للأمن الاجتماعي العام، في إطار يعكس الاحتياجات الرئيسية للمواطن. وقد تمظهر ذلك في حجم ونوع المساعدات التمويلية الخارجية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث احتل قطاع الإغاثة والخدمة الاجتماعية حوالي 48.8% من حجم المساعدات. أما القطاعات الإنتاجية، فقد احتلت 6.5% من هذا الحجم فقط،[74] الأمر الذي يعكس ضغط الاحتياجات المعيشية والغذائية الأساسية في ظل تردي الأوضاع المعيشية وازدياد معدلات الفقر والبطالة.

وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء العام 2005، أن هناك اختلافاً في أولويات الأسر المحتاجة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أفادت 40.6% من الأسر المحتاجة في الضفة الغربية بأنها بحاجة للغذاء كأولوية أولى، و23.3% حاجتها للمال، و16.7% أظهرت حاجتها للعمل. أما في قطاع غزة، فقد أظهرت 30.6% من الأسر حاجتها للغذاء كأولوية أولى، و29.8% أظهرت حاجتها للعمل، و16.3% أظهرت حاجتها للمال، ونسب قليلة أظهرت حاجتها للمسكن والدواء.[75]

ويعتبر انعدام الأمن الغذائي في ازدياد منذ العام 2006، حيث وصل إلى 53% ليرتفع إلى 56% في العام 2008، و61% في العام 2010، ليصل أقصاه إلى 71% في العام 2011 من سكان قطاع غزة.[76] وهذه النسبة العالية من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية من أجل سلامتهم وصحتهم. وعلى رأس هذه الوكالات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا».

ونتيجة لهذا الوضع، كانت المساعدات الإنسانية في غزة تصل إلى 3% من مجموع

---

72 وزارة التخطيط. أولويات العمل التنموي في القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت 11–2004/14، ص 18.

73 أبو مدللة، سمير. «أثر الحصار على مستقبل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة»، مصدر سابق.

74 أبو رمضان، محسن. «خطة الانفصال وانعكاساتها على ظاهرة البطالة والتشغيل في قطاع غزة»، مقال، دنيا الوطن، 2005، ص3، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/26558.html

75 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد 5، رام الله، أيار 2006، ص 71.

76 تقرير منظمة أطباء لحقوق الإنسان عشية يوم الجوع العالمي، كانون الثاني 2011.

الاستيـراد إلى القطاع في مطلع العام 2007، لتصـل إلى 26% من مجموع الاستيراد العام 2009.[77] وعلـى الرغـم من وجود تشكيلـة واسعة من المنتجـات الاستهلاكية في أسواق قطـاع غزة تأتي عبر التهريـب من الأنفاق، فإن الكثير من العائـلات في القطاع لا تستطيع شراء هذه المنتجات بسبب معدلات الفقر العالية.

إن الانعكاسـات السلبيـة للحصار والانقسـام تظهر بانحسار الحريـات، وتراجع حقوق المـرأة وحريتها في قطاع غـزة، نتيجة حكم فريق واحد يستخـدم سلطاته من أجل أسلمة المجتمـع والسياسة، حيث أن المرأة تدفـع ثمناً مضاعفاً جراء الحصـار والانقسام، وبما يمس حقوقها.

إن حركة حماس في غزة، وعبر برنامجها، وبعد استفرادها بغزة بعد الانقسام، لا تنشد إقامة دولة مدنية تستقل بها مؤسسات السلطة السياسية عن المؤسسات الدينية، بل تسعى جاهدة إلـى جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في فلسطين، ما يقود إلى خلق فجوة بيـن أن تكون المرأة مواطنةً ينطبـق عليها مبدأ المواطنة وما لها من حقوق وواجبات، وبين أن تكون معرضة إلى الحقوق الشرعية واللامساواة.[78]

فقـد تأثرت المـرأة في غزة من الناحيـة التعليمية بشكل مباشر، حيـث تسربت المئات من المدارس والجامعات بسبب الفقـر، وتفضيل تدريس الذكور علـى الإناث، حيث أفادت دراسـة أن 75% مـن الطالبـات يعانيـن من عـدم التركيز بسبـب الهواجس مـن الحصار والانقسـام،[79] كذلك تـردي الوضع الصحي للمـرأة، حيث أن 52% مـن النساء الحوامل يعانين من فقر الدم. أما مشاركة المرأة في العمل، فلا تتعدى 10% من حجم القوى العاملة المشاركة، وتتعرض للاضطهاد والتمييز بالأجور ونوعية العمل.[80]

خلاصـة القول، يتوجب أن تتوحد الجهود لوضع المرأة في مكانتها الطبيعية في المجتمع، كـي تعود لدورها الرائد فـي تنمية أسرتها ثم المجتمع، كما يجب إيجاد سبل لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف وتوفير مقومات الصمود لهن من خلال مشاريع إنتاجية.

---

77 منظمة بتسليم. «الحصار المفروض على قطاع غزة وتشديد العقوبات الاقتصادية»، ص 3: http://www.btselem.org

78 سليمان، فهد. «الديمقراطية الفلسطينية وحقوق المرأة .. معيقات وآفاق»، ورشة عمل: الحوار الإقليمي من أجل تنمية الديمقراطية، بيروت 20–2012/6/21.

79 السميري، نجاح. «المرأة في غزة بين مطرقة الحصار وسندان الانقسام»، ورقة عمل مقدمة إلى مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس».

80 شمعون، هداية. أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة، دراسة لسهاد عبيد، وماجدة البلبيسي، غزة: مركز شؤون المرأة.

خامساً. تجارة التهريب عبر الأنفاق بين مصر وقطاع غزة:

1. ظاهرة الأنفاق: النشأة والهدف

إن الحديث عن التهريب والأنفاق في مدينة رفح جنوب غزة هو حديث عن ظاهرة تاريخية في المرحلة الممتدة من 1949–1967، ثم بعد احتلال قطاع غزة والضفة الغربية حتى قيام السلطة الفلسطينية 1994 وحتى الآن. وبعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من سيناء العام 1982، شكلت عملية الانسحاب المحطة التاريخية في تفعيل التهريب وبداية ظهور الأنفاق السرية لأغراض تهريب الممنوعات عموماً، إضافة إلى ما تحتاجه المقاومة.[81]

فأول نفق اكتشف من قبل الاحتلال كان العام 1983؛ أي بعد أقل من عام من تطبيق اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل العام 1982، أو ما يسمى عند أهالي قطاع غزة عملية الفصل. مع ذلك، فإن الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة جداً، وكان الاحتلال يهدم ما يكتشفه منها خوفاً من دخول السلاح لفصائل المقاومة، وبخاصة مع بداية الانتفاضة الأولى العام 1987. وقد انحصر عمل الأنفاق قبل العام 2000 في عمليات تهريب المخدرات والذهب؛ أي الممنوعات التي تدر أرباحاً هائلة، ونادراً ما كان يهرب السلاح للمقاومة. ومع بداية انتفاضة الأقصى، بدأت الأنفاق تأخذ منحى آخر؛ وهو تهريب السلاح لفصائل المقاومة، وازداد عددها وتوسع نشاطها وتواصلت دون توقف. كما عملت فصائل المقاومة على حفر العديد من الأنفاق ليس بهدف التهريب، ما أدى إلى ردود فعل إسرائيلية تمثلت بهدم مئات المنازل الحدودية في مدينة رفح. ومع إخلاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة العام 2005، تزايدت الإغلاقات والحصار ليصبح مبرمجاً ومشدداً بعد سيطرة حماس على غزة في حزيران/يونيو 2007، ليشتد الحصار الذي طال كل مرافق الحياة بما في ذلك منع استيراد السلع والمواد الخام. لذلك، لم يكن مستغربا أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق دون أي تنظيم أو إشراف، وأصبحت شريان الحياة لقطاع غزة المحاصر منذ 6 سنوات.[82]

2. ظاهرة الأنفاق: جغرافياً وعددياً

يبلغ طول الشريط الحدودي من البحر غرباً حتى حدود 1967 شرقاً 13 كيلومتراً تقريباً، لكن المسافة التي تمتد بها الأنفاق تقارب 8 كم، وتمتد من تل زعرب غرباً حتى نهاية

81 الصوراني، غازي. «ورقة عمل: أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، الحوار المتمدن، العدد 2495، 2008/12/14، ص 1:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356

82 أبو مدللة، سمير. «اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنية!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية» – ورقة عمل، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد، 2012/9/25، ص 4.

منطقــة الجرادات شرق معبر رفح. وهي مسافة تربتها طينية تصلح لحفر الأنفاق، كما أنها معروفــة بكل تفاصيلها الطبوغرافية للمهربين من العائــلات والعشائر على جانبي الحدود. وعــززت الأنفاق علاقات التواصل بين العائلات في الجانبين المصري والفلسطيني ارتباطاً بمصالحهم المشتركة.

وقــد تزايــد عــدد الأنفاق مــن 20 نفقاً فــي منتصف 2007 إلــى أن وصــل، حسب بعض التقديــرات، إلى 500 نفق متعدد الأغراض والأشكال حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2008.[83] ويقــدر البعض أن العدد وصــل الآن إلى 1200 نفق،[84] وفي تقديــرات أخرى 1500 نفق؛ سواء الجاهزة أو التي تعمل قيد الإنشاء.[85]

ويتــراوح طول النفق من 200–1000 متر، ويصل أحيانا إلى 1500 متر، وعرضه من نصف متــر إلى مترين، بينما يصل ارتفاعها إلى متر ونصف، وهي تحفر على عمق يتراوح من 8–15 متــراً تحت سطح الأرض، ويصــل إلى 30 متراً أحياناً. وبعض الأنفــاق تعمل بنظام الطوابق، أمــا تكلفتهــا فتصل من 70–100 ألــف دولار حسب طول النفق (تكلفــة المتر الواحد 100 دولار).[86] ويوجــد للنفــق أكثر من شريك، وتــدار عبر الأسهم. ومع اشتــداد الحصار أصبح يهــرب عبر الأنفاق المــواد والسلــع بأنواعها، بما فيهــا الأجهزة الكهربائيــة، والمحروقات الوحيــدة من السلــع التي تباع بنحو نصف سعرها فــي إسرائيل، أما باقي السلــع فتباع بأسعار مرتفعــة، ولا يتم تصدير السلــع إلى الجانب المصري. ويقدر البعــض الاستيراد الشهري بين 35–40 مليــون دولار، ويقدر حجم الاستيراد السنوي بـ650 مليون دولار، وتقدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق بين 200–300 مليون دولار في حالة احتساب 30–50% نسبة الربح، وتصل بعض الأحيان نسبة الربح إلى 100%، وبالتالي تحقق ضعف الأرباح السنوية.[87] وتجــاوزت واردات غزة عبر الأنفاق المليــار دولار سنوياً في فترات الحصار الشديد.[88] وفي مقابل ذلك، وبحكم جشع التجــار والموزعين ومالكي الأنفاق، تزداد معاناة المواطن الغزي عامــة، والفقراء ومحــدودي الدخل خاصة. ومع بدايــة شهر أيلول/سبتمبــر 2008، عملت

83 اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.

84 الطباع، ماهر. «ألم يحن الوقت لتحويل تجارة الأنفاق إلى المعابر الرسمية؟» وكالة معا، موقع إلكتروني، ص 1. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=511891

85 سيل، باتريك. مصدر سبق ذكره، ص 2.

86 «مطالبات بمعبر تجاري بين مصر وغزة بديلاً عن الأنفاق». فلسطين الآن، موقع الكتروني، ص 2: http://paltimes.net/new/ar/prints/news/20728

87 ورشة عمل حول أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الحوار المتمدن، العدد 2495: 2008/12/14 ص3:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356

88 الطباع، ماهر. «ألم يحن الوقت لتحويل تجارة الأنفاق إلى المعابر الرسمية»، مصدر سابق، ص 1.

بلدية رفح على جباية رسوم ترخيص من أصحاب الأنفاق تصل إلى عشرة آلاف شيكل للنفق، ورسوم اشتراك كهرباء تصل أحياناً إلى 3000 شيكل، كما تم فرض أن يقوم صاحب النفق بتعويض أي شخص يتوفى داخل النفق بمقدار 10000 دولار، إضافة إلى تكاليف العزاء.[89]

3. العمل في الأنفاق وخطورته

تسهم تجارة الأنفاق بـ15% من ميزانية حركة حماس،[90] ويعتبر أصحاب الأنفاق من صغار السن من 25–40 سنة، ودافعهم جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة، وهم من جمهور حماس أو المحسوبين عليها، أو أشخاص عاديين من بعض المنظمات الأخرى، أو من التجار وأصحاب رؤوس الأموال. ويبلغ عدد العاملين في الأنفاق حوالي 12 ألفاً ليصل العدد إلى 15 ألفاً العام 2009، أغلبهم من مدينة رفح، والجزء الباقي من مدن ومخيمات غزة، وتوجد نسبة من العمال من صغار السن، والآن يعمل فيها ما يقارب 30 ألف عامل.[91] إن ارتفاع عدد العاملين في الأنفاق من أبناء رفح أدى إلى انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من 20% في مدينة رفح بعد أن كانت حوالي 50% من أصل القوى العاملة في رفح البالغة حوالي 18 ألف عامل، لكن هذه الأنفاق أصبحت تسمى بأنفاق الموت، حيث تبتلع عدداً من الشبان الذين يبحثون عن لقمة العيش، وتتعرض حياتهم للعديد من المخاطر؛ بدءاً بالانهيارات، أو تسرب الوقود والمواد السامة، أو الصعقات الكهربائية، أو الغارات الإسرائيلية على الأنفاق، حيث حصدت الأنفاق 141 قتيلاً، و353 مصاباً في الفترة بين 2006–2009،[92] غالبيتهم من الشباب والأطفال، وارتفع العدد إلى حوالي 200 قتيل حتى العام 2012.[93]

4. سلع الأنفاق وأسعارها

تغزو بضائع الأنفاق السوق المحلي، فهي تشمل أنواع الطعام، والملبس، وأثاث المنزل كافة، حيث أنها بضاعة اضطر المواطن الغزي للتعامل معها على الرغم من تدني جودتها

---

89 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية. (2010). عشرة آلاف دولار مقابل من يقتل في النفق، غزة– فلسطين: http://paltoday.ps/ar/mobile/post/73927.html

90 مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، (موقع إلكتروني)، 2012/9/18: http://rachelcenter.ps/index.php

91 «مصرع عامل فلسطيني داخل نفق للتهريب بين قطاع غزة ومصر»، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، (موقع إلكتروني) 2012/9/19: http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7820302.html

92 الصوراني، غازي. أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصدر سابق.

93 الكوفية برس (موقع الكتروني) 2012/9/23، لمزيد من التفاصيل، انظر: الطباع، ماهر. «ألم يحن الوقت لتحويل تجارة الأنفاق إلى المعابر الرسمية»، مصدر سابق.

وارتفاع أسعارها، كما يوجد 12 نفقاً لإدخال الوقود بمتوسط 20 ألف لتر يومياً لكل نفق، وهناك أنفاق مخصصة لمواد البناء تدخل 30–35 طناً يومياً لكل نفق، إضافة إلى ذلك تستخدم الأنفاق لدخول السيارات المهربة، والأشخاص الذين لا يمكنهم الدخول نتيجة إغلاق معبر رفح. وتبلغ كلفة الدخول والخروج 100 دولار للشخص.[94]

أما أسعار السلع فهي أضعاف سعرها الأصلي باستثناء السجائر والمحروقات التي تدخل عبر تمديدات أرضية. ومع بدء التهريب كانت الأسعار تصل إلى ارتفاع جنوني، فقد بلغ نقل الكيس الواحد فئة 30 كيلوغراماً عبر الأنفاق حوالي 800 دولار بغض النظر عن محتوياته،[95] ومع تخفيف الحصار أصبح رسم الطن الواحد حوالي 2000 دولار حتى حزيران 2010، وانخفضت فيما بعد لتصل إلى 300–600 دولار، ثم من 70–100 دولار للطن في العام 2011.[96]

5. منطقة التجارة الحرة كخيار لحكومة حماس

بعد أحداث رفح الأخيرة التي راح ضحيتها 16 جندياً مصرياً، وزيادة الاتهامات ضد الأنفاق المنتشرة على طول الحدود الفلسطينية، وتدشين الحملات التي طالبت بضرورة هدم تلك الأنفاق، على الرغم من أنها المصدر الوحيد لسكان قطاع غزة المحاصر، لجأ الجانب الفلسطيني في القطاع لتقديم مقترح لإقامة منطقة تجارية حرة بين الجانبين المصري والفلسطيني عوضاً عن الأنفاق.

والمشروع، حسب تصور الحكومة في غزة، له أهداف؛ أهمها حل مشكلة الأنفاق، وتعزيز وتوثيق التعاون التجاري بين الشعبين الفلسطيني والمصري، وجذب رؤوس الأموال المصرية والفلسطينية لتأمين مناخ استثماري آمن، وتوفير أكبر عدد من فرص العمل، وزيادة الدخل القومي من الصناعة والتجارة، والاستفادة من البنية التحتية المصرية من طرق وموانئ ومطارات.

أما المساحة المقترحة للمشروع، فتتراوح من 10 – 20 ألف دونم، سيتم تنفيذها على مرحلتين، وتم تخصيص 200 دونم قرب معبر رفح، روعي قربها من خدمات البنية التحتية والطرق.

---

94 سعد، عبد الرحمن. «سياحة الأنفاق تنتعش في غزة»، قناة الجزيرة، رفح 2011/7/31:
http://www.aljazeera.net/ereports/pages/4996f9bb–b6c0–4026–bb99–98c6cb4320b8

95 دوحان، حسن. «القرار الاقتصادي يمتلكه الأثرياء الجدد .. ستمائة مليونير من غزة ببركة الحاكم التاجر» – تقرير 2012/11/1 موقع سما الإخباري:
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=121348

96 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 27، شباط 2012، ص 50.

وترى الحكومة في غزة أن يتم إعداد مذكرات تفاهم بين حكومتي البلدين وبين القطاع الخاص، وإعداد تفاهمات عربية وإقليمية للدعم وللتمويل، حيث تم تقدير البنية التحتية حسب المساحة المتاحة بعشرة ملايين دولار لكل 100 دونم، أما الأمن فيكون عبر تكوين لجنة أمنية مشتركة للإشراف على النواحي الأمنية تكون مسؤولة عن الأمن داخل المنطقة.[97]

وصرح وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة بأن هناك مشاورات مع القطاع الخاص لتحديد الجهات الاستثمارية التي ستتولى المنطقة الحرة والإشراف عليها، والتي ستكون من خلال شركة مساهمة عامه، مشدداً على أن الحكومة في غزة هي المخولة بمنطقة التجارة، ولا علاقة للسلطة في رام الله بها.[98]

أما رئيس الغرفة التجارية بشمال سيناء، فقد أكد أن التبادل التجاري بين مصر وغزة مطلب شعبي من الجانبين، ويجب أن يتزامن مع إصدار قانون بتجريم الأنفاق بين مصر وغزة وتدمير ما تبقى منها.[99]

إن من أسباب الحديث عن منطقة تجارة حرة هو السبب الأمني، ومحاولة مصر السيطرة على حدودها، وبخاصة بعد العملية التي حدثت في شمال سيناء، والتي شكلت رأياً ضاغطاً على المستوى الدولي بضرورة إغلاق الأنفاق واستبدالها بمنطقة تجارية. والسبب الآخر هو صعود الأخوان المسلمين في مصر وتوافقهم سياسياً مع حركة حماس.[100] كما أن المنطقة التجارية الحرة ربما ستثير نقاشاً حول موضوع العملة، فهل ستدرج عملة أخرى مثل الجنيه المصري بعد تدشين هذه المنطقة داخل السوق الفلسطيني. وعلى الرغم من أن بروتوكول باريس يمنح السلطة الحق في التفاوض على اتفاقيات تجارية منفصلة مع الأردن ومصر، فإنه في الوقت نفسه، يفرض قيوداً كمية على المستوردات، بما يتناسب مع احتياجات السوق منها. ومع كل ذلك، فإن المناطق الحرة إحدى دعائم الاقتصاد في البلدان النامية، حيث أن تنازل الدول عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط، يهدف إلى تحقيق المنفعة لاقتصادها.[101]

---

97 أبو العلا، إسماعيل. مقترح خطوات تنفيذ منطقة رفح الصناعية المشتركة الحرة، غزة: وزارة الاقتصاد الوطني، 2012.

98 الشوربجي، سفيان. «منطقة التجارة الحرة .. هل تنقل غزة من دائرة الاستغاثة إلى الإنتاج»، صحيفة الاستقلال، ص2: http://alestqlal.com/ar//index.php?act=Show&id=4082

99 قنديل، عبد الله. رئيس غرفة شمال سيناء: منطقة تجارة حرة بين رفح وغزة مطلب شعبي، صدى البلد، (صحيفة إلكترونية): http://www.el-balad.com/256509

100 أبو رمضان، محسن. «المنطقة التجارية الحرة الفرص والمخاطر»، ورشة عمل، غزة: قاعة اللاتيرنا، 2012/9/8، ص1.

101 الصوراني، غازي. «أفكار عامة حول منطقة التجارة الحرة» – ورشة عمل، غزة: قاعة اللاتيرنا، 2012/9/8.

وفـي هذه المسألة، علينـا التأكيد على أن المنطقة التجارية الحرة تحتـاج إلى موافقة سلطة النقـد، ومن ثم مطلوب إنهاء الانقسام، لأن إنشاء المنطقة يعزز الانقسام تمهيداً لإقامة دولة حماس في غزة، إضافـة إلى أن موافقة الجانب الإسرائيلي لإقامة المنطقة ستكون مشروطة بدخـول البضائـع عبر معبر كرم أبـو سالم، وعليه فـإن إقامة منطقة التجـارة الحرة في ظل الانقسام هي نوع من الأوهام أو توجهاً لتعميق الانقسام وتكريسه.

ثمـة تحديات لمنطقة التجارة الحـرة على المستوى السياسي، حيـث بات معروفاً أن الاحتـلال الإسرائيلي يدفع بقطاع غزة باتجاه سيناء، ويقـوم بالاستفراد بالضفة الغربية عبـر سياسة المعازل. والسؤال المطروح: هـل ستكون المنطقة التجارية مقتصرة على القطـاع دون الضفـة، ما يكرس الفصل؟ وهل ستسمـح إسرائيل بتجـاوز بروتوكول باريـس؟ وما موقـف الرباعية الدولية التي ما زالت تتمسـك باتفاقية المعابر؟ وهل هذا يعطي المجال للتخلص من غزة على الرغم من مسؤولية إسرائيل كدولة احتلال حسب وثيقة جنيف الرابعة؟

يرى الباحـث أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من مكونات الجغرافيا الفلسطينية وليس معزولاً، علمـاً أن القانـون الدولي يؤكد على أن جميع أراضي العـام 67 هي أراض محتلة، وتشكل وحدة قانونية وسياسية وجغرافية واحدة.

إن إقامة منطقة تجارة حرة في ظل الانقسام، ستؤدي إلى زج قطاع غزة باتجاه مصر، وفصل القطـاع عن الضفة وأراضي العام 1948، ما جعل رئيـس الوزراء المصري يصرح بأنه لن تكـون منطقـة تجارية حرة برفح تربط غزة مـع مصر في ظل الانقسام. أمـا بعد الانقسام، فيمكـن القول إن منطقـة تجارية حرة تربط غـزة والضفة الغربية بما فيهـا القدس مع مصر مرحـب بهـا.[102] كما أن إقامة منطقة تجارة حرة في ظـل الانقسام، تقضي على فكرة إقامة دولة فلسطين المستقلة، وهو المشـروع الذي طرحه وزير الخارجية الإسرائيلي يغآل ألون منـذ أكثر من 30 عامـاً، وعمل عليه شارون، والآن يعمل عليه ائتـلاف نتنياهو– ليبرمان. كما أن مشروع المنطقة التجارية في ظل الانقسام يتوافق مع ما أعده مستشار الأمن القومي الإسرائيلي غيورا أيلند لضرب المشروع الوطني وقطع الطريق أمام إقامة دولة فلسطين على حـدود 1967.[103] وعلى ما يبدو، فإن قيادة حماس تنظر بعين واحدة وفق مصالحها دون الالتفات إلى العائد السياسي واستغلاله إسرائيلياً.

102 حواتمة، نايف. «نرفض إقامة منطقة حرة بسيناء»، الأهرام المصرية، 8 أكتوبر 2012:
http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/175751.aspx

103 زغبر، وسام. «لماذا تصر حماس على المنطقة التجارية الحرة في ظل الانقسام»، صحيفة الاتجاه الديمقراطي، 2012/10/13:

http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=16295

تجارة الأنفاق .. إيجابيات وسلبيات:

من إيجابيات الأنفاق إذا جاز الحديث عن إيجابيات بالمعنى الإنساني:

- تعتبر الأنفاق مصدراً لمد المقاومة بالسلاح، وأيضاً تطوير نوعية السلاح وكميته، وتساعد على الحد والتخفيف من الحصار الظالم والجائر، وإن كان هذا محدوداً للغاية.
- عملت على توفير بعض السلع كالمحروقات بسعر أقل من النصف مقارنة بسعرها في إسرائيل، إضافة إلى توفير السلع غير المتوفرة حسب الطلب.
- أصبحت تمثل دخلاً للعاملين فيها، حيث وصل عدد العاملين بين صاحب نفق وعامل وموزع إلى 25000 عامل على الرغم من المخاطر، ما خفض نسبة البطالة، وبخاصة في مدينة رفح، علماً أن العمل في الأنفاق لا يمكن توصيفه بالمنتج.
- ساهمت في إنعاش قطاع الإنشاءات عبر إدخال الإسمنت والحديد، ويبلغ سعر طن الإسمنت المستورد 200–300 دولار مقابل 90 دولاراً في مصر، ما يعني تحقيق أرباح تفوق 100%. هذا التحول أدى إلى ضخ الحياة في قطاع الإنشاءات.

أما سلبيات الأنفاق، فتتمثل بالتالي:

- حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكي فقط، حيث لا يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق.
- أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية بسبب تصدير الأموال واستيراد السلع.
- عملت على إضعاف الاقتصاد الوطني، وبخاصة الصناعة.
- خففت الأنفاق من الضغط على إسرائيل لفتح المعابر ورفع الحصار، وتعمل إسرائيل عبر محاولات تدريجية للتخلص من قطاع غزة وزجه في وجه مصر، والتنصل من مسؤولياتها كدولة احتلال، وفصل قطاع غزة عن الضفة والقدس.
- تعمل الأنفاق على تهديد وحصد أرواح الشباب العاملين فيها، لانعدام وسائل الأمان وعدم توفر معدات الإنقاذ.
- ارتفاع أسعار السلع والمواد التي يجري تهريبها، وهذا ناتج عن جشع التجار وأصحاب الأنفاق، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها حكومة حماس، وبخاصة على مواد البناء والسيارات وقطع غيار السيارات.

- عملت على توتير العلاقة مع مصر بشكل دائم، فمصر تحاول غض الطرف عن التهريب، لكن يجري بين الفينة والأخرى تدمير بعض الأنفاق، إضافة إلى اتهام الجانب الفلسطيني بمسؤوليته عن تسهيل منفذي العملية الأخيرة في سيناء.

- تعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة، ما يساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي والكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية.

- تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعها (المخدرات، والحبوب المخدرة، أو حبوب السعادة، والسرقة، والقتل، والتفكك الأسري).

- انعدام شبه كلي للرقابة وتحديد الأسعار والغلاء الفاحش غير المسبوق، ما أدى إلى رفع أسعار بعض السلع إلى نسب تصل إلى 400% أحياناً.

- تطورت الأنفاق وتوسعت وتعددت غاياتها، حيث تحولت إلى غطاء اقتصادي طفيلي ريعي غير منتج، ولم تساهم في تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل والفقراء من المواطنين.

- ظهور طبقة من الأثرياء الجدد هم أمراء الأنفاق يزيد عددهم على 2000 شخص، أصبحت ثرواتهم بالملايين، وأصبحوا ملاك أراض وعقارات وسيارات حديثة، ورفعوا أسعار الأراضي والعقارات إلى مستويات جنونية.

- هناك شخصيات بلغت حد الثراء الفاحش في قطاع غزة من العمل في التهريب، ما أتاح لشركات توظيف الأموال إلى ممارسات وعمليات نصب واحتيال راح ضحيتها آلاف المواطنين، وتم هدر نحو 600 مليون دولار جمعها تجار الأنفاق وحفروا الأنفاق من المواطنين بحجة تشغيلها تحت وعود بتحقيق أرباح تصل إلى 50%، لكنها ذهبت في عمليات نصب واحتيال وتهريب وهروب للخارج.

- ارتبط ظهور أمراء الحرب بظاهرة تبييض الأموال من خلال أنشطة غير مسجلة، مقابل اتساع ظاهرة الفقر، ما يعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع لا تتيح استثماراً طويل الأمد يفيد المجتمع.

خلاصة، نستطيع القول إن اقتصاد قطاع غزة واقتصاد الأنفاق اقتصاد ريعي غير منتج تطورت فيه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه مجتمع مشوه وتابع، وتزايدت مظاهر التراجع في قيمته المجتمعية، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق، ما سيؤدي إلى انهيار تدريجي للنسيج المجتمعي. ويمكننا أن نضيف أن من أُثروا بشكل غير مشروع على حساب محدودي الدخل والفقراء، واقتربوا من سلطة الأمر الواقع في تحالف المال والنفوذ، لم يعد لهم مصلحة جدية في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

سادساً. التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

مـن نافلـة القول إن الاقتصـاد الوطني ليس اقتصـاد قطاع غزة فحسب، بـل اقتصاد الضفة الغربية أيضاً. وإذا ألقينا الضوء على اقتصاد الضفة الغربية، فإننا نجد أن الانقسام تمخض عن ولادة حكومة ركزت في الدرجة الأولى على البعد الاقتصادي، فكل يوم نسمع عن مشاريع جديـدة، والبعض يتحدث عن نمـو اقتصادي لم تشهده الضفة الغربية من قبل، وعلى الرغم مـن الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد في غزة، فهل يمكن القول إن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية أفضل منه في غزة؟

وللوقوف أكثر على الحقائق، لا بد من استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية:

1. **عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه**

يبلـغ عدد سكان الضفة الغربية 2.580 مليون نسمة حتـى منتصف العام 2011، بينما يبلغ عـدد سكان قطاع غـزة 1.590 مليون نسمة.[104] أما الناتج المحلي الإجمالي فبلغ في العام 2011 حوالـي 4472.4 مليـون دولار في الضفة، مقابل 1850.6 مليون دولار في قطاع غـزة. أما نصيـب الفرد من الناتج الحلي، فقد بلغ 1912 دولاراً فـي الضفة الغربية، مقابل 1164 دولاراً في قطاع غزة خلال العام نفسه.[105]

2. **الادخار والاستهلاك النهائي**

بلـغ الادخار فـي الضفـة الغربيـة 826، و1338، و576، و373 مليـون دولار للسنوات 2007–2010، مقابـل 410.6، و831.4، و417.4، و424.4 مليـون دولار للفتـرة نفسهـا.[106] أمـا الاستهلاك النهائي فقد بلـغ للفترة نفسهـا 3.999، و4.558، و4.974، و5.433 مليون دولار في الضفة الغربية.[107]

3. **الاستثمار الكلي في الأراضي الفلسطينية**

بالنظر للاستثمار من الفترة 2006–2011، نجد أنه في تزايد في الضفة الغربية مقابل تراجع

104 معهد «ماس». المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2011، مصدر سابق، ص 69.

105 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–pebs/national/accounts/b12009.10%.htm

106 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/Major2009–10%.htm

107 المصدر السابق.

فـي قطاع غزة فـي الاستثمار الكلي للفترة نفسها باستثناء العـام 2011. فقد بلغ الاستثمار الكلي في الضفة الغربيـة 780، و953، و957، و1101، و1229، و1003 مليون دولار للسنوات من 2006 2011–.[108]

4. البطالة والفقر

تفاقمـت نسبة البطالة بعـد الانقسام الفلسطينـي، فقد وصلت البطالـة للفترة من 2006–2011 إلـى 18.8%، و17.9%، و19.7%، و17.8%، و17.2%، و17.3% في الضفة الغربيـة.[109] أما الفقر والفقر المدقع في السنوات مـن 2006–2010، فوصل إلى 57%، و28.8%، و26.9%، و27.1% فـي الضفـة الغربية، أما في قطاع غـزة فقد وصل خلال الفترة نفسها إلى 85.3%، و86.6%، و52.2%، و61%.[110]

وبالنظـر للإحصـاءات السابقة، فإنه مع انـدلاع الانتفاضة في العـام 2000، وما تبعها من إجـراءات إسرائيلية بحق الفلسطينيين، أصبح الاقتصاد الفلسطيني، بشكل واضح، غير قادر على إدارة الأزمات، وزادت الطين بلة حالة الانقسام التي شهدتها الأراضي الفلسطينية وما تلاهـا من إجراءات تعسفية استخدمها الفلسطينيـون أنفسهم ضد بعضهم البعض، بداية من التجـار المحتكرين، وأنفـاق الموت، وازدياد نسبة الضرائـب، والتوظيف حسب الانتماء السياسـي، والفوارق في الدخل، والازدواج الضريبي في معظم الأحيان مثل الضرائب على السيـارات. وبالنظر إلى ما تم استعراضه سابقـاً، فإن الحكم السريع سيكون بالطبع لصالح الضفـة الغربية بالتفاوت الاقتصادي عن قطاع غـزة، ولكن عند التروي في إصدار الحكم، فقـد نجد أن ما يحدث في الضفة الغربية هو ترسيخ للتبعية للاقتصاد الإسرائيلي؛ أي ترسيخ اتفاقيـة باريس الاقتصادية الظالمة. أما قطاع غزة، وعلـى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الكبيـرة، قد نكون أمام بداية التحرر الحقيقي من الاقتصاد الإسرائيلي، فلو قدر لقطاع غزة أن يقـوم بالتبـادل التجـاري مع العالم الخارجي عبـر المعبر البري مع مصـر، أو من خلال الميناء فـي العريش، أو غـزة، فمن الممكن أن نكـون أمام اقتصاد واعد حـر، وإذا ما أتيح لقطاع غزة الاستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها، فإنه سيصبح رافعة للاقتصاد؛ كونه

---

108 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنوات حتى 2010:
http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/Exp2009–10%.htm
http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents2011 أم عام /Exp constant 2011–2012.htm

109 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية، الأعداد من 1996–2011.

110 تقارير سلطة النقد، رام الله، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، الأعداد الرابع، والثامن، والثاني عشر، والسادس عشر، والعشرون، والرابع والعشرون.

النافـذة التجارية على العالم. إن الأرقام تؤكد تفاوت الأوضاع في الضفة الغربية عن قطاع غـزة، وبخاصـة فيما يتعلق بالحصـار المفروض على القطاع منذ سـت سنوات الذي كان السبـب الرئيسي للتراجع الاقتصـادي، فالمشاركة في المشاريع الريادية في الضفة الغربية ثلاثة أضعاف مثيلاتها في قطاع غزة، والمقصود بها المشاريع الصغيرة والمحلية التي تمول مـن قبل التجـار والعائلات، ومن خلال مؤسسات الإقراض الصغيـرة.[111] إن الفجوة تعود للوضـع الاقتصادي المتردي، وبخاصة ما يتعلق بالاستثمـار الذي قلصته الحرب الأخيرة، إلى جانب نسبة المخاطرة بسبب الحصار.

إن الحصـار والانقسـام قـد خلـق طبقـة في قطـاع غزة تحولـت مصالحهـا من حقل الاستحـواذ السياسي والاجتماعي إلى زواج متعة مع رأس المال، وانتقلت للاستحواذ الاقتصـادي وأصبح الدفاع عـن هذه المصالح هو المحرك الرئيسـي والدافع الأهم في المواقـف السياسيـة إزاء عمليـة المصالحة. وبدأت تتحدث هـذه الطبقة أن قطاع غزة محـرر، وبدأت تتحدث عـن انعتاق اقتصادي مـن أوسلو وتبعاتـه الاقتصادية، وبدأت بالتخطيـط لمنطقـة تجارة حرة لتكون منفـذاً للعالم الخارجي، هـذه الطبقة ذات نزعة برغماتيـة متردية، وذات نزعة فئوية ومصالح طبقية وثـراء غير مشروع ونهب سلطوي مـن جانب، واقتصاد الأنفاق مـن جانب آخر، فهي لا تريد إسقاط الانقسام والعودة إلى رحاب الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وبلغة الأرقام، فإن حكومـة السلطة الوطنية تتحمل العبء الأساسي عن حياة المواطنين في القطاع. إذ يبلغ مجموع ما تنفقه حكومة السلطة الوطنية على القطاع أكثر من 120 مليون دولار شهرياً، وتقديرات ما أنفقته هذه الحكومة على قطاع غزة أكثر من 7 مليارات دولار منذ الانقسام.

وتعتبـر السلطة هي المشغل الرئيسي في قطاع غزة، لأنها تنفق رواتب شهرية لما يزيد على 80 ألـف موظف يعيلون أكثر من 600 ألـف فرد، كما تتحمل أعباء تشغيل قطاعي الصحة والتعليـم، إضافة إلى أنها تحول مساعـدات اجتماعية لأكثر من 60 ألف عائلة من مجموع 100 ألف، كذلك نفقات تزويد قطاع غزة بثلث التيار الكهربائي القادم من إسرائيل.[112]

وبالنظر إلى موازنة حماس في غزة للعام 2012 التي تبلغ 869 مليون دولار، وموزعة بواقع 653 مليون دولار للإنفاق الجاري و216 مليون دولار للإنفاق التطويري، فإن هذا الرقم

111 معهد «ماس». «اتساع الفجوة الاقتصادية بين غزة والضفة»، موقع صفا الإلكتروني، 5 تشرين الأول 2011:
http://safa.ps/details/news/60525/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D98%A%D8%B1tl

112 سويلم، عبد المجيد. «الصراع في حماس والدجاجة التي تبيض ذهبا»، ص 3:
http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=20236

يمثـل زيـادة بنسبة 38% مقارنة بموازنة 2011 التي بلغـت 630 مليون دولار، ويخصص 47% مـن إجمالـي النفقات للأجـور والرواتب مقابـل 4.1 مليون دولار لقطـاع التنمية الاقتصاديـة (وزارة الاقتصاد– التخطيط– الأشغال العامـة– الزراعة– سلطة الطاقة– سلطة جودة الأراضي)؛ أي ما نسبته 1.5% من الموازنة.[113] وذكرت صحيفة المجلس التشريعي فـي غزة أن إيـرادات الجباية المحلية تبلغ 174 مليـون دولار، وأن العجز يبلغ 695 مليون دولار ومـن المقرر أن تتم تغطيته من المنح والمساعدات.[114] وكمقارنة، تجدر الملاحظة أن التمويـل الذاتي للسلطة الفلسطينية لموازنة 2012 يبلـغ 63% من إجمالي الإنفاق، في حين لا يزيد على 20% لموازنة حركة حماس.

إن إجمالـي مـا تنفقـه السلطة يصل إلـى 1440 مليون دولار في قطاع غـزة، منها حوالي 120 مليـون دولار شهريـاً كمرتبات وأجـور ومساعدات، مضافاً إليهـا مدفوعات كهرباء ووقـود وتحويلات أخـرى، إضافة إلى 869 مليون دولار موازنـة حركة حماس، وبالتالي يصـل الإنفـاق في غزة إلـى 2.309 مليار دولار، وهـذا يمثل ما نسبتـه 115% من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

إن مـا تـم ترويجه من نمـو خلال العـام 2011، وصل في غـزة إلـى 23%، و5.2% في الضفـة،[115] هو نمو خادع وغير مستدام، وذلك لأن النمو في غزة كان نتيجة إعادة الإعمار والدمار واستخدام الأنفاق وقطاع الإنشاءات الذي شهد نمواً ملحوظاً بسبب تبييض أموال الأنفـاق، وإن كان مقارنـة مع وضع اقتصادي سابق وسيئ، بدليـل أن معدل الدخل ما زال أقـل من 10% مقارنة بالعام 2005، وانخفاض عام في الأجور المخصصة وإنتاجية النقل، وبطالة مرتفعة تصل إلى 27%، وانعدام للأمن الغذائي بنسبة 2 من كل 3 أفراد.

ممـا تـم استعراضه يتضـح أن سد الفجوة في المستـوى التنموي والنشـاط الاقتصادي في الضفـة، وانتهاء الفصل الاقتصادي والمؤسساتي ليـس بالمستحيل، وتكمن محاولة علاج هذه الفجوة من خلال تخصيص موارد مالية من خلال صندوق، ومساعدة القطاع الخاص لدعم المشاريع الريادية في القطاع على وجه الخصوص.

إن الفجـوة الاقتصادية بين شطري الوطن تحتاج إلى إعـادة اللحمة بينهما بشكل عقلاني،

---

113 معهد ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2011، مصدر سبق ذكره، ص 38–39.

114 http://www.ple.gov.ps/img/magazine/pdf–filleaoaf971–5f3p–46ad–8dea–99tac4371242.pdf

115 الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). «الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءاً على المدى الطويل رغم النمو الحالي». موقع سما الإخباري:
http://www.samanews.com/uploads/090606104415wzry.jpg

وبما يكفل الميزات النسبية لكليهما، وبما يحقق العدالة في تحمل مسؤولية العمل التنموي وفي توزيع ثماره ونتائجه، فالحاجة ملحة لتصحيح السياسة الاقتصادية والاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن التوقعات المستقبلية في غزة، وفي ظل الانقسام، قاتمة، فقد حددت الأمم المتحدة أن العيش في القطاع قد يصبح غير محتمل بحلول العام 2020؛ أي بعد حوالي 7 سنوات، إذ من المتوقع أن يبلغ عدد سكان قطاع غزة مليونين ومائة ألف نسمة، وأن تصل الكثافة السكانية إلى 5800 نسمة لكل كيلومتر مربع، الأمر الذي يفرض ضغوطاً هائلة على إمدادات مياه الشرب والكهرباء، وبخاصة أن حوالي 90% من المياه التي تتدفق من المنابع الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي ودون معالجة، وأن 90% من مياه الصرف الصحي تصب بالبحر، وأن هناك حاجة بحلول العام 2020 لبناء 440 مدرسة إضافية، علماً أن 85% من المدارس تعمل بنظام الفترتين، وتوفير 800 سرير في المستشفيات وأكثر من ألف طبيب.[116]

النتائج:

- إن الانقسام السياسي، أدى إلى انقسام اجتماعي، على قاعدة توزيع السكان بين غنى فاحش لقلة من السكان، وفقر مدقع للأغلبية من الغزيين الذين أضحوا غرباء في وطنهم.
- إن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية، يعبر عن نفسه على قاعدة توزيع السكان في السلم الطبقي أو الاجتماعي بين القلة من الأغنياء والأغلبية الساحقة من الفقراء.
- تأثرت شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني من سياسة الحصار المفروض، وتعاني من أعراض ومشكلات نفسية متنوعة، منها الخوف، وعدم الشعور بالأمان، والعدوانية، والغضب، والإحباط العام.
- هناك تراجع في الحقوق الإنسانية التى تمس حياة الفرد، كالحق في العيش بكرامة، والحق في السكن الملائم، والحق في العمل والتعليم، والتمتع بقدر كافٍ من الصحة النفسية والبدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة، التي كفلتها نصوص القانون الدولي الإنساني.
- إن المساعدات الدولية لم تفلح في تعديل أو تحسين بنية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته في

116 سيل، باتريك، مصدر سبق ذكره.

فـك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، لاسيما في ظل ارتباط التسويق مع الخارج بالمنافذ الإسرائيلية، كما قلل الحصار والعدوان من فرص تقدم الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

- عانى قطاع غزة من تدهور حاد في الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، الأمر الـذي أدى إلى انخفاض في نصيب الفرد، والمزيد مـن الفقر والبطالة، وكذلك هروب الاستثمارات بشقيها العام والخاص نظراً لغياب الاستقرار السياسي والأمني.

- تزايـد عـدد الأسر التي تعيلها النسـاء، لعجز الزوج أو فقدانه، مـا يسبب ضعف معدل الدخـل نتيجة لطبيعة الأعمال غير المدرة للمال التي تقوم بها النساء، كذلك تزايد عدد الأطفال الأيتام المطرد ليبلغ عددهم أكثر من 16 ألف يتيم.

- هنـاك حالات انفـلات شامل للأسعار في الوطن، وبخاصة في قطـاع غزة، إضافة إلى الاحتـكار للبضائع من قبـل بعض التجار والمهربين والقوى المتنفـذة، ما سيؤدي إلى انهيار اقتصادي واجتماعي شامل.

- في ظل الحصار، أصبح التهريب عبر الأنفاق مشروعاً، ما خلف طبقة من أمراء الحرب والأثريـاء الجـدد تعيشـ حالة انفصـال وانفصام عن غالبيـة الشعب، وتتمتـع بالنفوذ والامتيازات غير المسبوقة.

- انتعاش السوق السوداء، وظهور شريحة من العمال تعمل في الأنفاق في ظروف معقدة.

- تحـول الاقتصاد الغـزي في ظل تجارة الأنفـاق إلى اقتصاد استهلاكـي، يقوم بتصدير المال فقط، ويستورد السلع، وبالتالي أصبح اقتصاداً ريعياً وطفيلياً وغير منتج.

- إن إقامـة منطقـة تجاريـة حرة مع مصر فـي ظل الانقسـام، تتوافق مع ما أعـده القادة الإسرائيليـون لضرب المشروع الوطنـي وقطع الطريق أمام إقامـة دولة فلسطينية على حدود 67.

- يجـب استعادة وحدة الشعـب الفلسطيني، لتعيـد الوحدة لشطري الوطـن، من أجل استكمال مهمة التحرير وإقامة الدولة المستقلة وعودة اللاجئين الذين شردوا منها.

- إن الانفصـام الجغرافي بين شطري الوطـن، أدى إلى تفاوت اقتصادي بينهما، وازدياد الهوة الاقتصادية واتساعها بشكل متعاظم في السنوات الأخيرة.

- إن إعـلان البعض عن قطاع غـزة محرراً، وفصله كلياً عن إسرائيـل، وثانياً عن الضفة، يصـب في مصلحة إسرائيل، لأنـه سيعفيها بصفتها دولة احتلال مـن مسؤوليتها اتجاه القطاع وسيؤدي إلى إنهاء حل الدولتين.

التوصيات

- إن الأزمة الاقتصادية العميقة، والارتفاع الفلكي للأسعار، وارتفاع مستوى البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، يجب أن تكون دافعاً لإنهاء الانقسام، وذلك لتجنب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

- إن تجارة الأنفاق ليست خياراً فلسطينياً، وإنما حكم ضرورة وممر إجباري للأمر الواقع الذي يجب أن ينتهي بأقصى سرعة، حتى تخفف من عذابات الشعب الفلسطيني، والضغط من أجل توفر الإرادة السياسية الجادة نحو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والعمل من أجل رفع الحصار.

- إنهاء الانقسام وإرثه الثقيل يكون بالعودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل، الذي يجمع كل القوى الوطنية والإسلامية، وإعادة إحياء العامل الذاتي الفلسطيني، وعدم الانتظار والارتهان للعوامل الخارجية.

- التركيز على أهمية الوحدة الاقتصادية لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وفحص الخيارات المختلفة لتقليص مخاطر وآثار الانفصال الجغرافي، أو إنشاء البنى التحتية الضرورية لتحقيق التواصل بين المواطنين وانتقال البضائع ورؤوس الأموال.

- توثيق العلاقات التجارية بين غزة والدول العربية والأجنبية يجب ألا يكون على حساب وحدة الأرض، ويجب أن لا يستغل هذا الانفتاح من قبل إسرائيل لعزل قطاع غزة وفصله كلياً عن الضفة.

- إن انفتاح غزة على مصر بصورة كاملة، يجب أن يكون ضمن مصالحة فلسطينية كاملة تحافظ على الارتباط الوثيق بين الضفة وغزة.

المراجع

- أبـو العـلا، إسماعيل. مقترح خطـوات تنفيذ منطقة رفح الصناعيـة المشتركة الحرة، غزة: وزارة الاقتصاد الوطني، 2012.
- أبو رمضان، محسن. «المنطقة التجارية الحرة الفرص والمخاطر»، ورشة عمل، غزة: قاعة اللاتيرنا، 2012.
- أبـو رمضان، محسـن. «خطة الانفصـال وانعكاساتها على ظاهـرة البطالة والتشغيل في قطاع غـزة»، مقال، دنيا الوطـن، 2005، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/26558.html
- أبـو مدللة، سمير. «أثر الحصار على مستقبل الوضـع الاقتصادي لقطاع غزة»، ورقة عمـل مقدمة إلى مؤتمر أثر الحصار والاحتلال على الأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، حزيران 2006.
- أبـو مدللة، سمير. «اقتصـاد الأنفاق بقطاع غزة: ضرورة وطنيـة!! أم كارثة اقتصادية واجتماعية» – ورقة عمل، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد، 2012/9/25.
- أبـو مدللة، سمير. «الفقر وحقـوق الإنسان»، ورقة عمل مقدمة إلـى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، كانون الأول 2008.
- أبو مدللة، سمير، والشريف، سمير. العمالة الفلسطينية 1994 – 2010 واقع وآفاق، غزة: بحث غير منشور، نيسان 2011.
- الأمـم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). «الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءاً على المدى الطويل رغم النمو الحالي». موقع سما الإخباري:

Http://www.samanews.com/uploads/090606104415wzry.jpg

- الأمم المتحدة. تقرير حول خسائر حرب 2008–2009.
- أوتشا. مراقب الشؤون الإنسانية، تقرير تشرين الأول– تشرين الثاني 2012.
- أون إسـلام. «مشعل يطالب العـرب بالوقوف خلف مصر، مبارك: فتحنا معبر رفح»، 23 كانون الثانـي 2008: http://www.onislam.net/arabic/newsana

html?t.20-00-2016%23-01-2008-104154/3001-lysis/3001
=mpl=component&print=1&layout=default&page

- أون إسلام. «تفجير معبر رفح والآلاف يتدفقون نحو مصر»، 23 كانون الثاني 2008: http://www.onislam.net/arabic/newsanalys html?tmp.04-27-2007%23-01-2008-104116/3001-is/3001 =l=component&print=1&layout=default&page
- باتريك سيل. «الحاجة إلى تعطيل القنبلة الموقوتة في قطاع غزة»: .http://www alquds.com/news/article/view/id/392615
- بكدار. تقرير بمناسبة اليوم العالمي للفقر، رام الله، 2007.
- بكدار. حول الخسائر المباشرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة من 28 كانون الأول 2008 وحتى وقف إطلاق النار 18 كانون الثاني 2009.
- تقرير وزير الاقتصاد كمال حسونة في مؤتمر القمة الاقتصادي العربي المنعقد في الكويت، 20 كانون الثاني 2009.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنوات حتى 2010: .http://www.pebs htm.10-2009%gov.ps/portals/-Rainbow/Documents/Exp
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التقرير السنوي مسح القوى العاملة الفلسطينية، الأعداد من 1996-2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيانات تمثل العدوان منذ 2008/12/27 حتى 2009/1/28.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فلسطين في أرقام 2010، رام الله، أيار 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح التعليم والثقافة للعام 2007-2008، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة 2010-2011، رام الله، 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القوى العاملة الفلسطينية، الأعداد من 1996-2011.

- الجهـاز المركزي للإحصـاء الفلسطيني. مشـروع النشر والتحليـل لبيانات التعداد، تفاوت نمـو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بيـن المحافظات الفلسطينية، كانون الأول 2009، ص 54.
- الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطينـي: http://www.pebs.gov.ps/ htm.2009.10%portals/–pebs/national/accounts/b1
- الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطينـي: http://www.pebs.gov.ps/ htm.10–portals/–Rainbow/Documents mojor/ 2009
- الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسطينـي: http://www.pebs.gov.ps/ htm.10–2009%portals/–Rainbow/Documents/Major
- الجهـاز المركزي للإحصـاء الفلسطينـي، 1994–2008: .http://www.pebs htm.08–2094/gov.ps/portals/–pebs/national accounts/b1
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإحصائية للسكان، 2009.
- الحماقـي، يمـن. مفهوم مؤشـرات النوع الاجتماعـي وأنواعهـا ومعايير وخطوات إعدادها، مصر: جامعة عين شمس، 2006
- حواتمـة، نايـف. «نرفض إقامة منطقة حـرة بسيناء»، الأهـرام المصريـة، 8 أكتوبر 2012: http://www.ahram.org.eg/Journalist–reporters/ News/175751.aspx
- الحـوار المتمـدن. ورشة عمـل حول أنفـاق غزة وآثارهـا الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسيـة، العـدد 2495: 2008/12/14: http://www.ahewar.org/ debat/show.art.asp?aid=156356
- الخضـري، جمال ناجي. «آثـار الحصار الإسرائيلي لقطاع غـزة على التنمية»، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الأعمال الفلسطيني، لندن – بريطانيا.
- خليـل، سامي. نظرية الاقتصاد الكلي، الكتـاب الأول المفاهيم الأساسية والنظريات، الكويت: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، 1999.
- دائرة التنسيق والارتباط المدني في وزارة الصحة.
- دوحـان، حسن. «القرار الاقتصـادي يمتلكه الأثرياء الجدد .. ستمائة مليونير من غزة

ببركة الحاكم التاجر» – تقرير 2012/11/1 موقع سما الإخباري.

- رويتـرز. «انتقـادات لإسرائيـل فـي منتـدى الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان»، 4 كانـون الأول 2008: http://ara.reuters.com/article/idARACAE4B318T20081204

- زغبـر، وسام. «لماذا تصر «حماس» على المنطقة التجارية الحرة في ظل الانقسام»، صحيفـة الاتجـاه الديمقراطـي، 2012/10/13: http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=16295

- سالم، محمد طه. «الصحة في فلسطين– منظور اقتصادي وتنموي»، القدس: صحيفة القدس، 26 حزيـران 2011: http://www.alquds.com/news/article/view/id/275714

- سعد، عبد الرحمن. «سياحة الأنفاق تنتعش في غزة»، قناة الجزيرة، رفح 2011/7/31.

- سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي 2009.

- سلطة النقد الفلسطينية. تقرير الاستقرار المالي 2010، تموز 2011.

- سلطـة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينـي. الأعداد 4، 8، 12، 16، 20، 24. رام الله 2006–2010.

- سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، الأعداد الرابع، والثامن، والثاني عشر، والسادس عشر، والعشرون، والرابع والعشرون، رام الله.

- سليمـان، فهد. «الديمقراطيـة الفلسطينية وحقوق المرأة .. معيقـات وآفاق»، ورشة عمل: الحوار الإقليمي من أجل تنمية الديمقراطية، بيروت 20–2012/6/21.

- السميري، نجاح. «المرأة في غزة بين مطرقة الحصار وسندان الانقسام»، ورقة عمل مقدمة إلى مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس».

- سويلـم، عبد المجيد. «الصراع في «حماس» والدجاجة التي تبيض ذهباً»: http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=20236

- الشروق الجديد المصرية. «حماس: مصر تشارك في حصار غزة»، 2010: http://www.masress.com/shorouk/169166

- الشعب اليومية (موقع إلكتروني). «مصرع عامل فلسطيني داخل نفق للتهريب بين قطاع غزة ومصر»، 2012/9/19: http://arabic.peopledaily.com.cn/31662/7820302.html

- شقورة، محمد فتحي. «الحصار الإسرائيلي وتقويض فرص التنمية الاقتصادية في قطاع غزة».دنيا الوطن، 2012: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/

- شمعون، هداية. أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة، دراسة لسهاد عبيد، وماجدة البلبيسي، غزة: مركز شؤون المرأة.

- الشوربجي، سفيان. «منطقة التجارة الحرة .. هل تنقل غزة من دائرة الاستغاثة إلى الإنتاج»، صحيفة الاستقلال.

- الصوراني، غازي. «أفكار عامة حول منطقة التجارة الحرة»، ورشة عمل، غزة: قاعة اللاتيرنا، 2012/9/8.

- الصوراني، غازي. «الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة»، ورقة عمل مقدمة للجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2010/2/9.

- الصوراني، غازي. «ورقة عمل: أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، الحوار المتمدن، العدد 2495، 2008/12/14، ص 1:

- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356

- الصوراني، غازي. الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 15 يناير/ كانون الثاني 2011.

- الصوراني، غازي. ظاهرة الغلاء– أسباب– آثار– آليات مواجهتها. قاعة اللاتيرنا، غزة: اللجنة الاقتصادية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2010.

- الطباع، ماهر. «ألم يحن الوقت لتحويل تجارة الأنفاق إلى المعابر الرسمية؟»، وكالة معا، موقع إلكتروني.

- الطباع، ماهر. «واقع القطاع الصناعي في محافظات غزة في ظل الحصار»، مدونة الاقتصادي 2011/11/2 ص2: http://smartsoft.maktoobblog.com/1075625/%D9%88%D8%A7

- عبـد الكريم، نصر. «خلفية عامة عن الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينيـة»، الأسكـوا – المنتـدى العربي الدولي حـول إعادة التأهيـل والتنمية في الأراضي الفلسطينية، بيروت 11–14 تشرين الأول 2004.
- عبـد النبي، نبيل جمال. الآثار الاقتصادية والاجتماعيـة لموازنات السلطة الفلسطينية 2000–2010، (رسالة ماجستير)، غزة: جامعة الأزهر.
- الغـف، رامـي. البطالـة قنبلـة موقوتـة تهـدد المجتمـع فـي فلسطيـن، المكتـب الوطنـي للدفـاع عـن الأرض:.http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=1986
- فلسطيـن الآن. (موقع إلكتروني). «مطالبات بمعبر تجاري بين مصر وغزة بديلاً عن الأنفاق»: http://paltimes.net/new/ar/prints/news/20728
- قنديل، عبد الله. رئيس غرفة شمال سيناء: منطقة تجارة حرة بين رفح وغزة مطلب شعبي، صدى البلد، (صحيفة إلكترونية): http://www.el–balad.com/256509
- الكوفيـة برس (موقـع الكتروني) 2012/9/23، لمزيد مـن التفاصيل، انظر: الطباع، ماهر. «ألم يحن الوقت لتحويل تجارة الأنفاق إلى المعابر الرسمية»، مصدر سابق.
- اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
- مجلس تنسيق القطاع الخاص.
- المركـز الفلسطيني لحقـوق الإنسان. قطاع غزة: حصار لم يتوقـف وإعمار لم يبدأ، مصدر سبق ذكره.
- المركـز الفلسطيني لحقوق الإنسـان. قطاع غزة: حصار لم يتوقـف وإعمار لم يبدأ، تقريـر أثر سياسة الحصـار الإسرائيلي على المدنيين، حزيـران 2010 – تشرين الثاني 2011، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:
- www.pchrgaza.org/files/2011/clouser–21–12–2011.pdf،.
- مركـز الميزان. الأبعاد الاقتصاديـة والاجتماعية في موازنات السلطة الفلسطينية، غزة 2002.
- مركـز راشيل كـوري الفلسطينـي لحقـوق الإنسان ومتابعـة العدالة الدوليـة، (موقع إلكتروني)، 2012/9/18: http://rachelcenter.ps/index.php

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. «اتساع الفجوة الاقتصادية بين غزة والضفة»، موقع صفا الإلكتروني، 5 تشرين الأول 2011:

http://safa.ps/details/news/60525/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D98%A%D8%B1tl

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 15، رام الله، شباط 2009.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي العدد 5، رام الله، أيار 2006.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 16، رام الله، أيار 2009.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 25 تموز، 2011.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 27، شباط 2012.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد السنوي 2011، العدد 28، حزيران 2012.
- معهد دراسات التنمية. «التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة»، غزة: معهد دراسات التنمية، تشرين الأول، 2007.
- معهد دراسات التنمية. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة، غزة، تشرين الأول 2007.
- منظمة أطباء لحقوق الإنسان عشية يوم الجوع العالمي، كانون الأول 2011.
- منظمة بتسليم. «الحصار المفروض على قطاع غزة وتشديد العقوبات الاقتصادية»: http://www.btselem.org
- وافي، سامي. تطور البنيان الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2005.

- وزارة التخطيط.أولويات العمل التنموي فـي القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت 11–2004/14.
- وزارة الصحـة. التقرير الصحي – فلسطين 2010، رام الله: مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، نيسان 2011.
- وكالـة فلسطين اليوم الإخباريـة. (2010). «عشـرة آلاف دولار مقابل من يقتل في النفق»، غزة– فلسطيـن: .http://paltoday.ps/ar/mobile/post/73927 html
- http://alestqlal.com/ar//index.php?act=Show&id=4082
- http://www.aljazeera.net/ereports/pages/4996f9bb–b6c0–4026–bb9998–c6cb4320b8
- http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/Exp constant 20112012–.htm
- http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/Exp08–2094%.htm
- http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documents/Exp08–2094%.htm
- http://www.pebs.gov.ps/portals/–Rainbow/Documentsأم عام 2011 /Exp constant20112012–.htm
- http://www.ple.gov.ps/img/magazine/pdf–filleaoaf971–5f3p–46ad–8dea–99tac4371242.pdf
- http://www.samanews.com/index php?act=Show&id=121348

تعقيب د. يوسف عبد الحق

لقد قرأت الأوراق بشكل عام، وأعتقد أن بعضها لم يكن منسجماً تماماً مع فكرة المؤتمر. أما بالنسبة لورقة سمير أبو مدللة، فقد عرض فيها معلومات كافية ووافية تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وإن كنت أتصور أنه كان يجب عليه – خاصة فيما يتعلق بحكومة «حماس»، حيث لا نعرف بدقة كيف تسيّر موازنتها – وضع سلسلة زمنية من النفقات والإيرادات وكيفية تغطية العجز، حتى يقدم لنا شيئاً لا نعلمه هنا في الضفة. ومع ذلك هناك نقاط لا تمس البحث الجوهري بقدر ما تمس طريقة البحث.

النقطة الأولى. وهي الأسهل، تتعلق بوجود أخطاء مطبعية تؤثر على صحة المعلومات، وأخطاء أخرى ينبغي تصحيحها وتتعلق ببعض الأرقام الواردة، مثل حجم الاستثمار الإجمالي وقيمة الادخار الوطني.

النقطة الثانية. كما ذكرت فإن عنوان المؤتمر واضح «التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية»؛ لذا كنت أتصور أن تتحدث الورقة مثلاً، بعد أن تقدم البيانات والمعلومات، عن حكم السلطة قبل الانقسام، فلا يمكن أن يكون حكم السلطة في قطاع غزة قبل الانقسام مختلفاً عنه في الضفة الغربية، لأنه حكم واحد وقيادة واحدة وسياسة واحدة، ومن ثم تنتقل إلى حكم «حماس»، وتربط ذلك بأثره على الانتماء للمشروع الوطني، كي نعرف «ما هي مشكلتنا؟». كما تصورت أيضاً أن تأتي الورقة بتحليل طبقي عن الفقراء والفقر الذي يصل تقديره إلى 80% وأحياناً 70%، وأين توجههم الآن في الانتماء للمشروع الوطني؟ وأين توجه «تجار الحرب والأنفاق» ورؤوس الأموال الكبيرة من الانتماء للمشروع الوطني؟ لأنني أريد معرفة المشكلة بالضبط من أجل وضع سياسات وبرامج.

لم ألاحظ نهائياً، وهذه نقطة منهجية، أنه في الصراع على قطاع غزة بين قيادتي «فتح» و«حماس»، كان الاحتلال يلعب دور المتفرج، إذ بإمكانه أن يتدخل، بمعنى أنه يوجد دور واضح للاحتلال في حدوث الانقسام بين الضفة والقطاع، وهو أمر ذكرته الورقة بشكل عام، لكنها لم تفصّل فيه، بالرغم من كونه مهماً لأن قضية التجزئة منذ النكبة حتى الآن هي نتيجة لسياسات الاحتلال.

مرة أخرى، أظن أن المعلومات في الورقة كافية، لكن تنقصها المنهجية التي وضعتها فلسفة المؤتمر، وهي في غاية الأهمية، حيث أصبح يوجد لكل فلسطيني في مكان تواجده شأن خاص به.

الجلسة السابعة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

فلسطينيو الداخل

رئيس الجلسة: د. عبد الكريم البرغوثي.

أ. د. يوسف رفيق جبارين: مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل وإستراتيجيات السيطرة.

تعقيب: د. مهند مصطفى.

مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل وإستراتيجيات السيطرة

أ. د. يوسف جبارين

مقدّمة

بجانب الانتصار العسكري واحتلال الأراضي الفلسطينية العام 1948، ودور الجهاز العسكري في السيطرة الفعلية على الأرض والجغرافيا، كان، ولا يزال، لجهاز التخطيط الإسرائيلي دور مركزي مكمل لتلك السيطرة ومعزز لها، من خلال تصميم الحيز، وتخطيطه، وتطويره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمادي.

تحلل هذه الورقة الممارسات الإسرائيلية التخطيطية التي تم تطبيقها وتوظيفها منذ قيام الدولة، ودور التخطيط في السيطرة على الأرض وبناء الدولة–الأمة. وتخلص الورقة إلى أن إجراءات الدولة في التخطيط المكاني في إسرائيل منذ العام 1948، قد أوجدت إطاراً مفاهيمياً جيوسياسياً متماسكاً هدفه بناء الدولة– الأمة، عبر إحداث تغيير دراماتيكي في الديموغرافيا، والسيطرة الشاملة على الجغرافيا والمكان، ومن خلال تهميش السكان الأصليين وإقصائهم.

وتهـدف هذه الورقـة إلى عرض أهم المخططـات القطرية في إسرائيـل، وتحليل إنجازات التخطيط القومي فيها، وإسقاطاته المركزيـة على الفلسطينيين عامة، ومواطني دولة إسرائيل خاصـة. ومـن أجـل ذلك، تبحـث الورقة المفاهيـم المركزيـة التي تحكم هـذا التخطيط وإسقاطاته، وتستخدم التحليل المفاهيمي للتعرف على مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل.

ولأجل ذلك، تستعرض هذه الورقة بالتحليل أنماطاً مختلفة من وثائق التخطيط، منها جميع الخطـط القوميـة الشاملة التي تم إعدادها منـذ قيام إسرائيل، والخطـط القومية التي تتعامل مـع التوزيع الجغرافي للسكان، والخطط المناطقية، والخطط المناطقية الوزارية، والخطط المناطقية الكبيرة التي قدمتها الوكالة اليهودية.

فعلى الرغم من أن بعض الدراسات قد ناقشت جوانب مختلفة للتخطيط القومي في إسرائيل (see: Alexander, Alterman، and Law–Yone, 1983; Mosseri, 1997; Alterman and Stav, 2001; Alterman, 2001)، فإن أيًّاً منها لم يتناول الخطط القوميـة وأهدافها ومفاهيمهـا وإنجازاتها من زوايا جيوسياسية ونقديـة. كذلك، فإن هذه الورقة هي الأولى التي تتناول التخطيط القومي في إسرائيل من خلال تحليلها لجميع الخطط المكانية القومية والمناطقية.

مدخل التخطيط القومي في إسرائيل

تعدّ إسرائيل دولة ذات طابع فريد في استخدامها الواسع للتخطيط القومي القانوني المسيطر عليـه كلياً مـن قبل الحكومة المركزية ومؤسسات التخطيط القومـي التابعة لها. فمنذ العام 1949، تـم إنتاج العشرات من الخطـط الشاملة المختلفة لاستعمالات الأراضي والتوزيع السكانـي علـى المستويين القومـي والمناطقـي، من أجـل التحكم في مكونـات الدولة الجغرافيـة والديموغرافيـة، وتطويـر بنيتها التحتيـة، وتحديد شكل مستقبلهـا الاقتصادي والبيئي والجيوبوليتيكي.

فقانـون التخطيـط والبنـاء (1965)، قانـون رئيس يتحكـم بتنظيم مجمل التخطيـط القانوني وأشـكال التنمية في إسرائيـل. ولدى إسرائيل نظام تخطيطي مركـزي لاستعمالات الأراضي، تنخرط الحكومة المركزية فيه كلياً، من خلال ما تتمتع به من سلطات واسعة تتيح لها الإشراف علـى القـرارات التخطيطية علـى المستـوى المحلي، ووضع الخطـط القوميـة الملزمة بشأن استعمالات الأراضي (ألترمان، 2001). وإضافة إلى ذلك، يتم انخراط الحكومة المركزية عبر هرميـة الخطط بدءاً بالخطط القومية، ثم المناطقية، وانتهاء بالخطط المحلية (ألترمان، 2001: 272). فقـد وضع قانـون التخطيط والبناء الذي تمت الموافقة علية فـي العام 1965، تصوراً لنظام تخطيطي متعدد المستويات (راشوسكي، 1992) على النحو المبين في جدول 1.

جدول 1: نظام تخطيطي متعدد المستويات في إسرائيل

مؤسسات التخطيط	مستوى التخطيط
الحكومة، المجلس القومي للتخطيط والبناء.	الخطة القومية التنفيذية.
المجلس القومي للتخطيط والبناء، لجنة تخطيط مناطقية.	الخطة المناطقية التنفيذية.
لجنة تخطيط مناطقية، لجنة تخطيط محلية.	الخطة المحلية التنفيذية/ خطة تفصيلية.

يحدد القانون هرمية منظمة تكون فيها الحكومة المركزية هي السلطة المخولة بالموافقة على الخطط القومية التي تحدد السياسة، ويوافق المجلس القومي للتخطيط والبناء على الخطط المناطقية التي تضع تفاصيل تلك السياسة في المناطق، كما يتم تنفيذ التخطيط بواسطة موجز محلي وخطط تفصيلية يتم على أساسها إصدار تراخيص البناء (راشوسكي، 1992).

المجلس القومي للتخطيط والبناء هو الوكالة التخطيطية الرئيسة في إسرائيل. وهو يتألف من 32 عضواً؛ 14 منهم يمثلون الوزارات الحكومية، و10 يمثلون السلطات المحلية، ويمثل الثمانية الآخرون منظمات غير حكومية، عامة ومهنية، بينهم ممثلون عن منظمات خاصة بالطبيعة والنساء والفتيان. يشكل المجلس القومي منبراً عريضاً وواسعاً للتداول بين جميع المستفيدين، ويتيح المجال لتجنيد المدخلات المهنية والخبرات، بحيث يربط بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويرأس المجلس القومي ممثل عن وزارة الداخلية. وتتمثل المسؤوليات الرئيسة للمجلس القومي في سن الخطط الرئيسة ذات المستوى القومي (المعروفة باسم موجز الخطط القومية – تاما)، ومراجعة الخطط المناطقية الرئيسة، والقيام بدور مجلس استئناف لقرارات مفوضيات التخطيط والبناء المناطقية الست. يتم إعداد الخطط القومية الرئيسة من أجل قضايا ذات أهمية تخطيطية قومية، أو لاستعمالات الأراضي التي تخدم المصالح القومية. وبعد إجازة المجلس هذه الخطط، يتم إرسالها إلى الحكومة للموافقة النهائية عليها. وإذ تتم الموافقة عليها، وتنشر في الجريدة الرسمية، يصبح لها وضع الخطط الملزمة قانونياً. وأجاز المجلس خلال السنوات الأخيرة، أيضاً وثائق غير قانونية تتعلق بالسياسة القومية للاسترشاد بها في تنفيذ قراراته.

إن إنتاج خطط تنموية بهدف التوزيع السكاني على أسس إثنية، وعلى التوسع الإقليمي على حساب مجموعة سكانية إثنية «أخرى» في الدولة ذاتها، ليس بالأمر الشائع في معظم دول العالم. ويتذرع بعض العلماء الإسرائيليين بأن هذا النمط من التخطيط القومي مهم بالنسبة لإسرائيل لأسباب عدة: الحاجة للحصول على حدود آمنة محصنة، الإجماع القومي على

الاستعمار والحشد السكاني في المناطق الحدودية، الحاجة لاستيعاب التدفقات الكبيرة للمهاجرين الجدد من اليهود (ألترمان، 2001؛ كارمون، 2001؛ مائير 1992). ويرى شماي آسيف، أحد قادة الفريق التخطيطي للخطة القومية الشاملة لإسرائيل، المقرّة مؤخراً («تاما 35»)، أن التخطيط القومي في إسرائيل له تأثير كبير على ما يحدث فوق الأرض (زاندبيرغ 2000). وترى ألترمان (1995) أن التخطيط القومي في إسرائيل ازداد قوة كاستجابة لأزمة التدفق الهائل للمهاجرين في أوائل التسعينيات.

تنامي التخطيط الجيوسياسي في إسرائيل

تعود أسس التخطيط الجيوسياسي الصهيوني إلى العام 1897، وترتبط بشخص الزعيم الصهيوني الأول، بنيامين زئيف هرتسل، الذي دعا عبر كتابه دولة اليهود الصادر في العام 1896، أصحاب رؤوس الأموال اليهود إلى التبرع من أجل إقامة وطن قومي لليهود. وقد جزم، في كتابه، بأن لا حل لمسألة اللاسامية، وبأن اليهود لن يستطيعوا الاندماج في صفوف الشعوب الأخرى، واعتبر أن «المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية، بل مسألة قومية»، وهو ما يتطلب بحسبه «تحويلها أولاً إلى مسألة سياسية تتطلب تسوية يتم التوصل إليها في إطار مجلس الشعوب المتحضرة. فنحن شعب، شعب واحد» بتعبيره. وقد عرض هرتسل أن تكون فلسطين (بعد أن اعتبرها أرض إسرائيل) مكان إنشاء الدولة اليهودية، وذهب في كتابه إلى وصف مؤسساتها المختلفة لدى إقامتها، مشيراً إلى أن اليهود «على مرّ تاريخهم، لم يتوقفوا عن حُلم المملكة ... العام القادم في أورشليم! ... وقد أصبح لزاماً علينا الآن أن نثبت أنه قد تنبثق من هذا الحلم فكرة صافية كصفاء نور النهار».

واقترح هرتسل أن تتولى نقل اليهود إلى «دولتهم العتيدة»، شركة مساهمة تقوم بجمع الأموال اللازمة من أثرياء الشعب، ومن كل بيت يهودي. وكان من المفترض أن يتم تنفيذ هذه الخطة بواسطة شركة «جمعية اليهود» التي أعدت للعمل في التخطيط، والإعلام، والاتصال مع الأمم المختلفة. وعلى دعائم تلك الشركة، أقيمت في العام اللاحق، خلال المؤتمر الصهيوني الأول، المنظمة الصهيونية العالمية.

وقد عقد المؤتمر الصهيوني في العام 1897، وهو يمثل الهيئة العليا في الحركة الصهيونية التي شرعت في تنفيذ الاستيطان اليهودي الحديث في فلسطين، منذ العهد العثماني. وفي السنوات الأولى من عمر المؤتمر الصهيوني (1897 – 1901)، أجريت مداولاته سنوياً في بازل، باستثناء المؤتمر الصهيوني الرابع، الذي انعقد في لندن. وكان المؤتمر الصهيوني الأول قد عقد في بازل في العام 1897، بمبادرة من بنيامين زئيف هرتسل. وقد شارك فيه

197 مندوباً من 17 دولة، وجرى البحث خلاله في أهداف الحركة الصهيونية. وفي ختام مناقشات المؤتمر الأول، تمت المصادقة على «خطة بازل»، التي تمت صياغتها طبقا لرؤية هرتسل؛ مؤسس الصهيونية. وبموجب تلك الخطة، فإن «الصهيونية تسعى إلى إقامة وطن قومي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل، طبقاً للشرعية الدولية». وقد حدد المؤتمر أن الاستيطان هو وسيلة تحقيق هذا المشروع:

> «الاستيطان في أرض إسرائيل، وذلك بتوطين الفلاحين والحرفيين والصناعيين اليهود، بما ينسجم مع الهدف، وتنظيم اليهود كافة بمؤسسات محلية وقطرية بموجب دستور كل دولة، وتعميق الشعور القومي اليهودي والوعي القومي اليهودي، وتنفيذ أعمال تمهيدية لنيل موافقة الحكومات الضرورية بغية تحقيق أهداف الصهيونية» (الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل).[1]

كذلك، فقد أقر المؤتمر الأول، أيضاً، إقامة المؤسسات والمنظمات التي أعدت لدفع الاستيطان في أرض إسرائيل وتنشيطه، وتعزيز الشعور بالانتماء القومي لدى اليهود في العالم. كما تقرر، أيضاً، انتخاب هرتسل رئيساً للمؤتمر الصهيوني. وفي معرض تلخيص المؤتمر الأول، كتب هرتسل: «في بازل أسّستُ دولة اليهود».

أصدر المؤتمر الصهيوني خلال سنوات وجوده، قرارات مختلفة حددت طريق الحركة الصهيونية، وكان لها بالغ الأثر على تحقيق المشروع الصهيوني في إقامة دولة اليهود. فقد تقرر إنشاء «البنك الاستيطاني اليهودي»، وتأسيس «الصندوق القومي اليهودي/ كيرن كييمت»، وافتتاح فرع للمنظمة الصهيونية العالمية في أرض إسرائيل، في مدينة يافا، وإقامة مؤسسات تعليمية مثل «كلية (جيمناتسيا) هرتسليا»، وكلية الفنون «بتسلئيل»، وإقامة الجامعة العبرية في القدس، والاستيطان في البلاد، وقرار امتلاك الأراضي في مرج بن عامر، و«تأهيل طلائعيين للهجرة إلى أرض إسرائيل»، وإنشاء «الصندوق التأسيسي» («كيرن هيسود») لجمع التبرعات بغرض تمويل شراء الأراضي، وتأسيس الوكالة اليهودية، التي تمثل الذراع التنفيذية للحركة الصهيونية العالمية، في فلسطين وفي العالم. وقد تم اتّخاذ القرار بشأن إقامتها كجسم مستقل عن الحركة الصهيونية، عملياً، في المؤتمر الصهيوني الـ 16 الذي عقد في 11 آب 1929 في زيوريخ. شكلت الوكالة اليهودية طوال سنيّ نشاطها، وحتى إقامة إسرائيل، الجسم السلطوي التمثيلي لليهود في فلسطين، مقابل سلطات الانتداب البريطاني ودول العالم. وقد تركزت في تلك السنوات، بوجه خاص، في أعمال الاستيطان، وفي إدارة المفاوضات السياسية،

---

1 /http://www.jewishagency.org

وفـي تنظيم هجرة اليهود إلى البـلاد، وفي معالجة شؤون المهاجريـن الذين توافدوا من جاليـات مختلفة إلـى شواطئ البلاد. ومنذ إقامة دولة إسرائيـل وحتى يومنا هذا، أقامت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ما يقرب من 500 كيبوتس وموشاف (بلدة) (الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل).[2]

ومـن المثيـر للانتباه أن آرثور روبيـن (1907)، من المنظمة الصهيونية، قـد فكّر منذ العام 1907 بأهميـة التخطيـط على المستوى الجيوسياسي، في كل مـا يتصل باستيطان اليهود ومستوطناتهـم فـي فلسطين. فقد فكّر في الحاجـة إلى الربط ما بين الكتلتيـن اللتين نشأتا آنـذاك، تلـك المحيطة بتل أبيب مع تلك المحيطة ببحيرة طبريـا في شمال البلاد (دغانيا – كفار تابور ومحيطهما) (سوفير،[3] 2009).

لـم تولِ المؤسسات الصهيونية سوى اهتمام قليل للاستيطان المديني ولإنشاء مدن جديدة. ولـذا، فقد تم استثمار رأس المال الاقتصادي الذي حمله اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين معهم في تطوير الزراعة، وفي تشييد أبنية سكنية للإيجار في المدن القائمة، كما تم استثمار جـزء منه في التطوير الصناعي. وهكـذا، فقد تم التطوير المديني خلال الفترة الانتدابية من غيـر توجيه، وبصورة تلقائيـة. فيما كان التركيز الأكبر في الاستيطـان في المدن والمناطق القريبـة مـن بوابات الدخـول إلى البـلاد والموانئ، وعلى هـذا النحو تطـورت تل أبيب، واستوطن عدد كبير من اليهود في حيفا (بروتسكوس، 1988).

وتطـورت لدى المستعمرين اليهود فـي أعقاب ذلك، قرى صغيرة عديدة، إلى جانب مـدن كبيرة، نسبياً، دون مدن متوسطة أو صغيـرة. كأنه نوع من التقاطب الحضري. لـم تكن في فلسطين، لدى إقامة إسرائيل، مدن صغيرة أو متوسطة. فقط بلدات كبيرة معتمـدة على الزراعـة، مثل الخضيـرة، وريشون لتسيـون، ورحوفـوت. أما المدن الكبيرة التي كان يعيش فيها يهود آنذاك فهي: القدس، حيفا، تل أبيب. ومن بين اليهود الذيـن كانوا يعيشون فـي البلاد في العام 1947، تركـز 70% منهم في المدن الثلاث الرئيسيـة المذكورة، منهم 43% في حاضرة تل أبيـب (بروتسكوس، 1988). وقد حـاول مخططو المدن وصنـاع القرار، منذ ذلك الحين وحتـى أيامنا هذه، التخفيف مـن حدة هذه البنية التقاطبية من خلال توزيع السكان، وبوسائل جيوسياسية تخطيطية واقتصادية متنوعة.

ومما يثير الانتباه، أن المستعمرين اليهود تعاملوا مع هذا التقاطب في فترة الانتداب باعتباره

---

2 /http://www.jewishagency.org

3 أرنون سوفير. 2009. «لا جديد في مشروع الاستيطان الصهيوني في أرض إسرائيل – ما كان هو ما سيكون».

واقعـاً مرغوباً، حيث اعتبر سـكان الكيبوتسات والبلدات (الموشافيـم) المدن «برجوازية صغيـرة» وسلوكاً «شتاتياً». وحينما أرادت حركـة الاستيطان العمالي إنشاء مدينة العفولة، فـي العاميـن 1925 و1926، كاد سـكان الكيبوتسات والبلدات اليهودية فـي المنطقة أن يعلنـوا الحرمان على هـذه المدينة، لأنهم لم يرغبوا فيها بجوارهـم. وحينما أنشئت مدينة نتانيـا في الثلاثينيات، كان الـرأي السائد يتساءل: «ما الحاجة إلى مدينة أخرى بين تل أبيب وحيفا؟» (بروتسكوس، 1988: 99).

ويعتقـد أرنون سوفيـر (2009)، عالم الجغرافيا الصهيونـي، أن التخطيط اليهودي القومي قـد تحول فـي الثلاثينيات مـن القرن العشريـن إلى تخطيط قائـم على أسـس أمنية، بوجه أساسـي. وقـد دفعت أحداث الأعوام 1936 – 1939، الحركـة الصهيونية إلى الاعتراف بأن أحد السبل لحماية البلدات، بل للوصول إليها بأمان أولاً، هو خلق تسلسلات استيطانية يهوديـة متواصلة، وليس مجرد نقـاط استيطانية منفردة يكون الوصول إليها صعباً وخطيراً، بـل مستحيـل في بعضـ الأحيان. وقد كانـت الحالة الأبـرز تعبيراً عن هـذه الإستراتيجية الاستيطانية هي مشروع «السور والبرج» (حوماه ومغدال)، الذي تمثلت وظيفته المركزية في خلق تسلسلات استيطانية وتعبئتها (من المطلة شمالاً، باتجاه غور بيسان، مروراً بمرج بـن عامـر حتى حيفا، ومن هناك جنوبا حتـى منطقة نجبا في بئير طوفيـا). وكانت هنالك كتلـة استيطانيـة منفردة استثنائية هـي كتلة حنيتا – متسوفا – إيلـون (أورن، 1984: 19 – 84). وتجسـد استمـرار هذه الرؤيـة الإستراتيجية في إقامة 11 بلدة فـي النقب في العام 1964. وقـد كان الهدف، في هذه الحالة، خلق حقائـق جيوسياسية على الأرض، عشية القرار المتوقع بتقسيم البلاد (كيرك، 1986: 86).

التخطيط القومي بعد إقامة إسرائيل 1948

تـم البدء مباشـرة بعد قيـام إسرائيل وتشريـد غالبية الشعـب الفلسطيني بوضـع اليد على مساحـات واسعة من الأراضي التـي كانت خالية من المستوطنات، مثـل النقب الشمالي وشـرق الساحـل، حيـث تم فيهـا الاستيطان علـى أراضـي المزاريب الخصبـة. كما تم الاستيطان في مناطق «جديدة» وخصبة في غور بيسان وفي الجليل الغربي، علما أن خطط «التطويـر» في هذه المناطق تـم استدماجها باعتبارات أمنية واقتصاديـة. كما تم استيطان يهـودي على خلفيـة جيوسياسية معلنة، كما كان الحال فـي الاستيطان المكثف في رواق القدس مثلاً (رايخمان، 1979: 97).

في يوميات الحرب التي كتبها بُعيد انتهاء حملة «حيرام» في الجليل (تشرين الأول 1948)، يلخص بن غوريون ضرورة الاستيطان قائلاً:

«ينبغـي الاستيطان الفوري في عشرات البلـدات على الحدود الشمالية وفـي الجليـل ... على طـول الحدود مع لبنـان ينبغي إقامـة سلسلة من البلدات الزراعية، من الجش حتى شفا عمرو ينبغي بناء سور من البلدات (بن غوريون، 1982: 902).

وقـد سبق هذا الاستيطان إخـلاء بلدات فلسطينية من المنطقة التـي اعتبرتها إسرائيل منطقة «حـزام أمني»، وامتدت مـن رأس الناقورة حتى مستعمرة تل كتسير (على طول الحدود مع لبنان وسوريا، بغية الفصل بين هاتين الدولتين وبين فلسطينيي الشمال).

وهكذا فعلت إسرائيل، أيضاً، حول قطاع غزة (بما في ذلك إخلاء عرب عسقلان) والمناطق الحدودية الأخرى. وفي منتصف الخمسينيات، بادرت الوكالة اليهودية إلى إقامة قطاعات لخيش، وعدولام، وتعناخ. ولهذه الكتل الثلاث وظيفـة جيوسياسية واضحة – الالتصاق بالحدود «المخترقة»، كما في منطقة جنين – زبوبة، منطقة حوسن – نحالين – ترقوميا، أو على محور الربط والتهريبات بين جبل الخليل وقطاع غزة – حيث أقيم قطاع لخيش هناك.

ومن المثير أن نعرف أنه حتى قبل قيام إسرائيل، وفور صدور قرار التقسيم، تشكلت «دائرة الإصلاح الاستيطاني» التي ضمت نحو 100 شخصية من المهنيين في شتى المجالات، والتي تقدمت بمقترح يقوم على أساس: توزيع (نشر) التطوير المديني، وإرفاق الاستيطان الزراعي باستيطان مديني، وإنشاء مـدن جديدة، واعتماد وتكريس سياسة بعيدة عن المضاربات في مجال الأراضي، وتخطيط قطري يشمل كامل مساحة دولة إسرائيل، والحفاظ على المناطق الطبيعيـة (بروتسكوس، 1988). وقـد واصلت هذه الدائرة الاجتماع مـرة كل أسبوعين حتـى العام 1951، وانضم العديد من أعضائها ونشطائهـا إلى العمل في الدوائر الحكومية المختلفـة. وكانت هذه الدائرة قدمت خدمات استشارية للـوزراء ولهيئات التخطيط التي تشكلت إبان تلك السنوات.

وأقيم في آب 1948؛ أي بعد قيام إسرائيل مباشرة، قسم التخطيط في ديوان رئيس الحكومة، برئاسـة المخطط المعمـاري أرئيل شارون، وشرع في تنفيذ التخطيـط القطري على كامل مساحـة إسرائيل. أما الخطوط الفكرية الأساسية التي وجهت عمل قسم التخطيط هذا فقد شملت (بروتسكوس، 1988: 101):

- التوزيـع المديني، والإبطاء الجدي في التطويـر المديني، وبخاصة في المدن الكبرى، وفي منطقة تل أبيب تحديداً.
- كسـر البنيـة التقاطبيـة وخلق تدرج مـن المراكـز المدينية وشبـه المدينيـة، الصغيرة والمتوسطة، التي كان يفترض أن تشكل حلقات وسطية بين القرى وبين المدن الكبيرة.

- تنمية علاقات تبادلية بين المدن اللوائية الجديدة وبين المناطق القروية النائية.
- اعتماد سياسة بعيدة عن المضاربات في مجال الأراضي.
- العمل للحفاظ على المنظر العام، وخلق منظومة من المساحات لصيانة المواقع الطبيعية للاستجمام والسياحة.
- المحافظة على الأراضي الزراعية.

وبحسب بروتسكوس (1988: 102)، فقد كانت «الجهتان الأوليان اللتان دعمتا رؤية قسم التخطيط هذه، كانتا الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن. انطلاقاً من اعتباراتهما هما، كانتا معنيتين بإسكان أعداد أكبر في مناطق خارجية وفي مناطق حدودية من جهة، ومن جهة أخرى، ولأسباب تتعلق بتوفير الميزانيات، لم تكونا معنيتين بتركيز حصري للسكان، للصناعة والقطاعات الوظائفية الأخرى، في منطقة تل أبيب. وهكذا، ونظراً لاعتبارات أمنية، فقد تبنى بن غوريون التوجه السالف الذكر، ولم يشغله سوى «توزيع السكان، فقط»، لا كسر البنية التقاطبية السائدة في مجال الاستيطان المديني والقروي. وهو ما جعل من سياسة توزيع السكان مركّباً رسمياً في خطوط السياسة التي اعتمدتها الحكومة الأولى في دولة إسرائيل، ثم الحكومات الأخرى حتى أيامنا هذه.

ويشير الباحثون إلى أن إسرائيل واجهت خلال سنواتها الأولى، تحديات كبيرة شملت: إقامة منظومات توطينية وتشغيلية للسكان الذين تضاعف تعدادهم في غضون فترة وجيزة؛ ترسيخ وتعزيز المؤسسات السلطوية؛ إنشاء بنية تحتية اقتصادية وتحصين الأمن القومي. وفي السعي إلى توفير حيز يلبي هذه الاحتياجات، فقد أعدت بين السنوات 1944 – 1952، بمبادرة من قسم التخطيط في ديوان رئيس الحكومة، خطة متعددة السنوات، لنحو 15 سنة، شارك في إعدادها ما يربو على 180 شخصاً من المهنيين في مختلف المجالات، برئاسة المخطط المعماري أرئيل شارون.[4]

من بين فرضيات الأساس المعيارية التي استند إليها «مخطط شارون» برزت اثنتان:

- السياسة الحيّزيّة هي أداة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.
- «سنلبسك فستاناً من الباطون والإسمنت»: المنطقة غير المطورة هي علامة على التخلف وتمثل «قفراً» يتعين «احتلاله».

4 انظر: شارون، أرئيل. (1952). تخطيط فيزيّ لإسرائيل، إصدار دائرة الطباعة الحكومية. وانظر أيضاً «إسرائيل 2020»: خطة إسرائيل لسنوات الألفين.

عـززت سياسة التخطيط التـي انبثقت من هاتين الفرضيتين نمـوذج «التوزيع الموزّع»؛ أي، توزيـع السـكان والتطوير على صعيـد الحيز الإسرائيلـي بكامله، وليس فقـط تركيزهما في منظومـات أكثر توفيـراً من حيث استهـلاك الأرض واستغـلال أفضليات الحجـم والتكتيل (التجميـع). وقد تلاءمت هذه السياسة، حقاً، مع مميـزات البيئة التخطيطية، كما كان يعتقد صناع القرار آنذاك: فقد كانـت الدولة قليلة العدد السكاني والكثافة الحيّزيّة كانت منخفضة (نحـو 43 نفراً لكل كيلومتر مربع في الحيز القومي كلـه)، وكان حجم البناء والتطوير متدنياً (نحـو 15 مليون متر مربع تعادل نحو 7% من البناء اليوم). وعلى هذه الخلفية، يتضح كيف نجحت سياسـة التخطيط في تحقيق الأهداف العليا للصهيونيـة، ولماذا حظيت بدعم قومي واسع: فقد عززت وحصّنت الأمن المتمثل بقيام الدولة، كما عززت السيطرة على مناطقها.

منذ حرب حزيران 1967

لقـد تبين، لاحقاً، أن الاستيطان في الجليل الأعلـى، خلال الأعوام 1949 – 1952، شكّل كارثـة اجتماعيـة واقتصادية مـن وجهة النظـر الإسرائيلية الصهيونية، فقـد شهدت البلدات هجـرة بأعـداد كبيرة، وبعـد أن تم الانتهاء من إنشـاء «مشروع المياه القطـري»، اتضح أنه ليـس هنالـك سكان يهود في مركز الجليل الأسفل، حيث يمـر المشروع. وفي إطار حملة «وأخيراً» (حملة استيطانية في الجليل المركزي خلال الستينيات) أقيمت بعض البلدات على الحـدود مع لبنان، بهدف معلـن تمثل في تكثيف وتعزيز هذا القطـاع الاستيطاني (نطوعا، شتـولا، زرعيـت، بيرانيـت، وبلدة أخرى لـم تتم إقامتها هـي يكينتون) (الطاقـم المشترك لشـؤون تخطيط تطوير الجليل 1966). هذه هي الخلفية التي نفذت عليها حملة «وأخيراً» (بالعبريـة: سوف سوف). وبمعزل عن هذه الخطة، صدر لدى وزارة الإسكان (بمعزل عن حملـة «وأخيراً») قرار يقضـي بإنشاء مدينة كرمئيل في مركز سهـل الشاغور، على المحور الموصـل بين عكا وصفد والحدود مع هضبة الجـولان. وثمة مشروع استيطاني آخر دمَج بين الأمن والإمكانيات الاقتصادية الوفيرة، تم تنفيذه في وادي عربة، حيث أنشئت هناك منذ أوائل الخمسينيات فصاعداً مجموعة من البلدات التي تربط شمال البلاد مع مدينة إيلات.

بعد احتلال 1967، بدأت عمليات الاستيطان الإسرائيلي تتوسع نحو الضفة الغربية وقطاع غـزة، وهضبة الجولان وسيناء، وذلك فـي تجاهل فظ للقانون الدولي. وقد أوضح في هذا السياق أرنون سوفير (2009: 3) بأنه:

> «مـا من شك في أنه كان من الواضـح تماماً لدى كثيرين من المخططين والمستوطنيـن في المناطق الواقعة خارج حدود إسرائيل الرسمية، أن ما كان هـو مـا سيكون، حقاً – ليس ثمة معنى للتعريفـات الدولية الرسمية

للحـدود، للسيـادة ولمعاهـدات جنيـف – فالحركة الصهيونيـة لم تنهِ مشروعها، وهم الطلائعيون الذيـن يواصلون المهمة. وإن حقيقة كون هـذا الاستيطان قد حظـي بتأييد ودعـم الغالبية الساحقة مـن المجتمع اليهـودي، بينما كان المعارضون يصرخون بصـوت خافت، تسهم في مواصلة الاستيطان حتى يومنا هذا».

وقـد اعتمد المخططـون الميدانيـون الإستراتيجيـة ذاتها التـي اعتمدت منـذ الثلاثينيات فصاعـداً؛ أي، دقّ وتـد، أولاً، ثـم السيطرة على نقـاط تقع على محـاور رئيسية في شبكة المواصـلات تؤدي إلـى الأطراف (مستعمـرات ألكناه، أريئيـل، تبواح، معاليـه إفرايم)، السيطـرة على مواقع إستراتيجيـة، كما حصل على طول طريق ألون غرباً حتى غور الأردن، إقامـة أسافين يهوديـة مضادة للأسافيـن السكانية العربية (كما في حالـة كتسير – شكيد – ريحـان – حينانيت)، فرض حقائق ميدانيـة على أرض الواقع (كما حصل في جنوب جبال الخليـل ومحاور الوصول إلى الخليـل)، خلق تواصل إقليمي يهودي (مثلاً، من ألفي منشي إلى كارني شومرون وصولاً حتى عمانوئيل وكدوميم)».

منهجية البحث

تستخـدم هذه الورقة التحليل المفاهيمي للتعرف على مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل (جباريـن 2009). وتكمـن فـي قلب هـذه المنهاجيـة تفاعليـة الخـروج بالاستنتاجات واستخلاصـ المفاهيم مـن المعطيات المتوفرة، ثم إجراء اختـزالات موجهة نحو افتراض العلاقـات بين المفاهيـم (باتون 2002: 454). وتتكون المنهاجيـة المستخدمة في هذه الورقة من المراحل الرئيسة التالية:

- المرحلـة الأولى: مراجعة وثائق التخطيط وتحليلها. تتألف نتائج هذه العملية من عدة ثيمات ومعانٍ ومفاهيم متنافسة ومتناقضة.
- المرحلـة الثانيـة: التعرف على أنماط في مـا يبدو وكأنه معلومـات عشوائية (بوياتزيز 1998: 7)، تبحـث هـذه الخطـوة عن تشابهـات أو أنماط داخل النمـوذج، وتقوم بتدوين النتائج وفقاً لأصناف المعاني.
- المرحلـة الثالثة: ربـط الأصناف بمعانٍ شبيهـة، وخلق مفاهيـم مستقلة، حيث يكون لـكل مفهـوم معانٍ متميزةٌ وتمثل أفـكاراً متقاربة. يجدر القـول إن آلية صنع المفهوم هـي عمليـة تكرارية. فحين يتـم التعرف على المفهـوم استقرائياً، ينتقـل الباحث إلى مرحلـة التحقق، وذلك فـي محاولة للتأكد من صحة النتيجـة أو تعديلها. ويؤدي هذا

بدوره إلى إطلاق دورة استنتاجية جديدة. يتم تجميع المعطيات المتشابهة ومنحها تعريفات مفاهيمية خاصة بكل مجموعة. يعني هذا وضع شروحات على المعطيات. ثانياً، تكون المفاهيم على علاقة بعضها ببعض، بواسطة بيانات علاقة (انظر شتراوس وكوربن 1990: 29).

- المرحلة الرابعة: بناء الإطار المفاهيمي للخطاب ووصف العلاقة بين المفاهيم المستخلصة.

وتحلل هذه الورقة عشرات الخطط وفقًا للتصنيفات التالية:

1. الخطط القومية: تحلل الورقة الخطط القومية الموجودة التي تتعامل مع التوزيع الجغرافي للسكان، والخطط الشاملة التي تتعامل مع استعمالات الأراضي في جميع أنحاء البلاد. تم تقديم جميع هذه الخطط من المجلس الوزاري و/أو المجلس القومي للتخطيط والبناء، باستثناء خطة «إسرائيل 2020» التي قدمها اتحاد المعماريين وأكاديميون ومخططون مهنيون آخرون في إسرائيل.
2. الخطط المناطقية: وتتضمن خمس خطط، ومنها: خطة حيفا الميتروبولية، التي تضم منطقتين: الشمال وحيفا، الخطة الخاصة بتنمية النقب: «النقب 2015».
3. الخطط المناطقية الوزارية: تم اختيار خطة واحدة تمت الموافقة عليها من جانب مجلس الوزراء، وهي «خطة النجوم».
4. الخطط المكانية للوكالة اليهودية: وهي خطط قدمتها الوكالة اليهودية.

مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل

أ. المفهوم الأول: حسم وتقرير مصير جغرافيات المكان

يدل هذا المفهوم على أن التخطيط في إسرائيل، تم تطبيقه بجميع مستوياته، من أجل تحقيق هيمنة وسيطرة غير خاضعتين للمساءلة على أراضي الدولة الجديدة، ومن أجل تقرير المصير المستقبلي لجغرافية الدولة وحدودها.

فبعد حرب العام 1948 وإقامة إسرائيل، طلب مكتب رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون، فوراً، وضع خطة قومية للدولة، حيث كان الهدف المباشر هو إتباع المكاسب العسكرية الإسرائيلية بحقائق ديموغرافية على الأرض. وشارك في وضع الخطة التنفيذية النهائية «التخطيط الفيزيائي لإسرائيل»، المعروفة بخطة شارون، 180 متخصصاً، وقدمت الخطة

لبـن غوريـون في العـام 1951. وهدفت الخطة –بحسـب أرئيل شـارون– «إلى تشكيل الأنماط المستقبلية للأرض ومستوطناتها والبلدات والخدمات على امتداد البلاد» (شارون 1951: 4). وقـد بقيت خطة شارون أكثـر الخطط القومية نفوذاً للعديد من السنوات في إسرائيـل. فقد هيمنت علـى الأجندة التخطيطية لغايـة أواخر الثمانينيـات، حين تم وضع مخطـط قومي جديـد، «ملخص المخطط القومـي # 31» بعد موجة الهجـرة الهائلة التي تدفقت من روسيا والاتحاد السوفييتي السابق (رفائيل ورفائيل 1992، اسيف في زاندبيرغ 2000، مازور ويفتاحئيل 1992، غولاني وإيلدور م. غارون 1992، أولترمان وموسييري 1993).

مـن أجل فهم ما تم من تطبيق لخطة شارون، من الضروري فهمها في سياق النتائج الكارثية التـي حلـت بالفلسطينيين في النكبة العام 1948، والتساؤل عـن الكيفية التي أسهمت فيها أحداث الاقتلاع العام 1948 في وضع المقدمات الجغرافية والديموغرافية لتطبيق الخطة. إذ تـم خلال النكبـة تجريد واقتلاع 780 ألف فلسطيني (أبو لغد 1971، موريس 1987)، وتـم إبعاد أغلبيـة الفلسطينيين الحضرييـن والطبقة الوسطى والفقراء مـن البلاد، وأصبحوا لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة. هكذا تحول الفلسطينيون الذيـن كانـوا يشكلون الأغلبية في فلسطيـن لغاية العام 1947، إلى أقليـة مهزومة وضعيفة ومحطمـة. وبعد طـرد نحو 85% مـن الفلسطينيين، لم يبـقَ سوى 156 ألـف فلسطيني (مكتب الإحصاء الإسرائيلي، 2012) في دولة إسرائيل، وأصبحوا مواطنين فيها.

حددت خطة شارون ثلاثة عوامل: الأرض، السكان، الزمن؛ من شأنها توفير طابع فريد في مجـال التخطيط في إسرائيل و«تحدد طبيعة التخطيط فـي إسرائيل والغرض منه» (شارون، 1951: 4). تم اعتبار الأرض «خالية» في معظمها من السكان –نتيجة التهجير والتجريد من الممتلكات لنحو 780 ألف فلسطيني– وأنها تشكل «موزاييكا حيوية توفر فرصاً كثيرة للتخطيـط» (شـارون، 1951: 3). الناس المستهدفون في الخطة كلهـم يهود، ويهدف الإطار التخطيطي إلى إذابتهم في بوتقة واحدة. تقول الخطة:

> «لـدى تأسيس مدن جديدة وتوسيع مدن أخرى، واعتماد هدف التوزيع المتوازن للسكان، يجب توجيـه الاهتمام للتكوين الاجتماعي، وإعداد إطـار تخطيطـي يعمـل على تعزيـز التأقلم بيـن مختلـف المجموعات السكانيـة، القديم منها والجديـد، وتسريع اندماجهم في كينونة عضوية ومنتجـة جديدة ... أما البعـد الزمني المقترح، فيتعلـق باستعمار البلاد الفارغة بوتيرة تنموية متسارعة» (شارون، 1951: 3).

وبمـا أن البلاد أصبحت «فارغة» بعد النكبة، وبعد أن تم إفـراغ المدن والقرى والأراضي

التـي كان يمتلكهـا الفلسطينيون، فإن مهمـة الاستعمار والتنمية ستكـون سهلة على النحو الذي تقترحه الخطة:

«منـذ قيـام دولـة إسرائيل، هنـاك كمية كبيرة مـن الأرض فـي الحوزة العامة للحكومة. وهـذا يسهل إمكانيات التوسع الحضري والاستيطان الزراعـي والتوزيع المتجانس والمتوازن على امتداد البلاد ... إن توجيه ذلك السيـل المتدفق والمتزايد مـن المهاجرين نحـو الأماكن الزراعية غيـر المتطـورة ونحو المراكز الحضريـة الجديدة، مهمـة سهلة نسبياً» (شارون، 1951: 4).

يلاحظ أن هناك نقطتي انطلاق رئيستين لهذه الخطة القومية الإسرائيلية الأولى: الأولى، هي توفـر الموارد الضخمة، وبخاصة الأراضي والمدن والبلدات شبه الخالية، وهو ما نجم عن هزيمة الفلسطينيين وترحيلهم. والثانية، هي التوزع القائم للتجمعات اليهودية. فمع انتهاء الانتداب البريطاني في أيار 1948، كان السكان اليهود يتمركزون في المدن الكبيرة، وهي: القدس، حيفا، تل أبيب، وتوابعها، إضافة إلى بعض العشرات من المستوطنات القائمة في الوديان (شـارون، 1951: 10). لذلك، تركز الاهتمام الرئيس للخطة على استعمار البلاد كّلهـا وأراضيهـا، وذلك بذرائع أمنيـة وقومية. ويبدو أن الفكرة كانـت تتمثل في الحيلولة دون عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم ومدنهم، حيث تم استخدام إستراتيجية توزيع السكان باعتبارهم دروعاً بشرية. فقد أوصت الخطة بتحقيق الأمن من خلال مقترح:

«توزيـع السكان المترافـق مع خطة شاملـة تقرر أماكـن المستوطنات والبلـدات والصناعات ومراكز المراقبة، الـذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التخطيط الجريء والدؤوب والسياسة التنموية. وفي حالة غياب مثـل هذه السياسة، فإن الجماهير سوف تتجـه، دونما مبالاة تامة، نحو ما يتطلب أقل قدر من المقاومة، متجهة نحو الشبكات القائمة. وهكذا تظل مساحات واسعة مـن البلاد خالية من السكان والمشاريع البشرية» (شارون، 1951: 5).

كانت خطة شارون بمثابة برنامج عمل لتنفيذ سياسة استعمار الأراضي الفارغة و«المتخلفة»، و«غيـر المزروعة»، وإعمار المـدن والبلدات والمستوطنات البشريـة الأخرى التي كانت تعـود للعرب الفلسطينيين بالسـكان. أقرت الخطة بأنه يجب ملاحظـة أن مصطلح «مدن جديـدة» يتضمـن أيضاً تلك المراكز القائمـة (مثل صفد، وطبريـا، ... وعكا، والمجدل، واللـد، والرملة) (شارون، 1951: 7) التي كان الكثير منهـا مأهولاً بأغلبية فلسطينية كبيرة قبل العام 1948.

ولأجل تعزيز المشروع الاستعماري، تعاملت خطة شارون مع البلاد على أن سكانها قليلون جداً، ووضعت التوجيهات من أجل تأسيس واحتلال أكثر من عشرين بلدة والمئات من المستوطنات الزراعية. ونتيجة لذلك، أسهمت هذه الخطة على نحو كبير في وضع شكل البنيان الجيوسياسي لإسرائيل، وخريطتها، ومحيطها، وأهم من ذلك مشروعها الاستعماري القائم على تجريد الفلسطينيين من كل ممتلكتهم. وتتضح أسباب جعل تطبيق هذه الخطة أمراً ممكناً من خلال ما عبر عنه أحد زملاء شارون، المعماري شموئيل يافين، حين قال:

> «كانت الدولة في ذلك الحين تملك كل وسائل الإنتاج: الاقتصاد، التخطيط، المجتمع. ولكن قانون التخطيط والبناء لم يكن موجوداً بعد. ما كان موجوداً فقط هو القيادة التخطيطية التي تملك التفويض، ولم تكن هناك حاجة لتقديم خطط البناء للمصادقة عليها من قبل السلطات المحلية (زاندبيرغ، 2000).

تم التعبير العملي عن أهم خصائص المشروع الاستعماري وتطبيقها من خلال إقامة المستوطنات والبلدات واحتلال المدن والبلدات والقرى الفلسطينية القائمة. يبين جدول 2 شدة اندفاعة العملية الاستعمارية التي تم التعبير عنها بعدد المستوطنات الجديدة المقامة التي وصلت ذروتها في العقد الأول بعد إقامة دولة إسرائيل، بينما أخذ الاستعمار بالتراجع الحاد منذ أوائل التسعينيات:

جدول 2: المستوطنات اليهودية وسنوات إقامتها[5]

السنوات	عدد المستوطنات	النسبة المئوية
لغاية 1948	283	27.0
1960–1948	447	42.0
1970–1961	54	5.0
1980–1971	122	11.0
1990–1981	135	13.0
2000–1991	18	2.0
2010–2001	6	1.0
المجموع	1065	100

5 قام المؤلف بإعداده استناداً إلى مكتب الإحصاء الإسرائيلي، 2012، ولا يتضمن المستوطنات المقامة في الضفة الغربية.

شكل 1: خطة شارون 1951 – أول خطة قومية لإسرائيل

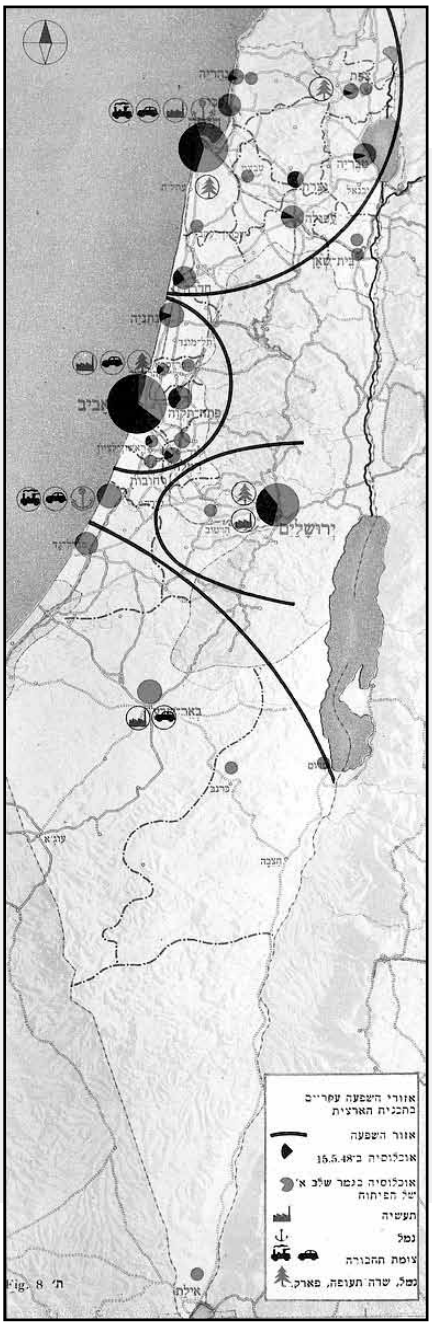

المصدر: خطة شارون – http://www.ariehsharon.org

ب. المفهوم الثاني: التوزيع السكاني: حسم ديموغرافية الدولة

يشكل مفهوم «التوزيع السكاني» غاية التخطيط القومي في إسرائيل، الأمر الذي يظهر في جميع الخطط القومية والمناطقية الإسرائيلية الشاملة دون أي استثناء. فقد نصّت التوجيهات السياسية التي أصدرتها الحكومة الأولى في العام 1949، على إعداد «خطة رباعية السنوات للتنمية واستيعاب المهاجرين تكون مهمتها مضاعفة السكان من خلال الهجرة الضخمة والتنمية المكثفة للبلاد». اقترحت تلك التوجيهات قهر الأراضي المهملة وزراعتها وتحقيق «إسكان متوازن في أراضي الدولة المأهولة بالقليل جداً من السكان». وقد تم العمل بتلك التوجيهات حتى تشكيل الحكومة السادسة في العام 1966 (أولترمان وموسييري، 1993).

ويوصي أرئيل شارون (1952) بأن تستخدم الخطة القومية الأولى التدفق الضخم للمهاجرين للبلاد على نحو فعال. فخطته تتوقع وصول عدد السكان إلى 2.5 مليون نسمة، منهم نحو 500 ألف للعمل في الزراعة. ترمي الخطة، بدرجة رئيسية، إلى توزيع المهاجرين المتدفقين بالتساوي على مختلف مناطق البلاد، وذلك على نحو يؤدي إلى انخفاض الازدحام الشديد في الشريط الساحلي، منطقة تل أبيب الميتروبولية، إلى ما دون نسبة 80% من السكان في ذلك الحين. يؤكد شارون على ميزة وجود مورد من المهاجرين الجدد الذي يعفي من إعادة توزيع السكان الحاليين «وما يعنيه ذلك من عمليات نقل ضخمة ومشاق كبيرة» (1952:46). فما سيحصل من «تعديل» سوف لا يتعدى توجيه القادمين الجدد إلى الأماكن الأبعد، التي ستتحول قريباً إلى مناطق متطورة.

أما خطة تلال الجليل (1974)، فقد اقترحت خطة مكثفة لإقامة مستوطنات يهودية جديدة في «المناطق الخالية في الجليل». أما الغايات الرئيسية الخاصة بـ خطة إسرائيل خمسة ملايين، أو المخطط القومي لتوزيع خمسة ملايين مواطن توزيعاً جغرافياً في إسرائيل (1975)، هي: أ. زيادة الحصة السكانية في المنطقة الشمالية والجليل بزيادة السكان اليهود فيها، وبخاصة في الجزء الجبلي منها. ب. الاستمرار في زيادة الحصة السكانية في المنطقة الجنوبية وفقاً لطاقتها التنموية. ت. زيادة سكان القدس ومنطقتها بصفتها مركزاً روحياً وثقافياً وسياحياً (1975: 164).

يرى بعض المتخصصين أن «الانقلاب السياسي» الذي حصل في العام 1977، وأدى إلى صعود الليكود للحكم، شكل نقطة تحول ترمز إلى نهاية الإجماع القومي فيما يتعلق بالأهداف المركزية للتخطيط القومي الصهيوني، المتعلق بهدف التوزيع السكاني خاصةً، وبداية حقبة جديدة من الاستعمار باتجاه الانتقال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر أولترمان وهيل 1986؛ ويلكانسكي ولو– يون 1983؛ وإيفرات 1984). مع ذلك، فإن

تحليلنا للأهداف الرئيسة للخطط القومية والمناطقية داخل إسرائيل، يوضح أن الاتجاه الخاص بتوزيع السكان، وفي مقدمته نقل السكان إلى الجليل والنقب والقدس، ظل قائماً.

فقد تمثلت الغايات الرئيسية للمخطط القومي للتوزيع الجغرافي لسبعة ملايين ساكن في إسرائيل (1985) في «تكثيف عمليات الإسكان في المناطق الخارجية في الدولة (القدس، الشمال، الجنوب، الضفة الغربية، قطاع غزة)، والتخفيف من النمو غير المخطط في المركز» (1985 مجلد 1: 2). أما الغاية الرئيسية في خطة ناحال عيرون (وادي عارة) الخاصة بالوكالة اليهودية (1989)، فقد هدفت بشكل واضح إلى «زيادة السكان اليهود في المنطقة على نحو دراماتيكي خلال وقت محدد» (ص: 15). وقد جاء في ملخص الخطة الخاصة بالمنطقة الشمالية (ت.م.م.#2 تغيير 9#، 1992):

> «لا شك في أنه يمكن، بل ويجب، أن تكون الجليل إحدى وأولى المناطق المركزية لاستيعاب موجات المهاجرين للبلاد. إن استيعاب المهاجرين في الجليل يوفر حافزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفيزيائية في هذه المنطقة الجميلة». ... وهذا سيسهم في «إنجاز عملية البعثرة القومية السكانية» (ت.م.م. 2، 1992: 6)، و«زيادة السكان اليهود في الجليل وفقاً للتوزيع المكاني للسكان العرب» (ت.م.م. 2، 1992: 5).

كما أن الغاية الرئيسية لملخص خطة المنطقة الجنوبية هي:

> «زيادة السكان اليهود في المنطقة الجنوبية وفقاً للهدف الخاص بالإطار القومي لاستيعاب المهاجرين وبعثرة السكان، وتوزيع السكان وفقاً لنظام استيطاني متوازن وفعال» (1992: 1–2).

ولكن ليرمان وليرمان، المخططان الرئيسان للمخطط القومي –31# ملخص المخطط القومي الشامل للبناء والتنمية لاستيعاب المهاجرين (تمت الموافقة عليها في 1993) (تاما 31#)، يشككان في فرضيات البعثرة السكانية لأول مرة من خلال مخطط رسمي (1992: 39):

> «أدى التقييم الحاضر لغايات سياسة توزيع السكان إلى تعريف جديد للغايات والوسائل التي تقوم عليها هذه السياسة: لا يوجد اليوم مكان للتوسع في التوزيع الاستيطاني المؤسس على التوظيف الزراعي. ولا توجد في الخطة العامة أية أهمية سياسية أو عسكرية لإقامة مستوطنات في المناطق الحدودية، بل قد تؤدي دوراً تخريبياً في بعض المناطق.

ومـع الإعلان عـن أن السـكان المستهدفيـن هم حضريون، فـإن مزايا الإسـكان والتوظيف والخدمات التي يمكن لمدينة كبيرة أن تقدمها هي المتوقعة».

على الرغم من هذا الانتقاد، لم يهمل المخطط القومي 31# هدف البعثرة السكانية القومي، بل طبّقه في خطة التنمية التابعة له. اقترحت الخطة التوزيع المكاني للسكان اليهود من أجل تقويـة القدس والنقـب والجليل. كما طبقت «إسرائيـل 2020» البعثرة السكانية ودشنت إستراتيجية جديدة هي «البعثرة المكثفة» من أجل التنمية السكانية والاقتصادية، أي التوزيع السكانـي في الجليل والنقب والقدس، ولكن بمراكـز حضرية ومدن مركزية بدلاً من إقامة المزيد من البلدات الجديدة.

ينصـ «المخطط القومي –35# المخطط القومي الشامـل للبناء والتنمية والحماية»، الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء في العام 2006، وهذا المخطط هو المتبع رسمياً وقانونياً اليوم فـي إسرائيل، وهو بمثابة دستور التخطيط لإسرائيل للسنوات 2030 وما بعد ذلك، على:

«منـح أولوية عاليـة لتنمية القدس كعاصمة إسرائيـل، وكذلك الجليل والنقب–مع التركيز على منطقة بئر السبع الميتروبولية» (2006: 3).

ويتفـق تصـور الخطة القوميـة الإستراتيجيـة– النقب2015– مـن أجل تنميـة النقب، مع إستراتيجية البعثرة السكانية:

إن التصـور الخاصـ بتنمية النقب هو تصور قومـي– تاريخي. سيؤدي تنفيـذ الخطـة القوميـة الإستراتيجية لتنميـة النقب، إلى تطبيـق التصور المشتـرك لحكومة إسرائيل وسـكان النقب. فالهـدف الرئيس للخطة هـو تحويل النقب إلـى منطقة جذب للسـكان والاستثمارات، متطورة اقتصاديـاً، تقدم حياة نوعيـة وتجربة إسكانية، وتتيح وجـود بنية ثقافية متنوعة» (2005: 1).

وخلاصة ما سبق، أن الخطط القومية والمناطقية، وذلك منذ صدور خطة شارون الأولى في العـام 1951، تطابقت عملياً مع الهدف القومي اليهودي المتمثل في توزيع السكان اليهود بشكل إستراتيجي يحمل بطياته رؤية جيوسياسية تهدف إلى السيطرة على المكان والأرض مـن خلال التواجـد الديموغرافي. وعلى الرغـم من أن التركيز قد أصبـح خلال السنوات الأخيـرة أكثر ميلاً نحو ما هو حضري وليسـ على ما هو ريفي، فإن البعثرة ما زالت تشكل الهدف الرئيس في إسرائيل.

ت. المفهوم الثالث: توظيف التنمية الجيو–اقتصادية

تمثلت الإستراتيجية الخاصة بالتنمية الاقتصادية، على النحو الذي ظهر في مختلف الخطط القوميـة والمناطقية، في اجتـذاب اليهود، ومـن المفضل «الأقوياء» منهـم، نحو المناطق المستهدفة في الخطط. أوصت أول خطة شاملة، وهي خطة شارون، بأن التوزيع المتوازن للسكان يتطلب توزيعاً جغرافياً مخططاً للصناعة» (شارون، 1951: 5). كما أوصت بأن:

> «الاعتبـارات الاقتصاديـة واحتياجـات التخطيـط للمدن ذاتهـا، التي تعارضـ التركيز المبالغ فيه للصناعة في أماكـن قليلة فقط، تتمتع بالتأييد فـي إسرائيل بفعل عوامـل سياسية وأمنية ... لذلـك، علينا توجيه معظم الصناعـات الجديدة إلـى مناطق عدة في البلاد، بحيـث يمكن لها تلبية المتطلبات الاقتصادية والأمنية والتخطيطية» (1951: 5).

قسمـت الخطة القومية الأولى لشارون البلاد إلـى 24 منطقة تخطيطية، تستوعب كل منها مـا بين 75000–120000 شخص. تم وضع خرائط تفصيلية لـكل منطقة وفقاً للموارد الاقتصاديـة والخصائصـ الجغرافيـة وعوامل المواصـلات، مع أخذ الخلفيـات التاريخية بالاعتبـار. كما تم تخطيط كل منطقة كوحـدة جغرافية واحدة وكيان جسماني قائم بذاته، بينما يشكل في الآن ذاته وحدة اجتماعية واقتصادية جيدة التوازن (شارون، 1952: 46). وقد ضمـت لكل منطقة تخطيطية «بلدات جديدة» تم تحديد هوياتها بدقة، كما تم تقسيم كل منها إلى أحياء عدة.

والمهم هنا هو أن الخطط الأولى تضمنت إستراتيجية خاصة بالبعثرة الصناعية التي انبثقت من «اعتبـارات دفاعية واقتصادية وسياسـات اجتماعية وتخطيط بلدي جيد» (شارون، 1952: 46). وأقامت الحكومة، من أجل تحقيق ذلك، ضواحي صناعية مخططة ومطورة مسبقاً، لكـي تقوم بتقديـم جميع الخدمـات اللازمة وتوفر الميـاه والطاقة الكهربائيـة والوصلات الخاصـة بالطرق والسكك الحديدية. تـم استئجار الأراضي بأسعـار مخفضة، كما تم بناء التسهيلات الصناعية مسبقاً في بعض الحالات، لكي تكون جاهزة للتأجير لشركات صغيرة. كما تم تخطيط أوائل هذه الضواحي في الرملة، ونتانيا، وبئر السبع، والمجدل، وعسقلان.

أوصـت خطة التنمية المكثفة لتلال الجليل (1974) بجـذب السكان اليهود للمناطق التي يقطنها فلسطينيون، وزيادة عددهم فيها، وذلك عن طريق إقامة 12 قرية في منطقتي سيغيف وتيفنا. يقول ملخص خطة المنطقة الشمالية # ت.م.م. 2 (1986: 58):

> «يبيـن تحليـل المعلومـات الديموغرافيـة والاقتصاديـة ... أن مشكلة مغـادرة السكان اليهـود للمنطقة والظـروف السوسيـو– اقتصادية ...

هما المشكلتان الرئيسيتان المترابطتان. لذلك، من الصعب تقرير أي المشكلتين هي المتغير المستقل، وأيهما هي المتغير التابع».

كما أوصت «خطة ناحال عيرون» (الوكالة اليهودية، 1989)، بزيادة الوجود اليهودي في وادي عارة، وهو منطقة ذات أغلبية سكانية فلسطينية. تقول الخطة:

> حتى اليوم، لا تجذب هذه المنطقة السكان اليهود ولا الاستثماريين ... في الآن ذاته، فإن احتياطي الأراضي المتاح فيها للتنمية السريعة كبير نسبياً: نحو عشرة آلاف دونم ... ونحو عشرين ألف دونم من الأراضي العامة» (الوكالة اليهودية، 1989: 16).

لذلك، ومن أجل جذب اليهود، فهي تقترح إقامة بعض المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، إضافة إلى تجديد بنية المواصلات والمناطق الصناعية والمراكز التجارية من أجل سكانها ومن أجل السياحة.

كذلك توصي «النقب 2015» (2005)، بمحفزات اقتصادية وإسكانية عدة، من أجل جذب السكان اليهود الأقوياء نحو النقب. تقترح الخطة إقامة «ملكيات سكنية فريدة» مثل «الاستيطان الفردي»، حيث يستطيع فرد ما أن يملك مئات بل آلاف الدونمات التابعة للدولة من أجل الاستيطان. وتفترض أن هذا النوع من المساكن الفريدة سيحسن «التجربة الإسكانية في النقب» (2005: د– 7). كما تقترح الخطة تبني سياسة ملائمة بالنسبة للأراضي بهدف تسهيل عمليات الإسكان في أراضي الدولة في النقب: توفير الخطط لتوسيع ولاية المستوطنات عبر طرح نموذج الملكيات السكنية المقترح. كما تقترح الخطة أنماطاً عدة من الإعفاءات الضريبية للناس والأعمال (2005: أ– 20). وخلاصة ذلك، هي أن الإستراتيجيات الاقتصادية المقترحة لها غايات جيو– سياسية وديموغرافية واضحة، وهي تسعى إلى جذب السكان اليهود «الأقوياء» اجتماعياً واقتصادياً.

خضع التخطيط القومي في إسرائيل للانقسام الإثني فيها، بينما ظل يتجاهل الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. فقد تعامل مع السكان اليهود كإحصائيات ديموغرافية يجب توزيعها على الأراضي المستعمرة «الفارغة». وكانت الخطط المختارة للدراسة عمياء إزاء الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي والديني والإثني في إسرائيل إلى درجة كبيرة. وفي ما يتعلق بالفلسطينيين، ظل التخطيط القومي والمناطقي معادياً لهم، على النحو الذي ذكر سابقاً، ولم يرد ما يوصي بالمساواة بين الجماعات المختلفة، بل تم النص فقط على تقليص الفجوات الاقتصادية بين «السكان» دون أي تحديد لما يتعلق بالهوية الإثنية لهؤلاء السكان.

توصي الخطة القومية الشاملة تاما # 31 بـ«الاندماج التام للقطاع العربي بالنظم الميتروبولية والتنمية الاقتصادية» (تاما # 31، الخطة التنموية، مجلد 3: 2). وعلى الرغم من أن الأهداف النهائية الإثني عشر، المدرجة في الخطة الموافق عليها (تعليمات الخطة الموافق عليها، 1998: 228–229)، لم تشر إلى تقليص الفجوات بين الجماعات الإثنية أو الاجتماعية في إسرائيل بشكل عام، أو بين العرب واليهود بشكل خاص، فهذه الخطة، ولأول مرة، لا تشير للعرب بشكل عدائي واضح. فالهدف الخامس من بين الأهداف العشرة للخطة القومية الشاملة الحالية، المخطط القومي35#، يقول بـ «تقليص الفجوات بين القطاعات المختلفة للسكان وبين المناطق المختلفة في البلاد» (تاما# 35، تعليمات الخطة، 3:2006). ويتبنى ملخص خطة منطقة حيفا # ت.م.م.6 المصطلحات ذاتها الواردة في تاما 35# ويقترح «تقليص الفجوات بين القطاعات المختلفة والمناطق المختلفة» (تمم# 6، 2003: 11؛ انظر أيضاً خطة حيفا الميتروبولية، 1998: 27).

أما إستراتيجية «النقب 2015» (2005)، التي بوشر بتنفيذها في تشرين الثاني 2006 من أجل السكان العرب في النقب، فإن ما جاء فيها حول تنمية البنية التحتية للبلدات العربية، هو في حقيقته لغايات جيو– سياسية، وليس من أجل تعزيز المساواة في مخصصات الموارد بين العرب واليهود، حيث جاء فيها:

> «هناك حاجة للاستثمار في البنى التحتية لمستوطنات البدو من أجل تحسين مستويات الحياة وجذب السكان «البدو» بعيداً عن أماكنهم المبعثرة (القرى غير المعترف بها رسمياً) إلى المستوطنات الدائمة» (2005: أ– 11).

وخلاصة ما سبق، أن التخطيط القومي والمناطقي في إسرائيل أخذ خلال السنوات الأخيرة يستخدم مصطلحات أصح سياسياً فيما يتعلق بالسكان العرب. والأهم من ذلك، هو أن هذه الخطط لا تتحدث عن «المساواة» بحدّ ذاتها في مجال التنمية وتخصيصات الموارد، ولكنها توصي بتقليص الفوارق بين السكان وبين المناطق، ولكن بشكل لم يلحقه أي تعبير عن ذلك بالمخططات نفسها.

تتجسد السياسات الحكومية الرئيسية التي ترمي إلى تحقيق إنجازات قومية جيو–اقتصادية وديموغرافية– اقتصادية في «خريطة الأولويات القومية». فقد اعتادت الحكومات الإسرائيلية خلال العقود الأخيرة أن تقترح «خريطة أولويات قومية» توفر حوافز اقتصادية ومالية متعددة لمناطق جغرافية معينة. تقع هذه المناطق في العادة في الأماكن الأكثر استهدافاً للتهويد، وذلك إما في القدس، جنوب النقب أو شمال الجليل. الفكرة الرئيسة

التـي تكمن وراء هـذه الخرائط هي تسريع قيـام المستوطنات والبلـدات اليهودية من أجل التشجيع على الهجرة إلى هذه المناطق. أما الحوافز، فتتجسد في مواقع المستوطنات التي تسلم إلى البلديات المحلية، وتتضمن حوافز فردية معينة كتخفيض الضرائب، وحوافز مالية أخرى للحصول على منزل أو شقة.

وكمثـال على ذلـك، أقرت الحكومة فـي 15 شباط 1998، القرار المرقـم 3292، الذي وصف بلدات وقرى معينة بأنها أولويات قومية (أ) و (ب). وفقاً لهذا القرار، تلقت فئة (أ) منافع وحوافز ومنحاً كبيرة، بينما تلقت فئة (ب) منافع وإعانات مالية أقل من ذلك. تتضمن هذه الحوافز مساعدة للرسوم الدراسية، وإعانات للسفر، وتخفيضات للمعلمين على أجور استئجار سيارات، وإعفاء من رسوم رياض الأطفال، وإعانات مالية لامتحانات التخرج من الثانوية، وساعات الدراسة الإضافية، وتمويل تركيب الكومبيوترات في المدارس، وأفضليات للطـلاب الذي يريدون القيام بدراسات عليـا. من بين 553 بلدة وقرية تم تعريفها على أنها أفضليـة قومية، لم تكن هناك غير أربع قرى عربيـة (عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيـة في إسرائيل، 2010: 3). وقد قدمت «عدالـة» التماساً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا في العام 1998 بالنيابة عن «لجنة المتابعة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل» التي تمثـل الأقلية العربية في إسرائيل، تقول فيه إن خريطة الأولويـة القومية غير قانونية وتمييزية ضـد المواطنين العرب وبلداتهم ومدنهم. وفي 27 شبـاط 2006، أصدرت هيئة محلفين مـن المحكمة العليا مؤلفة من سبعة قضاة قراراً أدانت فيه قرار الحكومة واعتبرته تمييزاً غير قانوني ضد القرى والبلدات العربية. كما أدانت التوزيع المسرف للإعانات والمساعدات مـن موارد الدولة، واعتبرت أنه يتجاوز صلاحيات الحكومـة، وأنه لا بد من صدور قانون واضح يحدد القواعد والمعايير التي تحكم تصنيف المناطق ذات الأولوية القومية (قرارات المحكمة العليا– 98/2773 و03/11163).

ث– المفهوم الرابع: شرعنة التخطيط وبناء الإجماع القومي حوله

يشـكل الإجمـاع أحد أبرز مـا يحيط بالخطاب الخاص بالتخطيط القومي فـي إسرائيل، إذ لا يـكاد يخضع لأي تشكيك لـدى الجمهور الإسرائيلي وحكومـات إسرائيل المتعاقبة بأجنحتها اليمينية واليسارية منذ العام 1949. فقد حظيت سياسة البعثرة السكانية بإجماع واسـع لم ينقطع، ووافقت عليـه كل حكومات إسرائيل، وكان حجر الزاوية لجميع الخطط الخاصـة بالتوزيـع الفيزيائي. يجادل ليرمان وليرمان، المخططـان الرئيسان لخطة «تاما # 31»، فـي أنـه يمكـن لهذه السياسـة (1992: 38 – 39) أن توصـف الآن بأنها «التوزيع المتـوازن للسكان وزيادة السكان في الجليل والنقـب والمناطق الأخرى قليلة السكان في البلاد وتحاشي الازدحام المفرط في مناطق الوسط».

إن ممارسة التخطيط القومي الذي أقصى الفلسطينيين عن توزيع الموارد وعملياته، قد حصر خدماتـه كلّها فـي الجماعة اليهودية، وأسهم فـي استعمار البلاد وبنـاء إسرائيل. إن شرعية خطـاب التخطيط القومي هي التي كونت هـذا الخطاب، وهي التي تبقي بثبات على غاياته وإستراتيجياته للعديد من العقود.

كذلك يبين تحليلنا أن التخطيط القومي الإسرائيلي أقصى الفلسطينيين، الذين يشكلون أقلية وطـن كمـا يصفهم حسن جبارين، وهم مواطنـون في إسرائيل، عـن المشاركة منذ الخطة القومية الأولى وإقامة إسرائيل. فقد عمدت بعض الخطط خلال التسعينيات إلى ضم عربي واحـد إلى طاقمهـا، غير أنه في مجال توزيع الموارد والمشاركـة في عمليات اتّخاذ القرار علـى المستوى القومي، فلم يحصل السـكان الفلسطينيون في إسرائيل على أية قوة رسمية، وتركوا جانباً مع خيار واحد هو معارضة القرارات التي تتخذ مركزياً.

فالبنيـة السياسية– الإثنية للدولة، تحول دون مشاركة السكان العرب في عمليات التخطيط القومـي العـام. ويكاد لا يكـون هناك تمثيل للأقليـة الفلسطينية في إسرائيـل في الحكومة المركزيـة. وبمعزل عن بعض الحالات الاستثنائية، فـإن النـواب الفلسطينيين المنتخبين وأحزابهـم لم تتم دعوتهم مطلقـاً للمشاركة في أي ائتلاف حكومـي. كذلك، فإن هرمية السلطـة في التخطيط والتنمية وتشكيل الفضاءات الفيزيائية يضعف قدرة السكان في المدن الفلسطينيـة على تشكيل فضاءاتهم التي هي ملـك لهم أصلاً. فالفلسطينيون غير ممثلين إلا علـى نحو هامشي علـى المستـوى الإداري، أو على مستويات اللجـان التخطيطية. ومن الناحيـة القانونية، فهم إضافة إلى انعدام المشاركة المجتمعيـة في العملية التخطيطية، ليس لهم رأي مسمـوع في عملية التخطيط القانوني، باستثناء حـق تقديم الاعتراضات الرسمية علـى الخطـط. ونتيجة لذلك، فـإن مصالـح الفلسطينيين، بشكل عـام، ومصالح مدنهم، بشـكل خاصـ، غير ممثلة في الحكومـة المركزية أو داخل مؤسساتهـا التخطيطية القوية. فعلـى الرغم من أن المواطنيـن الفلسطينيين لهم حق الانتخاب والترشح للكنيست، ومع أن ممثليـن عن أحزابهم قد وصلوا إلى الكنيست، فإن المشاركة الفعلية والمؤثرة في التخطيط المكاني والإنتاج محدودة جداً جداً.

كذلك، فإن العديـد من الخطط، وبخاصة المناطقية والمحلية، تعامل السكان الفلسطينيين بشـكل عدائـي. هكذا يتـم وصف سكان البـلاد الأصلييـن الفلسطينيين بأنهـم «بناة غير شرعييـن»، وغزاة لأراضـي الدولة، وينتشرون أينمـا كان، ويشكلون خطـراً ديموغرافيا، ومجموعـة تقيم في بلدات وقرى عربية متلاصقة. وفي الكثير من الحالات، ولغاية أواسط التسعينيات، كان العرب يوصفون بأنهم «غير يهود» أو «أقليات»، وذلك بدلاً من وصفهم بأنهم أقلية إثنية عربية أو فلسطينية.

وتصف إحدى وثائق «خطة الأبراج» وهي «مقترح للتنمية المناطقية للجليل الغربي»، مشاكل وصعوبات التخطيط في المنطقة على النحو التالي (أولترمان وستاف، 2001):

> «بسبب النمو الطبيعي المتزايد للأقليات (المقصود العرب) في الجليل مؤخراً، وبسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، صرنا نشهد ظاهرة تمدد قطاع الأقليات خارج الحدود التقليدية لقراهم، وهي ظاهرة تترافق مع غزو أراضي الدولة ومناطق التدريب على إطلاق النار، وظهور أبنية غير قانونية ليس لها خطط توجيهية وإرشادية ... إلخ. ويتم الانتشار واحتلال الأراضي دون أوامر ودون استمرارية جغرافية ... والنتائج المتوقعة لهذه العملية، أنهم باحتلالهم لقطع صغيرة من الأراضي، هي أنهم سوف يسيطرون على كل الجليل الأوسط، وسوف يحول ذلك دون التمكن من توزيع المستوطنات اليهودية والموارد الأخرى في المنطقة».

والمشكلة الرئيسة في المنطقة الشمالية، وفقاً لما يقوله ملخص خطة المنطقة الشمالية # ت.م.م.2 هي:

> «... الصورة شديدة القتامة للسكان اليهود في المنطقة الشمالية ... حيث تلقي هذه الصورة الشك على مصطلح ومشروع «تهويد الجليل» ... هناك خطر مرعب حقاً في أن ينقلب السكان اليهود في المنطقة الشمالية إلى أقلية بين مجموع السكان» (التأكيد على كلمة أقلية موجود في الأصل، 1975: 43).

ويصف ملخص «خطة المنطقة الشمالية # ت.م.م. 2 تغيير # 9» الذي صودق عليه، مؤخراً، المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة الشمالية. هناك بين هذه المشاكل: «احتلال أراض (من قبل العرب) وأبنية غير قانونية (للعرب)». وتقترح «خطة ناحال عيرون» (الوكالة اليهودية، 1989: 17) بناء مستوطنات يهودية جديدة وإستراتيجيات أخرى من أجل حماية الأراضي من العرب الغزاة: «يجب علينا بيان رأينا في شأن وسائل بديلة أخرى لحماية أراضي الدولة على نحو مقبول: زراعة (غابات) ... إلخ».

ويصور ملخص خطة المنطقة الشمالية # ت.م.م. 2 (1986)، البدو العرب كغزاة لأراضي الدولة، و«ينتشرون على مساحات شاسعة هي أراض دولة». لذلك، تقترح الخطة نقلهم إلى «مجمعات» (ص. 34–44). أما ملخص خطة المنطقة الجنوبية (ت.م.م. 4، 1992، 1994)، فهو أيضاً يصنف الفلسطينيين، سكان البلاد الأصليين المقيمين في

المنطقة الجنوبية (نحو 150 ألف مقيم) كبدو، وفقاً لمصطلحات الخطة، وكغزاة لأراضي الدولة، «وقد يلحقون الأذى بأية خطة تنموية في المنطقة الجنوبية» (1992، 7–9). كما توصي هذه الخطة بحلّ مشكلة الأراضي في القرى الفلسطينية غير المعترف بها من خلال إستراتيجية من «المفاوضات الصارمة والتسويات المبتكرة التي تقدم منظومة من الحلول لمشاكل البدو، وتقف في وجه توقعاتهم» (1992: 7–11). كما توصي بتقديم «حوافز خاصة للبدو كتعويض لهم لكي يتخلوا عن حقوقهم في أراضيهم» (1992: 7–14).

وتجادل «خطة ناحال عيرون» (الوكالة اليهودية 1989)، في أن هناك الكثير من الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وفي وادي عارة، وبأن المنطقة لذلك غير جذابة لليهود، وبحسبها:

> كانت منطقة وادي عارة ... منطقة حدودية لغاية العام 1967، وهي تمتد على طرفي الحدود ... وعلى الرغم من الأهمية المعروفة للمنطقة، حيث هناك إجماع قومي على تطويرها «وفقاً لخطة ألون»، فهي منطقة عدد اليهود فيها قليل جداً: فمساحتها التي تبلغ نحو 180 كيلومتراً مربعاً، لا يقيم فيها إلا نحو ألف يهودي فقط، مقابل نحو 160 ألف عربي (الوكالة اليهودية، 1989: 5).

ويصف ملخص خطة المنطقة الشمالية # ت.م.م.2 تغيير 9#، والمعتمدة اليوم قانونياً بشمال البلاد والجليل، التي قدمت في العام 2001، المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة الشمالية التي يشكل الفلسطينيون نحو نصف سكانها، فتسمي المشكلة التالية بأنها أولى المشاكل: «يشكل اليهود أقلية ملفتة للنظر في مناطق متعددة من الجليل»، وهناك: «ميزان هجرة سلبي» (ص: 4). ويتم عزو التوازنات السلبية إلى ميزان الهجرة القادمة للمنطقة. وتمضي الخطة في وصف المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة الشمالية، ومنها: «مستوطنات عربية متواصلة» (ص: 4). وهناك هلع مرضي يظهر في العديد من الخطط القومية والمحلية والمناطقية خوفاً على الأرض.

ج. المفهوم الخامس: التضحية البيئية

يقترح هذا المفهوم أن الأجندة البيئية تمت التضحية بها من أجل السيطرة وتوزيع السكان. ومن أجل حماية «أراضي الأمة» وإنقاذها من براثن العرب. لذا، وكما هو متبع بأيديولوجية الحركة الصهيونية، حيث تبنت الحداثة الغربية الرامية إلى التطوير واستنفاذ المصادر البيئية من أجل التطور والتقدم، سيطر استعمار الفضاء المكاني على المهمة التخطيطية القومية في إسرائيل على حساب البيئة. لذلك، تم إهمال القضايا البيئية إلى حدّ كبير لعقود عدة.

خلقت الأيديولوجية الصهيونية إستراتيجيات تخطيطية كانت تتولد من خلال مفاهيم صكتها كاحتلال الأرض «الفارغة» و«الخالية من السكان»، وزراعة «الصحراء»، وإصلاح الأراضي «المهملة». لم تعترف الخطط القومية والمناطقية بالقضايا البيئية بجدية، بل كانت خططاً موجهة جيو– سياسياً، ومسيطراً عليها من قبل الأجندة الديموغرافية.

يظل أرئيل شارون، المهندس الرئيس للخطة القومية الأولى لإسرائيل، يردد ما يلعبه الدور الحاسم للتخطيط الشامل في تحقيق النجاح أو الفشل للمجتمع الإسرائيلي أو الاقتصاد. فتوجهه هو توجه حداثي يهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية للتنمية وتحقيق الأهداف القومية:

> «يجب على الخطة القومية أن تسعى إلى التعبير، ليس فقط عن أفضل ما يمكن تقديمه من تخطيط تفصيلي للبلدات، وإنما كذلك عن أفضل مكان عقلاني للقرى والمدن الجديدة، وأنسب المواقع للمراكز الصناعية الجديدة، والطرق وغيرها...، وما يوفر أفضل ما يمكن من أجل الاستفادة المثلى من موارد البلاد وثرواتها» (ص: 45).

كذلك فهو مقتنع بأن المكونات الطبيعية للبلاد توفر فرصاً ثرية ومتنوعة للتخطيط الفيزيائي، وبأن البحث والإعداد الدقيقين سوف يضمنان نتائج ناجحة. فمعظم البلاد غير مطورة بعد، وقليلة السكان وغير مخططة.

في الآن ذاته، وفي ما يتعلق بالمتنزهات والغابات، يوفر مخطط شارون «شبكة من الغابات، والمتنزهات والمحميات الطبيعية الممتدة في جميع أنحاء البلاد، التي تشكل المتنفس الرئوي للسكان (ص: 47). وبحسب ما جاء في الخطة، فإن:

> «جبال الجليل الجميلة، وسهول جزريل الخصبة، ووادي الأردن شبه الصحراوي، وبيارات وبساتين الفواكه في السهل الساحلي، وإعادة التشجير وبناء المصاطب على التلال اليهودية، كل ذلك سوف يجتمع تحت سقف الخطة القومية لكي يتحول إلى نموذج ثري من التلال والسهول المستصلحة والغابات والحقول المستردة والقرى والبلدات المعاد بناؤها. إن تبلور هذه المرحلة الأولية من الخطة القومية سيتبعه تقدم متزايد في مجال تنمية النقب. وهكذا، فإن كل تلك الخصوبة والخضرة السابقة للبلاد التي فقدت خلال قرون عدة من الإهمال والتخريب للأرض، سيتم استردادها، وسيتم خلق بيئة ملائمة لنمو مجتمع سليم ومزدهر وتقدمي» (ص: 56).

في أوائل التسعينيات، كانت تاما # 31 أول خطة قومية شاملة توصي بضمان «نوعية حياتية وبيئيـة في البلاد من خـلال تنمية متسارعة» (تعليمات الخطـة، 1998: 228). أما خطة «إسرائيـل 2020»، فتنتقـد طريقـة التنمية هذه، وتقسـم إسرائيل إلى سبعـة فضاءات وفقاً لموازيـن التنمية والحماية. كمـا تقترح من بين ذلك «فضاءات منفتحـة ومحمية من أجل حماية البيئة»، ولأجل تحقيق الغايات البيئية. أما الخطة القومية الحالية لإسرائيل، التي هي ملخص المخطط القومي # 35، الذي تأثر بشكل واضح بخطة «إسرائيل 2020»، فيمكن أن تكـون أول خطـة قومية رسميـة في إسرائيل مـن حيث اعترافها، علـى نحو «معتدل»، بالقضايـا البيئية بشكل عام، وتكييفهـا الجزئي للمصطلحات الخاصـة بالتنمية المستدامة والأجنـدة الدوليـة. تستخدم الخطة ما تطلق عليه «لغة الأنسجـة» التي تنتظم فيها إسرائيل بواسطـة خمسة أنماط مـن الأنسجة. تقرر هذه الأنسجة مـدى التنمية في كل مكان، كما تقـرر ما إذا كانت الأرض ستخصص للتنمية أم للحماية. فالفكرة هي السيطرة على التنمية في المساحات المحمية والزراعية. وهناك للخطة غايتان رئيسيتان، هما:

> «حفـظ الأراضي من أجل الأجيال القادمة فـي الآن الذي يتم فيه الإبقاء علـى الثـروات الطبيعيـة، والزراعة، والفضـاءات المفتوحـة والتراث، والاحتفـاظ بالفضيلـة الريفية للمستوطنـات الزراعيـة، وتوفير الحلول لمتطلبات الجهاز العسكـري ... وتقليص المخاطر البيئية وآثارها وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة» (تاما # 35، 2006: 3).

ويعتمـد ملخص خطـة منطقة حيفـا # ت.م.م. 6، مصطلحـات خطة تامـا # 35 ذاتها، وتهدف إلى:

> «الحفـاظ علـى الثـروات الطبيعيـة، والمشاهـد الطبيعيـة والشواطـئ والتـراث، والحفاظ على تواصل الأراضي المفتوحة والتقليل من إلحاق الأذى بها، والحفاظ على الأراضي من أجل الأجيال القادمة» (ت.م.م. # 6، 2003 ك 11).

وكمـا ذكر سابقاً، فإن سياسـة البعثرة السكانية حققت تأييداً واسعاً متواصلاً، حيث وافقت عليهـا جميع حكومـات إسرائيل، وكانت حجـر الزاوية لجميع خطط التوزيـع الفيزيائي. ولكـن خطة تامـا 31# شككت في الهدف القومي مـن البعثرة السكانيـة، واقترحت بنية ميتروبوليـة لإسرائيـل تقوم علـى التجمعات الحضرية بـدلاً من العمل علـى إقامة البلدات الصغيـرة والمستوطنات الزراعية على النحـو الوارد في خطة شارون وخطط قومية أخرى. مـن هنا تتضمن خطـة تاما 35# الخاصة بالاستيطان الإسرائيلـي أربع مساحات ميتروبولية واضحـة. يقترح مخطط 35# أن يتم مجمل البنـاء في نحو 50 تكويناً حضرياً. تضم هذه

الأنسجة الحضرية معظم المدن وما يحيط بها. وتبلغ المساحة الكلية لهذه الأنسجة الحضرية 2364 كيلومتراً مربعاً، تشكل نحو 11% فقط من مجمل مساحة الدولة، وهي المساحة التي يقيم فيها نحو 90% من السكان. تشكل المساحة المبنية في المحليات حالياً نحو 65%، من مجموع المساحة المبنية في إسرائيل. وتدل هذه الأرقام على تبعثر شديد الاتساع للبناء في المناطق الريفية، والاستخدام القليل للأرض من أجل البناء. يهدف المخطط القومي 35# إلى استعمال أكثر فاعلية للأرض، وإلى بعثرة أكثر توازناً للسكان فوق المساحة المتاحة – دون العودة إلى سياسات اللامركزية المتعمدة التي سادت قبل التسعينيات. وترفع الخطة حصة بئر السبع من التكوين الحضري من 7.7% وهي النسبة الحالية، إلى 11.2%. كما ترفع حصة المنطقة الشمالية من 25.7% وهي النسبة الحالية، إلى 28.4% لغاية العام 2020. في الآن ذاته، فإن الحصة النسبية لمنطقة تل أبيب الميتروبولية ستنخفض من 43% إلى 36% في العام 2020.

ويبدو أن الخطط القومية الأخيرة، وبخاصة تاما # 31 في أوائل التسعينيات، قد اعتبرت المدينة بمثابة قلب التنمية المستقبلية بدلاً من إجازة التنمية في كل مكان فارغ في البلاد. مع ذلك، ليس هذا هو نهاية إستراتيجية السيطرة الترابية المتمثلة في بناء المستوطنات الجديدة، وبخاصة في النقب. «فالنقب 2015» توصي بإقامة 100 مستوطنة فردية موزعة في النقب بهدف إحكام السيطرة على الأرض.

خلاصات

تخلص هذه الورقة إلى أن التخطيط القومي والمناطقي العام في إسرائيل ينتج إطاراً جيوسياسياً يستهدف، في حصيلته النهائية، بناء إسرائيل الدولة اليهودية، حيث تم وضع هذا الإطار وتطويره في أعقاب حرب 1948 ونكبة الفلسطينيين الذين تحول قسم منهم إلى أقلية داخل إسرائيل (156 ألف نسمة فقط)، بينما الغالبية العظمى البالغة نحو 750 ألفاً تحولت إلى لاجئين في الدول المجاورة.

تستخلص هذه الورقة خمسة مفاهيم رئيسة تعمل حصرياً على وضع إطار مفاهيمي أو أجندة خاصة بالتخطيط القومي في إسرائيل بهدف بناء الأمة والدولة اليهودية. يركز المفهوم الأول على تحديد الجغرافية الجيو– سياسية لدولة إسرائيل الناشئة. كانت «خطة شارون» هي أول خطة قومية شاملة، وهي التي بدأت بتطبيق الإستراتيجيات المكانية التي أكملت عملية تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم، ودفعت حصراً بالاستعمار اليهودي للبلاد وفقاً للأجندة العملية الصهيونية وأيديولوجيتها. تجسد الاستعمار الكاسح للبلاد بكل وضوح في إقامة مئات المستوطنات اليهودية، وجلب السكان للبلدات والقرى

الفلسطينيــة التي أفرغت مــن أهلها. بدأت هذه العملية مع إقامة دولــة إسرائيل، وتواصلت لغاية أواخر الثمانينيات. تم في أوائل التسعينيات تغيير توجه التخطيط القومي بعض الشيء، وتم منذ ذلك الحين تبني إستراتيجية ذات توجه حضري كبديل للتنمية الريفية. ومن المؤكد أن المهمة الجيو– سياسية لتقرير مستقبل هيمنة جغرافيات دولة إسرائيل، نجحت على نحو دراماتيكــي من وجهة نظر الجهاز الحكومي ومؤسساتــه التخطيطية. ولعل الشاهد الكبير علــى هذا النجاح، هو حقيقة أنه حتى هذا اليوم، فإن نحــو 93% من أراضي إسرائيل تعود للدولة وتحت سيطرتها الكاملة.

أما المفهوم الثاني، فهو الذي يحدد الجغرافيا الديموغرافية الخاصة بالدولة. يشكل مفهوم «توزيــع السكان» مفهوماً رئيساً من أجل استكمــال واختتام العملية الاستعمارية والسيطرة علــى الجغرافيــات عبر السياســات الديموغرافية. ويطبق المفهوم الثالــث سياسات جيو– اقتصادية تهدف إلى تحقيق غايات جيو– سياسية. تطبق الأجندة الجيو– اقتصادية سياسات تنمويــة متعددة كمنح الحوافز المالية للأفــراد والبلديات المحلية. ويرى المفهوم الرابع أن البيئــة قد أسيء إليهــا إلى حدّ كبير باسم البعثرة السكانية وإقامــة مستوطنات جديدة. فعلى مــدى عقود عدة، تم إهمال القضايا البيئية حيثمــا كان استعمار الفضاء الترابي هو المسيطر علــى مهمة التخطيط القومي. ومــن الواضح أن تصاعد الوعي البيئــي على الصعيد الدولي منــذ التسعينيات، واجه صعوبات في اختراق أجندة التخطيــط القومي في إسرائيل. يمكن ملاحظــة الأهــداف البيئية فقط في أوائــل التسعينيات في تامــا 31#. ونفترض أن الهزيمة الكاملــة للفلسطينييــن في نضالهم من أجــل الأرض، قد أطلقت يد الحكومــة ومؤسساتها فــي تشكيل البلاد وفقاً لبعض الاعتبــارات البيئية. أما المفهوم الخامســ، فيرى أن العملية التخطيطية تسعى للحصول على الإجماع والشرعية القومية، بينما يتم استثناء العرب، الذين يشكلون نحو 20% من السكان، من العملية التخطيطية. ومن الواضح أن التخطيط القومي هو تخطيط إثنوقراطي مناهض للسكان الفلسطينيين، ويقصيهم عن العملية التخطيطية.

لــم تكن هــذه المفاهيم ثابتة، بــل تشكلت على مدى سنــوات وفقــاً للمُخرجات الجيو– سياسيــة للدولة. وهذه المفاهيم متداخلة، حيث يخدم كل مفهوم جانباً معيناً من عملية بناء الدولــة اليهودية، وهي تخدم كمجموع هدفاً رئيســاً واحداً هو الدفع بعملية بناء الأمة حتى مــن خــلال انتهاك حقوق السكان العــرب الأصليين وعلى حســاب حقوقهم في الأراضي والممتلكات. يبدو أن للتخطيط جانباً مظلماً إن لم يكن أكثر من ذلك. إن له جوانب عنيفة إزاء حقوق «الآخرين» من محرومين ومهزومين. يبرر فوكوياما (2007، 2004) أن عملية بنــاء الدولة يجب أن تبــدأ بإيجاد الأمة المتماسكة، «وهو ما يتطلب في العادة تغيير الحدود أو نقــل السكان، ولكن ذلك نادراً ما تحقق في التاريــخ البشري بعيداً عن ممارسة العنف» (2007: 10). فوفقــاً لوجهة نظــرة، «إن بناء الدولة بالمعنى الدقيق لذلك، هو عملية خلق

للاحتـكار الويبري للعنف المشروع فـوق قطعة أرض محددة، ولذلـك، هناك في صميم ذلك، يتم تمركز الإكراه المتمثـل في الجيوش وأجهزة الشرطة تحت سيطرة سلطة سياسية مركزية» (2007: 11).

لقد تأسست إسرائيل بيد مستعمرين من اليهود لكي تكون الوطن القومي الحصري للشعب اليهـودي. وهذا الـدور لا ينعكس فقط في الهوية الجماعيـة الرسمية للدولة، وإنما كذلك فـي بنيتها المؤسسيـة، وتوزيعها للمصادر والسياسات المكانيـة وتقرير الأولويات القومية (انظـر لوستيك 1980؛ سموحة 1990؛ روحانا وغانم 1998؛ يفتاحئيل 1999). ويرى يفتاحئيـل (2006: 295) أن التخطيـط في إسرائيل هو تخطيـط إثنوقراطي، وهو نوع من النظـم التي تسهل وتعزز عملية التوسع والسيطـرة على أراضٍ متنازع عليها. ويتم ذلك من خلال جهاز الدولة عبر تجييش جميع الموارد القانونية والاقتصادية والعسكرية.

Bibliography:

- Abu Lughod, J. (1971) The Demographic transformation of Palestine, in Abu Lughod I. (ed) The transformation of Palestine. Evanston, Ill.: Norfthwestern University Press. Morris, B. (1987) The birth of the Palestinian refugee problem 1947–1949. Cambridge University Press, Cambridge, MA.
- Adalah- The Legal Center for the Arab Minority Rights in Israel. (2010). On the Israeli Government's New Decision Classifying Communities as National Priority Areas. Adalah Position Book, Haifa. http://www.adalah.org/newsletter/eng/feb10/docs/english20%layout.pdf
- Alterman Rachelle. 2001. National-level planning in democratic countries-A cross-national perspective. Chapter 1. in Alterman Rachelle (ed.), National-Level Planning in Democratic Countries, Town Planning Review Book Series, Liverpool University Press.
- Alterman Rachelle. 1995. Can planning help in time of crisis? Planners' responses to Israel's recent wave of mass immigration. Journal of the American Planning Association, Vol. 61(2): 156178-.
- Alterman Rachel and Mossieri Avi. 1993. national planning-its institution, legal base and objectives: From past to present. Israel 2020: Master Plan for Israel in the 21st Century. Haifa: Technion research and Development Foundation.
- Alterman Rachelle and Stav Tamy. 2001. Conflict and Consensus through language: Trends of Change towards the Arab Sector a Reflected in Urban and Regional Plans in Israel. Tel Aviv University. Pp. 6678-
- Alexander Ernest, Alterman Rachelle, and Law-Yone Hubert. 1983. Evaluation plan Implementation-The national planning system in Israel. Progress in Planning Monograph Series, Vol. 20, part 2.
- Boyatzis, R. E.: 1998, Transforming Qualitative Information: Thematic Analysis and Code Development. Thousand Oaks, CA: Sage.

- Carmon Naomi (2001: 182)Housing policy in Israel: Review, evaluation and lessons. Special Issue: Public policy in Israel. Israel Affairs, Vol. 7(4): 181208-.
- Dunsky Nachum. 1992. Updating the Outline Plan for the Southern District. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 97108-.
- Dunsky Nachum and Yenothan Golani, 1992. «The Star Plan»- «The Hill Axis». In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 8395-.
- Esther Zandberg, 2000. Is There Room For Everyone? Haaretz, 8.6.2000
- Flyvbjerg, B. (1996) The dark side of planning: Rationality and «realrationalitat.» In Explorations in Planning Theory, edited by S. Mandelbaum, L. Mazza, and R. Burchell. New Brunswick, NJ: Center for Urban Policy Research, Rutgers University.
- Flyvbjerg, B. (2002) Bringing power to research: One researcher's praxis story. Journal of Planning Education and Research 21 (4), pp. 35366-.
- Friedmann, J. (1998) Planning theory revisited. European Planning Studies, Vol. 6: 3, pp. 245254-.
- Fukuyama F. (2004). State-Building: Governance and World Order in the 21st Century. Cornell University Press.
- Fukuyama, F. (2007). Liberalism versus State-Building. Journal of Democracy, Vol. 18 (3), 1013-.
- Garon Meir, 1992, The national outline schemes for the geographical distribution of the population.. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel.pp. 1117-.

- Golani Yehonathan, 1992, The challenges of Israel towards the year 2000 and planning preparations made to assure their success. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 39-.
- Huxley, M. and O. Yiftachel. (2000) New paradigm or old myopia: unsettling the communicative turn in planning theory, Journal of Planning Education and Research, 19, 3, pp. 10110-.
- Lerman Raphael and Edan Raphael, 1992. A comprehensive national outline plan for construction, development and absorption of immigrants-N.O.S. # 31. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 2947-.
- Lerman Rapheael and others.1991. The National Outline Scheme # 31 – Comprehensive National Outline Scheme for Building and Development for Absorption of Immigrants.
- Mazor Adam and Yiftachel Oren, 1992. Israel 2020: A long-range master plan for Israel. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 4956-.
- Miles, M. B. and Huberman, A. M.: 1994, Qualitative Data Analysis: An Expanded Source Book (2nd ed.). Newbury Park, CA: Sage.
- Mosseri Avi. 1997. Strategic Spatial Planning and National Strategy in Israel. Unpublished Dissertation, the Faculty of Architecture and Town Planning. Technion-Israel High Institute of Technology. Haifa.
- Patton, M. Q.: 2002, Qualitative Research & Evaluation Methods. Sage Publications (3d Edition).

- Rachewski Dina, 1992. The place and the purpose of National Outline Scheme #31- Comprehensive National Outline Scheme for Building and Development for Absorption Immigrants. In Golani Y. and Eldor M. Garon, Planning & Housing in Israel in the Wake of Rapid Changes. Jerusalem: Ministry of Interior, Israel; Minister of Construction & Housing, Israel. Pp. 1928-.
- Said Edward. (1979). The Question of Palestine. New York: Vintage Books.
- Sharon A. (1951). Physical Planning in Israel.
- Sharon, A.. (1952). The Planning of Israel: Design for New Israel, Regional and National Planning. Israel and Middle East, Special Issue. Vol. II (XXII), Nos. 23-. March-April 1950. PP4556-.
- Jewish Agency (1989). «Nahal Eron Plan»: A Five Years Plan for Developing Eron-Rehan Hills.
- Stein, S. M., and Thomas L. Harper. (2003) Power, trust, and planning. Journal of Planning Education and Research, Vol (23):2, pp. 125139-.
- Yiftachel, O. (1997) Israeli society and Jewish-Palestinian reconciliation: ethnocracy and its territorial contradictions. Middle East Journal 51, 4, pp. 1–16.
- Yiftachel, O. (1999) Planning theories at the crossroads. Journal of Planning Education and Research, Vol. 18 (3), pp. 6769-.
- Yiftachel, O. (2000). «Ethnocracy and Its Discontents: Minorities, Protest and the Israeli Polity.» Critical Inquiry 26: 725756-.
- Yiftachel, O. (2006). Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Zandberg, Esther 2000. Is There Room For Everyone? Haaretz, 8.6.2000.

تعقيب د. مهند مصطفى

بالتأكيد، إنها ورقة رائعة جداً من حيث التصوير الدقيق للسياسات الحيزية الإسرائيلية، سواء في داخل فلسطين 1948، أو فلسطين 1967، إذا قبلنا هذه التقسيمات، إضافة إلى تحليل ما أنجزه المشروع الصهيوني.

من يقرأ الورقة ويتتبع مراحل التخطيط المُحكم والسيطرة على الحيّز الذي اتبعته الحركة الصهيونية – حتى قبل قيام الدولة، وفيما بعد قيامها – يجد أننا نتعامل مع مشروع سياسي كولونيالي محكم جداً، فهو لا يكتفي بخطابه السياسي الكولونيالي وأساساته الاستعمارية التقليدية، إنما هناك جهاز تخطيطي يقوم بالعمل بدقة متناهية حتى هذه اللحظة من أجل السيطرة على الحيّز.

الملفت للنظر في هذه الورقة، والمفارقة أيضاً، أنني تعرفت على اسم شخصية مهمة في المشروع الحيّزي والتخطيط الإسرائيلي (آرييه شارون)، وهي الشخصية المركزية التي حملت مشروع التخطيط للمكان والحيّز للمكان الفلسطيني، وجاء على ذكر أننا فلسطينيو الداخل – تحديداً – عشنا بين آرييه شارون وأرئيل شارون، فالثاني وضع كل مفهوم الطابع اليهودي للدولة بشكل جديد وفي مرحلة جديدة، وحاول تطبيق فكرة يهودية الدولة بشكل عملي على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وليس بشكل قانوني فقط.

والورقة من ناحية أخرى، ركزت على جانب التخطيط والحيّز، لكنها ركزت على ضلع واحد من فكرة ما أسميه «السيادة اليهودية»، وهي ليست فكرة نستطيع أن نعرفها من خلال أدبيات العلوم السياسية، فمفهومها في الأخيرة واضح، له تعريفات نظرية محددة، ولكن مفهوم «السيادة اليهودية» باعتقادي هو مفهوم نظري جذري نحاول تبيانه من خلال ثلاثة مركبات أساسية: الأول، الذي تطرقت له الورقة، وهو السيطرة على الحيز والاستيطان فيه من خلال آلية تخطيط محكمة جداً. والثاني، هو إعادة إنتاج ذاكرة الحيّز من جديد، وهذا كان جزءاً من عملية محكمة جداً من قبل قيام دولة إسرائيل واستمرت بعدها، وهذا الضلع يحاول أن يغيّر دائرة الحيّز، ليس فقط مكانيّته إنما أيضاً ذاكرة وهوية الحيّز. أما المركّب الثالث، وهو باعتقادي حديث بالرغم من أننا قرأناه في كتب جابوتنسكي حول الجدار الحديدي، هو «مركب الفصل»، بمعنى أن هناك حيز فلسطيني بالمفهوم الإسرائيلي يتمثل بوجود مكان معين يعيش فيه فلسطينيون (تحديداً 48)، وتظهر حاجة لفصل هذا الحيّز، قد تكون داخلياً من خلال بناء جدران بين الأحياء اليهودية التي توجد فيها غالبية يهودية، وبين الأحياء العربية الفلسطينية،

وهذا ما حدث في اللد والرملة وبعض المناطق. وهناك نوع آخر من الفصل بشكل تام عن كل المناطق الفلسطينية.

أخيراً، مفهوم الاستعمار اليهودي أو الصهيوني في فلسطين 48 أدخل عليه بعض التعديلات، وكان أحد أهم أدواته سياسات السيطرة، وكتب عنها بشكل غزير إيليا زريق في كتابه «الفلسطينيون في إسرائيل»، وإيان لوستيك في كتابه «العرب في الدولة اليهودية»، وآخرون. بمعنى أن هناك تنظيراً كثيراً حول مفهوم السيطرة كأحد أدوات الاستعمار الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين داخل 48، لكن أداة السيطرة الآن ليست كما في الماضي، لأسباب عديدة، منها عدم وجود حجم كبير من الأراضي، لا سيما أن المشروع الصهيوني أنهى عمله بأدواته التقليدية، وهناك تطوير لسياسات السيطرة، ومحاولة لتجديد أدواتها، ومنها على سبيل المثال، ابتكار مفهوم «الخدمة المدنية» ومحاولة فرضها على الفلسطينيين في الداخل، والتشريعات القانونية التي تحاول أن تجرّم إحياء الذاكرة الفلسطينية، بالتالي فإن «السيادة اليهودية» بحاجة إلى نضال لمواجهتها، ليس فقط فيما يتعلق بالجانب التخطيطي، وإنما أيضاً بالنسبة للجانبين الثقافي والسياسي.

الجلسة الثامنة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

أوروبا والأمريكتان

رئيسة الجلسة: أ. نادية حجاب.

د. عبد الـرّزاق التكريتي: التَّجمُّعاتُ الفلسـطينيّةُ في أُورُوبـا والأَمريكتَيْن وإِشكَاليَّةُ المُوَاطَنَة.

تعقيب: أ. معين ربّاني.

التَّجمُّعاتُ الفلسطينيّةُ في أُورُوبا والأَمريكتَيْن وإِشكَاليَّةُ المُوَاطَنَة

د.عبد الرزاق التكريتي[1]

مقدمة:

النظرة الفلسطينية إلى الجاليات في أوروبا والأمريكتين

تشكل التجمعات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتين قطاعاً مهماً من قطاعات الشعب الفلسطيني، ويتجاوز عدد أبنائها 900000، موزعين على الكثير من الدول أهمها: تشيلي (أكثر من 300000)، الولايات المتحدة (أكثر من 200000)، ألمانيا (أكثر من

1 محاضر في التاريخ الدولي بجامعة شفيلد ببريطانيا. حاصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد التي نال عنها جائزة مالكولم كير لأفضل رسالة دكتوراه من جمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية، وجائزة لي دوغلاس من جمعية الدراسات الشرق أوسطية في بريطانيا. صدر له كتاب:
Monsoon Revolution: Republicans، Sultans، and Empires in Oman، 1965–1976. Oxford: Oxford University Press، 2013.

100000)، الـدول الاسكندينافية (70000 تقريباً).[2] ويمكننا تقييم حالة هذه التجمعات وفقاً لثلاثة معايير: مستوى تنشيطها للتضامن مع القضية في الدول التي تتواجد بها، فاعليتها فـي التنظيـم الذاتي، دورها علـى الساحة الفلسطينيـة. إلا أننا كثيراً مـا نصب جل تركيزنا علـى المعيار الأول فقط، ونتغاضى عن الأهمية السياسية للتعبئة الوطنية المحلية والانخراط فـي عملية صنع القرار الفلسطيني العـام. ويعكس هذا الأمر نظرتيـن إشكاليتين للجاليات المتواجدة في الدول الغربية:

النظـرة الأولـى تأتي من بعض الأوسـاط الرسمية والسياسية الفلسطينيـة في الوطن المحتل والشتـات العربـي، ويمكن وصفهـا بأنهـا «وظيفية» الطابـع، حيث أنها تـرى الجاليات الفلسطينيـة في أوروبا والأمريكتين على أنها أدوات هدفهـا في الوجود هو القيام بوظائف محـددة، تتمثل بدعم مشاريع القيـادات الفلسطينية في الداخل ماديـاً ومعنوياً، والتأثير في سياسات الغرب عن طريق تأسيس اللوبيات. ووفقاً لهذا المنطلق، يتم التعامل مع الجاليات، في الكثير من الأحيان، على أنهم كغيرهم من المهاجرين إلى الغرب من أقطار العالم الثالث المختلفـة، ويوصفـون بالمغتربين، وهـي كلمة تحمل دلالات الخـروج الطوعي من البلد الأصلي، وإمكانية العودة إليه حسب الاختيار. وقد أخذت هذه الكلمة محل تعابير أخرى مثل «اللاجئين»، و«النازحيـن»، و«المهجرين»، و«أهل الشتات»، على الرغم من أن هذه الأوصاف أكثر دقة، فحتى الأقلية من الفلسطينيين الذين خرجوا بمحض إرادتهم ولأسباب اقتصادية، لا يستطيعون العودة إلا بإذن المحتل، وعبر نقاطه الحدودية، ولا يسمح لهم ذلك فـي أغلب الحالات. وعلى الرغم من ذلك، تم تقبـل مفهوم «الاغتراب» في بعض أوساط الشتـات، وذلك لعوامل عدة قد يكون أهمها طبقياً فـي الأساس. فلا شك أنه يصعب على أبنـاء العائلات المرموقة وذوي التطلعـات الصاعدة، وحتى منتمـي الطبقات الوسطى، أن يوصفـوا باللاجئين. فمع أن كلمتي «مغتـرب» و«لاجئ» هي بالأساس تعابير سياسية، فإن الأولـى تحمل معانـي الرفاه، وتدل الثانية على الفقر والمعانـاة، وتحولت الكلمتان بالتالي إلى مصطلحات طبقية تشكل عائقاً تعبيرياً أمام تطوير لغة سياسية دقيقة تخدم ثقافة العودة.

---

2 في نهاية العام 2012، قدرت علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بـ 655000، ولا شك أن جلهم متواجدون في أوروبا والأمريكتين. إلا أن هذا التقدير محافظ جداً. فوفقاً لتقرير مركز بديل الصادر في العام 2008، يصل عدد الفلسطينيين في الدول الأوروبية والأمريكية إلى 907000 . راجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «السيدة عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية العام 2012». تاريخ الدخول: 2012/12/31:
http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&ItemID=680&mid=3915&wversion=Stagin
Badil. Survey of Palestinian Refugees and IDPs، 2008–2009:
http://www.badil.org/ar/publications?page=shop.product_details&product_id=119&category_id=7&flypage=garden_flypage.tpl

وقد دخلت كلمة «الاغتراب» القاموس السياسي الفلسطيني، بقوة، بعد فترة أوسلو، وليس فقـط ضمن أطر السلطة الفلسطينية، بل حتى داخل منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، التـي نجد اليوم بها دائرةً لشؤون المغتربين استحدثت فـي كانون الأول 2007 وفقاً لقرار أصدرتـه اللجنة التنفيذية. وقد حددت للدائرة مجموعة من الأهداف تتلخص في: «تطوير وتوثيـق العلاقـة مع الجاليات الفلسطينيـة في بلدان الهجرة والاغتـراب، وتوطيد روابطها بوطنهـا فلسطيـن...»؛ «توحيد جهودها وبنـاء روابط قوية فيما بينهـا تساعدها في تطوير دورهـا فـي الدفاع عـن القضيـة الفلسطينية في بلـدان إقامتهـا، وفي الدفاع عـن حقوقها ومصالحها في هذه البلـدان...»؛ «توفير الفرص أمام المغتربين الفلسطينيين للمساهمة في بناء الوطن وتوفير متطلبات الاستثمار والبناء في مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرهـا، جنبا إلى جنب مع توفير متطلبـات الاستثمار والبناء فـي المجتمعات الفلسطينية فـي بلدان اللجوء ومخيماتها».[3] ونحـن إذ نشير إلى المنطق «الوظيفي» الذي تعكسه هذه الأهداف، لا نسعى، بالضرورة، إلى نقد فحواها أو وجود الدائرة بحد ذاته، بل إلى توضيح النظـرة الرسمية والإشارة إلى خلوها مـن أي دور سياسي للجاليات في أوروبا والأمريكتين في صناعة القرار.

أما النظرة الثانية للفلسطينيين في أوروبا والأمريكتين، فهي تنبع من الجاليات نفسها وتنطوي على تعريف محدود للذات الفلسطينية، يحصرها في الفضائيات الثقافية والاجتماعية. ففي أوساط الشابات والشبـاب، يُشهر الكثير فلسطينيتهم ويفتخرون بها كهوية ثقافية، إلا أنهم لا ينظـرون إليها مـن زاوية المواطنة. وبالتالـي، نجد في ديترويـت وأوبسالا وكوبنهاجن وتورونتـو وسانتياجو أبناءً من الجيل الثانـي يمارسون فلكلورنا الشعبي في حياتهم اليومية، إلا أنهـم بعيدون عن المشاركة السياسية ضمن الأطر الوطنية، على الرغم من انخراطهم في الدفـاع عن القضية ضمن الأوساط التضامنيـة. فهم يرقصون الدبكة، ويسمعون لمارسيل، ويستحدثـون أنواعاً جديدة من المسخـن، ويقرأون أشعار درويـش المترجمة، ويجيدون لهجـات أهلهم العامية، ويـرون أنفسهم على أنهم فلسطينيو الثقافـة والأصل، ويتظاهرون لفلسطيـن، ويرسلون مقالات على تويتر من أجلها. إلا أنهـم يعتبرون أن البوصلة السياسية راسخـةٌ فـي الداخل فقـط، وأن اللاجئيـن الحقيقيين هـم المتواجدون فـي دول الطوق، ويحسـون بخجل سياسي لا يلامسه أي فردٍ يعتبر نفسه مواطناً. فالمواطن حسب المفهوم الأثينـي العريق الذّي وضّحه أرسطو هو «من له حق الاشتـراك في السلطة الاستشارية وفي السلطـة القضائية».[4] وحتى في المجتمعات الليبرالية الحديثة التي ضعف بها مبدأ المواطنة

3 دائرة شؤون المغتربين. «تعريف الدائرة»: http://www.pead.ps/index.php?act=post&id=30

4 أرسطو. السياسات. ترجمة: الأب أوغسطينس بربارة البولسي. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، 1957. ص.118.

كممارسة سياسية مباشرة، لا تزال الصفة الرئيسية لهذا المبدأ هي استقرار انتماء الذات إلى المجتمع السياسي والحق بالتمثيل في المشاورات التي تخص عملية صنع القرار. واليوم، تؤكد الكثير من مدارس الفكر السياسي، وبخاصة تلك التي تدعو إلى إعادة إحياء المواطنة في المجتمعات الديمقراطية، على أن المواطن ليس مجرد حامل للحقوق، بل هو عنصر فاعل في الحياة المدنية. هذه المدارس المتنوعة، التي تشمل الديمقراطية الكلاسيكية، والجمهورية التنموية، والليبرالية التنموية، والديمقراطية التشاورية، تقدر مشاركة المواطنين «لأنها تنتج حساً بالفاعلية السياسية، وتولّد الاهتمام بالمشاكل الجماعية، وتغذي نشوء مواطنين واعين قادرين على السعي وراء المصلحة العامة».[5]

ومع أن المواطنة منتقصة أو غائبة في الكثير من الدول العربية، فإنه من الصعب أن يقال للمصري أو السوري أو الجزائري أنه ليس لديه الحق بالتعبير عن رأيه بخصوص بلده حتى ولو سكن في الخارج. وفي الوضع الفلسطيني، لا يواجه الضفاوي أو الغزاوي أو اللاجئ في لبنان، صعوبة في الحديث و«بسلطة» واعتداد عن نظرته لفلسطين وآرائه السياسية. إلا أن شاباتنا وشبابنا في أوروبا والأمريكتين، يواجهون تحدياتٍ كبيرةً في هذا المجال، فهم بحاجة دوماً إلى تدعيم مواقفهم باقتباسات من الداخل، أي من «المواطنين الحقيقيين». وليس هذا إلا نتاجاً لانتشار مفاهيم تحمل الإشكاليات التالية:

1. حصر مفهوم المواطنة ضمن إطار جغرافي ضيق: هذا المفهوم يعرّف الفلسطيني على أنه من يسكن الضفة وغزة، ويشمل التأكيد على أن الأحقية في صنع القرار أو حتى إبداء الرأي، تكون لمن يرابط في ربوع الوطن المحتل المقزّم ضمن حدود 1967. وهذا، في الواقع، أمر مدفوع مؤسساتياً في المرحلة الحالية، وقد رافق، للأسف، مشروع بناء الدولة نتيجة لضغوط خارجية قاهرة، ونظرة محلية محدودة، ترى اللاجئين عائقاً تفاوضياً ووزراً ثقيلاً بدلاً من أن تنظر إليهم كأخوة في المواطنة. هذا المفهوم بدعة دخيلة على الفكر الوطني الفلسطيني وليست أصيلة فيه. فلم تكن المواطنة الفلسطينية يوماً متصلة بالموقع الجغرافي للفلسطينيين، بل إنها نتجت من خصوصيات تجربة شعبنا وشتاته، وهي، بالتالي، مبنية على قاعدة إنسانية وليست جغرافية.

2. الاعتقاد بأن المواطنة متصلة بالضرورة بوجود الدولة: هذا الاعتقاد مبني على فهم خاطئ لماهية المواطنة، فهي ليست نتاجاً للدولة، ولا تعبر، بالضرورة، عن التفاعل معها. بل إن المواطنة هي علاقة إنسانية تربط أوصال المجتمع السياسي. وفي الحالة الفلسطينية، لطالما وجد هذا المجتمع السياسي حتى في غياب الدولة.

---

5 Held، David. Models of Democracy. Cambridge: Polity Press، 2006. p.231.

3. الخلـط بين الحق السياسـي والمواطنة والمعاناة: هـذا الخلط يؤثر سلبـاً على القضية والشعـب، حيـث أنـه يستثني أغلـب الفلسطينيين فـي الخارج، ويدخـل بعضهم في متاهات «عقدة ذنب المجموعة الناجية»، ويؤدي إلى حصر مشاركة الشباب البارعين فـي الخارج في النشاطات التضامنية من دون التفاعل مع الشأن الوطني الداخلي. هذا الخلـط يناقض المفاهيم الحديثة للمواطنـة. فالحقوق السياسية في أي مجتمع –ومنذ قيـام الثـورة الفرنسية وحتى اليوم– ليس لها علاقة بكثرة المعانـاة أو نقصانها، بل هي مطلقـة ولا تتجـزأ ويملكهـا كل أبنـاء الشعب بحكـم انتمائهم له، وبغض النظر عن ظروفهم. وعلى الرغم من ذلك، كثيراً ما تستعمل المعاناة معياراً إقصائياً اليوم، وعادة من أوساط مرفهة وآمنة لا تمت بصلة للمعذبين في الأرض وواقعهم.

4. التركيـز في الخطاب الوطني على مفهوم الهوية بدلاً من المواطنة، وبخاصة بشأن أبناء شعبنـا في أوروبـا والأمريكتين. ومع أن الصلة بين المفهوميـن قائمة، فإنهما يحملان مضمونيـن مختلفين. فالهوية ترمز إلى تعريف النفس، أما المواطنة فهي تعني العضوية فـي المجتمع السياسـي. واليوم، نجد أن الهوية الفلسطينية قوية نسبياً في أنحاء أوروبا والأمريكتين كافة، إلا أن المواطنة شبه معدومة.

وفي الخلاصة، يمكننا القول إن فلسطينيي أوروبا والأمريكتين، لا يُنظر لهم اليوم كمواطنين، بـل كداعمين طبيعيين للقضيـة ليس أكثر. وهذا الأمر أخطر كثيراً فـي السياق الفلسطيني، حيث أن شعبنا هو من أكثر الشعوب حاجة إلى المواطنة الحقيقية بحكم استعماره وتشتيته.

دور التجمعات التاريخي في العمل الوطني الفلسطيني وواقعها الحالي

هـذه الإشكاليات لم تنتج من فراغ، بل إنهـا اتصلت بشكل وثيق بمنحى المسيرة السياسية الفلسطينيـة بعـد فترة أوسلو. ففي المراحـل السابقة، كان باب المواطنـة مفتوحاً أمام كل فلسطيني في الخارج، والمشاركة في المجتمع السياسي كانت تتم عبر:

1. الانخراط في م. ت. ف وهياكلها ومؤسساتها واتّحاداتها.
2. المساهمة في صياغة الخط السياسي العام والالتزام به.
3. التفاعل مع الحياة الحزبية والفصائلية الفلسطينية.

فعلـى المستـوى الرسمي، كانـت م.ت.ف فاعلة قويـة، وكان الفلسطينيون في أوروبا والأمريكتيـن ممثليـن بالمجلس الوطني الفلسطينـي؛ ألا وهو هيئتهـا التشريعية العليا. فالمـادة 5 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تنص على أن أعضاء المجلس

الوطنـي ينتخبون «عـن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعـب الفلسطيني»، كما ينصّ النظـام الانتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني الصادر فـي السابع عشر من تموز/يوليو 1965م، علـى أن «لكل فلسطيني حـق انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، إذا أكمل الثامنـة عشرة من عمـره، وكان اسمه مسجلاً في أحد جداول الانتخـاب النهائية، ولم يكـن معتوهاً أو مجنوناً، ولم يكن محكوماً بجنايـة أو بجريمة تمس الشرف الوطني». وعلى الرغم من غياب الانتخابات، فـإن الكوتا لفلسطينيي أوروبا والأمريكتين، كانت تعنـي وجوداً دائماً لهـم، وبخاصة بعد زيادة تمثيلهم في المجالـس الوطنية خلال فترة السبعينيـات. وإضافة إلى المجلس الوطنـي، كان الفلسطينيون منخرطين في اتّحادات منظمـة التحرير، وبشكل مميز في اتّحـادي الطلاب والمرأة، التي كان لها تجارب ثرية فـي الخارج. كما كانـت الجاليات على اتصال جيد مع مكاتب وممثليات المنظمة في العواصم الأساسية، وكثيراً ما كانت هذه المكاتب تزوّد الجاليات بالمواد والمطبوعات والملصقات والبعض منها كان ينشر نشرات خاصة بالدول المتواجد فيها.[6] هذا التفاعل مـع المنظمة كان يعني وجود قنوات للمشاركة الفلسطينية في الخارج في صياغة الخط الوطنـي العام، ولم يكن هناك وجود لظاهرة المثقف الفردي الذي يُنظر في القضية على هواه/ـا. فحتى خطاب إدوارد سعيد، شيخ المثقفيـن الفلسطينيين في الغرب وأكثرهم أهميـة، كان يعكس فـي تلك الفترة توجهـات المنظمة التي كان ينظـر لها في جاليات الخارج بأنها تمثل إرادة شعبنا ككل.[7]

أما علـى المستوى الحزبي، فكانت الحـركات المختلفة تتسابق علـى استقطاب الكوادر فـي الخارج، وقد لعبت الأقاليـم الأوروبية والأمريكية أدواراً مهمة في التاريخ المبكر لعدد مـن الفصائل، وأنتجت مجموعة من قياداتها. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، كان تنظيم ألمانيـا الغربية عنصراً أساسياً في تاريخ «فتـح» المبكر، وقد انبثقت عنه في بداية الستينيات مجموعة من القيادات الفتحاوية كهايل عبد الحميد، وهاني الحسن، ومروان عبد الحميد، وعبـد الله الإفرنجي، كمـا أنه كان مصدراً ماليـاً يرفد العمل السـري، ويرسل بضعة آلاف

6 فعلى سبيل المثال، كان مكتب المنظمة في ستوكهولم يصدر نشرة محلية شهرية في الثمانينيات تحت عنوان Palestine Newsletter. ويمكن مراجعة أعدادها اليوم في أرشيف مكتبة جامعة بيرزيت.

7 هذا الأمر لا يخفى على أي مطالع لكتابات سعيد في مرحلة السبعينيات والثمانينيات، وبخاصة في كتابي:
The Question of Palestine. New York: Vintage، 1992.
The Politics of Dispossession. New York: Vintage، 1994.
كما أنه ينعكس بوضوح في الإنتاج الفكري لإبراهيم أبو لغد، وهشام شرابي، ونصير عاروري، وغيرهم من المثقفين الفلسطينيين، وفي أعداد أهم دوريتين أكاديميتين إنجليزيتين تعنيان بفلسطين؛ ألا وهما Journal of Palestine Studies ، وArab Studies Quarterly.

مــن المــاركات شهرياً إلى اللجنة المركزية، وهي مبالغ كبيرة فــي ذلك الزمن.[8] وفي تاريخ الانطلاقة الثانية، كان لفلسطينيي ألمانيا دور كبير. فكما يذكر أحد أبناء تنظيم ألمانيا الذي أصبح لاحقاً لواء ركن في «فتح»:

> بعد العــام 67، بعد حرب حزيران، صدر هناك قــرار من القيادة العامة، وبخاصــة الأخ أبــو جهاد ومن أبو عمار، عن حالــة استنفار لجميع أبناء التنظيــم فــي ألمانيا الغربية، على أساس أن يأتــوا إلى أرض المعركة، بعد الحــرب، وحصل ذلك فــي يــوم 1967/6/12، بقرار مــن أبو جهاد، تحركــت مجموعات تضم حوالي 80 شخصاً مــن ألمانيا إلى الجزائر، وكان مسؤول الدورة في ذلك الوقت هو الأخ عبد الله الإفرنجي، وكان مــن ضمن المجموعات الأخ القائد غــازي عبد القادر الحسيني، وكان معنــا الأخ زهيــر المناصــرة، وكان معنــا الأخ الشهيد أحمــد رشيد من جنين، والتحق طلاب من فرنسا ومنهم كان الشهيد محمود الهمشري، وتفرغنا في الجزائر في معسكــر ... لمدة حوالي عشرين يوماً، تدريب على السلاح الخفيــف، وانتقلنا من الجزائر إلى دمشق، واستقبلنا القائد الشهيــد ياسر عرفات، والقائد الشهيد أبــو علي إياد، والقائد الشهيد أبو جهاد، استقبلونا في دمشق، وفوراً تم الترتيب للنزول إلى داخل الأرض المحتلة ... .[9]

وفــي أوائــل ومنتصف الستينيــات، انتظمت مجموعة مــن القيادات المستقبليــة في أمريكا، ومنها نبيل شعث، ومحمود سليمان المغربي، وأرسل الشباب في أمريكا طائرة كاملة محملة بالمتطوعين للتدريب ضمن صفــوف الدفعات الفدائية الأولى في كلية شرشال العسكرية في الجزائــر.[10] وقد لعبت التجمعــات الفلسطينية الأوروبية والأمريكيــة دوراً مشابهاً في تاريخ الجبهتيــن الديمقراطية والشعبيــة، وانضم أبناؤها إلى أشكال العمــل كافة، ولاسيما السياسي والثقافي، وعلــى المستوى العسكري كان الطلاب والشباب فــي الخارج يشاركون بانتظام ببرامــج «التعايش» الفدائية خلال الإجازات، وكانوا يستنفــرون عند الأزمات. ولا شك أن

---

8 هاني الحسن. مقابلة مع عبد الرزاق التكريتي، مشروع تدريس تاريخ الثورة الفلسطينية، عمان، 2011/7/1، وراجع أيضاً مروان عبد الحميد، «شهادة الأخ مروان عبد الحميد، عضو المجلس الثوري في حركة فتح» في يحيى يخلف. شهادات عن تاريخ الثورة الفلسطينية: شهادات تاريخية للقادة والكوادر القيادية، الكتاب الثاني، حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2009.

9 يوسف عبد العزيز كايد يوسف. مقابلة مع عبد الرزاق التكريتي، مشروع تدريس تاريخ الثورة الفلسطينية، عمان، 2011/1/5.

10 نبيل شعث. مقابلة مع عبد الرزاق التكريتي، مشروع تدريس تاريخ الثورة الفلسطينية، رام الله، 2010/8/1.

استدعاء الشباب في أوروبا خلال حصار بيروت شكّل أوسع حالة تعبئة فلسطينية عبر الحدود، ولعب أدوراً مهمة في سد الاحتياجات العسكرية للتنظيمات، وبخاصة اليسارية منها.

وبالتالي، يمكننا القول إن الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا الشمالية كانوا تاريخياً جزءاً حيوياً من الحياة السياسية والحزبية الفلسطينية، إلا أن الحال اليوم اختلف، فمع بداية أوسلو تغيرت هيكلية النظام السياسي الفلسطيني، كما تحولت نظرة فلسطينيي أوروبا والأمريكتين له. أدرك البعض على الفور، وبالتزامن مع الحدث، أننا قد جئنا شيئاً فرياً، وقد عبّر عن هذا الوعي لسان حال الشعب الفلسطيني محمود درويش في رسالة استقالته من اللجنة التنفيذية:

> سأصدمكم: إن هذه المنظمة، بهيكليتها وبنيتها وأشخاصها، وربما بمحتواها ... هذه المنظمة قد انتهت ... نعم انتهت وعليكم أن تعترفوا بذلك، وأن تتصرفوا بناءً على ذلك، وأن تشغلوا كل طاقات خيالكم لتروا ما بعدها، ولتعتنوا بالجنين المولود منها، سواء بكى البعض منا عليها، أو فرح البعض الآخر بنهايتها.[11]

عبر درويش في تلك الرسالة المهمة عن حال كوادر م.ت.ف حول العالم، ولاسيما في أوروبا والأمريكتين: «إن دور المنظمة الباقي هو التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل. وفور التوقيع ستتحول إلى شيء آخر ... ما هو هذا الشيء الآخر؟ فكروا منذ الآن، وفكروا بمصائر الكوادر الواقفة في مهب الريح».[12] إلا أن التفكير في حالة التمزق في الخارج لم يكن في بال القيادة في تلك اللحظة، فقد طغت على حساباتها الأحداث في الساحتين الدولية والإقليمية، ونظرت إلى معارضة الاتفاق على أنها خليط من الشيع غير الواقعية التي خاضت «معركتها بالطرق والأساليب القديمة ذاتها، وكأن الحركة الوطنية الفلسطينية لا تزال تعيش في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات. أغفلت وتغافلت عن كل التطورات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة. قرأت الاتفاق والأوضاع بطريقة إرادية ذاتية ومحلية وحزبية ضيقة لا علاقة لها بحسابات موازين القوى الدولية والإقليمية والمحلية، بعيدة عن مصالح الناس العاديين وتفكيره.».[13] وعلى الوتر نفسه، رفضت القيادة فكرة إشراك فلسطينيي الخارج في إقرار الاتفاق أو رفضه، متذرعة بأن هذا النوع من التفاعل غير واقعي. لا يهمنا هنا في استعراضنا لوضع الجاليات نقد نهج القيادة، وهو أمر قد تم بشكل واسع على مدى العقدين الماضيين، بل إن ما يخصنا هو الإضاءة على إعادتها لتعريف الشرعية

---

11 درويش، محمود. «سواء بكى البعض عليها أو فرح: المنظمة انتهت»، في الحسن، خالد (أبو السعيد). حول اتفاق «غزة–أريحا أولاً» (وثائق ودراسات)، عمان: دار الشروق، 1995. ص. 329.

12 المصدر السابق.

13 نوفل، ممدوح. قصة اتفاق أوسلو. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

الفلسطينيــة وإقصائها للجاليات في الخارج، ما تزامن مــع تهميش فكرة م.ت.ف ضمنياً. وتعبر كتابات ممدوح نوفل جيداً عن النمط الفكري الذي رافق هذا النهج:

«بجانــب تراشق الاتهامــات بالخيانــة والتفريط والاستســلام، فتحت المعارضــة النــار علــى عرفــات شخصياً، وعلــى الاتفــاق، وتمترست خلف نصوص الميثاق الوطنــي الفلسطيني، وقرارات المجلس الوطني الفلسطينــي، والنصاب فــي اللجنة التنفيذية ... إلخ مــن القضايا الفقهية القانونية والدستورية غير المعروفة للشارع التي لا تعني له شيئاً».[14]

وســواءً توافقنا أو تعارضنا مع هذه المقولة، لا يمكننا إنكار أنها لا تأخذ المنظمة ومواثيقها علــى محمــل الجد، وتنظر إليهــا على أنها ليســت إلا كائناً مجرداً بعيداً عــن الحياة. ومن بــاب المقارنة، يمكننــا القول إنه مثل هذا الفكر لا يمكن أن يصدر عن أي سياسي إسرائيلي بخصوصــ مواثيق دولة إسرائيل والكنيست. بل إنه لا يمكن أن ينطق به أي مسؤول في أية دولــة يحترم أطر كيانها السياسي. وإذ تعبر مثل هذه المقولات عن شيء، فهو الاستغناء عن فكــرة م.ت.ف كالكيان الشرعي المنوط بــه تمثيل الشعب ككل. تم هذا الاستغناء بشكل غيــر معلن، ورفضت فكرة إشراك الخارج بناءً على «عدم واقعية الفكرة»، ونظر إليها كأنها محاولــة من المعارضة لسد الباب أمام الاتفاق، بــدلاً من التعامل معها من منطلق الاحتكام إلى سيادة الشعب. وتم رفض فكرة الرجوع إلى الشعب كمبدأ لا يمكن تطبيقه:

«طعنــت المعارضــة في شرعيــة القيــادة الفلسطينية وشرعيــة قراراتها، ودعــت إلــى انتخابات وطنيــة لعضويــة المجلس الوطنــي الفلسطيني، وشطحــت بعيداً مع أفكارها غيــر الواقعية حين طالبــت الأمم المتحدة والــدول الأوروبية والراعيين الإشراف على الانتخابات، وإجراء استفتاء سريع لــكل الشعب الفلسطيني حــول الاتفاق . ونسيــت أو تناست أن هنــاك احتلالاً، وأن الشعب الفلسطيني مشتت في أكثر من مائة دولة من دول العالم».[15]

ومنذ ذلك اليوم، اتُّخِذَ شتات الشعب الفلسطيني ذريعةً لإقصاء غالبية أبنائه –ومنهم جاليات أوروبا والأمريكتين– من العملية السياسية، وتزامن هذا مع خلق مؤسسات منتخبة في الضفة وغــزة فقط؛ ألا وهي السلطة الفلسطينيــة والمجلس التشريعي. ومــع أن هذه المؤسسات وضعــت شكلياً تحت إمــرة م.ت.ف والمجلســ الوطني، فإنها غدت موازيــة لهما، وتم

14 المصدر السابق.

15 المصدر السابق.

تركيز كافة الطاقات والأموال والثقل السياسي بهما. وبالتالي، تمت إعادة تعريف المجتمع السياسي الفلسطيني على أنه يتكون من القاطنين في الضفة وغزة فقط لا غير. الخلل الموجود في هذه النظرة نتج من «النظرة الإيمانية» لأوسلو ومشروع بناء الدولة وتحويله إلى نهج عقائدي بدلاً من تكتيك مرحلي.

وعلى الرغم من التراجع الكبير للمواطَنة في الخارج، وانحدار عمل م.ت.ف وتعثر المسيرة الحزبية، فإن الحياة الأهلية متواجدة في أغلب الدول وهي مزدهرة في بعضها. عماد هذه الحياة المؤسسات الفلسطينية التي تختلف طبيعتها وتتراوح فعاليتها من بلد إلى آخر وفقاً للخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل جالية وحجمها وقدمها ومستوى المنظمين المتواجدين فيها ومدى اتصالها بفلسطين ودول الطوق وانتشار شبكة علاقاتها المحلية. إلا أن أغلب التجمعات توجد بينها قواسم مشتركة في بنيتها الأهلية والاجتماعية، باستثناء تلك الموجودة في أمريكا الجنوبية، وفي تشيلي تحديداً.

ففي تشيلي وأمريكا الجنوبية، كان تواجد الفلسطينيين قديماً يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد هاجر عدد كبير من الفلسطينيين نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة والهروب من التجنيد الإجباري العثماني (السفر برلك)، وتوفر سبل المواصلات البحرية، مع اتساع موانئ حيفا ويافا وبيروت وبور سعيد. معظم هؤلاء الفلسطينيين انتموا إلى الطائفة المسيحية، والكثير منهم أتوا من بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا. وقد كبرت هذه الجالية القديمة مع مجيء موجات جديدة بعد النكبة. وسرعان ما تطور وضع الجالية الاقتصادي، وأنتجت عدداً من كبار الرأسماليين. فعلى سبيل المثال، سيطرت عائلة «يارور» التلحمية على صناعة النسيج التشيلية لعقود طويلة، كما أنها أسست أحد أكبر بنوك تشيلي Banco de Credito e Inversiones (BCI).[16] كما انخرط الفلسطينيون في المجتمع التشيلي وأسسوا جمعيات مرموقة وذات نفوذ أهمها النادي الفلسطيني Club Palestino، الذي يعود تاريخه إلى العام 1938. وحتى على المستوى الرياضي، هناك وجود فلسطيني ملحوظ من خلال النادي الكروي Club Deportivo Palestino الذي تأسس العام 1920، وهو يلعب في الدوري الممتاز. وبالتالي، يمكننا القول إن التجمعات الفلسطينية في تشيلي لها خصوصية تتمثل بالعوامل التالية: قدمها، نفوذها الواسع، ثرائها، انصهارها المكتمل في المجتمع المستضيف. أما التجمعات الفلسطينية في المناطق الأخرى، فهي أقل قدماً ونفوذاً وثراء، وهي أقرب ثقافياً إلى فلسطين ومحيطها العربي.

---

16 راجع:

Winn, Peter. Weavers of Revolution: The Yarur Workers and Chile's Road to Socialism. New York, Oxford University Press, 1985. pp.13-32.

وإذا وضعنا حالة أمريكا الجنوبية على جانب، يمكننا إعطاء تصنيف عام للجمعيات المنتشرة في أغلب التجمعات الفلسطينية في الخارج. أهم هذه الجمعيات تاريخياً هي الجاليات، فهناك وجود لمؤسسة الجالية في كل بلد، وهذه المؤسسة شبه الرسمية تنشط بها عادة شخصيات من الفئات المتوسطة أو المتقدمة عمرياً. كما تلتف حولها بعض المجموعات الشبابية، إلا أنها تكون محدودة عددياً. وقد أثر بهذه المؤسسات الانقسام في الساحة الفلسطينية، حيث أنها غدت ساحات للصراع بين «فتح» و«حماس»، ونتج عن ذلك بروز شبكة موازية من الجاليات أغلبها إسلامي الطابع. وعدا عن الجاليات، تتواجد في الكثير من الدول روابط مناطقية قوية، يلتئم بها الفلسطينيون وتكون في بعض الأحيان أهم اجتماعياً من الجاليات. وبالطبع، هنالك أيضاً وجود للكنائس والمساجد والجمعيات الخيرية، كما أن هناك عدداً من مؤسسات اللوبي، التي تطمح إلى أن تغير في سياسات الدول المضيفة.

أما القطاع الشبابي، فإن وجوده يتمركز عادة في الجمعيات الثقافية والفلكلورية والطلابية، كما أنه أقوى حضوراً في أطر النشطاء وجمعيات التضامن التي تضم الكثير من غير الفلسطينيين أيضاً. وقد نتج عن عمل الشباب الفلسطيني بالتعاون مع المتضامنين الأجانب لجان لحق العودة، وحملات مقاطعة إسرائيل ونزع الشرعية عنها كدولة أبارتهايد، وجمعيات معاداة جدار الفصل العنصري، والتضامن مع الأسرى، ولجان التضامن مع غزة ونزع الحصار عنها، إضافة إلى المبادرات الحقوقية، والمواقع الإعلامية باللغات الأجنبية. وعادة ما تكون الأطر الشبابية أصغر حجماً وأكثر اعتماداً على الجهود الفردية المؤقتة، إلا أنها تأخذ طابعاً فاعلاً على المستوى النوعي، وتضم الشابات والشباب ذوي التحصيل العلمي المتميز والوعي الثقافي. وإذا أردنا أن نؤرخ لهذه الأطر، سنجد أن أغلبها نشط في فترة ما بعد الانتفاضة، ومن سماتها الاستقلال الكامل عن التنظيمات والثقافة التطوعية.

وللأسف، إن الأطر التقليدية والشبابية كلتيهما تعانيان من أزمة سياسية كبرى. فالأولى ليست بعيدة بشكل كافٍ عن المنظومة السياسية الفلسطينية القائمة حالياً، التي تعاني من تشوهات الانقسام والصراع الداخلي والجمود العمري وضعف المبادرة. أما الثانية، فهي جاءت كردة فعل على أبواب المؤسسات التقليدية الموصدة في وجه الشباب وعلى استيائهم من تهميشهم في المؤسسات الوطنية، وكتعبير عن رفضهم للعملية التفاوضية الحالية. هذه الأطر الشبابية، على الرغم من زخمها وروحها الخلاقة، بعيدة كل البعد عن الواقع السياسي والمشاركة الفاعلة في إقرار السياسات الوطنية الفلسطينية، وإن كانت ناجحة على مستوى القواعد والنشطاء والتضامن.

ويمكننا تلخيص واقع الأطر الفلسطينية في الخارج كما يلي:

1. انقسام الجاليات على نفسها بين موالٍ ومعارض لأوسلو، وقد شل عمل الكثير من الجاليات على أثر ذلك واستهلكت جهودها. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على أن فترة أوسلو سبقتها تعبئة وطنية كبيرة وناجحة نتجت عن الالتفاف حول الانتفاضة. وقد ضاعت الكثير من إنجازات تلك الفترة على أثر انفصام الإرادة الوطنية.

2. انحسار م.ت.ف في أوروبا والأمريكتين: اتخذت أغلب الجاليات مواقف نقدية من الاتفاق، وانتشرت في صفوفها محاولات لطرح البدائل، إلا أن أصواتها لم تعد مسموعة عند القيادة. وقد أدى ذلك إلى مهاجمة واسعة للقيادة الفلسطينية وم.ت.ف. ضمن صفوف الجيل القديم الذي كان حتى فترة قريبة يعمل داخل إطار المنظمة.

3. انهيار الفصائل الوطنية في أوروبا والأمريكتين: بقيت نسبة قليلة من الفلسطينيين فاعلة ضمن التنظيمات، إلا أن جلهم ينتمي إلى الفئات الأكبر سناً. أما ضمن أوساط الشباب الفلسطيني، فاندثرت كلياً ظاهرة الانتماء إلى التنظيمات. فقد نظر إليها، وبخاصة فتح –حقاً أو باطلاً– على أنها بؤرٌ للاستسلام والفساد والتبعية. أما اليسار، فقد وصم بأنه غير فاعل ومنقسم ومليءٌ بالسلبية من دون طرح مشروع جاد. ويمكننا فهم هذه الظاهرة أيضاً من منظور انعدام إرادة التعبئة وعدم إمكانية تَرجمة هذه الإرادة حتى وإن وجدت في غياب العودة إلى المبادئ الجامعة والحقوق المتفق عليها. فالتعبئة التنظيمية تتطلب وجود «منظومة مبدئية» يمكن للشباب أن يلتفوا حولها، ولا يمكن للإرادة الطوعية للعطاء أن تنتج في أي سياق إلا من خلال الإيمان بمبادئ العدل والعمل الوطني الثوري، وهذه المفاهيم ملت منها الكثير من الأجيال الفلسطينية الأكبر سناً، مع أن الشباب في أوروبا والأمريكتين لم تتح لهم فرصة الكفاح من أجلها.

4. صعود التيار الإسلامي: في ظل انحسار الفصائل الوطنية، ورفع التنظيمات الإسلامية شعار المقاومة، وتركيزها على الجاليات في ظل تهميش الخارج من قبل القيادات الوطنية، أخذت الدماء الشابة تتدفق فقط في عروق التيار الإسلامي، وبخاصة الحمساوي. إلا أن هذا التيار أعاد إنتاج إشكالية المواطَنة، حيث أنه ركز على تجنيد الجاليات للنشاطات الخيرية والتضامنية والحقوقية وخدمة التنظيم، ولم يوجد لها صيغة للمشاركة الفاعلة في القرار الوطني على الرغم من تقدمه على التيار الوطني في هذا المجال.

5. الجهل حول طبيعة المؤسسات الوطنية: فقد غدت بنية م.ت.ف أحجية يستعصي حلها نتيجة لتهميشها واتشاحها بعباءة الغموض، وظهر جيل كامل من الفلسطينيين لم

يسمع قط بالمجلس الوطني أو المركزي، وليس لديه فكرة عن اتحادات المنظمة، ولا يلم بقوانينها ومواثيقها. إن خطورة هذا الأمر تكمن في أن المعرفة السياسية هي أساس المواطَنة السليمة، وفي غيابها تضيع إمكانية المشاركة.

6. بروز ظاهرة المثقف الفردي: مع تجميد المجلس الوطني، وانعدام وجود مركز لإقرار إرادة الشعب، تفشت في أوروبا والأمريكتين ظاهرة التنظير الفردي حول الشأن الوطني. ففي غياب الكيان الجامع تكثر الاجتهادات ويغني كل مثقف فلسطيني على ليلاه، ما يؤدي إلى بلبلة في صفوف المتضامنين الأجانب، وإلى إشارات متضادة تعطى إلى الحكومات الأجنبية وإلى حالة من التخبط وفقدان الوجهة في الأوساط الشابة الفلسطينية. فمن جهة، انشغلت أقلية من المثقفين بإعطاء الاستشارات الأمنية للحكومات الغربية، وتفرغ آخرون للتخوين والسلبية الدائمة، وانخرط البعض في مشاريع الحوار التي أسستها اللجان الصهيونية في الغرب، وخاض كثيرون صراعات حول طبيعة الحلول النهائية وخياري الدولة الواحدة والدولتين وجدوى الإستراتيجيات السلمية أو العسكرية ... الخ، وتعمقت النخب في فلسفة ما بعد الحداثة ونقد القومية، وانشغل الجميع لسنوات طويلة عن النقاش البنيوي الأهم؛ ألا وهو ضرورة استعادة الهيكلية المؤسساتية التي تسمح لنا بإقرار سياسة موحدة كشعب واحد.

7. الاعتكاف إلى النهج التضامني والخيري والحقوقي: على أثر الواقع القائم، انسحب الشباب الفلسطيني من العمل الوطني السياسي (وبالأحرى لم يدخلوا به أساساً) ودفعوا بطاقاتهم إلى التضامن مع القضية.

إلا أن السنوات القليلة الماضية شهدت محاولة لاستعادة الدور الوطني للتجمعات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتين، ولاسيما عبر المطالبة بإعادة تفعيل م.ت.ف وإصلاحها، وعقد انتخابات مباشرة للمجلس الوطني الفلسطيني يشارك فيها الفلسطينيون في الخارج. إن مثل هذه العملية هي الكفيلة بتفعيل المواطَنة الفلسطينية في الخارج، ولذا نجد حماساً لها ووعياً متزايداً بشأنها، وبخاصة بعد قيام الثورتين التونسية والمصرية ووصول عملية أوسلو إلى طريق مسدود، وإعادة إحياء النقاش حول سبل الإصلاح الوطني.

الخلاصة

التجمعـات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتين عنصـر مهم من عناصر الشعب الفلسطيني، إلا أنها همشت ولم يعد لها دور في المشاركة الفاعلة في صياغة القرار والعمل الوطني على الرغـم من تاريخها العريق فـي هذا المجال. إلا أن استعادة دورهـا التاريخي البنّاء، وتعزيز أطرهـا، يتطلب تغيـراتٍ جذرية في المفاهيـم والبنية السياسية الفلسطينيـة. فعلى مستوى المفاهيـم، لا بـد من التركيز على أن المواطنة الفلسطينية هـي الحجر الأساس لبناء مستقبل سياسـي واعد لأبنـاء شعبنا، أما بالنسبة للمؤسسات، فلا بد مـن إعادة فتح الباب أمام تمثيل إرادة شعبنـا ككل بغض النظر عن مكان سكناه. فكما تؤكد أستـاذة الفكر السياسي كرمة النابلسـي في دراستها المهمـة «أن تكون فلسطينياً»، إن مبدأ الهويـة ليست كافية في حال شعبنا، بل إن هناك حاجة ماسة لاستعادة المواطَنة والسيادة الشعبية المتمثلة بالإرادة العامة؛ إرادة الشعب. هذه الإرادة هي ملك لكل الفلسطينيين، ولاسيما أولئك القابضين على جمر الشتات:

> «مـا الذي يحصل عندمـا يضع شعب ما سيادته في أيـادي قيادته، ليجد أن هـذه الأيادي قد كبلـت، وأن قيادته قد تاهت في غياهب سجن مريع وكأنهـا محبوسة علـى أثر سحر حالك الظلمة؟ مـا الذي يحصل عندما يتم انتزاع القيـادات من صفوف السواد الأعظـم لشعبها، لتجد نفسها بعيـدة عـن الانغراس الفاضل فـي الجسـد السياسي؟ عاجـلاً أم آجلاً، يستعيـد أبناء الشعـب قوتهم، فإن السيادة ملكهـم، وهم يقومون بذلك على الرغم من تقديرهم لأزمة قادتهم واحترامهم لهم وتفهمهم لوضعهم الأليم ونواياهم الصادقة والقوى العاتية التي تواجههم. فإن السلطة تعار لأجـل مسمى مداه مرتبطٌ بقـدرة القيادة على إيجاد سبيـل لتمثيل إرادة الشعب».[17]

الحـل إذاً لأزمة الفلسطينيين في الخارج، هو العودة إلـى المواطَنة من خلال تفعيل التمثيل الديمقراطـي. هذا الأمـر عليه توافق وطني علـى المستوى الوطنـي والفصائلي والأهلي، فالـكل ينادي بإعادة إحياء المنظمة وانتخاب المجلـس الوطني. إلا أننا اليوم بحاجة ماسة للجدية ولتطبيق الشعارات الناصعة على أرض الواقع القاتم، فـ «السبيل الوحيد للديمقراطية هو تجسيد العلاقة الحية بين الشعب وحكومته».[18]

---

17 Nabulsi, Karma. «Being Palestinian». Government and Opposition. 2003, 38.

18 المصدر السابق.

تعقيب أ. معين رباني

قـدم عبد الرازق التكريتي ورقة غنيّة ومهمة جـداً، تؤكد على أهمية التجمعات الفلسطينية خـارج فلسطين والوطن العربي، وناقش الدور الذي تلعبه هذه الجاليات في تطوير الحركة الوطنيـة والأحزاب بشكل منفرد، ويمكن إضافة الكثير حول المساعدات وما تحدثت عنه الورقة في هذا الشأن.

شعـرت في بداية الورقة أن الاهتمام كان حول التمييـز بين التجمعات التي تمت مناقشتها، أولاً التمييز بين التجمعات الموجودة في أوروبا من جهة، والموجودة في الولايات المتحدة وأمريـكا اللاتينية أيضاً من جهة أخرى، وكان لا بد مـن تسليط الضوء أكثر على التجمعات والجاليات في الولايات المتحدة الأمريكية. الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية كانت الأقـل اشتـراكاً في الهم والقضايا الوطنية الفلسطينية، وكانـت هناك عملية تحول في الدور الوطنـي لتلـك البلدان أيضاً (أمريكا اللاتينية في آخر 15 عامـاً)، فماذا يعني ذلك ليس فقط للحركـة الوطنية الفلسطينية، وإنما تحديـداً للجاليات والتجمعـات الفلسطينية الموجودة فـي أمريكا اللاتينية؟ ورغبت أيضـاً أن أرى اهتماماً أكبر في التمييـز بين الأجيال من حيث الحقب التاريخية، فكان لا بد من التركيز على الجيل الذي غادر إلى أوروبا أو إلى الولايات المتحـدة بعد عامي 1948 و1967، أي الأجيال المتعاقبـة، وكيف عكست هذه الأجيال ذاتها سياسياً؟

وقضية أخرى طرحتها الورقة هي «أرض بلا شعب وشعب بلا أرض»، إذ يجب التركيز هنا علـى هذه القضية، وإعطاؤهـا مزيدا من الاهتمام في الورقة، حيـث لا يوجد تناول سياسي كامـل لهـذه القضيـة، وإذا ما كانت ناتجـة عن المواطنـة، أو عن النظـام السياسي، أو عن المشكلات التي تواجه الحركة السياسية الفلسطينية.

وهناك سؤال يتعلق بالمقارنة بين الماضي والحاضر. الورقة غنية في عملية تحليل الماضي، لكـن، كان لا بد من التأكيد بشكل أكبر على المستقبل، وأود هنا التركيز على قضية محددة ظهـرت في الورقة، وهـي وجود عملية تناقض كبيرة غير قابلـة للإصلاح عند الحديث عن اتفـاق أوسلو وعمليـة الانهيار والمردود السيئ على الحركة الوطنيـة الفلسطينية، لذا أحبذ رؤية تحليل واضح حول أهمية إعادة بناء هذه الحركة، بغض النظر عما نتج عن اتفاق أوسلو وإطاره.

التعقيـب الأخيـر، هـو أن التكريتي تنـاول «الديمقراطيـة والانتخابات»، وربمـا يثير هذا

الموضوع سؤالاً عاماً: هل هذه العملية (الديمقراطية والانتخابات) صحيحة ومناسبة تلائم حركة تحرر وطنية؟ بمعنى، هل يمكن حل المشكلات عبر الانتخابات عندما يكون الطابع العـام للحركة الوطنية يفرض الحاجة إلى وفاق وطني بيـن الأحزاب والأطر المتنافسة كما حدث في الخمسينيات والستينيات، عندما كانت عقلية منفردة واحدة تحدد الأمور؟ إذن، يجـب التمييز بين التعددية من جهة، و«الديمقراطيـة والانتخابات» من جهة أخرى، وهذا مـا لاحظناه منذ اتفاق أوسلـو، حيث يمكن القول إن الانتخابـات والديمقراطية قللت من التعددية الفلسطينية.

الجلسة التاسعة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة لبنان

رئيسة الجلسة: د. غادة المدبوح.

د. ساري حنفي: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان .. أزمة الحاضر وسيناريوهات المستقبل.

تعقيب: د. أحمد جميل عزم.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان
أزمة الحاضر وسيناريوهات المستقبل

د. ساري حنفي

المقدمة

الفلسطينيــون فــي لبنان لاجئون منذ ما يزيد على 64 عامــاً، وينبغي أن يُوصفوا بصورة أدقّ بأنهــم لاجئــون طويلو الأمد. وهم يعيشــون وضعاً لا يُحْسَدون عليــه سبَّبته مفاعيل غياب الحــل فــي كلٍّ من بلد الأصل وبلد اللجــوء على السواء. فاللاجئون طويلــو الأمد في لبنان غالبــاً ما يكونون مجرّدين مــن حقوقهم الاجتماعية–الاقتصاديــة أو المدنية؛ كحق العمل، وممارسة المهن، وتسيير الأعمــال، وحيازة الأملاك. وأغلبهم حبيسو مخيمات أو معازل حيــث يعتمدون جزئياً على المساعدة الإنسانيــة، وغالباً ما يعيشون في ظروف اجتماعية–اقتصادية مريعة.

الموضــوع فــي لبنان يتجاوز الجانب القانوني. ففي ندوة حــول مرحلة الانتقال إلى الديمقراطيــة في ظل الثورات العربية، نظمت فــي الجامعة الأمريكية في بيروت (18 كانــون الثاني/يناير 2012) تحدثــت ميشيل باشوليــه، الرئيسة السابقــة لجمهورية

تشيلي، كيف أن البرلمان التشيلي اضطر إلى إصدار قانون العفو العام في العام 1978 كشـرط من شروط الدكتاتور أوغستو بينوشيه آنـذاك، لتخليه عن السلطة، ولكن هذا القانـون أصبـح كما يسميـه المؤرخون «لاقانون العفـو العام»، فلقـد رفض القضاة استخدامـه، باتباعهم كثيراً من المهـارات في تجنبه والتحايل عليه، كون ما فرضه هو المنطق السياسـي للانتقال للديمقراطية ضد المنطق الأخلاقـي لمفهوم العدالة. لقد ساعد القضـاةَ مجتمعٌ مدني وأهلي حي يكافح الحصانة عن منتهكي حقوق الإنسان مـن قبل الآمرين والجلادين في نظام بينوشيه. وأنا استمع إلى باشوليه، شعرت بمرارة كيـف أن اللاجئيـن الفلسطينيين في لبنان ليسوا ضحية قوانيـن جائرة فحسب، وإنما أيضاً لمهارة وحذلقة وبراعـة الكثير من البيروقراطيين والسياسيين اللبنانيين في كيفية تطبيق هـذه القوانين بسرعة إن كانت غابنة لهم، وعـدم تطبيقها في حال أنها تحسّن وضعهم.

سوف تُعْنَى هـذه الورقة، أولاً، بالأوضاع الاقتصاديـة والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، والسياسة اللبنانيـة الرسمية حيال اللاجئين الفلسطينيين من حيـث العمل والتعليم والسكن والتملـك. ثانياً، بالهوية الوطنية والتمثيـل مع تراجع دور منظمة التحرير. وأخيراً بمخاطر التوطين والهجرة أو التهجير وسيناريوهات المستقبل، وخيارات السياسة الفلسطينية حيال الفلسطينيين في لبنان.

إطلالة تاريخية

قصـة الوجـود الفلسطيني في لبنـان هي، في جانب منهـا، قصة انقسامـات إثنية–وطنية عميقـة، ومواجهـة سياسية، وسجـال أيديولوجي فـي السنوات ما بعد الحـرب الأهلية. فخـلال الحرب العربية–الإسرائيلية فـي العام 1948، لجأ إلى لبنان مئـة ألف فلسطيني. وقـد تحدّث كثير من اللاجئين[1] عن العنف الشديد والطبيعة القمعية التي وسمتْ السيطرةَ علـى المخيمات في تلك الفترة من قِبَل الشرطة، والجيش، والمكتب الثاني (المخابرات العسكرية اللبنانية).[2]

---

1 حنفي، ساري وتايلر لونغ. (2010). «الحكم والحاكمية وحالة الاستثناء في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان». ساري حنفي (محرر). حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 134–159.

2 بين العامين 1958 و1964، أنشأ الرئيس اللبناني السابق فؤاد شهاب شبكة استخبارات سرية شديدة الإحكام وبالغة القسوة كي تراقب المخيمات الفلسطينية، انظر:
N. Rosen, «Scapegoats in an Unwelcoming Land,» Washington Post, 16 December 2007.

تجمّع أغلبية اللاجئين في مخيمات، وقد تحولت لاحقاً بعض المخيمات المؤقتة التي كانت محطات عبور وانتقال إلى مخيمات ثابتة.[3] ويوجد الآن ما يزيد على 425،640 لاجئاً فلسطينياً مسجّلاً لدى وكالة الغوث (الأونروا) في لبنان.[4] غير أنَّ أرقام المسح الذي أجرته الجامعة الأمريكية في لبنان مع الأونروا تشير إلى أنه لا يقيم في البلد سوى 260،000 – 280،000 لاجئ فلسطيني مع هامش خطأ يبلغ 5%. ويعيش 62% من هؤلاء اللاجئين في 12 من المخيمات الرسمية المنتشرة في أرجاء لبنان، في حين يعيش 38% في تجمّعات يقع معظمها في جوار تلك المخيمات. ويتركّز معظم اللاجئين المقيمين في الجنوب (55% في صيدا وصور)، ثمَّ في منطقة وسط لبنان (22%)، ثمَّ في الشمال (19%)، والبقاع (4%).

ويمكن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ثلاث مجموعات بحسب تسجيلهم رسمياً.[5] فأغلبية اللاجئين الفلسطينيين «مسجّلون» لدى كلٍّ من الأونروا والسلطات اللبنانية، ويفيدون من الخدمات التي تقدّمها الأونروا. ويتكوّن الصنف الثاني من لاجئين «غير مسجلين» (يبلغ تعدادهم 35،000)، كما قَدّرت في العام 2004 منظماتٌ غير حكومية تعمل في المخيمات. وهؤلاء يقعون خارج تفويض الأونروا، لأنهم تركوا فلسطين بعد العام 1948، ويتّخذون ملجأً خارج مناطق عمل الأونروا. وهم مسجّلون لدى الحكومة اللبنانية. وقد بدأت الأونروا خدمة السكان غير المسجّلين في كانون الثاني 2004. أمّا الصنف الثالث (3،500) فيتكون من لاجئين «فاقدي الأوراق الثبوتية»، غير مسجلين لدى أي هيئة في لبنان، أو أي وكالة دولية، ولا يملكون تالياً أي وثائق صالحة، وهم يستطيعون الوصول إلى بعض خدمات الأونروا. وهم يقاسون ظروفاً اجتماعية–اقتصادية صعبة نظراً لافتقارهم إلى دخلٍ مستقر كونَهم مقيّدين عن العمل. ولا مدخل لديهم إلى الرعاية الصحية، أو مرافق التعليم، أو سوى ذلك من أشكال العون الإنساني، كتحسين سكنهم على سبيل المثال. وثمّة منظمات محلية أخرى، كالهلال الأحمر الفلسطيني، تقدّم خدمات صحية للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، إلا أنّهم يضطرون في معظم الحالات لأن يدفعوا لقاء هذه الخدمات.[6]

---

3 J. Sfeir, «Du Provisoire au Permanent: Les Debuts de l›Installation des Refugies au Liban, 1948-1951», MIT Electronic Journal of Middle East Studies, 5, 2001: 30-42.

4 (http://www.un.org/unrwa/publications/index.html (figures as of Jan. 2010

5 Danish Refugee Council, Non-ID Palestinian Refugees in Lebanon, Beirut, 2005

6 المصدر السابق. لمزيد من التفاصيل بشأن فاقدي الأوراق الثبوتية انظر تقرير مركز «فرونتيرز، 2005: Frontiers. The Forgotten: The Case of Non-ID Palestinians in Lebanon, Beirut, 2005.

الفلسطينيون في المخيمات: إقصاء مدينيّ

يمكن لعوامل كثيرة أن تلعب دوراً في دفع الجماعة اللاجئة إلى الفقر والإقصاء الاجتماعي. وما نراه في هذه المقالة أنَّ المخيم كمكان هو من بين ثلاثة عوامل رئيسة تسهم في الإقصاء الاجتماعي والفقر المستوطن في بعض الجماعات اللاجئة الفلسطينية. أمّا العاملان الآخران فهما: أولاً، العيش في منطقة مدينية في أحياء فقيرة أشبه بـ«العشوائية» أو التجمعات غير الرسمية، والثاني، الخضوع للتمييز في سوق العمل.[7]

وفي حين أنَّ الفروق بين سكان المخيمات وسكّان المدينة من اللاجئين (السكان خارج المخيمات) هي فروقٌ ضئيلة نسبياً في سوريا، وفي الأردن بدرجة أقلّ، فإن الفجوة بين لاجئي المخيّم (والتجمّع) ولاجئي المدن في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلّة هي فجوة هائلة. ففي سوريا والأردن، يتمتّع اللاجئون بنفاذ إلى التعليم المجاني، وفرص العمل المتكافئة نسبياً، كما يمكنهم عبور الحدود الوطنية والعمل في الخارج بسهولة نسبياً. والمخيمات في الأردن وسوريا هي، عموماً، أمكنة مفتوحة تنظّمها الدولة المضيفة. أمّا في لبنان، فهي تقع في أماكن مغلقة. ويُعرَّف «المكان المفتوح» بأنّه مكانٌ مفتوح مدينيّاً ومجتمعيّاً على السواء. المكان المدينيّ المفتوح ينظّمه البلد المضيف، بحيث يبدو مثل أيّ حيّ سكني متدني الدَّخْل، ويُتَاح له الاتصال مع المدن والقرى المحيطة، ولديه هيئة حاكمة قادرة على التعامل مع القضايا البلدية داخل المخيم. ومن الناحية المجتمعيّة، يتكامل سكان المخيَّم اجتماعياً واقتصادياً –في المكان المفتوح– مع الجوار المحيط وسوق العمل، نسبياً على الأقل. أمّا «المكان المغلق»، فهو المكان الذي لا يلبي واحداً على الأقل من هذه الشروط؛ والمخيمات المُنظَّمة كـ «أمكنة مغلقة» تشكّل معازل مدينية أو أطرافاً تقع على هامش المدينة، مفتقرةً إلى المساحات العامة والخضراء، وذات طرق ومساكن بائسة. ومفهومياً، المخيم المغلق والمخيم المفتوح هما مفهومان مجازيان ولا يعكسان واقعاً جغرافياً (أي أنَّ المخيم المغلق ليس معزولاً جغرافياً بالضرورة) ولا واقعاً سياسياً (أي أن حرية التعبير في المخيم المفتوح ليست أفضل بالضرورة منها في المخيم المغلق).

إنَّ معدّل الفقر ليس أعلى بالمقارنة مع السكان المحليين إلا في لبنان والأراضي الفلسطينية (وبخاصة الضفة الغربية)، على الرغم من حقيقة أنَّ الأراضي الفلسطينية ليس فيها تمييز

7 لمزيد من التفاصيل حول المخيم كمكان استثنائي، انظر:
S. Hanafi, «Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratory of Indocile Identity Formation», M.A. Khalidi (ed.), The Lived Reality of Palestinian Refugees in Lebanon, Institute of Palestine Studies, 2010, 45-74.

مؤسساتـي في سوق العمل.[8] ولا شكّ أنَّ هذا التمييز في سوق العمل يلعب دوراً في معدّل الفقـر كما يُلاحَظ في لبنان. وهكذا، فإن العامل الذي يُسهِم في رفع معدّل الفقر ويتقاسمه اللاجئـون في لبنان والضفـة الغربية هو خاصية «المكان المغلـق». وهذا يبيّن مقدار بروز مثـل هذا المكان، ليس فيما يتعلّق بأحوال اللاجئين المعيشية فحسب، بل أيضاً في ما يتعلق بهويّتهـم المدينية. غير أنَّ تحليلنا، بالمقابل، لا يريد أن يوحي، بأيّ حال من الأحوال، بأنَّ ثمّـة تجانساً داخل كلّ بلد من بلدان اللجوء، ويعود ذلك في معظمه إلى مواقع المخيمات. فبعضـ المخيمات يقع داخـل سياق مدينيّ، فـي حين تقع مخيمات أخـرى على هوامش المـدن، وعددٌ منها مخيمات معزولة في مناطق ريفيّة. والفروق بين هذه المخيمات فروقٌ ضخمة في بعض الأحيان.

وبحسـب المسـوح المتعددة التـي أجرتها «فافـو» (مؤسسة أبحـاث نرويجية للعلوم الاجتماعيـة والدراسات الدولية)[9] في الأردن وسوريا، فإن أحوال اللاجئين الفلسطينيين المعيشيـة خـارج المخيمـات لا تختلف كثيـراً عن أحـوال معيشة عمـوم السكّان في البلـد المضيـف.[10] إلا أنَّ وضع اللاجئيـن الذين يعيشون في مخيمـات أسوأ من وضع أولئـك الذين يعيشـون خارجها، الأمر الـذي يصحّ في جميع البلـدان المضيفة. وهذا مـا يثبته المسح الـذي قامت به الجامعة الأمريكية في بيروت مـع الأونروا، والذي يبيّن أنَّ المخيمـات أسوأ عموماً من التجمّعات، من حيـث معدّلات الفقر، والأمن الغذائي، والتحصيل العلمي. غير أنَّه يجدر بالذِّكْر أنَّ الأحوال المعيشية خارج المخيمات تتنوّع كثيراً. فالأسر التي تعيش في أحياء وتجمّعات مثل الزاهرية في طرابلس، وطريق الجديدة فـي بيروت، أو دلّاعة وحـيّ الزهور في صيدا، أو سعدنايـل وتعلبايا في البقاع، هي في

8 ما نصفه هنا صحيحٌ على مستوى واحد فحسب، من دون أن يكون صحيحاً على مستوى آخر. وتكون هذه الصحّة حين نقارن سكان المخيمات في الأردن والأراضي الفلسطينية مع المتوسط أو المعدّل في ذلك البلد. غير أنّه توجد في كلا هذين المكانين مجموعات سكانية ضخمة تتميّز بأوضاع معيشيّة أشدَّ فقراً. انظر:
M. Khawaja, & Å. Tiltnes, On the Margins: Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan, Fafo-rapport 357, 2002, available at: http://www.fafo.no/pub/rapp/357/index.htm (last visited 30 Oct. 2010).

9 H. Zhang and Å. Tiltnes, Socio-economic Assessment of Ein El-Hilweh Refugee Camp Selected findings, Fafo, 2009.

10 عملياً، الفارق في أحوال اللاجئين الفلسطينيين المعيشية بين أولئك الذين هم سكان مخيمات، والذين ليسوا كذلك، هو أشدّ أهمية ممّا تذكره مسوح «فافو». ونحن نستند بتقديراتنا الواردة هنا إلى عمليات رصد أنثروبولوجية قمنا بها، وإلى إحصائيات من مكتب الإحصاء المركزي السوري والفلسطيني. وعادةً ما تجري «فافو» مسوحها في مخيمات اللاجئين أو في مواقع التجمّع الفلسطيني. لكنّ اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المدن أيضاً، حيث يندمجون بالسكان المحليين، وحيث يصعب في العادة تحديدهم. انظر:
Bhalla A., Lapeyre F., 1997, 'Social Exclusion: Towards an Analytical and Operational Framework', Development and Change, Volume 28, Issue 3, pp. 413-433.

المتوسّط أفضل حالاً من الأسر التي تعيش في المخيمات. إلا أنَّ بعض التجمّعات، وبخاصة في المناطق الزراعية في صور، فيها أسر تعيش ظروفاً أسوأ بكثير من الظروف التي نجدها في المخيمات.

وبحسب مسح الجامعة الأمريكية والأونروا، فإنَّ ثلثيّ اللاجئين الفلسطينيين هم من الفقراء،[11] حيث يُقَدَّر عدد هذين الثلثين بـ 160.000 نسمة، ومعدّل الفقر أعلى في المخيمات منه في التجمعات، فحوالي ثلاثة أرباع المقيمين في المخيمات هم من الفقراء، في حين يبلغ الفقراء في التجمعات أكثر من نصف المقيمين هناك بقليل. كما جرى تقويم الفقر بحسب الطيف الأقصى للفقر. وعتبة الفقر القصوى البالغة 2،17 دولار أمريكي تتيح شراء غذاء يكفي الحاجات الغذائية اليومية للاجئ فلسطيني بالغ. وقد وُجِدَ أنَّ 6،6% من اللاجئين الفلسطينيين ينفقون أقلَّ من المكافئ النقدي الضروري لتغطية حاجاتهم الغذائية اليومية الأساسية. ويبلغ تعداد هؤلاء 16،000 نسمة. ومعدّل الفقر الأقصى في المخيمات (7،9%) هو تقريباً ضعف المُلاحَظ في التجمعات (4،2%).

وفيما يتعلّق بالأحوال المدينية والبيئية في مخيمات اللاجئين، فإنَّ مسح الجامعة الأمريكية في بيروت والأونروا يرصد نوعية السكن الرديء التي لا تزال مشكلة ماثلة في أماكن عيش معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فحوالي 40% من الأسر لديهم تسرّب مياه من أسقف بيوتهم أو جدرانها، و8% من الأسر يعيشون في أكواخ حيث يكون السقف و/أو الجدران من التوتياء، أو الخشب، أو مادة «الأسبستوز». وقد أدّت القيود المفروضة على أماكن العيش إلى عيش حوالي 8% من الأسر في ظروف اكتظاظ (أكثر من ثلاثة أشخاص في غرفة واحدة). ويتركّز سوء السكن في الجنوب، وبخاصة في مخيميّ الرشيدية وعين الحلوة والتجمّعات الموجودة في منطقة صور. وقد بيّن المسح أنَّ 9% من الأُسر ليس لديها سخّان للمياه أو برّاد، مقابل 3% من الأُسر اللبنانية. أمّا معدّل الأمراض المزمنة المُسَجَّل، فكان أعلى بكثير من المعدَّل الذي سجَّلته مسوحٌ أقدم. ففي السابق كان هذا المعدّل 19%،[12] أما الآن فتشير معطياتنا إلى معدّلات تبلغ 31%. وقد يكون الفارق ناجماً عن تقدّم السكّان الفلسطينيين في العمر، حيث لاحظ

11 إنَّ خط الفقر مقاساً بالنقود في هذا المسح يمثّل الحاجات اليومية الدنيا للشخص مقاسةً بالنقود. ويقف خط الفقر عند 6 دولار أمريكي في اليوم، والذي يتيح تغطية المتطلبات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (مثل الإيجار، النقل، المرافق، الخ) للاجئ الفلسطيني البالغ. ويستند خط الفقر هذا على ذلك المستخدَم في مسح الأسرة اللبنانية في العام 2004 والمسح الذي قامت به الأونروا في العام 2008، بعد تعديله بسبب التضخم.

12 Ugland, O., 2003. Difficult Past, Uncertain Future Fafo-report 409, FAFO. Available at
[http://www.fafo.no/pub/rapp/409/index.htm [Accessed October 30, 2010

البحـث الديموغرافي تدهوراً سريعاً في معـدّلات الخصوبة بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنـان في العقود القليلة الأخيرة.[13] ومن الواضح أنَّ لدى اللاجئين الفلسطينيين ضِعف ما لـدى السـكان اللبنانيين من الأمراض المزمنة، حيث نجـد 17% من هذه الأمراض لدى اللبنانيين مقابل 31% لدى الفلسطينيين.[14]

التمييز القانوني والمؤسساتي

يشتمـل الاحتواء الاجتماعي على مسؤولية الدولة عـن توفير الحقوق والخدمات الأساسية للسـكان الذيـن يعيشون ضمن حدودهـا. وفي حين تُقـدِّم الأونروا الخدمـات الصحية، والتعليميـة، وبعضـ الإغاثة والخدمـات الاجتماعية، فضـلاً عن المـأوى وخدمات البنية التحتيـة، فإن اللاجئيـن الفلسطينيين يعانـون الإقصاء في ميادين أخـرى، وبخاصة ما تعلّق منهـا بالنفاذ إلى سوق العمل، ونظـام الضمان الاجتماعي، وسوق العقـارات، ما سنناقشه أدنـاه. لكننـا قبـل أن نفصّل في الميادين التي يُرْغَب فيهـا بالاحتـواء الاجتماعي، يجدر بنـا أن نفصّـل في ميدان الاحتـواء السياسي. المنـاخ السياسي اللبنانـي يعارض بشدّة منح الفلسطينييـن حقوق المواطنين اللبنانيين أو توطينهم. وكذلك فإنَّ المناخ الفلسطيني نفسه يرفض التوطين، ويصرّ على حقّ الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، فلسطين. لكن مواقف لبنانيـة من عودة الفلسطينيين إلى ديارهـم تُسْتَخْدَم في بعض الأحيان لتبرير سياسات التمييز ضـد اللاجئيـن الفلسطينيين، حيث لا يزال وضعهم القانوني بعـد أكثر من ستة عقود وضعَ الأشخاصـ الأجانب، الأمر الذي أدّى إلى سياسات تضييق فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين الاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية.[15]

التوطين كفزّاعة

التوطيـن هو الفزّاعة التي طالما استخدمتها أقسام من المجتمع اللبناني لخلق رهاب عام من منح الفلسطينيين حقوقاً مدنيّة. والحال، أنّ الجماعات السياسية اللبنانية تتّهم بعضها بعضاً، عبر افتتاحيّات كبريات الصحف اللبنانية (النهار، الأخبار، السفير، الأوريان لو جور)، بتعزيز التوطين، ذلك الفعل الذي يرقى إلى مستوى الخيانة. وعلى سبيل المثال، فقد كان العنوان الرئيسـ لصحيفة الأخبـار اللبنانية يوم 2 تموز 2007 «برنامج إعادة بناء مخيم البارد تمهيد

13 المصدر السابق.

14 إدارة الإحصاء المركزية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2004. «المسح الوطني حول ظروف العيش وميزانية الأسرة».

15 S. Hanafi, & Å. Tiltnes, «The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon: Constraints and Transgression», Knowledge, Work and Society, 5(1), 2008

للتوطين». ويعتبر آخرون (من بينهم مراجع دينية) مجرد الحديث عن حقّ الفلسطينيين في العمل خطوةً أولى باتجاه التوطين. وأيّ سجال حول الحقوق المدنية والاقتصادية إنما يبدأ بالتأكيد على أنَّ الغاية لا ينبغي أن تكون التوطين، لدرجة إحلال تدخّلات إنسانية وأمنية قصيرة الأمد محلّ المبادرات المتعلّقة بمنح الفلسطينيين حقوقاً طويلة الأمد. وسوف نرى أدناه أنَّ التغيرات التي جرت، مؤخّراً، على أنظمة العمل ليست استثناء من هذه القاعدة. والأساس المشترك الوحيد بين الأحزاب السياسية اللبنانية المختلفة هو استخدام التوطين كموضوع تابو.

وما يغيب عن هذا السجال إنما هو الفرد الفلسطيني. ويشكّل استخدام المنظمات الإنسانية عملية البيو–سياسة (bio–politics) التي تعتبر الفلسطينيين أجساداً لا بدّ من إطعامها وإيوائها دون أن يكون لها أيّ حضور سياسي طرف الطيف الأول، في حين يشكّل خطاب التوطين الطرف الآخر في ذلك الطيف. وليس الفلسطينيون، بالنسبة للمشاركين في مثل هذا الخطاب، سوى أرقام، وكتلة سياسية مؤقتة تنتظر العودة.

حقّ العمل: خطوة إلى الأمام .. خطوتان إلى الخلف

في 17 آب 2010، وبعد كثير من التردد والسجال الحادّ بين الأحزاب السياسية اللبنانية المختلفة، صوّت البرلمان اللبناني بالمصادقة على قانون جرى الاتفاق خلال نقاشه قبل إقراره على أن يحوز على «الإجماع» بين الأحزاب البرلمانية المختلفة.[16] ويقضي نصّ المادة 59 التي جرى تعديلها من هذا القانون بأن:

> يتمتع الأجراء الأجانب عند صرفهم من الخدمة بالحقوق التي يتمتع بها العمال اللبنانيون شرط المعاملة بالمثل، ويترتب عليهم الحصول من وزارة العمل على إجازة عمل. يُستثنى حصراً الأجراء الفلسطينيون اللاجئون المسجلون وفقاً للأصول في سجلات وزارة الداخلية والبلديات –مديرية الشؤون السياسية واللاجئين– من شرط المعاملة بالمثل ورسم إجازة العمل الصادرة من وزارة العمل.[17]

كما يقضي النصّ المعدّل أيضاً بأن:

---

16 F. Lamb, «Anyone Really Serious about Allowing Palestinians their Civil Rights?», Veterans today, July 2010. available at: http://www.veteranstoday.com/2010/07/23/palestine-anyone-really-serious-about-allowing-their-civil-rights/

17 المادة 59، الفقرة 3 من المادة 9 من قانون العمل اللبناني الصادر في 23 أيلول 1964.

يُعفَى المستفيد من العمال اللاجئين الفلسطينيين من شرط المعاملة بالمثل المنصوص عليه في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، ويستفيد من تقديمات تعويض نهاية الخدمة بالشروط التي يستفيد فيها العامل اللبناني. يتوجّب على إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن تفرد حساباً منفصلاً مستقلاً لديها للاشتراكات العائدة للعمال من اللاجئين الفلسطينيين، على ألاّ تتحمل الخزينة أو الصندوق الوطني أي التزام مالي تجاهه. لا يستفيد المشمولون بأحكام هذا القانون من تقديمات صندوقي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية.[18]

ومن المهم أن نلاحظ أنَّ لبنان وحده، بين البلدان العربية، من يعامل اللاجئين الفلسطينيين كأجانب من حيث حقّ العمل والتملّك.

ولا يتناول هذا القانون المشكلة التي يواجهها كثير من اللاجئين الفلسطينيين: مشكلة عدم السماح لهم بممارسة مهن حرّة، مثل الطب، والقانون، والهندسة. والحال، أنَّ القانون المعدَّل هو عبارة عن مأسسة للتمييز، إذ يحول بين الفلسطينيين وممارسة ما يزيد على 30 مهنة لها نقابة.[19] وتُصَنَّف المهن المقيَّدة التي لا يزال الفلسطينيون بلا منفذ إليها في فئتين اثنتين: الأولى، تلك الخاضعة للبند الخاص بالمعاملة بالمثل (الأطباء، الصيادلة، وكلاء السفر، محررو الأخبار، أصحاب المشافي، وكلاء التأمين، المسّاحون، المهندسون، والمهندسون المعماريون، الممرضون، عمال مخازن الأدوية والمخابر الطبية، المحاسبون المجازون، أطباء الأسنان، الأطباء البيطريون، عمال المخابر السِّنيّة، المعالجون الفيزيائيون، أساتذة المدارس في جميع مستوياتها)؛ والثانية، تلك المقصورة على المواطنين اللبنانيين (المشتغلون بالمهن القانونية، الصحافيون، التقنيون، أصحاب الشركات السياحية، مديرو شركات النشر، الحلاقون، المشتغلون بالصرافة، الوكلاء العقاريون، سائقو التاكسي أو معلمو القيادة، الناشرون وأصحاب المطابع). وبحسب تقديرات الأونروا ومنظمة العمل الدولية، فإن من غير المحتمل أن يتغيّر ذلك في المستقبل القريب. وقد اقترحت نقابة الممرضين والممرضات اللبنانيين خطة دفاعية رائدة بهذا الصدد، مبديةً اهتماماً بتغيير

18 Palestinian Human Rights Organization (PHRO), Lebanese Restrictions on freedom of movement: Case of Naher El Bared, 2010, available at: http://www.palhumanrights.org/NBC/ENG/Freedom20%of20%Movement_ENG_web.pdf (last visited 5 Jul. 2011).

19 هذه الجمعيات المهنية، أو النقابات تطالب إمّا بالجنسية اللبنانية وإما بسياسة المعاملة بالمثل. وتعني سياسة المعاملة بالمثل أنَّ الفلسطينيين «الذين لا دولة لهم» لا يمكن تشغيلهم كبقية الأجانب الذين ينتمون إلى دول مُعْتَرَف بها، ويمكن أن تقدّم للبنانيين منافع مماثلة.

قوانينهـا الداخليـة لأنّ الممرضيـن الفلسطينيين، بوضعهـم غير القانونـي، يضاربون على الممرضيـن اللبنانييـن. وإذا ما نجحت هذه الخطة، فإنها قد تنتقل إلى نقابات مهنية أخرى تواجه تنافساً مزعجاً مماثلاً من فلسطينيين يمارسون تلك المهن بصورة غير قانونية.

وفيما يتعلّق باحتواء المستخدميـن الفلسطينيين في نظام الضمان الاجتماعي، فسوف يفرد صندوق الأمن الاجتماعي الوطني حساباً خاصاً ليغطي تعويضات نهاية الخدمة، غير أنَّ ما مـن شخص يطاله هـذا القانون يمكن أن يفيد من تعويضات الأسـرة، والمرض، والأمومة. ومـن الجديـر بالملاحظة أنَّ الإقصاء عـن الضمان الصحي والدعـم العائلي كان بطلب من الحكومة اللبنانية وفلسطينيين على حدٍّ سواء.

والقانـون إلى الآن هو إعادة إنتاج قانونية للمرسوم الوزاري الذي أصدره وزير العمل طراد حمـادة (في العـام 2005)، ولا يمثّل أيّ تغييـر فعلي بالنسبة للاجئيـن الفلسطينيين، الأمر الـذي تدلّ عليه حقيقة أن عدد إجازات العمـل الصادرة لم يكد يتغيّر (الجدول 1 أدناه).[20] والحـال، أنَّ اللاجئيـن الفلسطينييـن لا يكونون مؤهلين للحصول على إجـازة عمل إلا إذا استطاعـوا تأمين عقد عمل قانوني، وبذلك تكون إجـازة العمل التي تصدرها وزارة العمل مرتبطـةً بوجود عقد عمل مسبقـاً وينتهي مفعولها بانتهاء هذا العقـد الذي منحت الإجازة علـى أساسه. وعلاوة على هذا، فإنَّ تأمين العمل يكون مطلوباً (وغالباً ما يدفع لقاءه العامل وليس رب العمل). وكان ثمة التزام شفوي من وزير العمل بأن يصدر مرسوماً يسرّع إصدار إجـازات العمل للفلسطينييـن، ولا يخضعها لعقـد أرباب العمل. وتحـاول منظمة العمل الدوليـة الآن حشد التأييد لإصدار مثل هذه المراسيم وتنفيذها. وثمة حملة إعلامية تجري الآن، وتستهدف العمال الفلسطينيين فضلاً عن أرباب عملهم (الفلسطينيين واللبنانيين).

الجدول 1: إجازات العمل الممنوحة للفلسطينيين في لبنان[21]

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المرة الأولى					28	1	32
التجديد				225	113	220	67
الإجمالي	245	245	278	225	141	221	99

20 للمقارنة، فإنّ العدد الإجمالي لإجازات العمل الممنوحة للعمال الأجانب هو 145684 (في سنة 2009).

21 للمقارنة، فقد منحت 145684 إجازة في 2009 للعمال العرب والأجانب في لبنان، بينه 45619 إجازة جديدة، و100065 إجازة مجددة. ويُقَدَّر عدد عمال المنازل بـ 114731، بما يشكّل 79% من العمال الأجانب. وتشير تقديرات إلى أنَّ العمال الذين لديهم إجازات (باستثناء العمال السوريين) يشكلون 50–60% من العمال العرب والأجانب العاملين فعلياً في لبنان. انظر إحصاءات إدارة الإحصاء المركزية، www.cas.gov.lb.

وثمّة سببان يحولان دون اهتمام أرباب العمل بتشغيل الفلسطينيين بصورة رسمية وتوقيع عقد يؤهلهم للحصول على إجازة عمل. السبب الأول، هو أنَّ ربَّ العمل يحتاج لأن يعلن في ثلاث من الصحف كي يقتنع مكتب العمل اللبناني بأنَّ المجال قد أتيح أمام المرشحين اللبنانيين لمنافسة الأجنبي. والسبب الثاني، هو أنّه سيكون عليه أن يدفع تقديمات الضمان الاجتماعي من دون أن يتلقى العامل الفلسطيني خدمات الضمان الاجتماعي (ما عدا تعويض نهاية الخدمة بحسب القانون).

وبعد هذا القانون الجديد، سوف يبقى العمال الفلسطينيون معتمدين على المراسيم الوزارية التي يمكن أن تُعكَس أو تُعَدّل. وبذلك يكون الإطار القانوني لتنظيم نفاذ اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل اللبنانية مفتقراً إلى اليقينية وإمكانية التوقّع طويلي الأمد. وسوف يخفق القانون الجديد في إحداث الأثر المرغوب المتمثّل في شرعنة نفاذ اللاجئين الفلسطينيين إلى سوق العمل اللبنانية. لقد سمى رئيس تحرير جريدة السفير طلال سلمان العملية بقوننة الغبن، والباحث صخر أبو فخر بالصدقة، كونها امتصت اللحظة الحاسمة، وقدمت حلاً استنسابياً في يد وزير العمل، فالقانون مليء بالتناقضات الداخلية، ولا يمكن تطبيقه من دون مراسيم إجرائية من وزارة العمل. وقد لعب وزير العمل، آنذاك، بطرس حرب، دوراً أساسياً في تغيير نص مسوّدة القانون التي طرحها الحزب الاشتراكي بشكل لا يستفيد منه الفلسطيني العامل، ووعد وقتها السفير عبد الله عبد الله بأنه سوف يعوض اللاجئين الفلسطينيين بمرسوم وزاري إجرائي يجعل تطبيقه سهلاً، لكنه أخلف بوعده. وبعده جاء الوزير شربل نحاس ليستمر في المماطلة (رغم وعده بعض المسؤولين الفلسطينيين والأونروا) حتى آخر يوم من وزارته في 23 شباط/فبراير 2012، ليصدر أخيراً قراراً لتنظيم آلية منح إجازة العمل للأجراء الفلسطينيين في لبنان، أي بعد سنة ونصف من إصدار القانون. وقد سررت كثيراً لذلك، وقمت في اليوم نفسه بإرسال رسالة إلى دائرة شؤون التوظيف في الجامعة الأمريكية في بيروت لإعلامهم بالمرسوم الإجرائي، لعل ذلك يسمح من الآن فصاعداً للاجئين الفلسطينيين أن يعملوا بعقود قصيرة الأمد، كباحثين مساعدين مثلاً، وبدأت أيضاً بالاتصال لدعوة الوزير نحاس لإلقاء محاضرة في الجامعة، وهي طريقة ما لشكره على هذا الإصدار. ولكن فرحتي لم تطل، حيث رفض مدير عام الديوان في وزارة العمل توزيع القرار، كما بدأت أبواق اليمين بالتحرك ضد استصدار القرار الوزاري، حيث أصدر المكتب السياسي لحزب الكتائب بياناً يدينه، وتبعته تصريحات من بعض صقور الرابطة المارونية قائلين إنهم سيطعنون بالمرسوم الإجرائي كونه «غير دستوري». وانتهى الأمر أن جاء وزير العمل الجديد سليم جريصاتي ليجمّد قرار سلفه.

ومن المستحيل عملياً أن نقوّم أثر هذه القيود في اللاجئين الفلسطينيين تقويماً إحصائياً، لأن معظم الفلسطينيين المتعلمين جيداً، الذين يمكن أن يواجهوا هذا التقييد، يعملون في أعمال يصعب تقويم بدائلها. وإذا ما كان تخفيف القيود يحسّن نوعية العمل الذي يمكن أن ينفذ إليه الفلسطينيون، فإنه قد يكون لذلك بعض الأثر في الأحوال المعيشية. غير أنّه يصعب عزل هذه التأثيرات وقياسها، لأنَّ الأسر الفلسطينية تواجه تقييدات أخرى علاوة على تلك التقييدات التي تؤثّر في العمل.

حقّ التملّك

حتى العام 2001، كان لغير اللبنانيين، بمن فيهم الفلسطينيون، حقّ حيازة ملكية بمساحة معينة.[22] أمّا منذ العام 2001، فلم يعد ذلك بمقدور اللاجئين الفلسطينيين. فقد تبنّى البرلمان اللبناني تعديلاً (رقم 296 في 20 آذار/مارس 2001) على المرسوم الرئاسي رقم 11614، يمنع فيه اللاجئين الفلسطينيين من امتلاك عقارات في لبنان،[23] حيث يحول هذا التعديل، الذي أُجري في الأصل لتشجيع الاستثمار الأجنبي، دون تملّك أيّ شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها. كما يمنع القانون الجديد اللاجئين الفلسطينيين من توريث عقار بوصية، ولو كان امتلاك هذا العقار قد جرى بصورة قانونية قبل العام 2001.[24] وقد حوّل هذا الوضع نظاماً شبه قانوني راسخاً، قائماً على الوكالات الرسمية غير القابلة للعزل التي تُعتَبَر بمثابة عقود بيع، وبخاصة في المنطقة القريبة من نهر البارد، إلى نظام مخالف للقانون، قائم على توقيع عقود البيع وتسجيلها لدى اللجنة الشعبية مع

22 تبلغ المساحة الأقصى لهذه الملكية 3000 متر مربع في بيروت أو 5000 متر مربع في بقية البلد، الأمر الذي يشير إليه عدد من القوانين (المرسوم 15740 في 11 آذار 1964، والقانون 59 في 1 أيلول 1966، والمرسوم 11614 في 4 حزيران 1969). انظر:

LPDC, Lebanon and Palestinian Refugees Policy Foundations and Milestones 2005. 2010 available at: http://www.lpdc.gov.lb/Main.aspx?displang=en-us, (last visited 5 Jul. 2010)

23 من المثير أن نقرأ النص الحرفي لهذا القانون وما فيه من تبرير «لا عقلانيّ»: «لا يجوز تملك أي حق عيني من أي نوع كان لأي شخص لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو لأي شخص إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين».

24 يلجأ الفلسطينيون عملياً إلى ترتيبات قانونية غير رسمية لدى شراء ملكية أو تسجيلها. وكي يحصل اللاجئون الفلسطينيون على ملكية أو يورثونها فإنهم يسجلون العقار عن طريق وكالة رسمية، وهي عبارة عن وثيقة مكتوبة يتيح فيها اللاجئ الفلسطيني لوكيل (مواطن لبناني أو أي أجنبي آخر لا تنطبق عليه تقييدات 2001) أن يحوز الملكية لصالحه. وكثير من الفلسطينيين الذين حازوا ملكية قبل 2001 لم يسجلوها كي يتفادوا دفع الضرائب الإضافية التي يخضع لها المواطنون غير اللبنانيين حين يشترون ملكية في البلد (المصدر السابق: 29).

شهـادة أحد الوجهـاء.[25] وبعد دمار مخيم نهر البـارد والمنطقة المجـاورة له، كانت ثمة حكايـات ونوادر عن مـلاّك سابقين في المنطقة المجـاورة يطالبون المـلاّك الفلسطينيين الفعلييـن بأن يدفعوا لهم كـي يقبلوا تسجيل الأرض، من جديد، الأمـر الذي يثبت هشاشة وضع الفلسطينيين في لبنان.

وعلـى الرغم من أن هـذا القانون عنصري (وهـو التوصيف الذي استخدمـه وليد جنبلاط له)، قام السياسيون والبيروقراطيون ليس بتطبيقه بحذافيره فحسب، بل أيضاً بمنع أي إدارة عقارية من تمليك أي شخص إن كان أحد أقاربه المباشرين فلسطينياً.

لقـد كان للصعوبة القصوى في حيازة ملكية خارج مخيمـات اللاجئين أن تحشر الأجيال التالية من اللاجئين الفلسطينيين في حيّز هذه المخيمات المحدود وتحوّلها إلى أحياء فقراء. ومما فاقـم الوضع أيضـاً، صعوبة توفير المواد اللازمـة لتوسعة البناء داخـل المخيم (انظر المناقشة الموسّعة لهـذا الأمر أدناه). وبخلاف الحالة اللبنانية، فإنَّ الأردن يسمح للاجئين الفلسطينيين بالتملّك العقاري غير المحدود بصفتهم مواطنين، في حين يقتصر تملّكهم في سورية على امتلاك شقة واحدة ومورد اقتصادي واحد.

الحركة وتوفير مواد البناء

أعلـن الجيش اللبناني مخيم اللاجئين في نهر البـارد والمنطقة المجاورة له منطقةً عسكرية منـذ نهاية الصراع في 2 أيلـول 2007. وبات مطلوباً من الزوار الذين لا يحملون الجنسية اللبنانيـة أن يحصلـوا علـى إذن من الجيش اللبنانـي.[26] كما يُطلَب من الـزوّار الأجانب أن يحصلـوا على إذن مـن الجيش اللبناني قبل الدخـول إلى مخيمات اللاجئيـن الفلسطينيين فـي جنوب لبنـان (البصّ، الرشيدية، بـرج الشمالي، عين الحلوة، والميّـة وميّة). ويحتاج الفلسطينيـون، وسواهم من الأجانب، لأن يحصلوا على إذن من الجيش اللبناني كي يعبروا إلـى المنطقة التي تراقبها قـوات اليونيفل في الجنوب. وترى «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسـان» أنّه مـا من مبرر للإبقاء على نظـام الإذن الذي يعيق حركـة الفلسطينيين،[27] ذلك

---

25 Nizar and Rana Saghieh, Legal Assessment of Housing, Land and Property Ownership, Rights, Transfers, and Property Law related to Palestinian Refugees in Lebanon. Norwegian Refugee Council, 2007: p. 10

انظر أيضاً التحليل الممتاز الذي يقدمه هذان الكاتبان بشأن الوضع المعقّد في نهر البارد والمنطقة القريبة منه.

26 جرى تخفيف هذا التقييد مؤخراً (1 تموز 2011) بالنسبة للنساء والأطفال، فلم يعودوا مطالبين بإذن للتنقّل.

27 PHRO, «Position Paper on the Law adopted by Lebanese Parliament on: Palestinian refugees' right to work and social security», 2010

أنَّ هـذا النظـام يؤثّر تأثيراً هائلاً في حركة الأفراد وأعمالهـم. وبحسب زهانج وتيلتنِس،[28] فـإنَّ نقاط التفتيش تعيق الأعمـال: حيث يكف الزبائن والمورّدون عن المجيء من الخارج ويعاني السكّان من فترات انتظار طويلة كي يدخلوا.

وفيمـا يخصّ نقل مواد البناء إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فإنّه ليس ثمة قيود قانونية علـى ذلك، لكـن القيود تفعل فعلها على صعيـد إداري، ولا تُطبّـق إلا على المخيمات في الجنوب وفي نهر البارد، حيث يكون على سكان المخيم أن يحصلوا على إذن من الجيش. غير أن تهريب مواد البناء منتشر، على ما يبدو، في بعض المخيمات.

الوضع الحالي لعمالة الفلسطينيين

نسبـة البطالـة، بمعناها الدقيـق الذي نجده في تعريـف «منظمة العمل الدوليـة» (أي نسبة أولئـك الذين يبحثـون فعلياً عن عمـل إلى أولئـك المنضوين في القـوة العاملة)، هي 8% بيـن اللاجئين الفلسطينييـن. وهي مماثلة لنسبة البطالة بين السـكان اللبنانيين في السنوات الأخيـرة. غيـر أن تعريف البطالة هذا يغفل اللاجئين الذيـن هم عمال محبطون، أي أولئك الذين لا يبحثون فعلياً عن عمل. والحال، أنَّ العطالة، التي تُعرَّف بأنها نسبة الأشخاص في سـنّ العمل ممن لا يدرسون، وليسوا حوامـل أو مرضى، لكنهم لا يعملون، تبلغ 56% بين اللاجئيـن. بـل إنَّ 37% من السكان في سن العمل (بين 15 و65 سنة من العمر) فحسب، هم المستخدَمون، وهذه نسبة ضئيلة جداً بالمعايير الدولية. ولا يختلف معدّل العمالة كثيراً باختلاف المناطق. وكلُّ هذا ينطوي على غلبة كبيرة للعمال المحبطين بين اللاجئين، الأمر الـذي يعـود في معظمه إلى افتقار في النفـاذ إلى سوق العمل المحلية، نظـراً للتمييز السائد فـي أنظمة الاستخدام. وعلاوة على هـذا، فإنَّ المُستَخدَمين قد غيّروا أعمالهم بمعدّل يبلغ 0.56 (بين الحدين 0.35 و0.77) في الأشهر الستة الأخيرة من وقت إجراء المسح. وهذا يُظهر هشاشة عمالتهم. فأولئك الذين حظوا بعمل غالباً ما يكون وضعهم متدنياً، وعمالتهم عارضة ومنطوية على مخاطر. ويبيّن المسح الذي أجريناه أنَّ عمالة 21% من اللاجئين هي عمالـة موسمية، وأن 7% منهم فقط يعملون بعقـد. وقلّة قليلة هم الذين يحظون بعمل ثانٍ (3%)، الأمر الذي يشير إلى ندرة حتى الأعمال ذات المردود المتدني.

يعمل 72% من العمـال الفلسطينيين في قطاع الخدمات الخاص (الذي يستثني الخدمات الحكوميـة، وخدمات المنظمات غير الحكومية، والخدمات الصحية والتعليمية). ويعمل 17% في البناء، و7% في الزراعة، و3% في الصناعة. وفي لبنان، يعمل 8% من اللبنانيين

28 Huafeng Zhang and Åge A. Tiltnes, Socio-economic Assessment of Ein El-Hilweh Refugee Camp Selected findings. Oslo: Fafo, 2009

فـي البناء، و15% في الصناعة، و6% في الزراعة، و71% في الخدمات. ويبين الشكل 1 والجـدول 2 توزّع قوة عمل اللاجئين الفلسطينيين على القطاعات والمناطق. واللافت أنَّ حوالـي ربع العمال في صور يعملون في القطـاع الزراعي. والحال، أنَّ 87% من إجمالي العمـال الزراعيين يعيشون فـي صور. وبالمقابل، يشـكّل البناء قطاعاً مهمـاً في الشمال، ويستغـرق ربـع القوة العاملة. وعادة مـا يكون الفلسطينيون العاملون فـي الزراعة أفقر من العاملين في قطاعات أخرى.

الشكل1: قطاع العمل للفلسطينيين حسب المنطقة

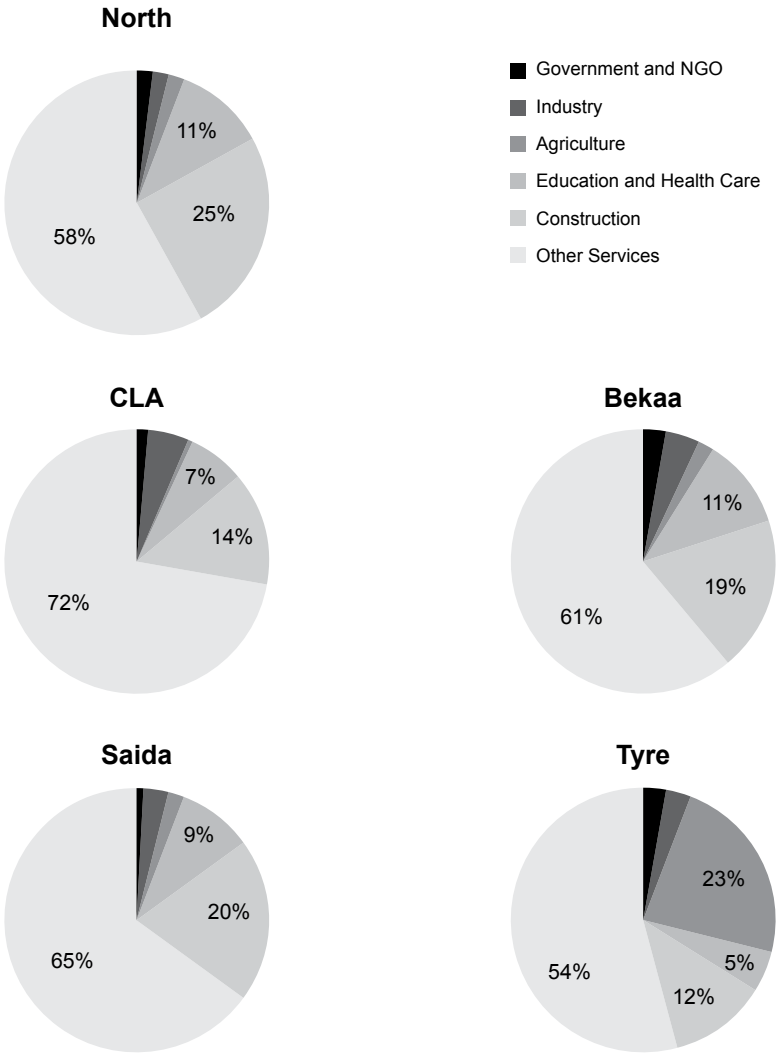

الجدول 2: مهن الفلسطينيين بحسب المنطقة

	مهنيون، موظفون كبار، إداريون	تقنيون، مهنيون مساعدون، كتبة	عمال خدمات عمال مبيعات	عمال يدويون صنّاع، مشغّلو آلات	أعمال أولية
الشمال	%15	%5	%16	%46	%19
منطقة لبنان الوسطى	%13	%4	%20	%52	%11
صيدا	%13	%4	%15	%49	%19
صور	%5	%5	%12	%37	%41
البقاع	%15	%4	%18	%51	%13
الإجمالي	%11	%5	%15	%46	%23

وقطاع العمل وثيق الصلة بالحالة المهنية، حيث نجد أنَّ 98% من العمال الزراعيين الفلسطينيين يعملون أعمالاً أولية. وبالمثل، فإنَّ 94% و98% من العاملين في الصناعة والبناء على التوالي هم عمّال يدويون أو صنّاع أو مشغّلي آلات. وبالمقابل، فإنَّ 73% من العاملين في التعليم أو الرعاية الصحية يعملون في أعمال مرتفعة المنزلة كمهنيين، وموظفين كبار، وإداريين. ويعمل 72% من العاملين الحكوميين أو في المنظمات غير الحكومية كتقنيين، أو اختصاصيين مساعدين، أو كَتَبَة. أمّا صنف «الخدمات الأخرى» فأشدّ اختلاطاً، حيث يعمل 43% من العمال الفلسطينيين في أعمال يدوية، أو في تشغيل الآلات، و31% كعمال خدمات أو مبيعات.

ويعمل معظم الفلسطينيين عمالاً يدويين وصنّاعاً ومشغّلي آلات (46%)، ويعمل ربعهم في أعمال أولية، في حين يعمل 15% عمال خدمات ومبيعات، و11% مهنيين كباراً وإداريين، و5% مهنيين مساعدين وكتبة. وبالنسبة للبنانيين، فإنَّ 16% يعملون عمالاً يدويين وصنّاعاً، و8% في أعمال أولية، و12% في الخدمة والبيع، و22% مهنيين وإداريين، و17% مهنيين مساعدين وكتبة.[29] ولا بدّ من ملاحظة أنَّ هذه التصنيفات لا تتطابق تماماً بين اللبنانيين والفلسطينيين، ما يجعل هذه المعطيات أقرب إلى المرشد أو الموجِّه.

29 UNDP and Central Administration of Statistics Lebanon.. Living Conditions of Households. Beirut, 2007.

وبالعودة إلى التحليل القطاعي السابق، من المدهش أنَّ صور تحظى بالحصة الأكبر (41%) من عمال الأعمال المتدنية أو الأولية. وتتخطى نسبة عمال الأعمال الأولية المعدّل الوطني في جميع المواقع التي جرى مسحها في منطقة صور، سواء أكانت مخيمات أم تجمّعات، ما عدا في مخيم البصّ. ويعيش في صور نصف إجمالي عمال الأعمال الأولية، ويتركّز ثلثهم في مخيمي الرشيدية وبرج الشمالي. وفي القاسمية يعمل 83% من العمال في أعمال أولية يقابلهم 51% في شبريحا. ومخيم الرشيدية هو المخيم الذي يحظى بأعلى نسبة لعمال الأعمال الأولية (46%). أما خارج صور، ففي كلٍّ من نهر البارد في الشمال، ومخيم شاتيلا والجناح في منطقة وسط لبنان، وكذلك في منطقتي التعمير والفيلات خارج مخيم عين الحلوة في صيدا، أكثر من ربع العمال يعملون في أعمال أولية.

ويحظى الشمال والبقاع بأكبر حصة (15%) من العمالة مرتفعة المكانة؛ أي المهنيين، والموظفين الكبار، والإداريين، في حين لا تتجاوز نسبة هؤلاء في منطقة صور 5% . والحال، أنَّ التجمعات في الشمال (الزاهرية 36%)، وفي منطقة وسط لبنان (طريق الجديدة 28%) وصيدا (دلاّعة، وحي الزهور 30%) تحظى بالحصة الأكبر من العمالة مرتفعة المكانة، في حين يحظى مخيم الويفل (14%) بالحصة الأكبر من المهنيين. والحقيقة، أنَّ لنوع العمل، أكثر من العمل ذاته، تأثيراً كبيراً في الفقر، والأرجح أن يكون العاملون في أعمال أولية أفقر من أولئك الذين يعملون في مهن أخرى.

العمالة والجنس

من العوامل الأساسية في تفسير معدل العمالة المنخفض قلّة النساء اللواتي يعملن. والحال، أنَّ 13% من النساء بين الـ 15 و65 من العمر هن اللواتي يعملن مقارنةً بـ 65% من الرجال. ولا تشكّل النساء سوى حوالي 18% من القوة العاملة المُستَخدَمَة الآن.

الجدول 3: عمالة الفلسطينيين بحسب الجنس

	توزّع الرجال	توزّع النساء	نسبة النساء من إجمالي العاملين
مهنيون، مشرّعون، موظفون كبار وإداريون	%8	%15	%38
تقنيون ومهنيون مساعدون، كتبة	%3	%11	%53
عمال خدمات وعمال مبيعات في المتاجر والأسواق	%16	%24	%33
عمال يدويون وصنّاع، مشغّلو ومجمّعو آلات وتجهيزات	%49	%27	%15
أعمال أولية	%24	%22	%23
الإجمالي	%100	%100	%24
الزراعة	%9	%8	%23
الصناعة	%4	%1	%11
البناء	%21	%6	%9
التعليم والرعاية الصحية	%5	%14	%50
الحكومة والمنظمات غير الحكومية	%2	%2	%29
خدمات أخرى	%59	%68	%28
الإجمالي	%100	%100	%24

وحين تعمل النساء، فإنَّ عملهنّ يكون مرتفع المكانة بوجه عام. والحال، أنَّ أكثر من ربع النساء العاملات بقليل يعملن مهنيات، أو موظفات كبيرات وإداريات أو تقنيات، أو مهنيات مساعدات وكاتبات (انظر الجدول 3). في حين أنَّ أكثر من 10% بقليل من الرجال هم الذين يعملون في هذه الأصناف من الأعمال. وبالمقابل، فإنَّ ثلاثة أرباع الرجال يعملون عمالاً يدويين وصنّاعاً أو مشغلي آلات أو في أعمال أولية، في حين لا يعمل في مثل هذه الأعمال من النساء سوى أكثر من ربعهن بقليل. لكنَّ عدد الرجال العاملين الكبير قياساً بعدد النساء العاملات يجعلهم مسيطرين على معظم قطاعات العمل. لا يستثنى من ذلك سوى الأعمال التقنية والمهنية والكتابية، حيث تشكل النساء ما يزيد على نصف إجمالي العمال. ولعلّ ذلك يعود إلى حقيقة أنَّ هذه الأصناف من الأعمال تشتمل على مهن ذات طابع نسوي مثل السكرتارية، والرعاية، والمساعدة المدرسية. بالمقابل، تشكّل النساء ما نسبته أقل من 15% في الأعمال البدنية من العمال اليدويين والصنّاع ومشغّلي الآلات.

وثمــة طابــع نسوي أيضاً يسم قطاعات معينــة من العمالة. فأكثر من ثلثــي النساء (68%) يعملــن في «خدمات أخرى» و14% في الرعايــة الصحية والتعليم، مقارنةً بـ 59% و5% علــى التوالي بالنسبــة للرجال. وتشــكل النساء نصف القــوة العاملة فــي الرعاية الصحية والتعليــم. وبعكــس ذلك، فإنَّ قلــة قليلة من النساء هن اللواتي يعملن فــي الصناعة والبناء. واللافت أنَّ نسبة الرجــال والنساء العاملين في الزراعة متقاربة جداً (9% بالنسبة للرجال، و8% بالنسبة للنساء).

العلاقة بين العمالة والتعليم

يــزداد احتمال العمالــة بازدياد التحصيل العلمي. والحقيقــة، أنَّ حوالي ثلثي الذين تتراوح أعمارهــم بيــن 23 و65 ولديهــم شهادة مهنيــة أو جامعية هم من العامليــن، مقارنة مع أقلّ مــن 40% بالنسبة لــذوي المستويات التعليميــة ممن يحملون شهــادات «بريفيه» وأدنى، و44% بالنسبــة للفئة العمرية ذاتها ولا يحملون سوى شهــادة البكالوريا (انظر الجدول 4 العمــود الأول). ويشير هذا إلى أنَّ التعليــم المستمر يزيد فرص العمل. وسوف نجد أدناه أنَّ معدّلات تخطي البكالوريا هي معدلات جيدة أصلاً، ويُحتَمَل أن يعمل تحسين معدلات تخطــي البريفيه وتسهيل الدخول إلــى الجامعة والمعاهد المهنية علــى تحسين آفاق عمالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

الجدول 4: العمالة ومستوى التعليم

	نسبة العمالة (23–65 سنة)	مهنيون ومهنيون مساعدون	عمال خدمات عمال مبيعات	عمال يدويون وصنّاع	أعمال أولية
لم يلتحقوا بالمدرسة مطلقاً	%39	%7	%16	%45	%32
أتمّوا الابتدائية	%40	%12	%16	%47	%26
بريفيه	%38	%13	%23	%49	%16
بكالوريا	%44	%35	%20	%34	%11
شهادة مهنية	%70	%36	%22	%27	%15
شهادة جامعية	%63	%70	%8	%12	%9

وتعــدُّ معدلات عمالة النساء اللواتــي حصّلن مزيداً من التعليم معدلات مرتفعة، حيث تعمل نصف النساء اللواتي حُزن شهادة جامعية، و43% من اللواتي حُزن شهادة مهنية.

وترتبط العمالة، في الأعمال ذات المكانة المرتفعة، ارتباطاً وثيقاً بالتعليم (انظر الجدول 4، الأعمدة الأربعة الأخيرة). فمن بين الذين حازوا شهادة جامعية، 70% يعملون مهنيين أو مهنيين مساعدين. أما الذين حازوا البريفيه أو أدنى منها فيعملون بصورة أساسية عمالاً يدويين وفي أعمال أولية. ويبيّن الجدول 4 أنّه على الرغم من تحسين التدريب المهني فرص العمالة، فإنَّ الشهادات الجامعية تفضي إلى عمالة أعلى مكانةً، الأمر الذي يفسّر ما نلحظه من تفضيل الطلاب الفلسطينيين التعليم الجامعي الأكاديمي على التدريب المهني. غير أنَّ كثيراً من المهن التي يفضي إليها التعليم الجامعي محجوبة عن الفلسطينيين.

اللاجئون والسيناريوهات المستقبلية

لا يَخفى على أحد، أنّ عملية أوسلو «للسلام»، لم تلعب دوراً في مأْسسة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، بل همَّشت بعض مؤسّساتها، وخلقت مؤسّسات موازية تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولعبت هذه الأخيرة على هاتين المجموعتين من المؤسّسات، فخلقت بينهما أجواء من التنافس الشريف وغير الشّريف، وتم تمويلهما، بطريقة زبائنية، بحسب درجة قرب كل واحدةٍ منهما من القائد.

وكمثالٍ على ذلك، أنشأت (م.ت.ف) العام 1996 دائرة شؤون اللاجئين،[30] لمعالجة الأمور المتعلقة باللاجئين أينما أقاموا. وتقوم هذه الدائرة بوظيفتين. إحداهما سياسية، وتهدف إلى تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، في حين تسعى الثانية إلى تأمين الحماية للاّجئين وما يضمن لهم حقّ العودة.

وعلى الرغم من طموحاتها، فإنّ الدائرة تتعرّض للتهميش من مصدرين: أوّلهما، الدول العربية المضيفة التي لا تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأداء دور رئيس، لا على مستوى تنظيم لجانٍ شعبية، ولا على مستوى تمثيل اللاّجئين أمام الإدارات المحلية المعنيّة (أعني بالتحديد دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن، أو الإدارة العامّة للاجئي فلسطين العرب في سوريا).

أمّا ثانيهما، فمصدره الصّراع على النفوذ بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المخيّمات. ويشكو العديد من المسؤولين داخل الدائرة، من تقليص دورها إلى الحدّ الأدنى. وقد لعب التمويل دوراً حاسماً في هذا التّهميش. ففي لبنان، تأتي مخصّصات اللجان الشعبية مباشرةً من مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، عن طريق سفير فلسطين في لبنان، الذي يتبع لوزارة الخارجية الفلسطينية.

30 تم تفعيل دائرة شؤون اللاجئين بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني خلال دورته الحادية والعشرين في غزة، في 12 أبريل/نيسان 1996.

نحـن الآن في مرحلة قد أزيل فيها السحر (disenchantment) عن الوضع الفلسطيني، فقـد وصلت عملية السلام إلـى أفق مسدود، وثبت رفض السلطـة الوطنية الفلسطينية دعم المقاومة، بل ومحاربتها في بعض الأحيان، هذا إلى جانب ضعف الطرف الفلسطيني وعدم قدرتـه على مواجهة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. لهـذا، فإن الفلسطينيين في اللحظة الدبلوماسيـة المتعلقة بذهابها إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف في الدولة الفلسطينية (ما يسمى استحقـاق أيلول/سبتمبر)، أو الاعتراف بدولة بصفـة مراقب في 2012، يواجهون مفترق طرق:

الطريـق الأول: يتمثل في استغلال خطوة التوجه نحو الأمم المتحدة وتدعيم مأسسة منظمة التحريـر، عن طريق جعل الاعتراف الدولي بالدولـة الفلسطينية، بمثابة الأنياب والمخالب التي تناضل بها ضد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وتحصّل عبرها أيضاً حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وبخصوص حقـوق اللاجئيـن، يمكن لمنظمـة التحريـر الفلسطينية التحـوّل؛ بفضل الاستحقـاق والتضامـن العربي الديمقراطـي الجديد، من طائر وديع إلـى طائر جارح، بحيـث تضع موضوع حقّ العودة بقوّة، علـى طاولة أيّ مفاوضات مستقبلية، مع رفض تأجيلـه إلـى مـا لا نهاية. ويمكن لهـا أيضاً الدّفاع عـن الحقوق المدنيـة والاجتماعية والاقتصادية، في وجه اليمين اللبناني، وعن الوجود الفلسطيني بشكله الهويّاتي المعقّد، في وجه اليمين الأردني.

فعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقـب، أن تطلب مـن السلطات اللبنانية، إنهـاء استثناء الفلسطينيين مـن حقّ العمل وحقّ التملـك، ومعاملتهم معاملة رعايا الدول التي تعترف بها الدولـة اللبنانية. وكان من الأوْلى بالطبـع، أن تتعامل الدولة اللبنانية مع الفلسطينيين كلاجئين، مع إعطائهم حقوقاً تتناسب مع المعاهـدات الدولية حول اللاجئين وحقـوق الإنسان. ولكن في غياب هذا الوعي القومي اللبناني، لا بد أن تقف (م. ت. ف) كدولة معترف بها، وقفة صلبة ضدّ المؤسّسة السياسية اللبنانيـة. ويعني ذلك أن تقوم القيادة الفلسطينية بتقديم طلب رسمي، لإنهاء التمييز السلبي ضدهـم، وتقديم شكوى إلى جامعة الدول العربية والمحافل الدولية الأخرى في حال عدم امتثال لبنان لذلك.

أمّـا الطريق الثاني: فهو أن تقـوم النخبة الفلسطينية في السلطة الوطنيـة الفلسطينية، باعتبار مـا تحقق في الأمم المتحدة فرصـةً ذهبيةً للانقضاض على ما تبقّى مـن مؤسسات لمنظمة التحريـر الفلسطينيـة، باعتبارهـا ممثّلة لجميع أبنـاء الشعب الفلسطينـي، لا لقاطني الضفّة الغربية وقطاع غزّة فقط. إذا تم سلوك هذا الطريق، فإنّ ذلك يعني حتماً، تعميق الفصل بين

أطراف الشعب الفلسطيني، والإجهاز على علاقته مع المركز (الضفة الغربية وقطاع غزة). والنتيجة ستكون إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، وهي التي كانت تعتبر حكومة المنفى، بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني في الشتات.

لقد حصل الفريق الفلسطيني المسؤول عن تحضير مبادرة أيلول للحصول على العضوية الكاملة من خلال مجلس الأمن في الأمم المتحدة، حسب وكالة معا،[31] على رأي مستقلّ من أستاذ القانون الدولي جاي جودوين جيل، الذي نبّه إلى مخاطر كبيرة قد تؤدّي إليها مبادرة الأمم المتحدة، في حال تضمّنت نقل تمثيل الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة من منظّمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين، الأمر الذي سيلغي الوضعية القانونية التي تتمتّع بها منظمة التحرير في الأمم المتّحدة منذ العام 1975 (والمعترف بها دولياً منذ العام 1974)، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

وسوف يعني هذا، أنه لن تكون هناك أيّ مؤسّسة قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بأكمله في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المتّصلة بها. وستؤثّر هذه الخطوة سلباً في تمثيل حقّ تقرير المصير، لأنه حقّ يخصّ كل الفلسطينيين؛ سواء وُجدوا في داخل الوطن المحتلّ أو خارجه.

ويؤكّد الرأي القانوني أن هذا التغيير في الوضع التمثيلي، سيهدّد بشكل كبير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم وأملاكهم التي هُجّروا منها قسراً، يقول: «برأيي، هذا يثير، أوّلاً: ما أدعوه إشكاليات «دستورية» (من حيث ارتباطها بالميثاق الوطني الفلسطيني والمنظمة والهيئات المشكّلة لمنظّمة التحرير). ثانياً: السؤال عن «قدرة» دولة فلسطين على أخذ الدور الفعّال ومسؤوليات منظمة التحرير في الأمم المتحدة. وثالثا: السؤال عن التمثيل الشعبي».

وبعد مراجعة الهيكل الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية (التي أسّست من قبل منظمة التحرير كجسد إداري قصير الأمد، منوطاً بإدارة المناطق في الضفّة الغربية وقطاع غزة التي وضعت تحت المسؤولية الفلسطينية حسب اتفاقية أوسلو)، يؤكّد البروفيسور جودوين جيل على ما هو معروف على المستوى العام: السلطة الوطنية الفلسطينية لديها قدرة تشريعية وتنفيذية محدودة. سلطة محدودة على الأرض، وسلطة شخصية محدودة على الفلسطينيين غير الموجودين في المناطق التي تسلّمت مسؤوليات فيها.

31 وكالة «معا»، «قانوني دولي يكشف: استحقاق أيلول يشكل خطراً على حقوق أساسية للفلسطينيين»، (2011/08/25): http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=415782

ويستنتج جيل أنّ: «السلطة الفلسطينية هي جسم فرعي ثانوي في الهيكل الدستوري لمنظمة التحرير ونظام الحكم في الأرض الفلسطينية المحتلة، مخوّلة لممارسة السلطة التي منحت لها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني. إذاً، ومن جوهر تعريفها، السلطة لا تمتلك القدرة على انتزاع قوّة سياسية أكبر، لحلّ وتفكيك الجسم الأب، أو لتأسيس ذاتها بشكل مستقلّ عن المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل أكثر من ذلك، إنّ المجلس الوطني الفلسطيني ومنظّمة التحرير الفلسطينية يستمدّان الشرعية من حقيقة كونهما يمثّلان كافة شرائح الشّعب الفلسطيني المهجّر دون أيّ علاقة لمكان وجودهم الحالي أو مكان تهجيرهم».[32]

ولكن ما يعتبره جيل الأكثر خطورة، وداعياً إلى القلق الشديد، هو أثر استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الفلسطينية كممثّل في الأمم المتحدة على فلسطينيّي الشّتات. لأنّ أغلب أبناء الشعب الفلسطيني لاجئون، وكلهم ممثلون من قبل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المجلس الوطني الفلسطيني: «إنهم يشكلّون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، فإذا تمّ حرمانهم من حقوقهم، وفقدوا تمثيلهم في الأمم المتحدة، فلن يكون هذا مجحفاً بحقّهم في التمثيل المتساوي فحسب، بل سيمسُّ أيضاً بقدرتهم على التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم في قضايا الحكم الوطني التي تشمل بناء وتشكيل الهويّة السياسية للدولة، وسيمسّ أيضاً بقدرتهم على ممارسة حقّ العودة».

وتوافق كرمة النابلسي؛ المتخصّصة بشؤون اللاجئين،[33] جودوين جيل، لتؤكّد في مقابلة مع وكالة «معا»:

«لن يقبل أي فلسطيني، وبلا أي شك، خسارة حقوق أساسية على هذا المستوى من أجل مبادرة دبلوماسية محدودة إلى هذه الدرجة في أيلول [...]. أولاً، لا توجد لدينا أرض محررة بإمكاننا تأسيس دولة عليها. ولكن بخسارة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد في الأمم المتحدة، يخسر أبناء شعبنا فوراً تمثيل قضايانا كلاجئين كجزء لا يتجزأ من تمثيلنا الرسمي المعترف به عالمياً. هذه قضية طارئة وحتمية لشعبنا ككل، ويجب أن نضمن من ممثلينا أن يصونوا حقوقنا في المحافل الدولية، لا أن يضعفوها أو يخاطروا بها. وبالطبع، بعد أن تم إبراز المخاطر القانونية بهذا الشكل الشمولي، كلّي ثقة بأن المبادرة ستحمي وضع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد في الأمم المتحدة من أجل تدعيم حقوق الشعب الفلسطيني [...]. طبعاً نحن بحاجة لموقف واضح من قبل منظمة

32 المرجع السابق.

33 وهي ممثلة سابقة لمنظمة التحرير في بريطانيا، وبروفيسور في التاريخ في جامعة أكسفورد، وصاحبة مشروع سيفيكوس الذي اهتم بكيفية تمكين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ليكونوا ممثلين في عملية السلام.

التحريـر حول هذه المسألة البالغة الأهمية، ومـن الضروري أن تعطى الجماهير الفلسطينية في كل مكان، ولاسيما اللاجئين في الشتات، ضمانات بأنه لن يتم في أيلول المساس بتمثيل الحقوق الفلسطينية الأساسية وحق التمثيل والعودة على وجه الخصوص.[34]

وقـد أجرت وكالة «معاً» مقابلات مع خمسة خبراء في القانـون الدولي، ليعلّقوا على رأي جودويـن جيل، وقد أجمعوا كلهـم على أنّ رأيه غير صحيح، ولكن أهميته تكمن في تنبيهه إلى أهميّة الانتباه إلى مكانة (م.ت.ف) بعد المبادرة.[35]

الخاتمة

سأقسـم هذه الخاتمة إلى قسمين: الأول يتعلق بالحقـوق المدنية والاجتماعية–الاقتصادية لفلسطينيي لبنان، والثانية، تتعلق بالسيناريوهات المستقبلية للاجئين الفلسطينيين كافة.

الحقوق المدنية والاجتماعية–الاقتصادية لفلسطينيي لبنان

بيّنـت هـذه الدراسة أنَّ ثمّة إقصاءً اجتماعياً متعدد الأبعـاد يعاني منه الفلسطينيون في لبنان. غير أنَّ تركيزنا على سوق العمل كشف أنَّ المشكلات التي يواجهها الفلسطينيون في سوق العمـل اللبناني هي مشـكلات مضاعفة: فالفلسطينيـون، أولاً، أقلّ عمالـة وقلّة قليلة منهم هـي التي تبحث عن عمل، أمّا ثانيـاً، فإنَّ العمالة المتاحة للفلسطينييـن ذات مكانة متدنية، ومحفوفة بالمخاطر، ولا تكفي لإخراجهم من حالة الفقر.

وربما كان الوجه الأول من المشكلة –البطالة وقلّة العمالة– عاقبةً للأوضاع الاقتصادية الأساسية القائمة في لبنان عمومـاً، حيث يزدهر قطاعا البناء والخدمات، بدفعٍ من تدفق رؤوس الأموال الخارجيـة. وهذا ما يرفع الأجـور في الاقتصاد ككل، تاركاً القطاعَين الزراعي والصناعي غير قادريـن علـى المنافسة. ولأنه ليس بوسـع الأونروا أن تؤثّر في البيئـة الاقتصادية الأساسية في لبنـان، لا يبقى خيار أمامها سوى ما تمارسه أصلاً من تضمين برامجها جوانب تتعلق بالعمالة: كإلزام المقاولين باستخدام فلسطينيين، وتفضيلها، كوكالة، استخدام فلسطينيين على استخدام لبنانيين عند تكافـؤ المؤهلات. والحقيقة، أنَّ معظم كادر الأونروا من الفلسطينيين، وبرنامج إعـادة تأهيل أمكنة اللجوء يلزم المقاوليـن باستخدام فلسطينيين. لكن ذلك لم ينجح كثيراً في الشمال، حيث لم يجد المقاولون فلسطينيين يعملون لقاء 20.000 ليرة لبنانية (13.3 دولار) في اليوم، وهو أجر أدنى بكثير من أن يقوى على إخراج أسرةٍ من حالة الفقر.

34 المرجع السابق.

35 Ma'an News Agency, «Does the Palestinian UN bid threaten refugee rights?» (2011/8/29), http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=416930

ويمكن للبطالة أيضاً أن تكون مشكلة تبارٍ وتنافس، حين لا يجد أرباب العمل عمالاً بالمهارة المطلوبة. وتُظهِر الحالة اللبنانية أنَّ عوامل مثل جغرافية المنطقة تؤثّر في قدرة المرشحين على إيجاد عمل، حيث تبلغ سرعة مرشحي بيروت في إيجاد عمل ضعفي سرعة نظرائهم من البقاع.[36] وبهذا الصدد، فإنَّ مراكز الاستخدام التابعة للأونروا، التي يوجد اثنان منها الآن في الشمال، يمكن أن تساعد المهارات المتبارية على فرص العمل. وهذا المسح ليس دراسةً لسوق العمل، ولا يشتمل على أية معلومات حول تفضيلات أرباب العمل؛ ولذلك يصعب تقويم حاجاتهم ومدى استخدامهم هذه المراكز لملء الوظائف الشاغرة. ومما يمكن لمراكز الاستخدام القيام به نشر المعلومات حول الفرص المتاحة وتشجيع مزيد من الفلسطينيين على البحث الفعلي عن العمل. بل إن مزيداً من مراكز الاستخدام ينبغي أن يفتح حيث البطالة مرتفعة، كمنطقة صور مثلاً.

وثمّة عقبة إدارية يواجهها الفلسطينيون هي التقدّم للحصول على إجازة عمل. وبعد أشهر كثيرة على محاولات منظمة العمل الدولية والأونروا إزالة مثل هذه العقبات، أصدر وزير العمل في 21 شباط/فبراير 2011 مرسوماً يسرّع مسار حصول الفلسطينيين على إجازات العمل، حيث أوقف شرط وجود عقد مع أحد أرباب العمل.

أمّا التحدّي الآخر الذي يواجهه الفلسطينيون في سوق العمل اللبنانية، فهو، حقيقة، أنَّ قدراً كبيراً من العمالة المتاحة للفلسطينيين هي عمالة متدنية المكانة. وتغلب العمالة مرتفعة المستوى بين من حازوا شهادة مهنية، كما تغلب أكثر بين من حازوا شهادة جامعية. ولعلّ توسيع النفاذ إلى مثل هذه العمالة عبر المنح التعليمية، كما يجري أصلاً، وعبر مناهج التدريب المهني، التي تقوم بها الأونروا أيضاً، أن يزيد عدد الفلسطينيين ذوي العمالة مرتفعة المكانة.

ويشكّل فتح السبيل إلى المهن الحرة وجهاً آخر من أوجه إتاحة العمالة مرتفعة المكانة أمام الفلسطينيين، وينبغي أن يكون جزءاً من الجهود التي يبذلها المجتمع المدني الفلسطيني والفصائل السياسية والأونروا. وعلاوةً على دفع الحكومة اللبنانية والتأثير فيها مباشرةً، قد يكون مفيداً مسح المهن المقيَّدة كلٍّ على حدة. ولعل دراسة نتائج الخطة الدفاعية لدى نقابة الممرضات والممرضين اللبنانيين (تلك الدراسة التي تجريها الأونروا) أن تكون مفيدةً في إستراتيجية الدفع والتأثير المشار إليها.

---

36 Chaaban, Jad «The Impact of Instability and Migration on Lebanon's Human - Capital», in Dhillon and Yousef (eds.), Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East. Washington: Brookings Institution Press, 2009

وعـلاوةً على التقييـد في سوق العمل، يعانـي الفلسطينيون أيضاً مـن تقييد حركتهم وعدم السماح لهم بامتلاك العقارات أو وراثتها. وفيما يخص الحركة، فإن من الممكن أن يكون لإقامـة ارتباط مـع الجيش اللبناني والأمـن الداخلي بغية تخفيف القيـود الأمنية، وبخاصة حـول نهر البارد وعين الحلوة، آثار مهمة في تحصيـل الفلسطينيين أرزاقهم. وثمة إمكانية لأن تصبـح المخيمات مراكز تجارية لغيـر الميسورين، الأمر الذي يبيّنه مثال نهر البارد قبل تدميـره، وكذلك الأسواق حول صبرا وشاتيلا، غير أنَّ تسهيـل النفاذ يبقى الشرط المسبق لتحقق ذلك.

أمّا التملك، فإنه من الممكن التوصل إلى تسوية شبيهة بتلك القائمة في سورية، والتي تسمح بتملك مقصور على شقة واحدة ومورد اقتصادي واحد، ما يخفف الضغط على المخيمات، ويفسح المجال أمام تناقل الثروة بين الأجيال.

وينبغـي التشديد، ختاماً، علـى أنَّ المشكلة الأساسية التي يواجههـا الفلسطينيون في لبنان تبقى ما يعانونه من إقصاء قانوني من النوع المديد. وهذا ما يؤثّر في قدرتهم على النفاذ إلى سـوق العمل وتحسين معيشتهم. ولا تزال الدولة اللبنانية تتعامل مع هذه المشكلة إلى الآن علـى أنّها مسألة أمنيـة، لتسيطر على الدخول إلى المخيمات وتحـدّ حرية اللاجئين بسبب شواغلهـا الأمنية. ومـع ازدياد ضغط المنظمات غير الحكوميـة والمجتمع الدولي، بدأت الحكومـة اللبنانية، مؤخّراً، بالتحول عن مقاربتها القائمـة على أساس أمني وراحت تتناول إقصـاء اللاجئين الاجتماعي، إنما من حيث نتيجته وحسب، وليس من منظور سياقه. ومن الواضح أن هذا لا يكفي، لأن السياسة اللبنانية تجاه اللاجئين طويلي الأمد تحتاج لأن ترمي إلـى مزيد مـن الاحتواء الاجتماعي لجميـع الأجانب المقيمين منذ أمـد طويل على التراب اللبنانـي. وعلى لبنان أن يضطلع، مثل معظم البلدان المتطـورة، بسياسة كلية تهتم بحقوق الإنسان وبكرامة كلّ المقيمين في البلد، وليس بكرامة مواطنيها فحسب.

ومـن ثمّ، فإنه على الرغم من رؤيتنا أنَّ بقاء اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم يقعان على عاتق الدولـة المضيفة في المقام الأول، فإنَّه على الأونـروا ومنظمة التحرير الفلسطينية أن يدعما ذلـك. وعليهمـا أن يقدما التمويـل الكافي لمساعـدة الفلسطينيين علـى تحمّل الأوضاع المعيشية الحادة، وبخاصة في لبنان.

ذكـرت فـي مقالة سابقـة إن هناك تيـاراً يمينياً محافظـاً وعنصرياً في لبنـان، تمثله سلطات وسياسيـون في كل الأحـزاب بدرجات متفاوتة. وهـو يرى بكل قدراتـه ومهاراته أن أي تحسين لوضع الفلسطيني خطوة نحو التوطين، وأي دور للدولة مؤامرة لإلغاء الأونروا.

نحـن إذاً أمام تعاضد بين أكثريـة تشريعية عنصرية ومؤسسـات بيروقراطية أو غير حكومية

متواطئة بشكل نشيط أو بصمتها القاتل. ويتضاعف التمييز المؤسساتي بتمييز مجتمعي صارخ، بما في ذلك ضمن مؤسسات المجتمع المدني. ويمكننا مثلاً، أن نتساءل لماذا رفض بعض منظمات حقوق الإنسان اللبنانية التوقيع على بيان مسيرة الحقوق المدنية والاجتماعية–الاقتصادية للاجئين في حزيران/يونيو 2009؟

اليوم، وريح الثورات تهب على الدول العربية كافة، ومعها نتحدث عن العدالة الانتقالية، يقوم المجتمع اللبناني بطرفه اليميني باستخدام المهارات البلاغية والعملية كافة، لإلغاء أي مفهوم أخلاقي أو قانوني أو سياسي لعدالة اجتماعية للاجئين العرب الذين يعيشون في كنف بلد عربي منذ ثلثي قرن. في هذا البلد الذي تنتهك فيه معظم القوانين الاقتصادية والاجتماعية والمرورية (من يقف منا على إشارة مرورية؟)، يقوم القضاة والمستشارون من الوزارات باستخدام كل خبراتهم للتطبيق الحرفي و«الدقيق جداً» لقوانين العمل، بحيث تُمنع على الفلسطينيين الاستفادة من أي قانون أو مرسوم يمكن أن يحسّن وضعهم.

لماذا لم ترفض البيروقراطية اللبنانية تطبيق القوانين الجائرة كما فعل القضاة التشيليون، في ما يتعلق بقانون العفو؟ هل يمكن تفسير ذلك بأن الفلسطينيين ارتكبوا قبل عقود عدة الخطيئة الكبرى بدعمهم نصف اللبنانيين ضد النصف الآخر وأصبحوا طرفاً في الحرب الأهلية؟ ولكن لماذا يعاقب الفلسطيني الذي ولد منذ 1990 على أخطاء آبائه؟ أليس ذلك انتهاكاً للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؟ وهل ذلك بسبب القطبية الطائفية، بحيث يقف المسيحيون ضد الفلسطينيين السنة؟ أعتقد أن في ذلك تبسيطاً شديداً: فهناك من السنة والشيعة من هم ضد إعطاء الفلسطيني حق العمل والتملك، أو على الأقل يكونون صامتين أو مسرورين لاستغلاله في سوق العمل السوداء. إذاً، هناك تحليل طبقي يجب أخذه بعين الاعتبار.

هل يعتبر حصول الفلسطيني على حق العمل، كما في سورية، خطوة نحو التوطين؟ طبعاً لا. من يستخدمون فزاعة التوطين هم الذين يبدأون دائماً بمقولات عن حبهم لفلسطين أو عدائهم للإمبريالية والصهيونية ووقوفهم مع تحرير كامل التراب العربي، ولا ننسى القدس طبعاً. وكأنهم يقولون لنا إن تحرير فلسطين يتم فقط عن طريق سحق فلسطيني لبنان وتهجيرهم، وذلك بمنعهم من حق العمل والتملك.

السيناريوهات المستقبلية للاجئين الفلسطينيين

تعتمد انعكاسات التوجه للأمم المتحدة في 2012، والحصول على عضوية الدولة بصفة مراقب على الطريقة التي ستتعامل بها القيادة الفلسطينية، لتعزيز (م. ت. ف) أو تهميشها، وعلاقة هذه الأخيرة مع الشتات ومسؤولية حقّ العودة. فإذا اعتبرته إستراتيجية لإنشاء

الدولـة القوميـة الفلسطينية بالمعنى الكلاسيكي لهذه الدولة، فسـوف يؤدّي هذا من ناحيةٍ سياسية إلى إضعاف المطالبة بحقّ العودة للاجئين.

وإذا اعتبرتـه تكتيـكاً ترقيعياً من أجـل تقوية أوراقها مـن أجل العودة إلـى المفاوضات،[37] والاستمـرار بالفعـل السياسـي الأوسلـوي، فقد يشـكل هذا الإنجـاز وبالاً علـى القضية الفلسطينيـة. وهذا ما بيّنه زياد كلو المستشار القانونيّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة في كتابه الشهير «لن يكون هناك دولة فلسطينيّة».[38]

أمّـا إذا اعتبرتـه رافعة من أجل البـدء في مرحلة جديدة مبنيّة على عـودة المقاربة الحقوقية؛ ومقاربـة القانون الدّولي لإنهـاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وإعادة الوجـه العربي للقضية (كون العرب يذهبون موحّدين إلى الأمم المتّحدة)؛ ورفض اختزال العمل السياسي في المفاوضات ذات الوساطـة الحصرية الأمريكية؛ ودعـم المقاومة، فإنّ هذا الاستحقـاق سيكون مبشّراً بآفاقٍ جديدة لا يمكن إلاّ أن نبارك لها، وبخاصّة وهي تتزامن مع حراك عربي ثوري ودعم من الديمقراطيات العربية الناشئة.

وضمـن هـذه الرافعة على سبيل المثـال، نظمت الشبكـة الفلسطينيـة– الأمريكية (US– Palestinian Community Network) مسيـرة فـي 15 أيلول/سبتمبـر 2011، أمـام مبنى الأمم المتحـدة للمطالبة بـ: «السيـادة، المساواة، وتطبيق حـق العودة للاّجئين الفلسطينييـن»، باعتبارها مطلباً واحداً في دولة قوميـة امتدادية ذات توجّه حسّاس لمفهوم المواطنة.

وكمـا شكّل النقاش حول استحقاق أيلول والتوجه للأمـم المتحدة في 2012، والحصول على عضوية الدولة بصفة مراقب، فرصة لفتح ملفّ أهمية (م.ت.ف) ودورها، فإنني أستغلّ الفرصة لفتح النقاش حول موضوع فيما إذا كان بالإمكان العمل على إيجاد سيادة على جزءٍ مـن الأرض الفلسطينية، وفي الوقت نفسه إيجاد حلٍّ عـادل لقضية اللاّجئين، وبالتالي تبنّي تسوية تاريخية لا تغبن الحقوق المشروعة للاّجئين.

إنَّ منهج الحلّ الخلاّق المبني على الدولة القومية الامتدادية؛ هو أوّلاً حلّ يتناسب مع روح العروبـة والقومية العربيـة، وحركة التاريخ المتمثّلـة في تشكل دول قومية مرنـة. إنه ليس فقـط منهجاً سياساتياً يتركز بدرجة ما علـى كيفية حلّ المشاكل (بما في ذلك حقّ العودة)،

37 Noura Erakat, 'Palestinian Statehood Blocked: Equality Struggle Ahead'. Jadaliyya. (Aug 27 2011). http://www.jadaliyya.com/pages/index/2495/palestinian-statehood-blocked_equality-struggle-ah

38 Ziyad Clot, Il n'y aura pas d'Etat palestinien - Journal d'un négociateur en (Palestine. (Paris : Max Milo, 2010

والخروج منها بشكل مقبـول مُرْضٍ للطّرفين المتنازعيْن أو المتخاصمين، بحيث يجد كلّ طـرف حلاً لمشكلته فيها، ولكنه قـد يتجاوز حدود التوجّه إلى دائرتـي صنع القرار حول تسوية قضايا الخلاف والنزاع والصّراع إلى الدعوة لتشكيلِ رأي عامّ ضاغطٍ بشأنها.

أخيـراً؛ تشـكل تداعيات الإخفاق في الحصـول على العضوية الكاملة فـي مجلس الأمن، ومن ثم نتائج التصويت في الجمعية العامة على رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، فرصة لفضـح الازدواجية السياسية والأخلاقية للدول الغربية التي رفضت التصويت لصالح مشروع الدولة في مجلس الأمن أولا، على الرغم من تصويت معظمها لصالح الدولة بصفة مراقـب لاحقاً، وبخاصة أنّ بعضـ هذه الدول يريد التقرّب من النّخبة الجديدة التي أفرزتها الثورات العربية.

المراجع

- إحصاءات إدارة الإحصاء المركزية، www.cas.gov.lb.
- إدارة الإحصاء المركزيـة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2004. «المسح الوطني حول ظروف العيش وميزانية الأسرة».
- حنفي، ساري وتايلر لونغ. (2010). «الحكم والحاكمية وحالة الاستثناء في مخيّمات اللاجئيـن الفلسطينيين في لبنان». ساري حنفي (محرر). حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قانون العمل اللبناني الصادر في 23 أيلول 1964.
- وكالة «معا»، «قانوني دولي يكشف: استحقاق أيلول يشكل خطراً على حقوق أساسية للفلسطينيين»، (2011/08/25):

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=415782

- Bhalla A., Lapeyre F., 1997, ‹Social Exclusion: Towards an Analytical and Operational Framework›, Development and Change, Volume 28, Issue 3.
- Chaaban, Jad «The Impact of Instability and Migration on Lebanon's Human Capital», in Dhillon and Yousef (eds.), Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East. Washington: Brookings Institution Press, 2009.
- Danish Refugee Council, Non-ID Palestinian Refugees in Lebanon, Beirut, 2005.
- F. Lamb, «Anyone Really Serious about Allowing Palestinians their Civil Rights?», Veterans today, July 2010. available at: http://www.veteranstoday.com/201023/07//palestine-anyone-really-serious-about-allowing-their-civil-rights/

- Frontiers. The Forgotten: The Case of Non-ID Palestinians in Lebanon, Beirut, 2005.
- H. Zhang and Å. Tiltnes, Socio-economic Assessment of Ein El-Hilweh Refugee Camp Selected findings, Fafo, 2009.
- http://www.fafo.no/pub/rapp/409/index.htm [Accessed October 30, 2010].
- http://www.palhumanrights.org/NBC/ENG/Freedom20%of20% Movement_ENG_web.pdf (last visited 5 Jul. 2011).
- http://www.un.org/unrwa/publications/index.html (figures as of Jan. 2010).
- Huafeng Zhang and Åge A. Tiltnes, Socio-economic Assessment of Ein El-Hilweh Refugee Camp Selected findings. Oslo: Fafo, 2009.
- J. Sfeir, □Du Provisoire au Permanent: Les Debuts de l'Installation des Refugies au Liban, 19481951-», MIT Electronic Journal of Middle East Studies, 5, 2001.
- LPDC, Lebanon and Palestinian Refugees Policy Foundations and Milestones 2005. 2010 available at: http://www.lpdc.gov.lb/Main.aspx?displang=en-us, (last visited 5 Jul. 2010).
- M. Khawaja, & Å. Tiltnes, On the Margins: Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan, Fafo-rapport 357, 2002, available at: http://www.fafo.no/pub/rapp/357/index.htm (last visited 30 Oct. 2010).
- Ma'an News Agency, «Does the Palestinian UN bid threaten refugee rights?» (292011/8/), http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=416930
- N. Rosen, «Scapegoats in an Unwelcoming Land,» Washington Post, 16 December 2007.

- Nizar and Rana Saghieh, Legal Assessment of Housing, Land and Property Ownership, Rights, Transfers, and Property Law related to Palestinian Refugees in Lebanon. Norwegian Refugee Council, 2007: p. 10.
- Noura Erakat, 'Palestinian Statehood Blocked: Equality Struggle Ahead'. Jadaliyya. (Aug 27 2011). http://www.jadaliyya.com/pages/index/2495/palestinian-statehood-blocked_equality-struggle-ah
- Palestinian Human Rights Organization (PHRO), Lebanese Restrictions on freedom of movement: Case of Naher El Bared, 2010, available at:
- PHRO, «Position Paper on the Law adopted by Lebanese Parliament on: Palestinian refugees' right to work and social security», 2010.
- S. Hanafi, & A. Tiltnes, «The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon: Constraints and Transgression», Knowledge, Work and Society, 5(1), 2008.
- S. Hanafi, «Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratory of Indocile Identity Formation», M.A. Khalidi (ed.), The Lived Reality of Palestinian Refugees in Lebanon, Institute of Palestine Studies, 2010.
- Ugland, O., 2003. Difficult Past, Uncertain Future Fafo-report 409, FAFO. Available at:
- UNDP and Central Administration of Statistics Lebanon.. Living Conditions of Households. Beirut, 2007.
- Ziyad Clot, Il n'y aura pas d'Etat palestinien - Journal d'un négociateur en Palestine. (Paris : Max Milo, 2010).

تعقيب د. أحمد جميل عزم

حـدد سـاري حنفي فـي ورقته ثلاثة أهـداف: أولهـا، القضايـا الاجتماعيـة والاقتصادية للفلسطينيين في لبنان؛ وثانيها، الهوية الوطنية الفلسطينية مع تراجع منظمة التحرير؛ وثالثها، مخاطر التوطين والهجـرة، أو التهجير وسيناريو المستقبل والخيارات السياسية الفلسطينية في لبنان.

ملاحظتـي الأساسيـة أن جزءاً من الأحـداث الرئيسة في الورقة لم يُغـطّ، وهذا سأتعرض له لاحقاً. بالنسبة للمتغير أو الهدف الأول، فلدي عليه أربع ملاحظات، هي:

أولا. المعادلـة الآن، وبشـكل عـام، تبدو كأننا نتحـدث عن طرفين في لبنـان (الفلسطيني واللبنانـي)، لكني أرى ضـرورة أن يتوسع البحث ليشمل أطرافاً أخـرى، مثل وكالة غوث وتشغيـل اللاجئين (الأونروا)، حيث تبدو وكأنها تنسحـب من المشهد تدريجياً وبصمت إلـى حـد كبير، يحيطها صمت فلسطيني رسمي وآخر عالمـي، فكيف يمكن أن نطلب من «الأونروا القيام بمهامها»؟.

ثانيـاً. بخصوص العامـل الذاتـي الفلسطينـي وإشكاليـات طرح حلـول فلسطينيـة لبعض المشكلات، ربما نلحظ رغم الصمت المطبق حول وضع اللاجئين الفلسطينيين، إلا أننا نتابع من وقت إلى آخر مبادرات من القيادات الفلسطينية في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية، مـن أجل مناقشة بعض الشؤون مع السلطـات اللبنانية أو طرح تأسيس صناديق للمساعدة في التعليـم وغيـره، لكن لا نعـرف جدوى هذه المبـادرات، أو دور التجمعـات الفلسطينية في الأماكـن الأخرى كالخليج العربـي في دعم اللاجئين أو غيرهم. لـذا أقترح على المنظمين، لاحقاً، وضع مسألة الفلسطينيين الموجودين في دول الخليج العربي ضمن أجندة البحث.

ثالثـاً. ورد فـي الورقة حديث عن إغفال موضـوع التعليم، وأشار الباحـث إلى العلاقة بين العمالة والتحصيل العلمي دون معرفة نسبة التعليم في لبنان.

رابعاً. وهي ملاحظة من وحي الورقة وليست واردة فيها مباشرة، فقبل أيام سمعنا عن مبادرة «كلنـا لفلسطين» التي طرحها رجل الأعمال طلال أبو غزالة، بعدما أظهرت أرقام الإحصاء أن عـدد الفلسطينييـن جميعا يبلـغ 12 مليون نسمة، إذ أنه يعتقد أن العـدد أكبر، ودلل على ذلك بمؤشرات عدة. باعتقادي نحن لدينا جهاز إحصاء مركزي في الضفة والقطاع، لكن يبدو أننا بحاجة إلى جهاز إحصاء مركزي عالمي، لذلك، فإن الإحصاءات التي قدمها حنفي مهمة جداً، لكن أظن أننا بحاجة إلى معرفة كثير من الأمور الأخرى.

المركب أو المتغير الثاني، الذي غاب عن الورقة بشكل كبير، هو الهوية، حيث أشارت الورقة إلى حالة العزل والإقصاء التي يعيشها الفلسطيني أو ما أسماه «الإقصاء المديني»، لكن أثر هذه الحالة على الهوية لم يُدرج، وهو شيء مهم، فربما يعزز الشعور بالهوية في مقابل الآخر اللبناني. وكما هو معروف، لعبت الثورة الفلسطينية المسلحة والفصائل والمنظمة دوراً كبيراً في «وطننَة الهوية»، كما قال الدكتور أباهر السقا أثناء عرض ورقته في اليوم الأول للمؤتمر. فماذا بعد غياب كل هذه العوامل، وبعد دخول قوى سياسية جديدة إلى المخيمات الفلسطينية؟ وما أثر ذلك على الهوية الفلسطينية؟ وتحديداً ماذا عن دخول التيار الإسلامي (الحمساوي– الإخواني) و(السلفي– الجهادي)؟ فإذا كان لدى التيار الأول تصوّر متعايش مع فكرة الوطنية، فإن التيار الثاني بالضرورة معادٍ للفكرة الوطنية.

وأخيراً، حول مخاطر التوطين والهجرة، طرحت الورقة نقطة مهمة عن «ما بعد الدولة»، ونحن الآن في مجتمع الشبكات والعولمة، ومن المهم دراسة تأثير ذلك، ومعرفة دور الأحزاب والفصائل في ظل هذه التغيرات.

الجلسة العاشرة

التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة

الأردن

رئيس الجلسة: د. إياد البرغوثي.

د. عروب العابد: في تصدعات المدينة الكبيرة: الكفاح الفردي للأردنيين من أصل فلسطيني في عمان الشرقية.

تعقيب: أ. د. أحمد سعيد نوفل.

في تصدّعات المدينة الكبيرة

الكفاح الفردي للأردنيين من أصل فلسطيني في عمّان الشرقيّة

د. عروب العابد

منذ العام 1948، حيث كان المجتمع الفلسطيني في فلسطين التاريخية يتكون من طبقتين: أقلية أرستقراطية، وأغلبية من الفلاحين؛ ولد العديد من الطبقات الاجتماعية. فقد أدى الاقتصاد السياسي المرافق للهجرة الجماعية، وازدهار الخليج النفطي، وسياسات الليبرالية الجديدة منذ أواخر الثمانينيات إلى ولادة طبقات جديدة: النخب الحاكمة، والموالين للأنظمة، ومحدثي الثروة، والمهنيين، والتجار وأصحاب الأعمال، والطبقة المتوسطة، وسكان المخيمات وأشباه المخيمات، والفقراء والضعفاء. وقد سعت كل طبقة إلى بناء علاقتها الخاصة مع المؤسسات التي توفر الخدمات في منفاها الطويل لخدمة مصالحها الخاصة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وحماية نفسها. ومن هنا، فقد كانت أهمية «المؤسسات» للفلسطينيين تتمثل في عدة كيانات وتوقعات، سواء كانت في المجال التمثيلي أو في مجال تقديم الخدمات، فإلى جانب الدولة بمؤسساتها المختلفة ظهرت هيئات أخرى تخص الأردنيين من أصل فلسطيني: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، المخيمات، مؤسسات عائلية ومجتمعية، ومؤسسات دينية.

تناقش هذه الورقة: كيف فاوض الفلسطينيون ضمن حياتهم المدنية على حقوقهم واحتياجاتهم وتمثيلهم مع جهاز «المؤسسة»، وبسبب الولاء المزدوج المعقد فإن تمثيل الفلسطينيين كان وما زال موضع تساؤل، وهنا أطرح فرضية تقول بأن غياب مؤسسة تمثيلية لشؤونهم الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد جعلت سعي الأردنيين من أصل فلسطيني من أجل حقوقهم أمراً فردياً.

وفي هذه الورقة سأبين الوضع القانوني للفلسطينيين في الأردن الذي يختلف كثيراً عن وضع أقرانهم في الدول المجاورة، كما سأبين مكانة الطبقة المحددة من الفلسطينيين التي أتناولها في عملي بالنسبة إلى الطبقات الأخرى، ولكني لا أستطيع الادعاء أنني قادرة على تمثيل أصوات هذه المجموعة غير المتجانسة، ومع ذلك أسعى لتناول الانطباعات عن القضايا التي تطرحها هذه المجموعة التي تشكل الغالبية، وكيف يفهمونها. في الجزء الثاني سأحدد «المؤسسة» كهيئة عمودية قائمة تشتمل على شرعية أوجدتها على مدى السنوات لتمثل وتستجيب لحاجات جمهورها، وسأكشف طبيعة هذه المؤسسات المتعددة وأبين كيف فشلت في الاستجابة لاحتياجات جمهورها، إضافة إلى ذلك سأظهر تأثير الليبرالية الجديدة منذ الثمانينيات التي ولّدت المقاربة الفردية.

وفي الجزء الثالث سأطرح قضية «الحقوق غير المكتسبة»، سواء سياسياً أو اقتصادياً، التي جعلت طبقة الفلسطينيين الذين أتناولهم في عملي معرضة للخطر، وتفتقر إلى الحماية اجتماعياً، وضعيفة أمام تأثيرات الأيديولوجيات الجديدة في منطقة تعج بالصراع على الرغم من الحماية القانونية التي يتمتعون بها كمواطنين. واعتمدت في عملي منهجية المقابلات وجهاً لوجه وشبه المهيكلة، التي أجريتها في ثلاث مناطق في عمان الشرقية بين 2011 – 2012، إحدى هذه المناطق هي مخيم «الوحدات» للاجئين المعترف به في قلب العاصمة عمان، والثانية في مخيم غير معترف به رسمياً من قبل وكالة الغوث، ولكنه يتلقى خدمات الوكالة الأساسية (مخيم جبل النصر للاجئين)، أما المنطقة الثالثة فهي ليست مخيماً للاجئين ولكنها استقبلت عدداً كبيراً من الفلسطينيين عامي 1948 و1967، وهي ليست بعيدة من مخيم الوحدات، لأن الناس سعوا إلى أن يكونوا قريبين من المخيم وفي الوقت نفسه قريبين من مركز المدينة (جبل النظيف). وقد طورت تحليلي بناء على تجربتي في البحث حول اللاجئين الفلسطينيين في الأردن على مدى السنوات العشر الماضية.

الفلسطينيون في الأردن

لقد قُدّر عدد سكان الضفة الشرقية للأردن في العام 1948 بـ 400 ألف تقريباً، وارتفع هذا العدد، نتيجة لتدفق اللاجئين في العام 1948 إلى حوالي 900 ألف (ميشيل 1978: 2،

براند 1988: 150).[1] وقد أدى قرار الملك عبد الله بضم ما تبقى من فلسطين الانتدابية – بالاتفاق مع ممثلين فلسطينيين من القدس في مؤتمر أريحا في شهر كانون الأول 1948 – إلى توحيد الضفة الغربية والضفة الشرقية في المملكة الأردنية، ونتيجة لذلك مُنح الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفتين الجنسية الأردنية.[2] وعلى عكس جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الدول العربية، يوجد الآن ما يزيد عن مليوني لاجئ فلسطيني مسجّل في الأردن حافظوا على وضعهم كلاجئين وحقهم في الحصول على خدمات وكالة الغوث (الأونروا)، وفي الوقت ذاته يتمتعون بحقوقهم كمواطنين في دولتهم المضيفة.[3]

لقد لجأت مجموعتان رئيستان من الفلسطينيين إلى الأردن والدول العربية المجاورة، المجموعة الأولى تتكون من الطبقة الوسطى والطبقات العليا المؤلفة من المثقفين وأصحاب المهن ورجال الأعمال والإداريين والموظفين المدنيين، أي الفلسطينيين المقتدرين، الذين غادروا فلسطين مبكراً بمجرد أن بدأ القتال في تشرين الثاني 1947 (فرسون 2003: 215)،[4] وقد أتاح تميز هؤلاء من حيث درجة التمدن، والتعليم والعمل في الاتحادات العمالية،[5] والمشاركة في العمل السياسي، واطلاعهم على وسائل الإعلام؛ الوصول إلى فرص واسعة في الأردن، سواء في القطاع الخاص والريادي أو القطاع العام (فارسون 2003: 227، ميشيل 1978: 3، براند 1988: 154). أما المجموعة الثانية فقد كانت أوسع، إذ شكلت 83% تقريباً من الفلسطينيين في ذلك الوقت (ثيكنيس

---

1 كان عدد فلسطينيي الضفة الغربية 425،000 (240،000، Farsoun 2003:211، Nyrop 1979:26) منهم لجأوا من المناطق الفلسطينية التي خضعت للانتداب إلى الضفة الغربية (Brand 1995: 47).

2 في كانون الأول من العام 1948 تُوّج عبد الله الأول ملكاً للأردن، وفي نيسان من العام 1949 أقرّ بتغيير الاسم الرسمي للدولة التي تضم كلّاً من الضفة الشرقية والضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وهو اصطلاح وُجد في دستور عام 1946 ولكنه لم يستخدم حتى ذلك الحين (Nyrop 1979: 27).

3 من الضروري الإشارة إلى أن هناك ما يقارب المليون فلسطيني في الأردن ممن لا يحملون الجنسية الأردنية (تقرير مركز القدس 2009). هؤلاء يتشكلون من اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا في العام 1967 من قطاع غزة وأعطوا وثائق سفر أردنية مؤقتة. وباعتبارهم غير مواطنين، فإن حقوقهم في التعليم العالي والملكية والتوظيف كانت محدودة. منذ العام 1988، وبعد الخطاب الملكي لفك الارتباط بين الضفة الشرقية والغربية، فإن عدداً لا بأس به من الفلسطينيين الذين تربطهم بالأردن علاقات عائلية ومهنية سُحبت جنسيتهم الأردنية واستبدلت بوثائق سفر مؤقتة (مدتها خمس سنوات، وبلا رقم وطني).

4 نزعة شبيهة حصلت في العام 1936، عندما لجأت مجموعات من الأفراد إلى العواصم القريبة (بيروت، دمشق، عمان والقاهرة) حيث أنشأوا شبكات اجتماعية أو أعمال، وأصبحوا قادرين على استئجار أماكن للإقامة قبل أن يعودوا إلى موطنهم فلسطين بعد هدوء المعارك
(Farsoun 2003: 215–13، El–Abed 2009: 12). في العام 1948، عندما لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم ظلوا في الدول المضيفة.

5 قوة عاملة مهمة كان لها تأثير كبير في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، التي سميت بـ«جمعية العمال العربية الفلسطينية»، وقد تأسست في العام 1925 (Brand 1988: 154).

1949: 12)، وقد ضمت الفقراء والفلاحين الذين انتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في المخيمات، واعتمدوا منذ البداية على الغوث والمساعدة التي قدمتها الدولة المضيفة والمنظمات المحلية والدولية.

لقد جاءت غالبية اللاجئين الفلسطينيين من مناطق ريفية، حيث كانوا عمالاً زراعيين أو مرابعين (حصادين على حصة) (ثيكنيس 1949: 11–12، غيلمور 1980: 27–31، فارسون 2003: 222). وكان الفقر هو السمة الرئيسية للفلاح الفلسطيني (بيريتس 1977: 52، غيلمور 1980: 42–44، فارسون 2003: 215، صايغ 1979: 25)، فمنذ الحكم العثماني مروراً بالانتداب البريطاني تعرضوا للعديد من الضغوطات الاقتصادية التي جعلتهم في حالة دين دائمة. هذا بالإضافة إلى الصعوبات المناخية وفقر التربة وأساليب الزراعة القديمة، وملكية الأراضي غير الآمنة، ونظام حيازة الأرض القديم، ومحدودية الأسواق والدونية الطبقية، وغياب مساهمة الدولة الفعلية والزيادة المطردة في عدد السكان؛ التي أدت مجتمعة إلى إفقار الفلاحين (صايغ 1979: 25، بيريتس 1977: 52).

بالإضافة إلى ذلك أثرت التكنولوجيا الحديثة التي أتى بها الصهاينة منذ العام 1918 إلى القطاعين الصناعي والزراعي في فلسطين على عمل الفلسطينيين، سواء مالكي الأعمال الصناعية أو الفلاحين والمزارعين، وجعلتهم في الغالب في حالة عجز اقتصادي، ولتغطية ديونهم وزيادة دخلهم راوح الفلسطينيون بين العمل الزراعي والعمل في المدن (دي جونج والتل 1997: 2004).[6] وفي نهاية المطاف، أدت هجرة العمال الذين لا يملكون الأرض إلى المدن إلى خلق طبقة عاملة «بروليتاريا» عربية، في حين أدى الانتشار البطيء للتعليم الحديث إلى ولادة طبقة من المثقفين تختلف عن المتعلمين التقليديين (صايغ 1979: 51).

لم يتمكن إلا القليل من الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الأردن من البقاء في مجال عملهم في الزراعة، فيما عدا أولئك الذين استقروا في وادي الأردن (فان آكين 2003)، أما الغالبية فقد أصبحت جزءاً ثابتاً من حركة العمل في المدن، ثم تنوعت قدرتها على الارتقاء الاجتماعي بحسب درجة التعليم والفرص الاقتصادية. ويقول فرسون (2003: 222–4) بأن اللاجئين الفلسطينيين قد أصبحوا منذ بداية الستينيات «بروليتاريا» أو «بروليتاريا غير مالكة للأرض» (سميث 1997: 213)، أي قوة عمل رخيصة تتكون من عمال مهرة وغير مهرة في أعمال الكهرباء والسباكة والبناء، ويسمي بيريتس (1977: 58) هذه العملية بـ«نزع السمة

6 وكما أوضح المندوب السامي، السير جون تشانسيلر، في رسالة إلى الملك جورج الخامس في أيار 1930: «إنهم (الفلاحون) ليسوا أحراراً في هذه المسألة: هم فقراء بدرجة مؤلمة وغارقون في الديون لدائنيهم الربويين... العرب ليس لديهم بديل عن بيع أرضهم ليتحرروا من التزاماتهم». الوضع الاقتصادي، مع سياسات الانتداب البريطاني والصهيونية المبطنة أجبرت الناس على بيع أعمالهم (Gilmour 1980:42–44).

الفلاحيــة»، الناتجة عن فقدان اللاجئين لمهاراتهم الزراعية وقدراتهم، وفشلهم في المقابل في الحصول على مهارات مهنية غير زراعية.

وسط المدينة والأردنيون من أصل فلسطيني

بحســب باتاي (فــي ميشــال 1978: 2) استقر حوالي 30% مــن الفلسطينيين فــي البداية في مخيمــات اللاجئيــن،[7] و32% في القرى، و38% فــي المدن. بعضهم التحــق بأقارب كانوا يعيشــون فــي المدن أو القرى فــي شرق الأردن قبل العام 1948، وبعضهــم بقي مع أبناء قراهم وأقامــوا في المخيمــات الأربعة التي أوجدتها وكالــة الغوث (الأونروا) لإيوائهــم، بينما فشل بعضهم الآخر في الحصول على وحدات في المخيمات، فاختاروا الإقامة في المناطق المجاورة لهــذه المخيمات (وهي مــا تسميه الحكومة الأردنية بالتجمعــات الحضرية) لكي يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات المقدمة للاجئين وأن يكونوا قريبين من تجمعاتهم الأصلية.

وقد تكرر النسق نفسه عندما حدثت حرب 1967 حين احتلت إسرائيل ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة وطردت المزيد من الفلسطينيين من أرضهم، حيث أقامت وكالة الغوث (الأونروا) ستة «مخيمات طوارئ» أخرى لإيواء النازحين الجدد، والعديد ممن لم يحصل على مكان في المخيم أقام في محيطه. في العام 1967 أنشأت الحكومة الأردنية، من أجل إيــواء أولئك الذين لم يستطيعــوا الحصول على مأوى في مخيمــات وكالة الغوث العشرة، ثلاثــة مخيمات غير رسمية (أي غير معترف بها من قبل الوكالة كمخيمات رسمية، ولكنها تحصل علــى خدماتها).[8] لقد سمح الوضع القانوني لغالبيــة الذين يعيشون في المخيمات بــأن يكونوا قادرين على الحركة.[9] يستمر اليوم أقل من 17% من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في العيش في المخيمات.

---

7 بحسب براند، عندما بدأت الأونروا عملياتها كان أقل من 30% من اللاجئين يعيشون في المخيمات. بعد بضع سنوات، عندما تضاءلت موارد أولئك الذين اختاروا أن يقطنوا خارج المخيم، قرروا الانتقال إلى داخله أو قريباً منه ليكونوا أقرب إلى تجمع المخيم، وبالتالي يخفضوا من نفقاتهم (Brand 1988: 150).

8 تعرّف الوكالة مخيماتها الرسمية على أنها: «قطعة أرض وضعت تحت تصرف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من قبل الحكومة المضيفة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وتزويدها بمرافق تلبي احتياجاتهم» (UNRWA/PIO 2000: 2). ومع ذلك، لم تحصر وكالة الغوث خدماتها بالمخيمات فقط، بل وصلت خدماتها ومرافقها إلى مناطق تركيز الفلسطينيين مثل وقاص في وادي الأردن، المريخ وجبل النظيف في عمان الشرقية. اشتملت خدمات وكالة الغوث على المدارس الابتدائية والعيادات الصحية، وأحياناً مكتباً لتوزيع الغذاء في أوقات الشدة.

9 يحمل غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الجنسية الأردنية. أضيف اللاجئون الفلسطينيون من غزة المقيمون في مخيمات اللاجئين والذين لا يحملون الجنسية الأردنية إلى بعض أولئك من الضفة الغربية الذين لا يحملون الجنسية الأردنية أيضاً.

(El-Abed 2005a، 2009a).

لقد أتاح حصول الفلسطينيين على الجنسية الأردنية لهم الاختيار العيش في الأردن والاستفادة من الخدمات التي تقدم لهم بوصفهم مواطنين أردنيين ولاجئين فلسطينيين في ذات الوقت. إن السمة الرئيسية لمخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها هي الفقر وارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، وبحسب جمال الدالي الذي يعمل في مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، فإن «التجمعات الحضرية تتجاوز 40% من جميع المناطق الحضرية في الأردن، ويسكنها أكثر من 100 ألف شخص»، وتصنف على أنها التجمعات الأكثر فقراً في المناطق الحضرية (الدالي 1999: 1). لقد تضاعف عدد السكان 10 مرات خلال العقود الخمسة الماضية بسبب موجات المهاجرين واللاجئين وارتفاع المعدلات الطبيعية للنمو السكاني، (4% في الفترة 1950 – 1960، و2,2% في 2009) (عبابسة 2010: 2)، وهذا ما زاد من الطلب على الأراضي لإقامة المساكن وخدمات البنية التحتية في المناطق الحضرية.

المدينة: عمان الشرقية

عمان الشرقية هي الجزء الشرقي من عمان الذي يضم أكبر مخيم للاجئين، إذ يضم 51،064 نسمة، وهو مخيم الوحدات الذي أقيم في العام 1951، وتحيط به عدة مناطق تأوي في الغالب فلسطينيين قدموا في عامي 1948 و1967،[10] وهي مناطق تملك الدولة جزءاً منها. وقد أتاح هذا للفلسطينيين أن يقيموا فيها دون دفع إيجارات مقابل استخدام الأرض.[11] تعرف عمان الشرقية أنها العمود الفقري للمدينة بما تقدمه من خدمات: الورشات ومحلات تصليح السيارات والعمال المهرة وغير المهرة وصغار التجار والنجارين والحدادين والصناعات الصغيرة والمستودعات والأسواق غير الرسمية.

لقد بحثت الدراسات التجريبية حول المخيمات الفلسطينية والتجمعات الحضرية بنيتها الطبقية وتقسيماتها الاقتصادية والعمالة فيها (فرح 1998، صوالحة 1996، جابر 1997، ديسترموا 1994، غيلين 1994، دون 1992)، وقد شكل كل من عدم الاستقرار السياسي لأول جيلين من فلسطينيي النكبة، والمستوى المتدني للأمان والاستقلال الوظيفيين؛ عملية اندماج الفلسطينيين في المجتمع الأردني. كان الجيل الأول يفتقر إلى التعليم، وكان يجدُّ في سبيل تأمين دخل للأسرة التي تعرضت للاقتلاع، أما الجيل الثاني فقد أتيحت له فرصة الحصول على التعليم والوظائف من خلال وكالة الغوث (الأونروا)، وفي النهاية أصبحت فرص العمل متوفرة بشكل متزايد، سواء في الأردن أو في الخليج، ففي منتصف الثمانينيات

10 الحياة الرسمية للمدينة هي في الجزء الغربي الشمالي من عمان، الذي يستضيف الأحياء ذات أصحاب الدخل المتوسط والعالي، الفنادق، الوزارات، السفارات، النوادي الترفيهية، المطاعم والمقاهي.

11 منذ العام 1989 عملت دائرة التطوير المدني على تنظيم حيازة الأراضي والبنية التحتية المادية.

أصبح حوالي نصف الذين يعيشون في المخيمات (دون 1992: 31) والتجمعات الحضرية المجاورة يعملون في القطاع غير الرسمي، مستثمرين مهاراتهم ومعتمدين اقتصادياً على إخوتهم المتعلمين والحاصلين على فرص عمل.

أما بشأن الجيلين الثالث والرابع، فقد شكلت عملية إفراغ المؤسسات العامة من الفلسطينيين في السبعينيات والركود الاقتصادي الذي تبع ذلك في الثمانينيات، خيارات الخروج للفلسطينيين في جبل الجوفة ووادي الرمم حسبما تشير الدراسات التي أجراها دون (1989، 1992)، والمسح الذي أجراه بعد ذلك دي جونج والتل في العام 1991، فعلى سبيل المثال، ذكر دي جونج والتل (1997: 209 – 10) أن القطاع الخاص قد استوعب قوة العمل الفائضة على الرغم من حقيقة أن قوانين العمل ضعيفة في ذلك الحين، وأن حقوق العمال كثيراً ما كانت تُنتهك (عدم انتظام دفع الأجور، ساعات العمل الطويلة، وانعدام الامتيازات الاجتماعية)، وهذا جعل الوظائف غير ثابتة وقصيرة المدى، بحيث تنقل الناس محاولين العثور على وظائف مجدية. ومثل نظرائهم من الأردنيين الذين اعتمدوا على شبكة علاقاتهم العشائرية وعلى علاقاتهم الزبائنية من أجل تأمين المكافآت والوظائف والامتيازات، فقد سعت هذه المجموعة من الناس لاستخدام شبكة علاقاتها الاجتماعية للحصول على فرص اقتصادية، وقد تنوعت هذه الشبكات: فقد كانت ذات أصول فلسطينية عند السعي للعمل في القطاع الخاص الذي يسيطر عليه الاقتصاد الفلسطيني، أما عند البحث عن عمل في القطاع العام، فقد كانت شبكة علاقات عشائرية أردنية من خلال علاقات تشكلت مع المحيط المجاور، وفي أحيان عدة استلزم الأمر دفع مبلغ من المال يتراوح بين 300 و500 دينار أردني لشخص ذي علاقات عشائرية لإقامة الصلة مع الشخص المسؤول في القطاع العام من أجل الحصول على وظيفة.

المؤسسات .. التمثيل والقواعد الانتخابية

هناك العديد من التعريفات النظرية للمؤسسات، سواء كانت تعريفات سوسيولوجية أو فلسفية. يعرّف جوناثان تيرنر (1997: 6) المؤسسة بأنها «تركيبة من المواقف والأدوار والمعايير والقيم، تتضمنها أنماط من البُنى الاجتماعية تنظم أنماطاً مستقرة نسبياً للنشاط الإنساني، فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية المرتبطة بإنتاج موارد تصون الحياة وتحافظ على البُنى الاجتماعية القابلة للحياة في إطار بيئة معلومة». ويعرّفها توم غرافينز بأنها «نظام ممأسس يعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية من خلال توفير إطار منظم يربط الفرد بالثقافة الأوسع».[12] أما هودجسون (2006: 2) فيرى المؤسسات أنها «تنظيم للقواعد

12 http://www.tomcravens.com/inst.html (تمت زيارة الموقع في 19 آذار 2013)

الاجتماعيــة القائمة والسائدة، وتنظم التفاعــلات الاجتماعية، وهي نوع البُنى الذي له التأثير الأكبر في المجال الاجتماعي، فهي تشكل المادة التي تتكون منها الحياة الاجتماعية».[13] إن الاهتمــام الذي يبديه علماء الاجتماع الذين يدرســون دور المؤسسات في الحياة الاجتماعية يــدل علــى «الإدراك بأن الكثير من النشــاط والتفاعل الإنساني مبني علــى قوانين صريحة أو ضمنية». تعرّف موسوعة ستانفورد للفلسفة المؤسسة بأنها «منظمة أو تشكيل من المنظمات يتكــون من بنية مجسدة مــن الأدوار المختلفة، وهذه الأدوار تعرّف مــن حيث المهمات أو القواعــد التي تنظم أداء هذه المهمات».[14] ويعتبر أنثونــي غيدينز أن «المؤسسات تعريفاً هي الملامــح الأكثــر دواماً في الحيــاة الاجتماعية»، ويصنفهــا كالآتي: نظــم مؤسساتية، أنماط الخطاب، مؤسسات سياسية، مؤسسات اقتصادية، ومؤسسات قانونية (غيدينز 1984: 31).

بنــاء على مــا سبق، فإنني أعــرّف المؤسسات على أنهــا بُنى تجســد الأدوار المختلفة التي تكوّن التفاعلات الاجتماعية، وأضع قائمة بالمؤسسات المختلفة التي، كما يرى فوكولت، تحكم المجموعــات السكانية، سواء كانت الدولة أو أنماط الخطاب، المعايير والهويات، أو حتــى التنظيم الذاتــي وآليات الانضباط والعنايــة بالذات (بيرتشيــل، 1991). وسوف أحــاول أن أبين العلاقة بين بعض المؤسسات والأردنيين مــن أصل فلسطيني الذين أجريت معهــم مقابلات، وكيف يرون هــذه المؤسسات أو لا يرونها بأنمــاط خطابها كبُنى تمثيلية اجتماعيــة؟ كيف يتمكن الناس من رؤيــة المؤسسة بوصفها كيانا ذي طبيعة مجتمعية شاملة يؤسس منظمات تساعد أو تضبط النشاط الإنساني وتعالج قضايا رئيسية متوقعة، من خلال توفير موارد ضرورية لاستمــرار الحياة، وكذلك دعم البُنى الاجتماعية القابلة للحياة ضمن بيئــة محددة؟ وكيف تمثل المؤسسة البنية المجتمعية وتعبر عن الهموم المعبر عنها في البُنى المجتمعية والسياسية الاجتماعية؟

ويتصــور فيرجيســون وغوبتــا (2002: 982) صــورة الدولة كما هــي مرسومة من خلال الخطاب الشعبي والأكاديمي على أنها عمودية وشاملة، «العمودية تشير إلى الفكرة الأساسية واسعــة الانتشار عن الدولة باعتبارها، بطريقة ما، مؤسســة فوق المجتمع المدني والتجمع السكاني والعائلة (...). التصور الثاني هو الشمولية: وهنا تقع الدولة (التي تختلط مفهومياً بالأمــة) داخل سلسلة من الدوائر التي تتسع باستمــرار، التي تبدأ بالعائلة والتجمع السكاني وتنتهي بنظام الدولة الأمة».

إن التجانس المُتخيّل للأمة يقدم الإطار للمساواة في المواطنة وسيادة الشعب. ولكن تشاترجي

13 http://www.geoffrey-hodgson.info/user/image/whatareinstitutions.pdf (تمت زيارة الموقع في 19 آذار 2013)

14 http://plato.standford.edu/entries/social-institutions/ (تمت زيارة الموقع في 19 تشرين الأول 2010)

(2004) يميز بين «المواطنين» و«السكان» اللذَين يختلفان في معناهما وكيفية فهمهما بحسب الممارسات الحكومية في الدولة، «فالناس كمواطنين هم أصحاب حقوق يجب أن يحكموا أنفسهم، أما بوصفهم سكانا فإنهم مستهدفون بالسياسات ومحكومون» (تشاترجي في فخر الدين، 2005–6)، وبهذا تتوقف الأمة عن أن تكون متجانسة عندما تمارس فن الحكم (الحاكمية)، وهنا يصبح المجتمع مفككاً ومتبايناً. ويحلل تشاترجي في «سياسات المحكومين» هذه الوظيفة المزدوجة لسيادة الشعب وحكم الدولة بأنها إعطاء للشرعية للقوى في الدولة الحديثة، ويعتبرها مسألة مركزية في التعاطي مع سياسات الرفاه الاجتماعي.

إن الدولة بسلطتها و«احتكارها للاستخدام الشرعي للقوة في منطقة معينة»، كما يعرفها ويبر، تُرى بأشكال متعددة من قبل أولئك الذين أُجريت معهم المقابلات من بين اللاجئين من أصول فلسطينية: فأحياناً يُرمز للدولة باللجنة التمثيلية للمخيم (التي عادة ما تعينها الدولة)، وأحياناً بالبلدية (لجمع الضرائب وإعطائهم التصاريح للأكشاك والبسطات في الأسواق الشعبية)، وأحياناً بالجامعات الحكومية أو القطاع العام (التي تسيطر عليها في الغالب ثقافة العلاقات العشائرية، التي لا تعطي لكل المواطنين فرصاً متساوية للتنافس من أجل اختيارهم في الجامعات أو الوظائف)، وأحياناً بالهيئات الخيرية، مثل صندوق الدعم الاجتماعي أو لجنة الزكاة.

وتختلف الأشكال بين منظمات تمثل سلطة الدولة أو أشخاص يمثلون منظمات ضمن جهاز الدولة أو مؤسسة الدولة (أو بدلاً من أن يقولوا «الدولة» فإنهم يشيرون إلى الشخص الذي يرأس المؤسسة باعتباره تعبيراً عن الدولة)، وأهم من ذلك تمثل الدولة للذين أجريت معهم المقابلات جواز السفر الأردني، الذي يعني ضمناً المكانة القانونية والجنسية، بالمقارنة مع نظرائهم الذين يعيشون في لبنان أو مصر والذين لا يملكون أية مكانة قانونية، وبالتالي لا يملكون حقوقاً، وإنما فقط وثيقة سفر تسهل عليهم التنقل.[15] وبهذا فإن الدولة تأخذ شكل المزود بالخدمات وجامع الضرائب (الذي يمكن أن يُرى أيضاً كجامع متحيز قد يفرض ضرائب على أناس دون آخرين، ويفيد أناساً دون آخرين ضمن نظام الزبائنية)، والكيان الشرعي لسلطة الدولة المضيفة، وهذه السلطة تتمثل في سلطة إعطاء الجنسية الأردنية والسماح لحاملها بالتمتع بحقوق المواطنة، كذلك سلطة سحب جواز السفر. فمنذ العام 2011 تلقى المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان العديد من التقارير تتناول قضية سحب جواز السفر، وهو عمل مطرد من قبل الدولة يعرض للخطر السكان الواقعين

15 بالكاد يتمتع الفلسطينيون في هاتين الدولتين بأية حقوق. في لبنان، لأنهم يعيشون في المخيمات، فإنهم قادرون على الحصول على بعض الحقوق الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية) من خدمات وكالة الغوث. هذه ليست ما هي عليه الحال في مصر، حيث لا يتمتعون بأية حقوق في القطاع العام – انظر (العابد 2005، 2009)

تحت سيطرتها، ويضعهم في حالة من الخوف وعدم اليقين.[16]

وعلى الرغم من تمتع الأردنيين من أصل فلسطيني بحقوق المواطنة في الأردن، إلا أنهم لا يعتبرون أنفسهم قادرين على ممارسة حقوقهم السياسية كمواطنين من خلال الانتخابات والمشاركة السياسية وتمثيل جمهورهم الانتخابي. ما زال الفلسطينيون اليوم يدفعون ثمن الضغط الذي مورس على الملك الراحل حسين في مؤتمر القمة العربية في الرباط في العام 1974 للاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وما إن عاد الملك الراحل حسين من مؤتمر الرباط حتى طلب من الأردنيين من أصل فلسطيني الذي يؤمنون بأن منظمة التحرير تمثلهم أن يحددوا خيارهم، وقد وضعوا أمام الخيار ذاته في العام 1988 عندما قرر الملك حسين فك الارتباط بين الضفة الغربية والضفة الشرقية وإعادة رسم الحدود، وهذا ما أثار من جديد سؤال الهوية والتمثيل أمام الفلسطينيين في الأردن: هل هم فلسطينيون أم أردنيون؟[17]

وعلى الرغم من التطمينات بالحقوق المتساوية التي أعطيت للذين اختاروا أن يظلوا أردنيين،[18] فإن سياسات الحكومة وتعليماتها الإدارية تركز على صياغة الهوية الوطنية الأردنية، كما اتضحت في الأغاني والشعارات الوطنية والكتب والمواد التعليمية، كما على مستوى الموظفين (خصوصاً الموظفين في المناصب العليا). وقد واصلت التغييرات التي حدثت في قانون الانتخابات الأردني منذ العام 1986 (التي كان آخرها في 2012) في تقليص عدد ممثلي مخيمات اللاجئين والمدن والبلدات ذات الكثافة السكانية لذوي الأصول الفلسطينية، وتقويض الفرص الانتخابية للمرشحين الأيديولوجيين[19] لصالح المرشحين الذين يعتمدون على الروابط العائلية والعشائرية (غرينوود، 2003: 253).[20]

---

16 جمجوم حازم 2011، مقابلة مع أنيس قاسم، سحب الأردن لجوازات السفر من اللاجئين الفلسطينيين، http://electronicintifada.net/content/interview-jordan-revoking-citizenship-palestinian-refugees/9241 ، (تمت زيارة الموقع في كانون الثاني 2013).

17 للحفاظ على الوحدة الوطنية الأردنية، أكد الملك في خطابه في العام 1988 على أن الفلسطينيين الذين يختارون البقاء في الأردن سيظلون مواطنين على قدم المساواة (Abu Odeh 1999: 225، Carroll 2003: 112).

18 عندما استخدم كلمة يختار (كما هي موجودة في الخطاب الملكي) فإني أعترف بأن العديد من العقبات تظهر عند اتخاذ القرار، ابتداء من صعوبة التنقل والإقامة في دولة عربية أخرى، أو العودة إلى الأراضي المحتلة (تلك التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل).

19 مثل الإسلاميين، حيث ينظر إليهم أيضاً باعتبارهم يمثلون الصوت الفلسطيني في الأردن.

20 يقول روبينز (Greenwood 2003: 253): تم اختيار الدوائر الانتخابية بشكل واضح من أجل ضمان أن تصل المجموعات العشائرية المهمة التي تسيطر على المنطقة بشكل أوتوماتيكي إلى مجلس النواب. أحد أعضاء لجنة الصياغة كان صريحاً حول الدوافع، فإن إنشاء مثل هذه الدوائر يضمن أن تقوم عشيرة مثل بني حميدة، التي تتواجد في منطقة ذيبان، بوضع ممثل من بين أفرادها.

ولم تكن الانتخابات البلدية أفضل حالاً، إذ حدّت من قدرة الأردنيين من أصل فلسطيني في عمـان، حيث يتركزون بشكل أكبر، على انتخاب ممثليهم، وعلى خلاف انتخابات البلدية فـي جميع المحافظات الأخـرى في الأردن، تقرر أن تتكون بلدية عمان من نصف منتخب ونصف تعينه الدولة.

إن شرعيـة السلطة في مواجهة الولاء المزدوج والتهديد الديمغرافي الذي يشكله الأردنيون من أصل فلسطيني جعلتهم جمهوراً يُساس ويُحكم، مما قلص تمثيل الدولة إلى علاقة تقوم علـى تقديم الخدمـات وتحصيل الإيجارات واتخـاذ القرارات بشأن الامتيـازت القانونية والسياسية التي يستحقونها.

مؤسسة تمثيلية فلسطينية؟

لقـد أصبحـت منظمـة التحرير الفلسطينيـة التي سعت منـذ تأسيسها في العـام 1964 إلى مواصلـة الكفاح المسلـح ضد الصهاينـة والقتال من أجـل تحرير فلسطين رمـزاً للكفاح الوطنـي الفلسطيني، والممثل الشرعي والوحيد للشعـب الفلسطيني في فلسطين التاريخية وفي الشتات. لقد تغيرت جبهات الكفاح المسلح للعديد من الأسباب، وأثرت على سيادة الدول المضيفة (مثل الأردن ولبنان)، وأشعلت فتيل صدامات مسلحة مع الجيوش المحلية، وتمثـل هـذا في الأردن فـي أحداث أيلول الأسـود في 1970 – 1971 بيـن بعض مقاتلي منظمة التحرير والجيش الأردني، وكانت النتيجة خروج منظمة التحرير من الأردن ومنعها مـن استخدام الجبهة الأردنية للمقاومة. ولم يعنِ وجود المنظمة في الأردن التمثيل الوطني فقـط، بل أيضاً الدعم الاقتصادي وتقديم الخدمات، فقد تحدث الأشخاص الذين أجريت معهـم المقابلات عن المنح الدراسيـة وشبكات العمل التي استطاعـوا الحصول عليها من خلال دعم المنظمة.

لقـد تغيرت إستراتيجية منظمة التحرير على مر السنـوات، وتقلص الدعم الاقتصادي الذي كانـت تتلقـاه بشكل حاد، وبحلـول العام 1991، عندمـا دعيت إسرائيل والـدول العربية المجـاورة لها لبدء مفاوضـات متعددة الأطراف في مدريد، كان لا بـد من استبدال أولوية المقاومـة المسلحـة بالديبلوماسية والمفاوضـات ومحادثات السلام مـن أجل حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني.

لقـد تعرضت رمزية منظمة التحرير منذ بدء مفاوضـات السلام وتوقيع اتفاقيات أوسلو بين المنظمة وإسرائيل في العام 1994 إلى تحول كبير، ففي الأردن، وبسبب الأحداث السياسية فـي العام 1970 التي شهدتها عمان الشرقية، حيث أجريـت بحثي الميداني، فإنه لا يوجد تقريبـاً أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية. فحسـب الأشخاص الذين قابلتهم، فإن الدور

التمثيلي الذي قامت به منظمة التحرير للشعب الفلسطيني قد تلاشى، ولم تكن الأحداث التي جرت منذ العام 2006 أفضل، سواء بشأن التمثيل أو المفاوضات، فبعد انتخابات 2006 وفوز «حماس»، انطلقت أحداث داخل الضفة الغربية وقطاع غزة انصبت نتائجها، للأسف، على الصوت الفلسطيني الواحد وعلى وحدانية التمثيل. يتساءل أسامة خليل في موقع شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة» «بينما يجهز الفلسطينيون لإحياء الذكرى الخامسة والستين للنكبة والذكرى العشرين لاتفاقيات أوسلو: من يمثل الشعب الفلسطيني اليوم؟ إن فشل الحركة الوطنية الفلسطينية في تحقيق أهدافها لم يكن يوماً أكثر وضوحاً» (آذار 2013).[21]

يُنظر لمخيم اللاجئين ووكالة الغوث، في الأدبيات حول اللاجئين الفلسطينيين، في الغالب كرمز للجوء والمنفى طويلي الأمد. في بلد مثل الأردن ظل الفلسطينيون، الذين يحملون الجنسية الأردنية، قادرين على الحركة والنمو اقتصادياً واجتماعياً، وأيضاً على ترك مخيم اللاجئين، ويُقال إن الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات، هم إما نساء وحيدات أو مسنون يفضلون البقاء في المكان الذي اعتادوا عليه (الخواجا، 2003). وتتراوح الأرقام التي تحدد نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات في الأردن بين 9–17%، وتواجه وكالة الغوث (الأونروا)، الرمز المرتبط بتجربة اللجوء والشتات، اليوم مشكلة في الاستمرار في تقديم خدماتها؛ فنتيجة لتناقص التمويل من المجتمع الدولي بسبب الأزمات المالية المتلاحقة والركود في عملية السلام، تناقص تدفق التمويل والدعم المالي منذ 1991، عندما تحولت الأولوية إلى بناء الدولة الفلسطينية، إذ يشعر المجتمع الدولي أن الدعم للأونروا لا يأتي بثماره، وبالتالي فإن خدمات الأونروا تشهد تراجعاً متواصلاً يؤثر كثيراً على نوعية الخدمات التي تقدمها، سواء في مجال التعليم أو الصحة. ومن هنا فإن رمز المخيم/ الأونروا هو الآخر آخذ في التلاشي.

المؤسسات العائلية والدينية

هناك تركيز كبير، في أدبيات التهجير القسري ودراسات اللاجئين، على شبكة العمل الاجتماعي والاقتصاد المجتمعي عند الحديث عن موارد رزق اللاجئين في المنفى (فابوس، 2009)، وقد كان مثيراً للدهشة أن الأردنيين من أصل فلسطيني الذين يعيشون في عمان الشرقية لا يشيرون إلا قليلاً إلى شبكة العلاقات العائلية. من الواضح أن الخروج الكبير و«متلازمة الاعتماد على الشبكة الاجتماعية» بعد 65 عاماً من المنفى لم تعد ذات صلة أو حتى لم يعد هناك حاجة لها، ففي مجتمع عشائري مثل المجتمع الأردني

21 http://al-shabaka.org/policy-brief/politics/who-are-you-plo-and-limits-representation

أصبحت مرجعية العائلة أو العشيرة لدى الفلسطينيين مجرد مسألة رمزية يمكن استخدامها فقط في المناسبات الاجتماعية، كالولائم لخلق مكان لهم ضمن الديوان/ الرابطة العائلية (كبيت استقبال عائلي). ولمواجهة المشاكل التي يتعرض لها أعضاء العائلة، فإن الصلات الفلسطينية وحدها لا تبدو مجدية، فالأهم هي شبكة العلاقات مع العشائر الأردنية. ومن النادر ما أشار الناس الذين تحدثت إليهم إلى استخدام الديوان لعقد مناقشات سياسية حول احتياجات العائلة أو حول دعم عضو من عشيرة ذات أصول فلسطينية للترشح للانتخابات، بل إنه يكون مفتوحاً أكثر لاستقبال أردني من عشيرة مجاورة يستطيع أن يخوض الانتخابات ويكسب ويدعم الحمولة الفلسطينية بتقديم الوظائف أو تسهيل القبول في الجامعات الحكومية.

فعلى الرغم من أن الأدبيات التي تبحث في الهجرة الاقتصادية الفلسطينية إلى الخليج (خلال طفرة النفط من 1960 – 1980)، والدور الذي لعبه دعم أعضاء الأسرة من أجل دعم أقاربهم، سواء في التعليم أو الأعمال، إلا أن الموقف قد تغير بعد العام 1980، فالمكاسب المالية توقفت بعد عودة الأردنيين من أصل فلسطيني بالجملة من الخليج نتيجة للموقف الذي اتخذته منظمة التحرير والأردن في دعم تحرك العراق تجاه الكويت. لقد دفع ارتفاع أسعار النفط منذ العام 1982 والأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات الأردن إلى البحث عن مخرج منقذ من خلال التمويل المالي الدولي. وقد أثر أيضاً برنامج التكيف الهيكلي على دعم الدولة، وبالتالي ارتفاع الأسعار وتناقص التوظيف في القطاع الحكومي. تبع ذلك مباشرة حرب الخليج، وأثرت الصعوبات الاقتصادية على كل فرد في الأردن، سواء كانوا مقيمين أو عائدين، وهذا شكل ببطء الثقافة الفردية، إذ أصبحت كل عائلة تسعى إلى تدبر أمرها بنفسها في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المفاجئة، وقد توقف الدعم بين أعضاء العشيرة أو العائلة عن أن يكون عادة، فيما سعت كل أسرة صغيرة إلى تدبير أمر معيشتها ضمن الطبقة التي تشكل جزءاً منها.

وقد شكل هذا، كما عبر الذين أجريت معهم المقابلات، أرضية خصبة لدخول الأيديولوجيات، فقد أصبح الدور الداعم الذي قامت به مراكز جماعة الإخوان المسلمين ظاهراً خلال هذه السنوات، وقد تحدثت نساء قابلتهنّ عن مساعدة دائمة قيمتها 20 ديناراً أردنياً شريطة أن يحضرن الدروس الدينية الصباحية كل سبت، ويتضمن ذلك أيضاً الدعم المنتظم للأيتام شريطة أن يلتزموا بالمخيمات الصيفية الدينية، وأن يتطوعوا للخدمة في المراكز. لقد كان نطاق بحثي بعيداً شيئاً ما عن الوسائل والأشكال التي تتغلغل الأيديولوجيات بواسطتها بين السكان/ التجمعات السكانية المستهدفة، إلا أن الانطباعات حول الدعم المالي الناعم الذي يتوقع في المقابل التزاماً معيناً كانت ملحوظة، في ظل فراغ واضح في الدعم والتمثيل.

الكفاح الفردي

إن المؤسسات التي كانت تمثل احتياجات وهوية وتجربة المنفى للأردنيين من أصل فلسطيني في عمان الشرقية يبدو أنها لم تعد تعبر عن أو تمثل جمهورها، وقد انعكس ذلك في الحياة اليومية للأردنيين من أصل فلسطيني، الذين أُجريت معهم المقابلات لغايات هذا البحث، حيث يعيشون في العاصمة الأردنية. إن فشل هذه المؤسسات في تبنّي دور سياسي بسبب سياسات الدولة المضيفة وفشل الجسم الممثل للفلسطينيين يؤثر على حقوقهم الاقتصادية الاجتماعية ورفاههم الاجتماعي كمواطنين أردنيين.

في عالم اليوم الاقتصادي، حيث يسيطر السوق العالمي، يعتبر العديد من الذين قابلتهم في وضع غير آمن، وحسب غاي ستاندنغ (2009) فهؤلاء أشخاص يمرون بوضع غير مستقر من حيث الوظائف المؤقتة وممارسة عمالة قصيرة الأمد مرتبطة بشكل غريب بوكالات التوظيف، ومعظمهم من دون ضمانة لأية مساعدة من الدولة أو أي دخل إضافي مثل الذي يتلقاه أصحاب الأجور الدائمة، ومعظمهم ليس لديهم أي إحساس بالتواصل الوظيفي، لأنهم لا يمتلكون هوية اقتصادية واجتماعية آمنة بالمعنى الوظيفي. إن الشخص غير الآمن وظيفياً ضعيف اقتصادياً واجتماعياً، وعرضة للتعامل المهين، ولا يمتلك ذاكرة اجتماعية يعتمد عليها للحصول على أمان وجودي، وفي حالة الفلسطينيين فإن مثل هذا الشخص محكوم بعدم الأمان القانوني وضعف الحضور السياسي.

إن هذه الخاصية المختلفة تجعل هذه المجموعة عرضة لخطر الأيديولوجيات في منطقة على حافة الصراعات، سواء العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية أو السياسية. إن هذه المجموعة من الأردنيين من أصل فلسطيني في دواخل المدن تعيش على الهامش وتسعى للانخراط في نظام سياسي واقتصادي؛ فالنظام الفلسطيني خذلهم بالانقسام وركود عملية السلام، أما كلاجئين فقد تخلى عنهم المجتمع الدولي من خلال تقليص الدعم في ظل الأزمة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، بينما نظام الدولة المضيفة، الممثل واقعياً لهم كمواطنين، فيبدو أنه، بشرعيته الحكومية، يعطي الحقوق الأساسية على أساس المنابت والمزايا، حيث تفشل مجموعة من السكان في التصرف كمواطنين، وبالتالي في الحصول على حقوقهم.

قائمة المراجع

- الدالي، جمـال (1999). المستوطنات غير الرسمية فـي الأردن، تطوير المنهجيات وتبني الدروس المستفادة، HUDC.
- العابـد، عروب (2009). غيـر محمييـن: الفلسطينيون في مصر منـذ العام 1948، أوتاوا، IDRC، واشنطن، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- العابد، عـروب (2009). «قضية اللاجئين الفلسطينيين حاملي وثائق السفر في مصر والأردن» فـي أوراق المؤتمـرات، المؤتمرات الدولية حول اللاجئيـن الفلسطينيين، الظـروف والتطورات الحديثة (تشرين الثاني 2006)، أبـو ديس، جامعة القدس، ص 43–60.
- عبابسـة، مريم (2010). «تطويـر السياسات الحضرية في عمـان»، ورقة قدمتها في مركـز التطوير الحضري والعمـارة المستدامة لدراسة الهندسـة المعمارية في المنطقة العربية (CSAAR)، تموز. غير منشورة.
- أبو عـودة، عدنان (1999). الأردنيون .. الفلسطينيـون والمملكة الأردنية الهاشمية فـي عملية السلام في الشرق الأوسـط، واشنطن، مؤسسة الولايات المتحدة الأمريكية للسلام برس.
- مركـز القدس للدراسات السياسيـة (2009). الاستماع إلى الفلسطينيين اللاجئين في الأردن: تصـورات عن وضعهـم السياسي والاجتماعي والاقتصـادي، تقرير، أوتاوا: مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC).
- Brand, Laurie (1988) Palestinians in the Arab World. Institution Building and the Search for State. New York, Columbia University Press.
- Brand, Laurie (1995) «Palestinians and Jordanians: A Crisis of Identity», Journal of Palestine Studies, Vol XXIV, No.4, Summer, pp.46 - 61.
- Burchell, Graham, Gordon, Colin and Miller, Peter (1991) The Foucault Effect: Studies in Governmentality, University of Chicago Press.
- Carroll, Katherine Blue (2003) Business As Usual? Economic Reform in Jordan, Rowman & Littlefield.

- Chatterjee, Partha (2004) The Politics of the Governed, reflections on popular politics in most of the world, Columbia University Press, New York.
- De Jong, Jocelyne and Tell, Tareq (1997) 'Economic crisis and the labour market: a case-study of Palestinian workers in low-income East Amman', in Bocco, Riccardo, Destremau Blandine and Hannoyer Jean, Palestine, Palestiniens; territorie national, espaces communautaires, Les Cahiers du CERMOC No 17, Beirut: Cermoc, pp 195 -217.
- Destremau, Blandine (1994) 'L'espace du camp et la reproduction du provisoire : les camps de refugiés palestiniens de Wihdat et de Jabal Hussein a Amman', in Bocco, Riccardo and Djalili, Mohammad-Reza, Moyen-Orient : Migrations, Démocratisation, Médiations, Paris : Presses Universitaires de France, pp 83 - 100.
- Destremau, Blandine (1995) 'Les camps de refugiés Palestiniens ou la double identité territoriale: le cas d'Amman', in Les Cahiers d'URBAMA, No 11, pp 5 - 56.
- Doan, Rebecca Miles (1989) Employment in four urban settlements in Amman, Jordan, Class Differentiation and the Informal Sector, Center for the Study of Population, Florida State University.
- Doan, Rebecca Miles (1992) «Class Differentiation and the Informal Sector in Amman, Jordan», International Journal of Middle East Studies, Vol. 24, No. 1 (Feb., 1992), pp. 27 -38
- El-Abed, O. (2005). Palestinian Refugees of Egypt: What Exit Options Are Left for Them? In Refuge: Canada's Journal on Refugees, 22(2) pp 15 - 30.
- El-Abed, Oroub (2005a) 'Immobile Palestinians: The impact of policies and practices on Palestinians from Gaza in Jordan', in Jaber, Hana et Metral, France Migrants et Migrations au Moyen-Orient au tournant du XXIe siècle, Beyrouth : Institut Français du Proche

Orient, pp 81 - 93.

- Fakher Eldin, Munir (2005/6) Book review, The Politics of the Governed by Chatterjee, Partha in The Arab Studies Journal Vol 13/14, No 2/1/ (Fall 2005/Spring 2006), pp 141 - 144.
- Farah, Randa (2005) 'Palestinian refugee children and caregivers in Jordan' in Chatty Dawn and Lewando Hundt, Gillian (ed) Children of Palestine, experiencing forced migration in the Middle East, New York, Berghahan books, pp 87 - 121.
- Farsoun, Samih K. (2005)'Palestinian diaspora' in Ember, Melvin, Ember, Carol R. and Skoggard, Ian Encyclopedia of Diasporas, US: Springer, pp 233 - 244.
- Farsoun, Samih K. (2003) Filastin wal filastinioun [Palestine and the Palestinians], Beirut: Markaz Dirasat el wehdeh el arabieh (Centre for United Arab Studies).
- Ferguson, James and Gupta, Akhil (2002)Spatializing states: toward an ethnography of neoliberal governmentality, in American Ethnologist 29 (4), pp 981 - 1002.
- Giddens, Anthony (1984) The Constitutions of Society: Outline of the Theory of Structuration, Cambridge: Polity Press
- Gilen, Signe; Hovdenak, Are; Maktabi, Rania, Pedersen, Jon and Tuastad, Dag (1994) Finding Ways, Palestinian Coping Strategies in Changing Environments, Fafo report No 177, Oslo: Fafo.
- Gilmour (1980) Dispossessed: The Ordeal of the Palestinians, London and Sydney: Sphere Books.
- Hodgson, Geoffrey M. (2006) 'What are Institutions', in Journal of Economic Issues, Vol XL, No 1.
- Jaber, Hana (1999) 'Refugees under Shelters: Discourses and practices of ICRC and UNRWA in the 1950s', UNRWA, A History Within History, Cermoc research programme, International Symposium, 31 August- 1,2 September, Dead Sea- Jordan: CERMOC.

- Jaber, Hana (1998) 'Refugee Camps: Humanitarian Shelters, Urban Structures and Political
- Context', in UNRWA, A History Within History, Cermoc research programme, proceedings of workshop 9-11 October, Amman: Cermoc.
- Jaber, Hana (1997) 'Le camp de Wihdat a la croisee des territoires', in in Bocco, Riccardo, Destremau Blandine and Hannoyer Jean, Palestine, Palestiniens; territorie national, espaces communautaires, Les Cahiers du CERMOC No 17, Beirut: Cermoc, pp 237 - 258.
- Khawaja, Marwan (2003) 'Migration and the reproduction of poverty: The refugee camps in Jordan' in International Migration, IOM, Vol 41, Issue 2, pp 27 - 57.
- Khawaja, Marwan and Tiltnes Age A. (eds) (2002) On the Margines: Migration and Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan, Oslo: Fafo
- Knowles, Warwick 2005. Jordan since 1989: A Study in Political Economy, London: I.B. Tauris.
- Le Troquer, Yann and Hommery, Al-Oudat (1999) 'From Kuwait to Jordan: The Palestinians' third exodus', in Journal of Palestine Studies, Vol XXVIII, No 3, pp 37 - 51.
- Mishal, Shaul (1978) West Bank/East Bank: The Palestinians in Jordan 1949 - 1967, Yale University Press.
- Nyrop, Richard (ed) (1979) Jordan, A Country Study, Foreign Area Studies, Washington DC: The American. University.
- Peretz, Don (1993) Palestinians, refugees and the Middle East Peace Process, Washington DC: US Institute of Peace.
- Peretz, Don (1977) 'Palestinian Social Stratification: The Political Implications' in Journal of Palestine Studies, Vol 7, No 1, pp 48 - 74.
- Sawalha, Aseel (1996) 'Identity, self and the other among Palestinian refugees in East Amman', in Hannoyer, Jean and Shami Seteney

(eds) Amman, The City and Its Society, Beirut: Centre d'etudes et de Recherches sur le Moyen Orient Contemporain (Cermoc), pp 345- 357.

- Sayigh, Rosemary (1979) Palestinians: From Peasants to Revolutionaries, London: Zed Press.
- Sayigh, Yazid (1997) Armed Struggle and the Search for a State: The Palestinian National Movement 1949 - 1993, Oxford: Oxford University Press.
- Scott, James C (1998) Seeing like a State, How certain schemes to improve the Human Condition Have failed, New Haven and London, Yale University Press.
- Standing, Guy (2009) Work After Globalisation: Building Occupational Citizenship, Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited.
- Takkenberg, Lex (1998) The Status of Palestinian Refugees in International Law, Oxford University Press.
- Thicknesse, S. G. (1949) Arab Refugees: A Survey of Resettlement Possibilities, London, Royal Institute of International Affairs.
- Tuner, Jonathan (1997) The Institutional Order, New York, Longman.
- Zureik, Elia (1997) El lajeun al filistiniun wal amaliyya el silmiyya [Palestinian Refugees and the Peace Process], Beirut: Institute of Palestine Studies.
- Tell, Tareq (1994) 'Les origins sociales de la glasnost jordanienne', in Bocco, Riccardo and Djalili, Mohammad-Reza, Moyen-Orient : Migrations, Démocratisation, Médiations, Paris : Presses Universitaires de France, pp 201 - 219.

تعقيب أ. د. أحمد سعيد نوفل

ورقة عروب العابد جامعة وشاملة، وهي ورقة أكاديمية راقية بالمعنى الحرفي، حيث تتناول موضوعـاً مهماً جداً، وهو قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وهي دراسة علمية عنهم في عمان الشرقية، وفي مخيم الوحدات، وفي حي الأمير حسن.

وأنـا حقيقة لـن أتناول موضوع اللاجئيـن كقضية خاصة في الأردن، بـل سأحاول التركيز علـى السياق الأوسع، وهو الهوية الوطنية الفلسطينية والهوية الأردنية وتأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن على الهوية الأردنية.

معـروف تاريخياً ميزة الأردن عن باقي الدول العربية التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين، حيث منحتهم الجنسية منذ البداية، دون أن يُسأل أي منهم عن رغبته في حمل هذه الجنسية، وكان لذلـك أهداف سياسية واضحة، بالرغم من الرفضـ العربي لقرار الأردن، انطلاقا من موقـف عربي يقضـي بمنع أي دولة عربية من منـح جنسيتها للفلسطينييـن، وما زال القرار سارياً حتى الآن في جامعة الدول العربية.

وقد أُريد للهوية الوطنية الفلسطينية التي تشكلت منذ الانتداب البريطاني، الذوبان في الهوية الأردنية، بل ونسيانها، لكن ذلك لم يتحقق. وسعت الأردن – وما زالت تسعى – منذ ذلك الوقت، عبر قوانينها وآليات سياسية مختلفة كي لا يحظى الفلسطينيون بغالبية المناصب في الحكومة الأردنية حتى لا يسيطروا على صنع القرار.

نقطـة أخيرة، ربما يمكن لنـا إثارتها في هذا الموضوع، وهي مستقبـل العلاقة بين الأردن وفلسطيـن، حيث أثار البعضـ قبل أشهر عديدة مقترح الكونفدراليـة، ولاقى هجوماً كبيراً عليه. ولا شك بأن أي علاقة في المستقبل يجب أن تكون ضمن أسس جديدة تختلف كل الاختلاف عمّا كانت عليه قبل العام 1967، ومن أجل مواطنة حقيقية.

ملحق رقم 1: برنامج المؤتمر

المؤتمر السنوي الثاني

التَّجمُّعَاتُ الفلسطينيّةُ وتمثُّلاتُها ومستقبلُ القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ

الخميس والجمعة 17 و18 كانون الثاني/ يناير 2013

قاعات متنزّه بلديّة البيرة

ملاحظة: عدد جلسات المؤتمر ست عشرة، ومدة كل جلسة خمسون دقيقة

اليوم الأوّل الخميس 2013/1/17	
9:00 – 8:30	تسجيل

الجلسة الافتتاحيّة 9:50 – 9:00	
9:10 – 9:00	رئيس الجلسة: ممدوح العكر (كلمة الافتتاح)
9:20 – 9:10	هاني المصري: فلسفة المؤتمر السنوي وأهدافه
9:30 – 9:20	شفيق الغبرا: التحديات أمام الهوية الفلسطينية
9:50 – 9:30	نقاش

الجلسة الأولى: الفسطينيون.. الهوية وتمثلاتها/ الهوية الوطنية 10:40 – 9:50	
رئيس الجلسة	مجدي المالكي
10:05 – 9:50	فؤاد المغربي: ملاحظات حول الهوية الفلسطينية
10:10 – 10:05	تعقيب خالد الحروب
10:35 – 10:10	نقاش
10:40 – 10:35	تعقيب مقدم الورقة

10:50 – 10:40	استراحة قهوة

الجلسة الثانية: الفسطينيون.. الهوية وتمثلاتها/ الهوية الاجتماعية 11:40 – 10:50	
رئيسة الجلسة	سعد عبد الهادي
11:05 – 10:50	أباهر السقا: الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة
11:10 – 11:05	تعقيب باسم زبيدي
11:35 – 11:10	نقاش
11:40 – 11:35	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة الثالثة: الفسطينيون.. الهوية وتمثلاتها/ الهوية الثقافية 12:30 – 11:40	
رئيس الجلسة	حسام زملط
11:55 – 11:40	عبد الرحيم الشيخ: الهوية الثقافية الفلسطينية .. «المثال» و«التمثيل» و«التماثل»
12:00 – 11:55	تعقيب حسن خضر
12:25 – 12:00	نقاش
12:30 – 12:25	تعقيب مقدم الورقة

12:40 – 12:30	استراحة قهوة

الجلسة الرابعة: المشروع الصهيوني وواقع التجزئة 1:30 – 12:40	
رئيسة الجلسة	هنيدة غانم
12:55 – 12:40	نديم روحانا: ملاحظات حول الصراع مع الصهيونية: ماذا يريد الفلسطينيون؟
1:00 – 12:55	تعقيب رائف زريق
1:25 – 1:00	نقاش
1:30 – 1:25	تعقيب مقدم الورقة

2:30 – 1:30	غداء

الجلسة الخامسة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة الضفة الغربية 3:20 – 2:30	
رئيس الجلسة	سام بحور
2:45 – 2:30	سامية بطمة: نموذج التنمية الفلسطيني وإستراتيجيات التغيير في الأراضي الفلسطينية المحتلة
2:50 – 2:45	تعقيب نصر عبد الكريم
3:15 – 2:50	نقاش
3:20 – 3:15	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة السادسة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة قطاع غزة 4:10 – 3:20	
رئيس الجلسة	نضال صبري
3:35 – 3:20	سمير أبو مدللة: آثار الحصار والانقسام والتكوين الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة على المشروع الوطني الجمعي الفلسطيني
3:40 – 3:35	تعقيب يوسف عبد الحق
4:05 – 3:40	نقاش
4:10 – 4:05	تعقيب مقدم الورقة

4:20 – 4:10	استراحة قهوة

الجلسة السابعة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة فلسطينيو الداخل 5:10 – 4:20	
رئيس الجلسة	عبد الكريم البرغوثي
4:35 – 4:20	يوسف رفيق جبارين: مفاهيم التخطيط القومي في إسرائيل وإستراتيجيات السيطرة
4:40 – 4:35	تعقيب مهند مصطفى
5:05 – 4:40	نقاش
5:10 – 5:05	تعقيب مقدم الورقة

اليوم الثاني الجمعة 2013/1/18	
9:00 – 8:30	تسجيل

الجلسة الثامنة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة أوروبا والأمريكتان 9:50 – 9:00	
رئيسة الجلسة	نادية حجاب
9:15 – 9:00	عبد الرزاق التكريتي: التجمعات الفلسطينية في أوروبا والأمريكتين وإشكاليّة المواطنة
9:20 – 9:15	تعقيب معين رباني
9:45 – 9:20	نقاش
9:50 – 9:45	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة التاسعة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة لبنان 10:40 – 9:50	
رئيسة الجلسة	غادة المدبوح
10:05 – 9:50	ساري حنفي: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان .. أزمة الحاضر وسيناريوهات المستقبل
10:10 – 10:05	تعقيب أحمد جميل عزم
10:35 – 10:10	نقاش
10:40 – 10:35	تعقيب مقدم الورقة

10:50 – 10:40	استراحة قهوة

الجلسة العاشرة: التّجمّعات الفلسطينيّة وواقع التجزئة الأردن 11:40 – 10:50	
رئيس الجلسة	إياد البرغوثي
11:05 – 10:50	عـروب العابد: في تصدعـات المدينة الكبيـرة: الكفاح الفردي للأردنيين من أصل فلسطيني في عمان الشرقية
11:10 – 11:05	تعقيب أحمد نوفل
11:35 – 11:10	نقاش
11:40 – 11:35	تعقيب مقدم الورقة

12:40 – 11:40	صلاة الجمعة

الجلسة الحادية عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي المجتمع السياسي الفلسطيني في مواجهة التجزئة والانقسام 1:30 – 12:40	
رئيس الجلسة	إسماعيل الناشف
12:55 – 12:40	رباب عبد الهادي: السياسة الفلسطينية .. المقاومة والتحرير
1:00 – 12:55	تعقيب غسان الخطيب
1:25 – 1:00	نقاش
1:30 – 1:25	تعقيب مقدم الورقة

2:30 – 1:30	غداء

الجلسة الثانية عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي متطلبات إعادة بناء التمثيل الوطني 3:20 – 2:30	
رئيس الجلسة	وفاء عبد الرحمن
2:45 – 2:30	كرمة النابلسي: هذه السنة، بالتأكيد.
2:50 – 2:45	تعقيب جميل هلال
3:15 – 2:50	نقاش
3:20 – 3:15	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة الثالثة عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي السلطة الفلسطينية.. الواقع والسيناريوهات 4:10 – 3:20	
رئيس الجلسة	سمير عبد الله
3:35 – 3:20	جورج جقمان: السلطة الفلسطينية، مسار أوسلو، وفك الحصار عن حق تقرير المصير
3:40 – 3:35	تعقيب قيس عبد الكريم
4:05 – 3:40	نقاش
4:10 – 4:05	تعقيب مقدم الورقة

4:20 – 4:10	استراحة قهوة

الجلسة الرابعة عشر: إستراتيجيات مواجهة التجزئة وبناء المشروع الوطني الجمعي واقع التجزئة في ضوء سيناريوهات الحلول السياسية المطروحة 5:10 – 4:20	
رئيس الجلسة	رائد نعيرات
4:35 – 4:20	ليلى فرسخ: التغلب على التشظي الفلسطيني: الخيارات السياسية والضرورات الوطنية
4:40 – 4:35	تعقيب بشير بشير
5:05 – 4:40	نقاش
5:10 – 5:05	تعقيب مقدم الورقة

الجلسة الختامية التوصيات والمقترحات 5:30 – 5:10	
رئيس الجلسة	خالد الحروب
5:20 – 5:10	نقاش
5:30 – 5:20	خليل شاهين: التوصيات

ملحق رقم 2

المشاركون/ ات في المؤتمر

- د. أباهر السقا: رئيس دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت.
- د. أحمد جميل عزم: رئيس برنامج الدراسات العربية والفلسطينية في جامعة بيرزيت.
- أ. د. أحمد نوفل: أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، الأردن.
- د. إسماعيل الناشف: عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بن جوريون، بئر السبع.
- د. إياد البرغوثي: مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- د. باسم زبيدي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.
- د. بشير بشير: باحث في معهد فان لير بالقدس.
- أ. جميل هلال: عالم اجتماع فلسطيني.
- د. جورج جقمان: أستاذ في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.
- د. حسام زملط: ديبلوماسي وأكاديمي فلسطيني.
- أ. حسن خضر: كاتب، ورئيس تحرير مجلة الكرمل.
- د. خالد الحروب: أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة نورث ويسترن، الدوحة؛ وباحث متقدم في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية في جامعة كامبردج.
- أ. خليل شاهين: مدير البحوث والسياسات في مركز مسارات.
- د. رائد نعيرات: أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، رئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية.
- د. رائف زريق: باحث ومحاضر في مجال النظرية السياسية.

- د. ربـاب عبد الهادي: أستاذة مشاركة في دراسات العـرق والمقاومة في جامعة سان فرانسيسكو، كبيرة الباحثين/الباحثات في المبادرة الأكاديمية لدراسة الجاليات العربية والمسلمة في المهجر في كلية الدراسات الإثنية بالجامعة.
- د. سـاري حنفي: أستاذ علـم الاجتماع وعلم الإنسان والعلـوم الإعلامية في الجامعة الأمريكية، بيروت.
- أ. سام بحور: مستشار تطوير الأعمال في شركة AIM.
- د. سامية بطمة: مديرة معهد دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- أ. سعد عبد الهادي: مدير عام مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة.
- د. سمير أبو مدللة: عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر، غزة.
- د. سمير عبد الله: مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- د. شفيق الغبرا: كاتب، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.
- د. عبد الرحيم الشيخ: أستاذ الفلسفة والدراسات الثقافية والعربية في جامعة بيرزيت.
- د. عبـد الـرزاق التكريتي: محاضر فـي التاريخ الدولـي بجامعـة شفيلد في بريطانيا، وناشط فلسطيني.
- د. عبد الكريم البرغوثي: مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- أ. عروب العابد: مرشحة لنيل الدكتوراه في دراسات التنمية، قسم الدراسات الأفريقية والشرقية في جامعة لندن.
- د. غادة المدبوح: أستاذة مساعدة في جامعة بيرزيت.
- د. غسـان الخطيب: نائب رئيس جامعة بيرزيـت للتنمية والاتصال، محاضر دراسات ثقافية.
- أ. د. فؤد المغربي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة تينيسي الأمريكية، شاتانوغا.
- أ. قيس عبد الكريم: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- أ. د. كرمـة النابلسي: أستاذة السياسة والعلاقات الدوليـة بجامعة أوكسفورد، وممثلة سابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

- د. ليلى فرسخ: أستاذ مشارك في جامعة ماساتشوستس في بوسطن.
- د. مجدي المالكـي: عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت.
- أ. معين رباني: باحث، مدير مشاريع في مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية CMI.
- د. ممـدوح العكـر: طبيب، رئيـس مجلس أمناء مركـز مسارات، مفوضـ في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- د. مهند مصطفى: باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.
- د. نادية حجاب: مديرة شبكة السياسات الفلسطينية.
- أ. د. نديم روحانا: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة تافت الأمريكية، ومدير عام مركز مدى الكرمل، حيفا.
- د. نصر عبد الكريم: أستاذ جامعي، وباحث في العلوم الاقتصاديّة.
- أ. د. نضال صبري: أستاذ في جامعة بيرزيت.
- أ. هاني المصري: مدير عام مركز مسارات.
- د. هنيدة غانم: المدير العام للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.
- أ. وفاء عبد الرحمن: مديرة مؤسسة فلسطينيات.
- أ. د. يوسف رفيق جبارين: أستاذ الدراسات الحضريّة وتخطيط المدن، حيفا.
- د. يوسـف عبـد الحق: محاضر جامعي فـي الاقتصاد التنموي، محـامٍ، عضو مجلس إدارة المنتدى التنويري في نابلس.

ملحق رقم 3

صور من المؤتمر

التجمّعات الفلسطينية ونمطا نزحها ومستقبل القضية الفلسطينية

٢٠١٣/١/١٨-١٧

التجمّعات الفلسطينيّة وتمثّلاتها ومستقبل القضيّة الفلسطينيّة

مركز الفلسطيني لأبحاث السياسات
والدراسات الاستراتيجية - مسارات

التجمّعات الفلسطينيّة

التجمّعاتُ الفلسطينيّة وتمثّلاتُها ومستقبلُ القضيّة الفلسطينيّة

التجمّعاتُ الفلسطينيّة وتمثّلاتُها ومستقبلُ القضيّة الفلسطينيّة

التجمّعات الفلسطينيّة وتمثّلاتها ومستقبل القضيّة الفلسطينيّة